



كتاب الوكالة ١
كتاب الاقرار ٢١
كتاب الصلح ٥٢
كتاب المضارب ٦٣
كتاب الهبة ٦٦

كتاب المكاتبات ٦٩
كتاب الاجارات ٨١
كتاب الامانات ١٠٣
كتاب الحجر والمأذون ١٢٠

كتاب الشفعة ١٢٩
كتاب القسمة ١٣٧
كتاب الاكراه ١٣١
كتاب العضب ١٣٧
كتاب القيد والاصحبة ١٤٦

كتاب الحفظ والارجعة ١٥١
كتاب الرهن ١٥٦
كتاب الجنايات ١٦١
كتاب الوصايا ١٦١

كتاب الفرائض ١٦١
في الفروع

كرامه من اهل بيت محمد
امر عبا حلال شريف كتاب
وقف ابي محمد

الكتاب

الكتاب

دین بر طبق
عام کنایه
بغیر از سلطان
بر قیو حفر اید
اغزنی اور تمام
عمرو برا کوزی دین
هدا که اول زنده
ضمان لازم اولور
فتاوی عبدالحجیم

دین بر طبق
عام کنایه
بغیر از سلطان
بر قیو حفر اید
اغزنی اور تمام
عمرو برا کوزی دین
هدا که اول زنده
ضمان لازم اولور
فتاوی عبدالحجیم

دین بر طبق
عام کنایه
بغیر از سلطان
بر قیو حفر اید
اغزنی اور تمام
عمرو برا کوزی دین
هدا که اول زنده
ضمان لازم اولور
فتاوی عبدالحجیم

دین بر طبق
عام کنایه
بغیر از سلطان
بر قیو حفر اید
اغزنی اور تمام
عمرو برا کوزی دین
هدا که اول زنده
ضمان لازم اولور
فتاوی عبدالحجیم

اصحاح
على الماد
روا

T.C
İZMİR
HİSAR KÜTÜPHANESİ

1779

الکتاب

الکتاب

كتاب الوكالة وهي عبارة
 عن التفويض والاعتماد وقال الله تعالى **وَمَنْ يَتَوَكَّلْ**
عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ أي من اعتمد وفوض امره اليه كفاه
 وقيل الوكالة في اللغة لحفظ قال الله تعالى
حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ أي نعم الحافظ ولو قال
 وكلتك في هذا كان وكيلاً بحفظه لأنه لا بدني في عمل
 فأن من اعتمد على انسان في شئ وفوض فيه
 امره اليه كان أمراً بحفظه لأنه انما فعل ذلك لينظر
 ما هو الاصل له واصلح الاشياء حفظ الاصل لأن
 التصرفات تبني عليه وهذه المعاني موجودة في الوكالة
 الشرعية فأن الموكل فوض امره الى الوكيل واعتمد عليه
 ووفق برأيه ليتصرف له التصرف الاصل وكل ذلك
 يبنى عليه لحفظ وهو مشروع بالكتاب هو قوله تعالى
فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرْقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ وبالسنه وهو
 ما صح أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل عروة البارقي وفي رواية
 أن حكيم بن خزام بشراء اطنجية وكل في السكاح ايضا
 عمرو بن أمية الضمير وعليه تعال الناس من لدن الصدر الأول
 الى يومنا من غير تكية ولأن الانسان قد يعجز عن مباشرة بعض
 الافعال بنفسه فيحتاج الى التوكيل فوجب ان يشرع دفعا للحاجة

Süleymaniye U. Kütüphanesi			
Kısım	1241k		
Yazma No			
Eski Kayıtlar	206		

كذا في الاختيار ثم اعلم ان من شرط الوكالة ان يكون
 الموكل من يملك التصرف وهذا قول ابي يوسف ومحمد وأما
 على قول ابي حنيفة رحمه الله فالشرط ان يكون التوكيل صلا
 بما يملكه الوكيل فاما كون الموكل مالكا للتصرف فليس شرط
 حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي يشرأه فيم وتخير وتوكيل
 المحرم لحلال ببيع الصيد ومن شرطها ان يكون الوكيل
 ممن يعقل العقد أي يعلم ان الشراء جالب للبيع الب
 للشر والبيع على عكسه ويقصد بمباشرة السبب ثبوت الحكم
 فلو وكل صبيا لا يعقل او مجنونا فهو باطل لو كان صبيا
 عاقلا مأذونا او عبدا مأذونا او محجورا باذن مولاه جاز
 كذا في التمار خاتمة الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيل
 فان كان ذلك القيد مفيدا اعتبر مطلقا أي بالاجماع
 والآي وان لم يكن مفيدا لا يعتبر فيكون لغوا وان كان
 نافعا من وجه ضار آمن وجه فان اكده بالنفي اعتبر والآلا
 وفي المحيط الرضوي اصل ان الموكل متى شرط في البيع على الوكيل
 شرطا ينظر ان كان شرطا مفيدا نافعا من كل وجه يجب على الوكيل
 مراعاة شرط اكده بالنفي او لم يؤكده وان كان شرطا
 لا يفيد ولا ينفعه بل يفرضه لا يجب عليه مراعاة فان كان
 شرطا مفيدا نافعا من وجه ضار آمن وجه ان اكده بالنفي



الوكيل بالشراء اذا

الوكيل يقضاه والدي

يجب مراعاة وان لم يؤكد بالنفي لا يجب مراعاة لانه
 متى اكده بالنفي دل ذلك على ارادة وجوده نظير هذا
 لو قال للمودع لا تحفظ الا في هذه الدار يجب مراعاة
 شرط حتى لو حفظ في دار اخرى يصير مخالفا لان الدور
 مما يتفاوت في حرز والتحصين فكان تعيين الدار شرطا
 مفيدا ولو قال لا تحفظ في هذا البيت يجب عليه مراعاة
 شرط حتى لو حفظ في بيت آخر يصير مخالفا ولو قال لا تحفظ
 في هذا البيت ولم يؤكد بالنفي لا يجب عليه مراعاة لانه
 هذا شرط مفيد من وجه ضار من وجه متى اكده بالنفي يجب
 مراعاته والا فلا ولو قال احفظ في هذا الصند ووجه
 لم يجب عليه مراعاة شرط وان اكده بالنفي لان تعيين
 الصند ووجه ما لا يفيد انتهى وعليه اي على الاصل المذكور
 فروع منها اذا قال بوجه خيار فباعه بغيره اي بغير خيار
 لم ينفذ بوجه لانه اي هذا القيد مفيد نافع من كل وجه
 لان شرط الخيار لا يزيل ملكه للحال وانما يزيله في الثاني يجب
 على الوكيل مراعاة كما لو قال مع غدا فباع اليوم لا يجوز
 فكذلك اذا قال بوجه من فلان بعبية فباع من غيره
 كذلك اي لا يجوز لان تعيين المشتري اذا كان الثمن دينيا يكون
 شرطا مفيدا نافعا من كل وجه لان الذم متفاوت في الملااة

له

بخلاف ما لو كان الثمن عينيا بان قال بوجه بالجارية التي لفلان
 فصارت جارية لفلان آخر فباعه بتلك الجارية يجوز لان تعيين
 المشتري اذا كان الثمن عينيا لا يفيد لان ملكه من الذي عينته
 الموكل ومن غيره سواء فان باعه منه ومن آخر يجوز البيع
 في النصف الذي باعه من فلان فلا يجوز في النصف الآخر عند
 ابن حنيفة رحمه وعندنا لا يجوز في الكل الا ان يبيع الباقي
 من الذي وكله ببيعه منه في يجوز بلا خلاف وبها اي
 هاتان المسئلة مع شرحهما المذكورتان في المحيط الهندي
 ومن هذا النوع اي عدم الجواز بوجه بكفيل بغيره من اوكل
 لاتبوعه الا بغيره او كفيل لم يجز بغيره بغير الرهن او الكفيل
 لان اشتراط الرهن والكفالة شرط مفيد من كل وجه لان الرهن
 استيناف وتأكيد للثمن وانه قبض استيناف وقبض الاستيناف
 منفعة من كل وجه وكذلك خذ الكفيل لانه يصير مضمونا على
 وفي ذلك منفعة للموكل حتى لو تعسر الاداء من اصد ما امكن الاخذ
 من الآخر فان رهن بالابتعاين الناس فيه يجوز خلافا لما لا يفتي
 وان قال رهن ثقة لا يجوز الا ان يكون قيمة الرهن مثل الثمن
 لان شرط الرهن الثقة ان يكون مساويا للثمن هذا شرط مفيد
 فيجب مراعاته ووجه نقدا اي ولو قل بوجه هذا العبد نقدا
 فباعه نسئة لم ينفذ بخلاف قوله بوجه نسئة فان لم يبيع نقدا

الوكيل بالشرع اذا

الوكيل بقضاء الدين

لأن هذا شرط غير مفيد لأن البيع بالنسيئة يفترق و
 بالتقديف فلم يجب عليه مراعاة هذه المسئلة
 مثال للشرط الذي لا يفيد ولا ينفع بل يفترق
 بعه في سوق كذا أي لو قال بعه هذا العبد في سوق كذا
 فباعه في غيره أي في غير ذلك السوق نفذ ولو قل
 لا تبعه إلا في سوق كذا لا يجوز لأن نفس الشرط قد ينفع
 وقد لا ينفع فتنى أكدته بالنفي يجب مراعاة وآلا فلو ظهر
 بعه بشهود فباعه ولم يشهد جاز ولو قل لا تبعه إلا بشهود
 أو قل على أن تشهد فباع ولم يشهد لا يجوز لأن الاشتداد
 شرط مفيد من وجه غير مفيد من وجه فانه ينفع إذا وجد
 المشتري البيع ولا ينفع إذا لم يجد وكذلك ينفع إذا لم
 يغب الشهود أو لم يموتوا ولا ينفع إذا غابوا أو ماتوا
 فيلزم الوكيل شرط متى أكدته بالنفي ولا يلزم متى لم يؤكد
 بالنفي وفي المحيط الرضوى وكله بقضاء دينه وقال ادفع
 بشهود أو بحضرة فلا دفع بغير ذلك لم يضمن فان قل لا دفع
 إلا بشهود أو بحضرة فلا ففضاه بغير شهود وبغير حضرة فلا
 يضمن كما في الوكيل بالبيع قالوا هذا إذا كان رجلا ربيع
 القدر بحيث يحشم الناس مخالفة وأن كان وضيع
 القدر بحيث لا يحشم الناس مخالفة ولا يؤثبه بالعيب

لا يصير ضامنا لأنه شرط شرط لا يفيد فلا يجب على المأمور
 مراعاة وأن أكدته بالنفي كما لو قل لا تبع إلا بالف أو قل
 لا تبع إلا بالنسيئة فباع بالفين أو بالتقديف جاز لأنه غير مفيد
 أصلا فكذا هذا وهذه المسئلة دليل على أن الأمان إذا
 دفع الأمانة من جنس حقه فانه يضمن وإن كان دينه ظاهرا
 لأن محاربه جعل الوكيل هنا ضامنا بالدفع وقد دفع
 الأمانة والأمانة من جنس حقه ودينه ظاهرا وقد ذكرنا
 الاختلاف فيه بين المشايخ في كتاب الوديع انتهى
 فلا مخالفة مع النهي لأن في قوله لا تبع إلا بالنسيئة كما مر
 تعليله وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما ذكر في الفتاوى
 الصغرى حيث قال قل المخالفة وفي البرازية امره ببيع
 عبده ودفعه إليه وقال لا تدفعه إليه بعد البيع حتى تقبض
 الثمن فباعه ودفعه الوكيل إلى المشتري قبل قبض الثمن ولو
 الثمن على المشتري جاز البيع ولا ضمان على الوكيل كما لو باع
 الوكيل ثم نهاه عن الدفع قبل قبض الثمن وقال الثاني جعل
 منهية ويلزم على المشتري أن يرده على البائع حتى يتقده الثمن
 فان مات في يد المشتري تم البيع وضمن الوكيل الثمن للآمر
 ويرجع به البائع على المشتري انتهى بخلاف ما لو قال
 لا تبع حتى تقبض الثمن لأن التسليم وقبض الثمن من الحقوق

وهي راجحة الى الوكيل فلا يملك النهي وفي كفاية ولو
قال وكلتك ببيع هذا العبد بشرط ان لا يقبض النعم كان
النهي باطلا وله ان يقبض النعم انتهى وقوله لان التسليم
متعلق بقوله فلا مخالفة الوكيل يملك العقد الوقوف
كان نافذ ولا ينهيا يعني الوكيل يبقى على وكالة مالم يعزل
او ينتهي الوكالة بتحصيل المقصود الموكل به حتى لو باشر
عقدا موقوفا لا يخرج عن الوكالة لان التوكيل حصل
بعقد نافذ لانه هو المحصل للمقصود فلم يأت بكل ما وكل به
فلا يخرج عن الوكالة وما بقيت الوكالة فتصرف كصرف
الموكل بنفسه فاذا ملك العقد ملك الاجازة وتامة في كل
لجامع الكبر ما نفعه وكل ان يزوجه امرأة فزوجها وقبل
فصولي غيرها ثم نقضه قبل جازتها او زوجها اخرها بضاها
او بغيره انتقض انتهى لانه قائم مقام الموكل فيه الوكيل
يصدق في برائه دون رجوع وفي المستحق رجل فوج الابرار
الف درهم يشتري بها عبدا فلما اشتراه قال الالف قد رقت
ومات العبد في يده فطلب البايع منه النعم والامر العبد
ذكر في الاصل للوكيل ان يأخذ من الموكل الف الف وفيها
الى البايع لان الوكيل عامل للامر فالحق من الضمان يكون على
عامل والالف والعبد هكنا في يد الوكيل امانة قال الفقيه

الوكيل يملك الوقوف

الوكيل يملك الوقوف

ابو الليث رحمه هذا اذا عوف انه يشتري هذا العبد للامر
بشهادة الشهود فاما اذا لم يعوف الا بقوله يكون مصدقا
في دفع الضمان عن نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان
على الامر انتهى وهذه المسئلة في التبريع اظهر من قوله
فلودفع اليه الف وامره ان يشتري بها عبدا ويزيد
من عنده الى خمسمائة درهم فاشترى وادعى الزيادة
وكذبه الامر تخالفا ويقسم النعم اثناننا للتعذر بخلاف
شري المعينة حال قيامها اي المعينة بها اي بالالف
وتامة في الجامع مانفصه والبداية به بالوكيل قيل هو قول
الكل لثبته دون الامر وقيل هو قول ابي يوسف الاول
وعلى قوله الاول وهو قولها بالامر كالبايع والمشتري قال
الكرخي وجدت الرواية منصوصة عن محمد في وياتها اقام
البينة قبلت وان اقام فالوكيل اولى كالبايع انتهى
وفي شرحه لقاضيه كان على ان البينات لاثبات فاما
اكثر اثباتا كانت اولى والمتبايعان اذا اختلفا في مقدار
النعم يتخالفان ويبدأ بأشدهما انكارا مثاله اذا اعطى رجل
الى رجل الف درهم وامره ان يشتري له بها جارية وان يزيد
من عنده الى خمسمائة فاشترى جارية وقيل اشتريها بالالف
وخمسمائة وقال الامر اشتريها بالالف فياتها اقام البينة

قبلت بينته وان اقام بينته الوكيل اولى لانه اكثر اثباتاً
وان لم يكن لهما بينة يتخالفان لان الوكيل مع الموكل نزل
منزلة البايع من المشتري وقد اختلفا في مقدار النسخ وبيد
بين الوكيل قبل هذا على قول ابي يوسف الاول اما على قول
الآفة وهو قول محمد بن سديد المشتري والصحيح ان هذا قول الكل
والقول ان ههنا الوكيل يكلف على البتات والموكل على العلم
بانه ما يعلم انه اشتراها بالف وثمانية وتكلف على البتات
اقوى فكانت البداية بالاقوى اولى بخلاف البايع والمشتري
حقيقة لان ثمة كل واحد يكلف على البتات والمشتري
اشد انكاراً لانه ينكر زيادة ثمن يدعيه البايع ولانه
يبدأ لوجوب تسليم الثمن عليه لكن فيهما يصار الى الترجيح
بعد استوائهما في القوة ولم يوجد في مسئلتنا لكن في ثلثي
جارية القول قول الوكيل لانه في الالف المقبوض امين
يدعي فوج نفعه من الامانة بقوله نقدتها بمقابلته الثلثين
فيقبل قوله في ذلك ضرورة فبقي الثلث وحقة غير مقبوضة
فالوكيل يدعي الرجوع على الامر والامر منك فيكلف عليه الامر
يدعي عليه ثلث الثلث ثلث الالف والوكيل ينكر فيكلف عليه فففي
لحقيقة التحالف يجر فيه فاذا اختلفا بفسخ العقد في هذا الثلث
وصار الثلث للوكيل فان قيل قد سلم الامر لثلاث جارية وقدمه

امر به بشراء كلنا فلتنا اشترى كلها لكن سلامة الثلثين دون الثلث
كان بحكم التحالف فلم يكن خلافاً بخلاف ما اذا اختلف المتبايعان
وحلفا حيث يفسخ العقد في الكل لان ثمة القابض للثمن ليس
بأمين و بخلاف ما اذا امره ان يشتري له جارية ولم يبين
الثمن ولم يسلم اليه شيئاً حتى اشترى جارية وقال
اشترتها بالف وثمانية وقال الامر اشتريتها بالف وتحالف
حيث يفسخ العقد في الكل لانه الالف غير مقبوض في يد
الوكيل حتى يكون اميناً فيه فالامر يدعي عليه ثلث الكل
ووجوب التسليم بالف والوكيل يدعي عليه زيادة ثمانية
فتخالفان واذا اختلفا بفسخ العقد في الكل ويلزم جارية
على المأمور وذكر هذه المسئلة في جامع الصغير وقال القائل
قول الوكيل مع يمينه قيل تأويله اذا صدقة البايع لان ذلك
جعل بمنزلة انشاء البيع ذكر الشيخ الامام ابو منصور رحمه
عليه السلام الوكيل وهو بمنزلة البايع وهذا اشارة الى التحالف
لان التحالف يختص بيمين البايع فاما المشتري فعليه
يمين بكل حال وهو الصحيح انتهى لا يصح قول الوكيل نف
الا يعلم الموكل خلافاً للشافعي رحمه الله عنه لان الوكالة
عقد تم بها وفي نسخ احدها بدون الآفة نوع ضررها لانه
تعلق به صحيح كل واحد منهما وفي النسخ الباطل كذا في المحيط

الا الوكيل بشرى شئ بغير عينة او بيع ماله حيث يصح فيه
 غرضه في غير وجه لانه لا ضرر هناك لانه حتى قادر على
 بنفسه قلت وكذا الوكيل بالوكالة والطلاق والعاق
 فالحكم عدم الصحة في الوكيل بشرى معين ولخصوصه فقط
 لا يجر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا
 لان التوكيل استعانة من الوكيل بتمليك منافع الموكل
 فيكون الاستعانة تبرعا بالمنافع او بالعمل فيكون نفس
 عمله واقعا للوكيل وحكمه واقعا للموكل لقيام مقامه
 في اصدار العمل واجباده الا في مسائل فانه بطر على
 الوكالة فيها اللزوم ولذا قيل ويملك الوكيل غرضه
 ما لم يتعلق بها حق الغير الا في منها اذا وكل في دفع
 عين بان قال مثلا ادفع هذا الثوب الى فلان فقبله
 وغاب الامر بغير الامور على دفعه لانه يجوز ان يكون
 الثوب عنده ودعيه لفلان فيجب عليه رده واما ما
 من الاشياء فهو على ملك المالك في انقلذه غير واجب لكن
 لا يجب عليه حمل اليه اذا كانت العين ماله محل ومونة
 والمغصوب والامانة فيه اي في وجوب الدفع سواء
 الثانية منها فيما اذا وكل بيع الرهن سواء كانت مشروطة
 فيه اي في الرهن او بعده على الاصح فيلزم كالرهن و

لا يجر الوكيل اذا امتنع
 عن فعل ما وكل فيه

الثانية

الثالثة منها فيما اذا كان وكيله بالخصوص بطلب المدعي وعنا
 المدعي عليه لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يمكن من اثبات
 حقه متى شاء فلو جازع له لتضرر به الطالب عند اختفاء
 المطلوب بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا او كانت
 الوكالة من غير طلب المدعي لتمكنه من خصوصية مع المطلوب
 في الوجه الاول ولعدم تعلق حقه في الوكالة في الوجه
 الثاني اذ هو لم يطلب كذا في البحر ومن فروع الاسل
 لاجبر على الوكيل بالاعتناء والتدبير والكتابة والهيئة
 من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان
 اذا غاب الموكل يعني اذا وكل في هذه الاشياء فقبل ثم
 غاب الموكل فابي عن اتيان ما وكل به لا يجر لانه متبرع
 كالواهب لا يجر على التسليم ولا يجر الوكيل بغير اياه على تقاض
 الثمن لانه متبرع وانما يحيل الموكل بخلاف الدلائل التمسك
 والبيع لانهم يعملون بالايام ولا يحبس الوكيل بدين موكل
 ولو كانت وكالة عامة لانها لا تنظم الامر بالاداء ولا الضمان
 كما في الخزانة الا ان ضمن فحينئذ يحبس لا يוכל الوكيل الا
 باذن من الموكل او تعيم فتوفيق لانه ما رضى الا به والى
 يتفاوتون في الاراء فاذا اذن له او قل اعلم بانه قد قوض اليه
 الامر طلقا ورضي بذلك فاذا جاز كما وكيله في الموكل الا في الاول لا يجر

لا يجر على الوكيل

لا يجر الوكيل بدين موكل
 ولا يحبس الوكيل بدين موكل

لا يجر الوكيل الا باذن

ولا ينحل بغير الوكيل الأول ولا بموته وهو نظير القاضي
 اذا تخلف قاضيا وقدم كذا في الاختيار. الا الوكيل يقبض
الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما اي بدون الاذن
 والتعيم فيبر المديون بالدفع اليه وفي القنية وكله يقبض
 دينه فوكل الوكيل به آف فقبضه وبه كنه يده فان كان
 الوكيل الثاني من عياله لا اول لا يرجع الدين على احد والا
 يرجع على المديون بدونه انتهى. والوكيل يدفع الزكاة
اذا وكل غيره ثم وثم فرفع الآف جاز ولا يتوقف على اجازة
 الاول كما في الضحية فحانية بخلاف التوكيل بشراء الاضحية
 فانه لو وكل غيره ثم وثم فاشترى الآف يكون موقوفا على
 اجازة الاول ان اجاز جاز والا فلا كذا في فحانية. الوكيل
بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله اي
 بالثمن. الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البايع
 فلا رجوع كما في كفالة فحانية. مانعه رجل عليه الف رجل
فامر المديون رجلا ان يقض الطالب الالف التي له عليه فقال
 الامور قنية وصدقه الامر وكذبه صاحب الدين لا يرجع
 الامور على الامر لان الامور بقضاء الدين وكيل
 بشراء ماني ذمته له فاذا لم يسلم له ماني ذمته لا يرجع
 الامور على الامر كما لو وكيل بشراء العيين اذا قال

والوكيل يدفع الزكاة اذا وكل غيره

الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله

اذا قال اشتريت ونقدت الثمن من مال نفسي وصدقه
 الموكل وكذبه البايع لا يرجع الوكيل على الموكل فان اقام
 الامور بينة على قضاء الدين قبلت بينته ويرجع الامور
 على الامر ويراء الامر عن دين الطالب انتهى. وكيل
الاب في مال ابنه كالاب الآف مثلتي من مبيع الولوة
احديهما اذا باع وكيل الاب لابنه لم يخر بخلاف الاب
 اذا باع من ابنه. يعني ولو وكل الاب رجلا يبيع
عين من اعيان ماله من ابنه ففعل الوكيل عند
 غيبة الاب لم يخر لان كلام الفرد لا يكون عقدا
 تاما في باب البيع والشراء كان ينبغي في الاب
 كذلك لا انا جوزنا في حق الاب لانا جعلناه اذنا
 للصبى ولصبير الاب بايعا وصبى مشريا بجارة الاب
 فاذا جعل اذنا يكون العقد قائما باثنين هذا الطريق
 معدوم في حق وكيل فلا يجوز الا اذا كان الاب حاضرا
 فيقول الوكيل بعت هذا العيين من ابك بكذا فيقول
 الاب اشتريت. وتانيهما فيما اذا باع احد الابنين
 من الآف يجوز. ينبغي ان يقال باع مال احد الابنين
بخلاف وكيل يعني ولو كان له ابنان فباع الاب
 مال احدهما من الآف بثمن معلوم بالايتغابى الشئ

شأن الاب

من الآف يجوز اذا باع احد الابنين

وها صغیران جازا ببيع ولو وكل الاب وکیلا و احدا
 فباع الوکیل مال احدهما من الآف لم یجز والفوق وهو
 ان الاب لو باع مال کل واحد منهما من الاجنبی او من غیره
 یجوز فکذا اذا باع مال احدهما من الآف بخلاف الوکیل
 لان الاب فی التوکیل نایب عنهما قصار کانتا کما یفهم
 فو کلار رجلا واحدا با ببيع والشراء ففعل ذلك
 الوکیل لم یجز فکذا ههنا انتهى کلام الولو الجیه
 الامور بالشراء اذا خالف فی مجلس نفذ علیه ای علی
 الامور فی البرازیه وروی الحسن ان الامور بشراء
 جاریه بائنه دینار شتر اها بالف درهم قیمته مائه
 جاز وهذه الروایه ینحالف الروایات الظاهره ان
 المخالفه فی مجلس مانع من النفاذ علی الامر وان
 کان النفع بان امره ان یبيع بالف درهم فباعه بف
 دینار وان خالف قدر او وصفا لاجت ان النفع
 نفذ علی الامر وان اضطر لاکمال امره بالف فباعه بمائة
 انتهى الا فی سئله من بیوع الولو الجیه الاسیر المسلم
 فی دار الحرب اذا امر انسانا بان یشریه بالف درهم
 فخالف فی مجلس فانه یرجع علیه بالالف یعنی سیرا بشر
 الا و ار اذا قال لرجل شتر بالف درهم فاشتره باكثر

الامور بالشراء اذا
 خالف فی مجلس

الاسیر المسلم فی دار الحرب

باكثر من ذلك لزمه الالف لا مقطوع فی الزیاده الوکیل
 اذا سمی له الموکل الشتر فاشتری باكثر نفذ علی الوکیل حیث
 لا یلزم الموکل شیئا الا الوکیل بشراء الاسیر فانه اذا اشتراه
 باكثر لزم الامر المستمی کما فی الواقع والفوق بین هذا و بین
 الوکیل بشراء اذا اشتری باكثر ان شراء الوکیل شرا حقیقه
 والشراء باكثر من الف غیر الشراء بالف فخالف امر الموکل
 اما ههنا لیس بشراء بل هو طریق التخلیص وقد رضی بالتخلیص
 بالف فیلزم الالف کم ان امر رجلا ان یقضه من دینه الفاقض
 اکثر یرجع علیه بقدر الالف کذا ههنا وكذلك اذا قال له
 الاسیر اشترنی بالف فاشتره بائنه دینار وبعوضی جاز
 له ان یرجع علیه بالالف والوکیل بالشراء بالالف
 اذا اشتری بائنه دینارا وبعوضی لا یلزم الموکل شیئا
 لما قلنا کذا فی الولو الجیه الوکالة لا تقتصر علی المجلس
 بخلاف التملیک فاذا قال لرجل طلقها لا یقتصر علی المجلس
 واما اذا قال لها طلقی نفسك یقتصر الا اذا قال
 انت وکیل فی طلاقها ان ثبتت فبقصر فان شاء
 فی المجلس جاز وان قام قبل ان یشاء فلا وکالة
 له وفی فزانة الا کمل لو وكل رجلا بطلاق امرأته
 له ان یطلقها فی المجلس غیر المجلس بخلاف ما اذا قل

الوکیل اذا سمی له

الوکالة لا تقتصر

لا امرأة احرك يديك تقيد بالمجلس فانه عليك ليس
 بتوكيل فان الانسان لا يكون وكيل في حق نفسه
 ولا رسولا انتهى وكذا لو قال لرجل طلقها
 ان شاءت فقامت عن مجلسها قبل ان تشاء
 بطلت الوكالة كذا في فرائد الاكل وفي طلاق البرازية
 قال غيره طلقها ان شاءت لا يكون توكيلا ما لم تشاء
 وكما المشية في مجلس علمها وبعد المشية يصير وكيلًا
 فلو طلقها الآن يقع وتقام الوكالة عن مجلس بطلت
 الوكالة فلا يقع الطلاق بعده قال الامام الحلواني
 وذا ما يحفظ فان الزوج يكتب الى من يشق به انزا اذا
 شاءت الطلاق فطلقها والوكلاء يؤفون الا ببيع
 عن مجلس المشية ولا يدرون انه لا يقع انتهى الوكيل
 عامل غيره فمن كان عاملا لنفسه بطلت ولذا قال
 في الكفر وبطل توكيله كالفيل بالمال يعني اذا وكلت
 الدين كفيله بقبض المال عن المديون لا يصح توكيله
 ابدا حتى لو ملك في يده لا يملك على الموكل لان الوكيل
 من يعمل غيره ولو صححنا باصا راعا ملا لنفسه في
 ابراء ذمته فان عدم الركن ولان قبول قوله يلزم
 للوكالة كونه امينا ولو صححنا بالاعتقال كونه مبرئا

ما يحفظ

الوكيل على غيره

نفسه فينعدم بانعدام لازمه وهو نظير عبد مديون عتقه
 مولاه حتى ضمن قيمته للغرماء ويطالب العبد بجميع
 الدين فلو وكل الطالب بقبض المال من العبد كباطلا
 لما بيناه كذا في الهداية الا في مسألة ما اذا وكل المديون
 ببراءة نفسه فانه صحيح مع كونه عاملا لنفسه والتحقق في جواب
 ما في منية المفتي من قوله ولو وكله ببراءة نفسه يصح
 لانه وان كان عاملا لنفسه بتفويض ذمته فهو عامل
 لرب الدين باستقاط دينه وشرط الوكالة كونه عاملا
 لغيره لا كونه غير عامل لنفسه ولذا اى ويكون التوكيل
 صحيحا لا يتقيد بالمجلس فانه لو لم يصح التوكيل لكما عليك
 كما في قوله طلق نفسك فيقتصر على المجلس ويصح غرضه
 وان كان عاملا لنفسه وهذا دليل ايضا بانه توكيل
 لانكليك بخلاف ما اذا وكله اى المديون بقبض الدين
 من نفسه او من عبده لم يصح كما في البرازية الوكيل اذا
 امسك مال الموكل وفعل بما ل نفسه فانه يكون متعديا
 فلو امسك دينار الموكل وباع ديناره لم يصح للمتعدي
 كما في خلاصة وفي الاصل لو اشترى بدنانير غيرها
 ثم نقد بدنانير الموكل فاشترى للوكيل وضمن للموكل
 بدنانيره لان الشراء وقع للوكيل ظاهر لان الوكيل شراء

الوكيل اذا امسك

شئ بغير عينة يملك الشراء لنفسه فإذا كان ذلك علماً
 ودليلاً على أنه اشتراه لنفسه ظاهر كما لو أضاف
 الشراء إلى عرض غير العرض الذي أضيف إليه الوكالة
 كان ذلك علماً على أنه اشترى لنفسه قطعاً وبقيناً حتى
 لو ادعى الوكيل أنه اشترى للآمر لم يصدق إلا أن يصدق
 الأمر فإذا نفذ مال الأمر في شراء نفسه صار ضماناً لأنه
 قضى دين نفسه من ماله كذا في المحيط. الآ في مسائل الأول
الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسئلة اكثر صورته
 رجل دفع إلى رجل عشرة ينفقها على أهله فانفق
 عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة لأن الوكيل
 بالانفاق وكيل بالشراء وحكمه كذلك قبل هذا التحس
 والقياس أن لا يكون كذلك بصير متبرعاً وقيل القياس
 والاتحس في قضاء الدين لأنه ليس بشراء فاما الانفاق
 فيقتضي الشراء فلا يدخل فيه وظاهر كلامه أنه انفق
 دراهمه مع بقاء دراهم الموكل وكذا قل في النهاية هذا
 إذا كانت عشرة الدافع قائمة وقت الانفاق و
 وإن كان يضيف العقد إليها أو يطلق أما إذا كانت
 مستهلكة وأضاف العقد إلى عشرة نفسه بصير متبرعاً
 لنفسه متبرعاً بالانفاق لأن الدراهم تعيين في الوكالة انتهى

الثانية

الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره كما في خلاصة
وحاصل الوكيل بالانفاق في البيت والوكيل بالانفاق
في البناء سواء. الثالثة الوكيل بالبشراء إذا امسك المدفوع
ونفذ من مال نفسه. صحح لأن الدراهم والدنانير وإن كانت
 تعيين في الوكالات ولكن لا تعيين في المعاوضات
 حتى لا يتعلق الشراء بعينها وإنما يتعلق بمثلها ديناً في الزمة
 فقد وجب للبائع على الوكيل مثل الدنانير المضاف إليها
 الشراء ووجب للوكيل على الموكل مثلها فإذا نفذ دنانير
 نفسه لم يكن متبرعاً فيما قضى بل قضى دين نفسه ووجب
 له على الأمر مثل ذلك كذا في المحيط الرضوى. الرابعة الوكيل
بقضاء الدين كذلك وبها في خلاصة أيضاً. وفي القينة
 الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل إلى دين نفسه ثم قضى
 دين الموكل من مال نفسه ضمن وكان متبرعاً انتهى. وقيد
الثالثة فيها. أي في خلاصة بما إذا كان المال قائماً ولم يضيف
 الشراء إلى نفسه. وأما إذا كان مستهلكاً وأضافه
 إلى نفسه كان لنفسه عملاً بالمعتاد وإن أضافه
 إلى مطلق الدراهم فإن نواه للآمر فله وإن نواه
 لنفسه فله لأن له أن يعمل لنفسه وللآمر أن تكاذبا
 في النية بحكم النقد لأنه دليل فإن توافقا على عدم النية

استدراك المدفوع
الوكيل بالشراء إذا

وقاها وأن كان مخالفاً لما في خلاصة
 وقيل ليس كذلك لأن ما في خلاصة
 فيما إذا كان مال الدافع باقياً وقت
 الدفع وما في القينة على العكس
 قد نبه

الوكيل بقضاء الدين

قال محمد رحمه هو للعاقدة عملاً بالاصل وقال ابو يوسف
 يحكم النقد لاحتمال الوجهين والوكيل بشراء شيء
 بعينه يقع العقد والملك للموكل وان لم يصف العقد
 اليه الا في مسئلة وهو ما اذا قال لعبد غيره اشتر نفسك
 من مولاك فقال لمولاه بعني نفسي من فلان فباعه فهو
 للآمر لانه يصلح وكيلاً عنه في ذلك لانه اجنبي عنه بالنية
 وان وجد به عيباً ان علم العبد لا يرد له لان علم الوكيل
 كعلم الموكل وان لم يعلم فالرد للعبد وان لم يقبل من
 فلان اعتق لان بيع العبد من نفسه اعتاق كذا في الاختيار
 خامسة الوكيل باعطاء الزكوة اذا امسك تصدق
 باله ناوياً الرجوع اليه كذا في القنية مانعة العقابي
 اعطاه دراهم ليتصدق بها عن زكوة فتصدق بالمأمور
 بدراهم نفسه يجزيه اذا تصدق بها على نية الرجوع كالتيمم
 والوصي انتهى ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن
 قبل قبضه وهبته صحح عند ابي حنيفة رحمه واما حط الكل
 عنه فغير صحح عندها خلافاً لمحمد رحمه كذا في جيل التنازحية
 وعبارتها هكذا ومن ذهب بها ان الوكيل بالبيع اذا
 ابراء المشتري عن الثمن او وهب الثمن منه او حط بعض
 الثمن عنه صحح ويضمن مثل ذلك للموكل من نفسه ماله وعلى

الوكيل باعطاء الزكوة
 اذا امسك

ان الوكيل بالبيع
 المشتري عن الثمن

وعلى قول ابي يوسف لا يصح شيء من ذلك فان طلبت لبيع
 عند الكل فأكيلة ان يحب الوكيل للمشتري دراهم او ذنانير
 قدر ما يريد الهبة او لحط ويدفع ذلك الى المشتري ثم يبيع
 العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم انه يدفع
 ما قبض بجكم الهبة الى الوكيل قضاء عن الثمن ويكون
 ذلك في حق المشتري بمنزلة لحط ويحصل مقصودهما ثم
 اعلم بان ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن
 او عن بعضه وهبته جميع الثمن من المشتري او بعضه
 قبل الثمن صحح عند ابي حنيفة ومحمد رحمه هاتين وكذا حط
 بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحح عندها فاما
 حط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند ابي حنيفة
 وابي يوسف ويصح عند محمد ويكفي بمنزلة الهبة انتهى
 وما فرغ عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل
 الوصي هذا مبتدأ وخبره ما تقدم من قوله وما فرغ فان
 له اي للوصي ان يشتري مال اليتيم لنفسه والنفع ظاهر
 ولا يجوز ان يكون وكيلاً في شراءه للغير كما في بيع الزاوية
 مانعة امر انسان الوصي ان يشتري له فاشتراه من يتيم
 لا يجوز بخلاف ما اذا اشتراه لنفسه والنفع ظاهر انتهى
 الأمر اذا قيد الفعل بزمان كبيع هذا غداً او اعتقه غداً

الامر اذا قيد الفعل
 بزمان

ففعله المأمور بعد غدره جاز كذا في حج فحاشية ما نفسه
 اذا دفع الوصي المال الى رجل ليحج عن الميت في هذه السنة
 فاخذوا فحج وحج من قابل جاز عن الميت ولا يكون
 ضامنا مال اليتيم لان ذكر السنة يكون للاستحجال دون
 التقيد كما لو وكل رجلا بان يعق عبده غدا او يبيع
 غدا فاعتق او باع بعد غدره جاز انتهى من ملك المتصرف
 في شيء ملكه في بعضه فلو وكل في بيع عبد فباع نصفه
 صح عند الامام لان اللفظ يطلق عن قيد الافراق
 والاجتماع الا بمرأته لو باع الكل بثمن النصف يجوز
 عنده فاذا باع النصف به يكون اولى وتوقف عندها
 ان باع النصف الا في قبل ان يختصما جاز لان بيع النصف
 قد يقع وسيلة الى الامتثال بان لا يجز من يشتره بجملة
 فيحتاج الى ان يفرق واذا باع الباقي قبل قبض المبيع
 الا قبل تبين انه وقع وسيلة واذا لم يبيع ظهر انه لم يقع
 وسيلة فلا يجوز وهذا استحسان عندها كذا في الهداية
 وهو يفيد ترجيح قولها وكذا اقره مع دليله كما هو عادة
 وكذا استشهد بقول الامام بالو باع الكل بثمن النصف
 فانه يجوز وقد علمت ان المفتي به خلاف قوله وفي
 خزائن امر ببيع عبده بالف فباع نصفه بالف جاز

في البيع
 ملك في بعضه

جاز بعه بالف وقد احسن وان باع نصفه بالف لادرتها
 وكره حنيفة بطل انتهى والمراد من العبد ما في بيعه
 ضرر اتفاقا كذا في المعراج او في شراء عبيد معينين
 ولم يستم ثمنها فاشترى احدها صح او وكله في قبض
 دينه ملك قبض بعضه الا اذا انش على ان لا يقبض
 الا الكل معا كما في البرازية واذا وكل بشره عبد
 فاشترى نصفه توقف مالم يشتر الباقي كما في الكثرة وفي شرح
 للمصنف فالشراء موقوف اتفاقا فان اشترى باقية
 لزم الموكل لان شراء البعض قد يقع وسيلة الى الامتثال
 بان كان موروثا بين جماعة فيحتاج الى شرائه شقفا
 فاذا اشترى الباقي قبل رد الامر البيع تبين انه وسيلة
 فينفذ على الامر وهذا بالاتفاق انتهى الوكيل اذا وكل
 بغير اذن ونعيم واجاز ما فعله وكيله نفذ لان المقصود
 حضور رأي الاول وقد حضر وتكلموا في حقوقه ذكر البقا
 في فتاواه ان حقوقه يرجع الى الاول وفي جيل الامم
 والعيون ان حقوقه يرجع الى الثاني وذكر الامام
 المحبوبي متهم من قال العهدة على الاول لان الموكل
 انما رضى بلزوم العهد على الاول دون الثاني ومنهم من
 قال العهدة على الثاني اذا السبب وهو العقد وجد

اذا وكل بشره عبد
 فاشترى نصفه

الوكيل اذا وكل
 بغير اذن

من الثاني دون الاول كذا في الكفالة الا الطلاق
والعتاق وفي الولو الجنية ولو وكل جبارا في خصوصية
 او تقاضى دين او بيع او شرا او طلاق او نكاح او غيره
 فوكل الوكيل غيره لم يجز الا ان يفعل بحجة الوكيل الاول
 لانه وكيل بالخصوصة ونحوها لا بالتوكيل بالخصوصة ونحوها
 وما لم ير ظل تحت التوكيل لا يملك الوكيل فان وكل وفعل
 الثاني بحجة الاول فان كان بيعا وشرا جاز وما عدا
 البيع والشراء في خصوصية والتقاضى والنكاح والطلاق
 وغير ذلك هل يجوز ذكر عصام في مختصره انه يجوز وذكر محمد
 في الاصل انه لا يجوز فانه قل اذا فعل الثاني بحجة الاول
 لم يجز الا في البيع والشراء وهو صحيح والوقوف وهو ان
 الوكيل بالطلاق وما شاكل الطلاق رسول لانه لا عهد
 عليه ولرسول نقل عبارة المرسل فاذا امر غيره بنقل
 ملك الغير فلا يصح الامر كما لو امر بنقل عين فامر غيره
 بنقل فانه لا يصح واذا لم يصح صار وجود هذا التوكيل
 وعدمه بمنزلة ولو عدم صار الثاني مطلقا بغير امره
 بمحض منه فلا يقع فاما الوكيل في باب البيع امر الثاني بما
 يملكه لانه امره بالبيع وهو ملك للبيع بنفسه فان العبارة
 في البيع له حتى كان حقوق العقد له كان ينبغي ان يصح البيع

البيع الثاني حال غيبة الاول الا انه لم يصح لانه لم يحضر
 هذا البيع رايه والموكل انما رضيه بزوال ملكه اذا حضر
 راي الاول انتهى التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكل ان يوكل
 فلانا في شراء كذا ففعل وشترى الوكيل وادى الثمن
 رجع بالثمن على المأمور وهو يرجع على امره ولا يرجع
 الوكيل على الامر بالتوكيل لانه لم يأمره بالشراء كما في
 فروق الكرايسى ونسبة الى الكرايسى سهل لان هذه
 المسئلة انما هي في فروق المجبوبي الوكيل اذا كانت
 وكالة عامة مطلقة ملك كل شيء الاطلاق الزوجه وثمن
 العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة مسماة
 بالمسئلة فخاصة في الوكالة العامة مانعة فلا ذكر في خاتمة
 لو قلت انت وكيل في كل شيء يكون وكيلنا لحفظ المال لا غير
 هو الصحيح وكذا لو قلت انت وكيل بكل قليل وكثير ولو قلت
 انت وكيل بكل شيء جائز امر كى بصير وكيلنا في جميع التصرفات
 المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا
 في الاعتاق والطلاق والوقف قل بعضهم يملك
 ذلك لاطلاق لفظ التعميم وقل بعضهم لا يملك ذلك الا
 اذا دل دليل سابق الكلام وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 وذكر الناطقى اذا قل انت وكيل في كل شيء جائز فتشكك

التوكيل بالتوكيل
صحيح

التوكيل بالوكالة
صحيح

روى عن محمد انه وكيل في المعاوضات والاعاريض
والهبات والاعتاق وعن ابي حنيفة انه وكيل في
المعاوضات لافي الهبات والاعتاق قال وعليه
الفتوى وهذا قريب مما اختاره ابو الليث وفي فتاوى
الفقيه ابي جعفر رجل قال بغيره وكلتك في جميع اموري
واقمتك مقام نفسي لا يكون الوكالة عامة ولو قل
وكلتك في جميع اموري التي يجوز التوكيل بها كانت
الوكالة عامة يتناول البياعات والانكحة وفي الوجه
الاول اذا لم تكن عامة ينتظر ان كان امر الرجل مختلفاً
ليست له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان
الرجل تاجراً معروفة بنصف الوكالة اليها انتهى
وفي البرازية انت وكيل في كل شيء جائز امرك ملك
لحفظ والبيع والشراء ويملك الهبة والصدقة
حتى اذا نفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم
خلافه من قصد الموكل وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات
ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال
طلقت امرأتك ووهبت ووقفت ارضك في الاصح
لا يجوز انتهى وفي الذخيرة انه توكيل بالمعاوضات
لا بالاعتاق والهبات وبه يفتى انتهى وفي خلاصة كما

كما في البرازية وكما حصل ان الوكيل وكالة عامة يملك
كل شيء الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة
على المفتي به وينبغي انه لا يملك الابراء ولا حط عن الديون
لانها من قبيل التبرع فدخلت تحت قول البرازية انه يملك
التبرع وظاهره انه يملك التصرف مرة بعد اخرى فيملك
ان يزوجه امرأة بعد اخرى وان يزوجه مطلقة كما
في الثانية من ان التوكيل بالنكاح ليس له ان يزوجه
امرأة طلقها الموكل بعد التوكيل وزوجه من طلقها قبله
انما هو مستور فيما اذا وكله في ان يزوجه امرأة لا في
التوكيل العام فانه يملك التزويج مطلقاً وعموم قول
قاضيخان يتناول البياعات والانكحة وهل له الاقران
والهبة بشرط العوض فانها بالنظر الى ابتداء تبرع
فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهاء والهبة
بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهاء وينبغي
ان لا يملكها الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكها الا من يملك
التبرعات وكذا لا يجوز اراض الوصي مال اليتيم والهبة
بشرط العوض وان كانا معاوضة في الانتهاء وظاهر
العموم انه يملك قبض الدين واقتضائه وايفاءه
والدعوى بحقوق الموكل وسماع الدعوى بحق الموكل

والا قارب على الموكل بالديون ولا يختص بمجلس القاضي
لان ذلك في الوكيل بخصوصه لا في العام وفي القنية
ولو وكله توكيلاً عاماً في جميع احواله واموره فقال
انت وكيل في كل شيء جائز امرك علي في جميع اموري و
للموكل جوار وامهات اولاد صغير وكيلاً بزوجين وله
ان يزوجه احداهن من نفسه انتهى وهو يفيد ان له ان تزوجه
الموكله لنفسه ولو وكلته وكالة عامة كمن في القنية قالت
ارجل زوجتي من شئت فزوجها من نفسه لم يجوز ذكر قول
آق وقال ونحن نفقنا بانه لا يجوز انتهى لكن هذه وكالة
مطلقة وكلها منافي العامة ولا يخفى ما بينهما من الفوق
وتهل له ان يبيع من نفسه الظاهر لا ما يلزم عليه من كونه
مطالباً كما مر حوايه في الوكيل بالبيع وفي القنية
قل للموكل ما صنعت من شيء فهو جائز من بيع او شراء
او عتق عبده او طلاق امرأته فوكل هذا الوكيل غيره
بعثت عبداً موكله او طلاق امرأته ففعل لا ينفذ لان
هذا مما يخلف به فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع
والشراء فانه لا يخلف بها مقام غيره مقامه انتهى
قلت ولو وكله بصيغة وكلتك وكالة مطلقة
عامة فحصل يتناول الطلاق والعناق والتبرعات

والتبرعات قلت لم اصرح بالظاهر انه لا يملكها
على المفتي به لان من الالفاظ ما صرح به قاضيان
وغيره بانه توكيل عام ومع ذلك قالوا بعدم انتهى
ما في الرسالة المزبورة. الامور بالدفع الى فلان
اذا ادعاه. اي الدفع. وكذا به فلان قال قوله. اي
للامور. في براءة نفسه. عن الضمان وفي البدايع دفع
الى آق الف درهم وقال اقبض بها ديني لفلان فقال
الامور فعلت وقضيت بها دينك له وقال صاحب
صحح لم تقض لي شيئاً قال قول قول الوكيل في براءة
نفسه عن الضمان. الا اذا كان غاصباً او مديوناً كان
منظومة ابن وهبان. وفي شرها للمصنف ولو كان
المال مضموناً على رجل كما لمغصوب في يد الغاصب الدين
على التويم فقال الطالب او المغصوب منه ادفعه الي
فلان وقال الامور قد دفعت اليه وقال فلان ما
قبضت قال قول قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق
الوكيل على الدفع الالبيته او بتصديق الموكل فان
صدق الموكل فانه يبرأ عن الضمان ولكنهما لا يصدقان
على التابض ويكون القول قوله انه لم يقبض مع بيانه
كذا نقل عن البدايع. بعث المديون المال على يد رسول

فذلك فان كان رسول الدايين هكذا عليه آي على الدايين
وان كان رسول المديون هكذا عليه آي على المديون
وقول الدايين ابعت بها مع فلان ليس سائلة له منه
آي من الدايين فاذا اهلك هكذا على المديون بخلاف قوله
ادفعها الي فلان فانه ارسال فاذا اهلك هكذا على الدايين
وبيان في شرح المنظومة وفي القينة دفع المديون
الي الدايين عبدا وقيل له بعه وخذ حقه من ثمنه او
ذنانير وقال اصرها وخذ حقه منها وحقه في الدراهم
فباع او صرف وقبض الدراهم وهلك في يده هلك
على المديون مالم يجزئ الدايين فيها قبضا لنفسه
وبمثل لو قال بعه بخحك او قال بعه الذنانير بخحك
ففعّل يصير المقبوض مضمونا عليه بقبضه حتى لو اهلك
بعد ذلك يهلك من مال القابض والوفاء انه وكيل
في البيع والقبض في صورة الاولى وهو امان
فيما يقبضه للموكل وحقه لم يفز حتى الموكل في الثالثة
مجرد القبض استيفاء لحقه فذلك من ماله وآله اعلم
لا يصح توكيل مجهول الا لاستقاط عدم الرضا بالتوكيل
كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح اكثر
ما نفعه وفي الهداية ذكر حجية كتيب في اسفله ومن قام بهذا

لا يصح توكيل مجهول

بهذا الذكر فهو ولي ما فيه ان شاء الله بطل الذكر كله عنده
وعندها بطل التوكيل والمراد بذكر صحيح الصك كافي القانو
والمراد بمن قام به ان من اقرجه كان له ولاية المطالبة
بما فيه من صحيح واورد عليه لزوم صحة توكيل المجهول واجب
بان النقص من كتابته اثبات رضى المدعي عليه بتوكيل من
يوكله المدعي فلا يمنع المديون عن سماع خصومه
عند ابي حنيفة رده ودفع بانه لا يفيد على قوله لان الرضى
بتوكيل مجهول باطل فلا يفيد على قوله ايضا وانما غير
ان محمد انما ذكره ليفيد انه يعرف الاستثناء الى الكمل عنده
وان كان فاسدا فكيف اذا كان صحيحا بدليل مسلمة ضلها
لخلاص مع فساد عنده وقيل بل فائدة الترخيز عن قوله
ابن ليل فانه لا يصح التوكيل بخصوصه بلا رضى الخصم الا
اذا وجد الرضى بتوكيل وكيل مجهول فحينئذ يجوز لكن المذكور
في كتب المذاهب لا ريب ان عند ابن ابي ليل يجوز التوكيل
بالخصوصة بخير رضى الخصم مطلقا كذا في فتح القدير ومن التوكيل
المجهول قوله الدايين لمديونه من جاءك بعلامة كذا او فخذ
اصبعك وقال لك كذا فادفع مالي عليك اليه لم يصح لانه
توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كافي القينة وهذه
المسئلة تقدمت مع شرحها بتفصيل لا مزيد عليه التوكيل

س

الوكيل في قوله

مما لا يقبل قوله الاتينية

لا يبيع الوكيل

يقبل قوله بيمينه فيما يدعي صورة المسئلة ولو وكل
رجل رجلاً ودفع اليه الف درهم يتصدق به ثم مات الموكل
فقال الوكيل تصدقت في حيوته وكذبه الورثة صدق الوكيل
لان الورثة يدعون عليه الضمان وهو ينكر وان قامت بينة
لم قبلت بينة الوكيل لانها اثبت التصديق في زمان سابق
فكان بينته اكثر اثباتاً كذا في الولو الجية. الا الوكيل يقبض
الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حيوته
ودفعه له فانه لا يقبل قوله الاتينية كما في فتاوى الولو الجي
من الوكالة ما نفعه ولو وكل يقبض وديعه ثم مات الموكل
فقال الوكيل قبضت في حيوته وبك في انكرت الورثة او فسر
دفعته اليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل
في الموضوعين حكمي امر لا يملك استينافه لكن من حكمي
امر لا يملك استينافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير
لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل
يقبض الوديعة فيما يحكي بنفي الضمان عن نفسه فصدق
والوكيل يقبض الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على الموكل
وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وفي المحيط المرفيع
اعطاه دراهم ليودع الى غريمه او يشتري له شيئاً فقال
فعلت واشتريت ودفع اليه يقبل وان كذبه المرفيع لانه

فيت

لانه امين ادعى تحقيق الامانة فيكون القول له وكذا
لو وكل المرفيع ببيع هذا العبد ثم مات فقال بعت وهو
التميز ودفعته الى المورث او قال ضاع متي فان كان
المرفيع حياً يصدق لانه باق على وكالته فاذا قال
بعت فقد حكمي امر لا يملك استينافه فيصدق وان
كان ميتاً لا يصدق ان كان المبيع قائماً لانه انزل
بموت الموكل وصار المال ملكاً للورثة فهو بهذا
الاقرار يريد ابطال حكمه عن المبيع وهم ينكرون فيكون
القول لهم وان كان المبيع مستهلكاً يصدق لان الورثة
يدعون عليه الضمان وهو ينكر ولو كان على المرفيع دين
وهو حي لا يصدق وان صدق المرفيع لان اقراره كاقرار
المرفيع وتوافقه المرفيع بالاستينافه وعليه دين
الصحة لا يصح اقراره انتهى. وقد ذكرناه في الامانة
والا فيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه
وكان التمر منقوداً. وقوله والاعطف على قوله الا الوكيل
يقبض الدين يعني ولا يقبل قوله الوكيل ايضا فيما اذا
ادعى تم صورة رجل وكل رجلاً يشتري له جارية
بعينها ثم مات الموكل فقال الوكيل اشتريتها بعد موته
وادعى الملك لنفسه وكذبه الورثة فالقول قول الوكيل

لأن الشراء ظهر الآن والوارث يدعى في وقت سابق
 والوكيل ينكر فلا يقبل الدعوى الآبينة ولو كان الموكل
 دفع الثمن لم يصدق الوكيل إذا اشترى بها لأن نقداً
 الأمر دليل على أنه اشترى للأمر وإن يبيع شيئاً
 للأمر ألا وإن يكون شيئاً حال حيوة ولو أقاموا
 البينة أخذت بينة الورثة لأنهم اثبتوا الشراء
 في زمان سابق فكان أكثر انبثاقاً ولو قال الوكيل
 اشتريت قبل موته وقد دفع إليه الثمن صدق
 الوكيل ولو لم يكن دفع إليه الثمن لم يصدق لأن
 في الوجه الأول ادعى الورثة عليه الرجوع بالثمن
 وهو ينكر وفي الوجه الثاني هو ادعى الرجوع وهم
 أنكم واكذابي الولوالجية. وفيما إذا قال بعد عزله
 بعته أمس وكذبه الموكل. يعني ولو قال الموكل يبيع
 لوكيله قد افوتك عن الوكالة فقال قد بعته
 أمس لم يصدق الوكيل لأنه حكى أمر الأبيك استيناف
 للحال فلم يصح حكايته. وفيما إذا قال بعد موت
 الموكل بعته من فلان بالف درهم فبعضها وهلك
 وكذبه الورثة في البيع فإنه لا يصدق. أي وأن
 صدقه المشتري أن كان المبيع قائماً بعينه. لأن

إذا قال بعد موت الموكل بعته أمس

إذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم فبعضها وهلك

لا يصح حكايته

لأن المبيع إذا كان قائماً كان ملك الورثة ظاهراً
 فيه فالوكيل بهذا الاخبار يريد إزالة ملكه ظاهراً
 فلم يقبل اخباره بخلاف ما إذا كان مستهلكاً لأن
 الوكيل بهذا الاخبار لا يريد إزالة ملك الورثة بل ينكر
 وجوب الضمان باضافة البيع إلى حالة حيوة والورثة
 يدعوه الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول قول
 المنكر. الحكم من الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف
الوكيل مع الموكل. وفيه رجل أرسل إلى رجل ليعتله
 ثوباً وبين القيمة أولم يبين فبعث ثم لقي المرسل فقال
 ما وصل إلني والرسول يقول أو صلت أن فلان المرسل فبعض
 الرسول ولم يصل إلني لزمه قيمة الثوب دون الثمن لأنه
 أقر أنه أمر الرسول بقبضه فصار قبضه كقبضه وأن
 أنكم المرسل قبض الرسول لشيء عليه ولا على الرسول لأنه
 منكم وجوب الضمان انتهى. وفي جامع الفصولين ذكر
 كما ذكرنا في المسئلة الأولى. حيث قلنا فالوكيل يقول
 بموت موكل لا بموت المطلوب. فلو قال كنت قبضت
 في حيوة الموكل ودفعته إليه لم يصدق إذا افترقا فكذلك
 انشأه فكان متهماً في إقراره وقد انوب بموت موكل
 وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديع

في اختلاف الوكيل مع الموكل

في حيوة الموكل قبل ما كنت قبضت

كذلك صورة البحث أقول على قياس هذا ينبغي ان لا يفتى
 الوكيل بقبض ودبحة او عارية لو اقر بعد موت موكل
 اني كنت قبضته في حيوة ودفعته وقد مر انه يصدق
 انتهى وفي هذا المحل اعترض الشيخ على المقدسي فقال
 اقول بعكس ما قاله صاحب جامع الفصولين وهو ينبغي
 ان يكون الوكيل بقبض الدين كالوكيل بقبض الوديعة
 في جميع اراءه نفه ونغاية ما ذكر في الولوجية من الفرق
 انما يؤثر بالنسبة الى ذمة المدين التي كانت مشغولة
 بالدين فلا يخرج عنه بقول الوكيل بعد موت موكل واما
 بالنسبة الى نفه فهو ايمان في حياته وموته والقول
 للايمان في صح نفه ولنا في هذا رسالة تطلع عليها
 انتهى ولم يثبت ما فرق به الولوجي بينهما بان الوكيل
 بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذ الدين
 نقض بامثالها بخلاف الوكيل بقبض العين لانه يريد
 نفى الضمان عن نفه انتهى وكتبنا في شرح الكفاية
 في باب التوكيل بالخصومة مسألة وفي مفعول اقول
 كتبنا لا يقبل فيها اي في تلك المسألة قول الوكيل
 بالقبض انه قبض وعبارته هكذا ويستثنى من قبوله
 اقراره بالقبض على موكل مسألة على المفتي به فلا يوافقوا

في الواقع حسامية اذا قال للاخوان فلانا قال اؤتمنك
 الفأ فوكلتك بقبضها منه ثم قل الوكيل قبضت وصدقة
 الموقض وانك الموكل فاقول للموكل وعن ابي يوسف ان القول
 للوكيل وجه الاول ان الموقض يدعي على الموكل ثبوت التوكل
 وهو ينكر وجه قول ابي يوسف ان الموكل سخط الوكيل
 على ذلك فينفذ عليه اقراره كما لو وكله بقبض الدين من
 مديونه فقال قبضت والفتوى على الاول الوكيل بقبض
 الدين اذا قل قبضت ودفعت الى الموكل فاقول له
 مع اليمين لانه ايمان اخبر عن تنفيذ الامانة من حيث لا يعلم
 الموكل ضمانا بخلاف الوكيل بالاستقراض اذا وقع الفاسد
 بينه وبين موكل فاقول للموكل لان الوكيل يريد الزام
 ضمان القرض فلا يلزمه بقبوله انتهى اقول المصنف في تقرير
 هذه المسألة وقال وفي الواقع حسامية الوكيل
 بقبض القرض اذا قل قبضت وصدقة الموقض وكذا لو وكل
 فاقول للموكل وانما لم يقبل قول الوكيل لعدم صحة
 التوكيل بالاستقراض وفي البرازية صحة التوكيل بالالاؤتمن
 لا بالاستقراض انتهى اذامات الموكل بطلت الوكالة
 الا في التوكيل بالبيع وفاء كما في بيع البرازية اذا
 قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا الا في الفرق

الوكيل اذا اجاز فعل
العضو

كذا في منية المفتي الوكيل اذا اجاز فعل الفضولي ووطر
 بلا اذن وتعيم وحضره فانه ينفذ على الموكل لان المقصود
 حضور رايه الا في الوكيل بالطلاق والعقاق لان
 المقصود عبارة. يعني اذا وكل غيره وطلق الثاني
 بحضرة الوكيل الاول او طلق الاجنبي فاجاز الوكيل
 فانه لا يقع لان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني
 وهو يتعلق بالشرط بخلاف البيع ونحوه فان ثم اذا
 وكل الوكيل رجلا ففعل الشك بحضرة الاول فاجاز الوكيل
 صحت اجازته كذا في فانية. وخلق واكتسابه كالبيع
 كما في منية المنع. وهذه المسئلة تقدمت مع شرحها قبل
 صحايف. الشيء المفوض الى اثنين لا يملك احدهما كوكيلين
 والوصيين والناظرين والقاضيين وحكامين والمودعين
 والمشروط لهم الاستبدال او الادخال والا فواجب الا في
 مسئلة. وهي ما اذا شرط الواقف النظر له اى لنفسه
 او الاستبدال مع فلان فان للواقف الانه ادون فلان
 كما في فانية من الوقف مانته ولو ان الواقف شرط الاستبدال
 لرجل آخر مع نفسه على ان يستبدل لمعا فمقد ذلك الرجل لم يجز
 لانه اشترط رايه مع راي غيره ولو تفرد الواقف
 بالاستبدال جاز لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل

الشيء المفوض الى اثنين
لا يملك احدهما

لا يجوز

الرجل وباشترط لغيره فهو شروط لنفسه انتهى وكذا
 لو وكل رجلين بطلاق او عتاق بغير مال ففعل ذلك
 احد الوكيلين جاز لان هذا امر بالعبارة فينفذه
 احدهما كما لو وكيلين بالخصومة عندنا وكذا لو وكل رجلين
 بهيبة شئ من ائنان فوجب احدهما جاز كذا في فانية
 الوكيل لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة
 وهي ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البيع
 بكونه وكيل كما في البرازية. لكن ذكر في البرازية
 بعد نقله اعني الوكالة ان في الزيادة انه لا يجوز
 وذكر او لا عن اجماع ما يوافقه كذا في حاشية المقدس
 وفي مسئلة ما اذا امر المودع المودع بدفعه الى فلان
 قد دفعه له ولم يعلم بكونه وكيل او هي في فانية ما
 نصه رجل او دوع رجلا الفاشم قال في غيبة المودع
 امرت فلانا بقبض الالف التي من ودعية لي عند
 فلان فلم يعلم المامور بذلك الا انه قبض الالف من
 المودع فضاغت فلرب الودعية ان خيار ان شاء ضمن
 الدافع وان شاء ضمنه القابض ولو كان المودع علم
 بالتوكيل والامر ولم يعلم به المامور قد دفع المودع المال
 الى المامور فهو جائز ولا ضمان على احدهما انتهى بخلاف

الوكيل لا يكون وكيل
قبل العلم

اداء المودع المودع
بدفعه الى فلان

الوكيل اذا افاض
الخصومة

الشيء المفضل
الاشياء

الاشياء

ما اذا وكل رجل بقبضتها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة
فقال المأمور للمودع ادفع الى وديعة فلان ادفعها
الى صاحبها او قال ادفعها الى يكون عندي لفلان
قد فعلها له فضاغت فان المالك مخير في تضمين ايها الشا
اذا هككت في قول في يوسف ومحمد رحمهما الله وبي
في الخيانة ايضا **كتاب الاقرار**
وهو في الاصل التسكين والاثبات والقرار وكفر
والاثبات يقال اقر فلان بالمنزل اذا سكن ثبت
وقررت عنده كذا اي اثبتته عنده وقرار الوادي
مطمئنة الذي ثبت فيه الماء ويقال استقر الامر على
كذا اذا ثبت عليه وسميت ايام منى المقر لانهم يبيتون
بها ويكونون عن سفرهم وحركتهم نهى الايام ومنه
الدعا اقر الله عينه اذا عطاه ما يفيده فكت لغنه
ولا يطمع الى شيء آفو وفي الشرع اعتراف صادر
من المقر يظهر به حوق ثابت فيمكن قلب المقر له الى
ذلك وهو حجة شرعية دل على ذلك الكتاب السنة
والاجماع وضرب من العقول اما الكتاب فقوله تعالى
كونوا قوايين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم
والشهادة على النفس اقرار فلو لا ان الاقرار حجة

لما امر به وقوله وليحمل الذي عليه الحق وانه اقرار على
نفسه والسنة قوله عليه الصلوة والسلام في حديث
العفيف واغدا انت يا انيس الى امراة هذا فان اعترفت
فارجمها ورحم النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا والفا حرة بالاقرا
وعليه لاجماع ولانه خبر صدر عن صدق لعدم التهمة اذ
المال محبوب طبعاً فلا يكذب بالاقرار به لغيره وهو حجة
مظهرة للحق ملزمة للحال حتى لو اقر بين او عين على
انه بالخيار ثلثة ايام لزمه المال وبطل الخيار وان
صدقه المقر له في الخيار لان الخيار للفسخ وهو لا يحتمل
الفسخ لانه اخبار والفسخ يرد على العقود ولان حكمه
ظهور الحق وهو لا يحتمل الفسخ بشرط كون المقر به مما
يجب تسليمه الى المقر له حتى لو اقر بكف تراب او جنة
حنطة لا يصح وحكمه ظهور المقر به لانه اخبار عن كاي
سبوح حتى لو اقر لغيره بمال والمقر له يعلم كذبه لا يحتمل
اخذه على كره منه الا ان يعطيه بطيب نفس من في يكون
تمليكاً مبتدأ كالمبتدأ كذا في الاختيار المقر له اذا كذب
المقر بطل اقراره وفي البرازية لو قال على الف ثمن
هذا العبد لك فنيه المقر له ان كذبه لم يلزمه شيء وان
صدقه سلم واخذ المقر له انتهى الا في الاقرار باطرية

المقر له اذا كذب المقر

والنهب وولاء العتاقة كما في شرح الجمع معللا بأنها لا
يحتل النقض ويزاد الوقف فان المقر له اذ ارده ثم صفة
صح كما في الاسعاف ما نضه ولو اقر لرجلين بارض
في بين انها وقف عليهما وعلى اولادهما ونسلهما ابدا
ثم من بعد سم على المالكين فصدقة احدهما وكذبه
الاخر ولا اولاد لهما يكون نصفها وقف على المصنف
منهما والنصف الاخر للمالكين ولورجع المنكر الى
التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما اذا اقر
لرجل بارض فكذبه المقر له ثم صدقة فانها لا تصير له
ما لم يقر له بها ثانيا والعرق ان الارض المقر بوقفيتها
لا تصير ملكا لاحد بتكذيب المقر له فاذا رجع ترجع اليه
والارض المقر بكونها ملكا ترجع الى ملك المقر بالتكذيب
انتهى. والطلاق والعاق والرق كما في البرازية.
ما نضه قال الاخر انا عسك فذه المقر له ثم عاد الى الهد
فهو عسك ولا يبطل الاقرار بالرد لانه اسقاط
يتم بالمسقط وحده انتهى. الاقرار لا يجمع البينة لآب
اب البينة. لا تقام الا على منكر الا في اربع مواضع
في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على الميت
وفي استحقاق العين من المشترك كذا في وكالة الخانية

يقه

وعبارتها رجل وكل رجلا بقبض يؤنه من فلان ونحوه
فيتمها فاحضر الوكيل المديون فاقر المديون بالوكالة
واكثر الدين فاقام الوكيل البينة على الدين لا يقبل
بينة لان البينة على الدين لا يقبل الا من خصم وبأقرار
المديون لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما الا تران المديون
لواقر بالوكالة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة بالبينة
مخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بينة
وان كانت البينة قائمة على المقر وكذلك الوصي اذا
اقر المديون بالوصاية واكثر الدين فاثبت الوصي الوصاية
بالبينة قبلت بينة وكذا الرجل اذا ادعى ديناً على ميت
واحضر وارثا فاقر الوارث بالدين فقال المدعي
انا اثبت الدين بالبينة فاقام البينة قبلت بينة انتهى
وفي الولو الجية وان اقر المدعي عليه بالدين وحج الوكالة
فقال الوكيل حلفه ما يعلم ان الطالب وكلني بقبض
ذلك منه فلا يمين عليه في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد وحسن بن زياد رحمهم الله يحلف بالله
ما يعلم ان الطالب وكله بقبض ذلك منه ثم يقولون
بان الوكيل يدعي عليه معنى لواقر به لزمه فاذا جحد
ان يستحلف رجاء للنكول و ابو حنيفة رحمه الله تعالى

يقول بان اليمين يترتب على حجة الدعوى وحجة الدعوى
 يترتب على كونه وكيداً ولم يثبت كونه وكيداً فلا يصح
 الدعوى فلا يتوجه اليهين وان اقر بالوكالة وان
 الطالب وكله بكل حق له قبله وبخصومه ومحمد الدين
 فقال الوكيل انا اقيم البينة على هذا الحق لم يقبل القاضي
 ذلك منه ولا يكون وكيداً باثبات الحق الابينة
 يشهد له على الوكالة او يحضر الموكل فيوكل لان البينة
 انما تسمع من الخصم وكونه خصماً لو ثبت انما يثبت باراد
 المطلوب واقاراه ليس بحجة في حق الطالب فان
 اقام البينة على الوكالة يثبت كونه خصماً فتقبل بينته
 بعد ذلك وان كان هو مقراً بالوكالة لان الوكالة
 لم تثبت باقراره لانه لم يصح اقراره فجعل كالعدم ونظير
 هذا ما قالوا لو ان رجلاً ادعى على ميت ديناً واحضر
 وارثاً من ورثته فاقر هذا الوارث بدينه فانه يستوفى
 من نصيبه خاصة فان قال المدعى انا اقيم البينة على
 الدين على هذا الوارث المقر لكي اثبت حقى ثم استوفيه
 من اى التركة شئت فانه يقبل وكذا لو وكله بقبض
 عين له قبل ان يفرق الذر في يديه ثم اقام المدعى
 البينة على هذا المقر بالتوكيل جاز لما قلنا انتهى

القرار للمجهول جهالة فاحشة كقوله هذا العبد لو
 من الناس باطل عند البعض لان حكم الاقرار لزوم
 تسليم المقر به لا يجبر على البيان لان صاحب الحق
 احداً لا بعينه والمقررتما من المقر له ولو اجبر على
 البيان ربما يصرف الحق عن المستحق الى غيره فيؤثر
 الى ابطال الحق على المستحق وذلك لا يجوز فلا يحكم
 بصحة اقراره للحال صوناً للحق عن الابطال وصار
 كما لو اعتق احد عبديه بعينه ثم نسيه لا يجبر على البيان
 فلهذا هذا بخلاف ما لو كان المقر به مجهولاً لان في الجبر
 على البيان ايصال الحق الى المستحق لان صاحب الحق
 معلوم وبابيان يصير المقر به معلوماً فكان اجبر على
 ابيان مفيداً وعند بعضهم الاقرار للمجهول صحيح لانه ان
 ان هن العين غصبها من احد ما فيجب تصديقه فيه اذا اظهر
 انه صادق في تصحيحه فائدة وان كان لا يجبر على البيان
 فانها اذا اتفقا على اخذه فلها حق الاخذ ولو بين
 انه غصبته من هذا دون هذا يصح بيانه كذا في المحيط
 الرضوى وفي النهاية اعلم ان اجهالة التي تتعلق
 بالقرار لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان يكون اجهالة
 في المقوله او في المقر او في المقر به والا فلا يمنع

صحة الاقرار بخلاف الثالثة أما جهالة المقر كما
 اذا قال لرجل على الف درهم وأما جهالة المقر
 ان يقول لرجل على احدنا الف درهم وجهالة المقر
 لا يمنع صحة الاقرار والبيان اليها وذكر في الذخيرة
 محال له الى واقعات الناطق يدل على ان جهالة المقر
 له انما يمنع صحة الاقرار اذا كانت متفاحشة أما اذا
 لم يكن متفاحشة لا يمنع صورة ما اذا قال هذا العبد
 للاحد من الرجلين جاز ويحتاج الى ان يحلف لكل
 واحد منهما اما لو قال هذا العبد لواحد من الناس لا يجوز
 كذا في التاتارخانية وفي الولو اجية الاقرار والابرا
 لا يحتاج الى القبول ويرتد بالرد لان لكل احد ولاية
 على نفسه فاذا اقر او ابرأ ليس لاحد ان يمنع عنه
 ذلك الا ان للمقر ان لا يقبل ذلك خوفاً من طوع
 المنية فيرتد برده ولو سكت صرح اقراره ومن هذا
 اجنس خمس مسائل شتى منها ما ذكرنا واثالثه اذا قال
 وكلتكم ببيع عبدك هذا فسكت الوكيل وبيع جاز
 ولو قال لا قبل يبطل والرابعة اذا قال وبيت منك
 الدين الكذا لي عليك فسكت جاز ولو قال لا قبل عاد
 عليه وانتم اذا قال جعلت ارضي وفتا على

فلان فسكت فلان جاز ولو قال لا قبل يبطل وذكر
 في بعض المواضع انه لا يبطل انتهى. الا في مسألة ما اذا
 رد المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على فزارة اي
 المشتري انه باعه من رجل ولم يعينه قبل من البائع
 وسقط حق الرد كذا في بيوع الذخيرة. وقيل لا
 يحتاج الى استثناء هذه لان صحة الاقرار فيها انما
 هو بالنسبة الى المشتري وهو منعه من الرد لوجود البيع
 منه باعترافه وذلك كاف لبالنسبة الى المقر
 له انتهى. الاستتجار اقرار بعدم الملكة على احد
 القولين الا اذا استاجر المولى عبده من نفسه
 لم يكن اقراراً بحرية كما في القنية ما نصه مولى اقر
 انه استاجر عبده شهراً لعمله لم يكن اقراراً بعقده
 ثم رقم بشس لو استاجر منه عبداً ثم ادعى انه عبده
 لم يصح قلت لان الاستتجار من الاجنبى اقرار
 بان الملكة واستتجاره من نفسه لا يكون اقراراً
 بالعتق لجواز ان يكون مكاتباً وقت الاستتجار
 ثم بالبحر يعود الى الرق. اذا اقر بشي ثم ادعى الخطأ لم يقبل
 كما في الخانية وفي الذخيرة اذا اقر البالغ القل بشي
 ثم رجع لا يصح رجوعه فيها هو من حقوق العباد وفي



أقرار بالطلاق

أقرار بالطلاق

أقرار بالطلاق

الولو الجية من اقربشئ لان وصدقة المقر له ثم رد
 ما اقرب لا يصح الرد لانه لما صدقة ثبت الملك له والملك
 متى ثبت لان لا يبطل برده فكذا هنا انتهى
 الا اذا اقر بالطلاق بناء على افتى به المفتي ثم تبين
 عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين
 والقينة. وعبرة القينة ظن انه وقع الثلاث على
 امراته بافتاء من لم يكن اهلا للفتوى وكلف الحاكم
 كتبها في الصك فكتب ثم استفتى من هو اهل للفتوى
 فافتى بانها لا يقع والتطبيقات الثلاث مكتوبة
 في الصك بالظن فله ان يعود اليها فيما بينه وبين الله
 ولكن لا يصدق في احكام انتهى. اقرار المكره باطلا الا اذا
 اقر ان ركن كرها فقد افنى بعض المتأخرين بصحة
 كذا في سرقة الظهيرة. وقيل لا ينبغي ان يذكر هذا ولا
 يعتمد عليه الا اقرار اخبار عما سبق فيقتضيه ثبوت الخبر
 به سابقا على الاخبار لانه لا يشترط فيجب متبدا
 وانما وجب المال بالمعاملة او المداينة الباقية السالفة
 حتى لا يصح اخبار فيه بان اقربين او عيين على انه
 باخيار ثلثة ايام فالخيار باطل وان صدقة المقر له لا
 لازم لان اخبار شرط للفسخ والا اقرار لا يحتمل الفسخ

لان حكمه وجوب المقر به وهو الدين وهو لا يحتمل الفسخ
 كذا في المحيط وفي جامع الفصولين استدلال على
 كون الاقرار اخبارا لانه لا يشترط بالواقر بنصف داره
 مث عاصم ولو كان تملكها لا يصح عند ابي حنيفة
 اقول وعند ما ايضا كذلك فذكر ابي حنيفة رحمه الله
 لاخراج غير الحنفى كالاثمة الثلاثة لا لاجها والمرا
 لو اقرت بالزوجة يصح ولو كان تملكها لم يصح الا
 بحضور الشهود والمريض لو اقرتدين يستغرق كل
 ماله يصح ولو كان تملكها لا يصح قال شمس الاثمة الكبر
 في شرح احوال استدلال بمسئتين احدهما المريض الذي
 عليه دين لو اقر بكل ماله لاجنبى صح ولا يتوقف على اقرار
 الوارث ولو كان تملكها لم ينفذ الا بقدر ثلثة عند
 عدم الاجازة كذا في الفصولين اقول لم يكن لذكر
 دين المريض فائقة فان صح اقراره لاجنبى لا يتوقف
 على اجازة وارثه سواء كان عليه دين او لا بل ذكر دينه
 يضره موجب اقراره فان دين صحته مقدم على اقرب
 بل المناسب ان يقال المريض الذي ليس عليه دين لو اقر
 بالوكالة فهو من الكفاية وان نية الفسخ الماذون لو اقر
 رجل بعين في يده صح ولو كان الاقرار تملكها كان تبرعا

في احوال الكبر

فلا يصح وفي اجماع الكبير وشروط المسلم لو اقر بغير رجل
صح حتى يؤمر بتسليمه ولو كان تملكاً لا يصح وكذا لو اقر
لاخرين لا يملك المقر صح حتى لو ملكه المقر يوم امن الدهر يوم
بتسليمه الى المقر ولو كان تملكاً لا يصح لانه تملك باليس
بملك له هنا من اجماع الفصولين فلا يطيب اي لا
يطيب للمقر له ما اخذه لو كان المقر كاذباً في اقراره الا
في مسائل فان شاء امر الاقرار في هذه المسائل ان شاء يرد
بالرد مثلاً اذا اقر رجل فرد اقراره ثم قبل لا يصح ولو
كان اخباراً صح وكذا الملك الثابت بالاقرار لا يظلم
في حق الزوايد المستملكة حتى لا يملك المقر له مطالبة
ذلك من المقر ولو كان اخباراً كان مضموناً عليه
اذا استهلكه كذا في جامع الفصولين ولو اقر ثم
انكر اقراره يخلف على انه ما اقر بناء على انه امر الاقرار
ان شاء ملك لكن الصحيح تخليفه على اصل المالك لا على
اقراره بمنزلة ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي
مسألة لا يخلو اما ان وجب الدين بادانة الميت
او بادانة الوصي وكل وجه لا يخلو اما ان اقر الغريم
بالدين بعد اقرار الوصي بالاستيفاء او قبله فان وجب
الدين بادانة الميت وقر الوصي بانه استوفى جميع

ولو اقر ثم انكر

مسألة لا يخلو

مال الميت ولم يسعه ثم قال بعده مفصلاً قبضت مائة
وقال الغريم كان الفاً قبضتها فالقول للوصي في
المقبوض مع يمينه ولا يؤخذ الغريم بشئ لان الوصية
يملك استيفاء ديون الميت فيملك الاقرار به واذا صح
الاقرار بالاستيفاء برئ الغريم عما عليه لان ما عليه قبل
او كثر داخل تحت اسم اجماع ومتى ثبت براءة الغريم
وتقرت باقرار الوصي لان حكم الكلام فيما تقر بالاستيفاء
عليه فقول الوصي بعد ذلك قبضت مائة يتضمن ابطال
حق ثابت للغريم فيكون رجوعاً ولا يكون بياناً فلا
يصدق الوصي فيه ولا يصح القول قوله في المقبوض لا
الغريم ادعى الزيادة عليه وهو كجحد وصي ما اذا اقر الغريم
ان الدين الف ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه
ثم قال مفصلاً وصي مائة يبرئ الغريم ويضمن الوصي
للوثة لتعانه بالجحد لان الغريم اقر بايجاب الف
على نفسه فيصدق بانتفاء التهمة على اقراره فصار
الثابت باقراره كالثابت باليمين العادلة ولو
ثبت دين الالف باليمين العادلة فادعى الوصي بالاستيفاء
جميعه ثم قال مفصلاً فهي مائة صار جاحداً للزيادة
والا يبرئ منه جحد الامة ليضمن فكذا هذا بكلامه لو اقر

الغريم بعد اقرار الوصي بالاستيفاء لانه لم يصرف
على نفسه لوقوع البراءة له بجميع الدين باقرار الوصي
بكونه قد اقر الوصي بالضمان بسبب الجود واحكم
لا يثبت بشهادة الفرد ولو قال الوصي استوفيت
جميع مال الميت وهو مائة موصولا وقال الغريم بكون
الفايزم الغريم تسعة ولا يصدق الوصي ان جميع
ماله عليه مائة لان المستوفي مجهول المقدار وبيان مقدار
المجهول يكون صحيحا موصولا لا مفصولا لانه متى
انصل البيان بجمل الكلام صار الجمل مبتدئا من اوله
لان حكم الكلام لا يتقرر ما بينه الى آخره اذا كان
في آخره ما يغير اوله كما في الاستثناء والشرط واذا
انفصل البيان عن الكلام فقد تقرر حكم الكلام بان
عليه فيثبت براءة الغريم بخلاف الطالب اذا قال
استوفيت جميع ما عليه ومائة فلا شيء على الغريم
لان المالك يملك البراءة بقوله الدين مائة فبراءة
الغريم عما وراء المائة فيبرأ عنه فاما الوصي لا يملك
البراءة مقصودا بل يملك القبض والاستيفاء فاذا
ابراه عما وراء المائة لا يبرأ واما اذا وجب الدين
بادانة التوكيد باع مالا للورثة فاشهد انه استوفى

جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بكون مائة وخمسين
فالتقول للوصي ولا يضمن الغريم شيئا لان الدين
وجب بادانة الوصي وعقد كان عاقدا لنفسه وحقوق
العقد يتعلق به فيملك البراءة كالوكيل بالبيع فاذا قال
الدين مائة فبراءة الغريم عما وراء المائة فضمن ولا يضمن
الوصي لانه لو ضمن ضمن باقرار الغريم ولا يصح اقراره
على الوصي لانه قد اقر عليه اقرار الوصي انه استوفى
منه مائة وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخمسين
فالوصي قبض الخمسين الفضل لان الخمسين الفضل
غير داخل تحت البراءة لانه اضاف سبب البراءة وهو
الاستيفاء الى مائة فانه قال استوفيت مائة ثم وصف المائة
بكونها جميع الثمن فلا يكون مبرئا عن الخمسين الفضل
بل كان نائفا ان ما سوى المائة واجبا ثم اقر المشتري
بعد النفي بالتمسك الفضل والادارة بعد النفي صحيح بخلاف
قوله استوفيت جميع ما عليه ومائة لانه اضاف البراءة
الى جميع ما عليه فيثبت البراءة ما وراء المائة كذا في
الرضوخ والمولى مثلا اقرت العبدان وكيله باعه
من فلان وصدقة بذلك فلان ومجد الوكيل فالعبد
لفلان والعهد على مولى العبد لانه يملك ان يبيع

فصح اقراره بذلك لتصادقها على زوال ملكه وثبوت الملك
للمشتري ووجوب الثمن عليه غير ان الموكل مع المشتري
لا يصدقان في الزام العهد على الوكيل ومتى تعذر
اجاب العهد على الوكيل كمن وكل صنيا محجورا بالبيع فباع
كانت العهد على الموكل كذا في المحيط والمراجع. مثلا
لو قال لامرأة المطلقة رجعية كنت راجعتك اس وكذبة
المرأة وهي في العدة فالقول قوله لانه اقربا يملك الانشا
ولو قال بعد انقضاء العدة فالقول قولها لانه لا يملك
انث. كذا في الولو الجنية. والوكيل بالبيع. مثلا وكل حل
رجلا ببيع عبد فاقرا الوكيل بالبيع يصدق لانه اقربا
يملك انث. بغير بينة واذا انث. انتهت الوكالة فبخر
عن الانث. انت احاجه الاظهار حكم الانث. بالانث.
بخلاف الوكيل بالكناح اذا اقر على موكله لا يصح لانه لا
يملك انث. الا بينة واشتهار فلا حاجة الى اظهار حكم الانث.
بالاقرار لان بينة الانث. يشهدون عند التبا حذ الانث.
والشهادة فوق الاقرار على غيره كذا في المحيط. ومن له
اخيار. مثلا اقرب العبد اذا كان له اخيار انه اجاب
البيع بعد ما وقع بيوم وانكر المشتري فالقول له
العبد ولا يمين عليه لانه ملك الاجازة في الحال

فصح اقراره بالا جازة وان كان العبد ميث
فالقول للمشتري مع يمينه لانه لا يملك انث. الا جازة
فلا يصح اقراره بها ثم هو يدعي على المشتري
الثمن والمشتري ينكر فكان القول قول المشتري
على علمه وتعاريفه في ايمان بجاح. وفي المحيط الر
في باب اقرار الوكيل على موكله وكيل بشراء عبد بعينه
اقراره اشترى وصدقه البائع يلزم الامر وان حج
لانه اقربا يملك انث. وهو غير متهم فيه لانه لا يملك
ان اشتراه لنفسه ولانه ظهر الشراء في حال لا
ان يشترى الا للموكل فنقد الشراء على موكله وان
امر بشراء بغير يمينه وسمى حبه وصفته وثمنه واقر الوكيل
انه اشترى كما امره وحجده الامر فعند اب حنيفه ان دفع
الثمن الى الوكيل فهو مصدق ولا يصدق ان لم
يدفع الثمن اليه وعندهما ان كان العبد قائما وليس
فيه عيب فاحش يصدق لهما انه اقربا يملك انث.
لحال فصدق لانه ان كان صادقا فيما اقر صرح وان
كاذبا بجعل ما حكى انث. منه للحال وهو مسلط على انث.
عقد فيه اجاب للضمان على الموكل من جهة فكذا اذا
حكاه يصح اقراره كما لو كان العبد معين او الثمن

يملك

كان حج

منفودالة انه يمكن التهمة في اقراره لان الوكيل
 بشراشي بغير عينه لا ينجز الشراء لنفسه فيهم انه
 اشترا لنفسه فاذا وجد فيه عيبا او وجد به عيب
 اظهر لموكله فيتضرر به الموكل فلم يصدق في اقراره نفيا
 للتهمة ودفعاً للمضر عنه موكله وانما لعنة هذه التهمة اذا
 قصد ايجاب التهمة في ذمة الامر لانه لا ولاية له على ذمة
 في الزام التهمة مطلقا بخلاف ما لو كان التهمة مدفوعا
 لانه لا يمكنه ايجاب شي على الامر بل يجبر باداء الالامة
 فيجعل اميناه فينصدق انتهى قلت في الشرح الآتي
 مسند استثناء من قوله من ملك الانشا ملك الاخبار
 استدانة الوصي على اليتيم فانه يملك انشا وما دونها
 قيل ولما قل ان يمنع ملك الوصي الاستدانة بل لا بد
 اذن القاطن كالمستولي فلا يستثنى انتهى المقرلة اذ اردت
 ثم عاد الى التصديق فكتب له وفي القية لو قال العلاء
 على الف درهم فقال فلان مالي عليك شي برأ المقرما
 اقر به لانه كذبه فيه حتى لو عاد الى التصديق لستحق عليه
 فان اعاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك على الف درهم
 فقال المقرلة اجل هي اخذت بها لانه اقرار له وصدقة فيه فليز
 انتهى الاذ الوقف كما في الاستحباب باب الاقرار بالوقف

استدانة الوصي على اليتيم
 ما دونها
 ما دونها

انتهى

مانضه وكوا قارب رض في يد رجل انها وقف وذوايد
 منكر ثم اشتراها او ورثها منه تصير وقفا مواخذه له بزعمة
 ونه المسلك سجي في الماتن بعينها وفي الواجبة
 اذا قال جعلت ارضي وقف على فلان فسكت
 فلان جاز ولو قال لا قبل يبطل وذكر في بعض
 المواضع لا يبطل انتهى الاختلاف في المقربة يمنع
 الصحة يعني يبطل اقراره لتكاذبها وتجا حدها فيه
 وحسبها لا اي الاختلاف في سبب ثبوت المقربة
 لا يبطل اقراره والمقرله ان يأخذ باقراره لان السبب
 ان لم يثبت لاختلافها وتكاذبها فيه بقى مفعرا بالمال
 متعربا بتجرد ادع السبب فصدقة المقرله في ذلك فصح اقراره
 وذلك لان السبب مطلوب لا احكامها لا لا عيانها فبعد
 النص في على احكام لا ينظر ولا يلاحظ الى اختلاف السبب
 فلان اختلاف السبب لا يفرز رد الاصل الواجب انما يكون رد
 للسبب وبارتفاع السبب لا يبطل احكام اذبقا احكام سبب
 ع بقا السبب بخلاف ما لو اختلف الشاهدان في سبب وجوب
 المال تبطل شهادتهما لان المدان ادع ملكا مطلقا فقد كذب
 شاهده فيما شهد له من السبب وان ادع الملك باحد السببين لا يقبل
 فقد كذب شاهده في الآخر في بعض الشاهد به وكذب الشاهد

الاختلاف في المقربة
 يمنع الصحة

ب

تفريق له وشهادة الفاسح لا تقبل وقرار الفاسح
مقبول كذا في المحيط وفي شرح اجماع الكبير لقاضي خان
اعلم ان المقوله والمقرا اذا اتفقا على عين واحد او مال
واحد في الذمة انه ملك المقوله واختلف في جهة
او سببه لا يبطل الاقرار وسمي اختلف في اصله
بان اقره بالدين والا فبدي على العين او على ^{العكر} ~~العين~~
يبطل الاقرار مثاله اقره بعين وديعة او مضاربة
او امانة مثلا قال هذه الالف وديعة او مضاربة
لك عند فقال المقوله ليس عندك وديعة
لك عليك الف درهم من ثمن مبيع او قرض ثم حجج
المقر كانه فلا شيء اى فلا يقض بشيء له اى للمقر له لانها
اختلفت في المقرب لان الدين مع العين مختلفان
لان العين مال منفع بها حقيقة للمال والدين مال باعتبار
العرضية في المال والاختلاف في المقرب يبطل الاقرار
الا ان يعود المقوله الى تصديقه وهو امر مقرر مصر
على دعواه ولو قال المقوله ليست بى بوديعة ولكن
اقرضتك عين هذه الالف فله امر للمقر له اخذها
بعينها فان ملك فلا ضمان عليه لا تنافى فيها على ملكه
لانها اتفقا على وصول هذه الالف اليه من جهته

المقوله في الدين
المقوله في الدين
المقوله في الدين

وفي زعم المقولة لم يملكها فله ان يأخذ عينها لانها اتفقا
على كون الالف المشار اليه ملكا للمقر له في الاصل لانها
انما تزول عن ملكه اذا ثبت القرض والقرض لم يثبت الا بخار
المقر التملك منه فثبتت على ملك المقوله الا اذا صدق
المقر بالقرض فحينئذ يأخذها بعينها لانها تصادق على
كونها مضمونة على القابض خلافا لابي يوسف ولو اقر
بالف قرض وادعى المقوله الفان ثمن مبيع لزم لانها تصادق
على المقوبه لانها توافقا ان المقوبه الفدين في ذمته
سواء كان قرضا او ثمنا وانما اختلفا في سبب جوبها
في الذمة ولم يثبت السبب خلافا فثبتت على الالف
مرسلة متجدة عن السبب ولو اقر انها غصب واسئل
على جالحا يعنى ولو قال المقوله هذه الالف بعينها غصبته
منك قال المقوله لم تغصب مني شيئا لكن لي عليك الف
درهم من ثمن مبيع فهو بمنزلة الدين لانها اتفقا على المقوبه
لان المقرا اقر بالغصب قد عجز رد العين لما كتبه
المقر له في الالف المعينة فيكون قوله بمثلها دينا في الذمة
فله مثلها اى فيلزم الالف لا بعينها لم يرد في حق العين
وليس له ان يأخذ هذه الالف بعينها لان التعيين
الى المقر في المعاوضات كذا في اجماع الكبير والمحيط

المقر اذا كان كذا

اذا اقر المشتري

المقر على رجل

الرضوى المقر اذا صار مكره باشرعاً بطل اقراره فلو ادعى
المشتري الشراء بالف والبايع بالغين يعني قال المشتري
اشترت هذه الدار بالف وادعى البايع انه باع
بالغين واقام الى البايع البينة فان الشفع ياتحدا
بالغين لان القاض كذب المشتري في اقراره وكذا اذا
اقر المشتري بان المبيع للبايع ثم اتخى المبيع من يد
المشتري بالبينة بالقضاء له الرجوع بالتمس على بايعه
وان اقر انه للبايع صورته رجل اشترى عبداً ثم جمل
بالف درهم وقد كان اقراره للبايع وقد التمس ثم
اتخى العبد من يد المشتري بالبينة بالقضاء له ان
يرجع بالتمس على البايع لان القاض كذبه في اقراره
حيث قفه به للتمس وهذا اذا قفه بالبينة اما اذا
قفه القاض باستصحاب الحال كما سيجي في الاستثناء
عن هذا الاصل لا يصير مكره با كذا في قضاء خلاصته
ومنه اي من هذا القبيل ما في الجامع رجل ادعى عليه
اي على رجل آفة كفالة معينة فانكر المدعي عليه
فبرهن المدعي وقضى على الكفيل كان له الرجوع
على المدعيون اذا كان باعراً وفي شرحه للفتا
مثاله اذا ادعى على رجل انه كفله على فلان الغائب

بامره بالف درهم له عليه ومحمد هو فاقام البينة على
ذلك فالقاضي يقضى بالكفالة عنه بامره وبثبوت
الدين على الغائب فان نصب الحاضر خصماً عن الغائب
في اثبات الدين عليه وامره بالكفالة فان حضر
الغائب وانكر الدين لا يلتفت اليه والمدعي ان شاء
اخذ الكفيل وان شاء اخذ الاصيل فان اخذ الكفيل
يرجع الكفيل على الاصيل لانه ثبت امره بالكفالة وان
شهدوا عليه بالكفالة عن الغائب بغير امره صح ويؤخذ
الكفيل دون الاصيل لان الامر لم يثبت وليس
من ضرورة صحة الكفالة ثبوت الدين على الاصيل
الا ترى ان من اقر بدين لانيسان على غيره وكفل
عنه يصح وان كان ذلك الغير جاحداً للدين واذا
واذا ادعى الكفيل لا يرجع على الاصيل الا اذا ثبت
بالحجة انه امره بالكفالة انتهى وفروا عن هذا الاصل
مسئلتهان في قضاء خلاصته يجمعها اي بينك المسئلتهان
فله ان القاض اذا قفه باستصحاب الحال لا يكون تكديماً
له الاولى لو اقر المشتري ان البايع اعتق العبد
قبل البيع وكذبه البايع فقضى القاض بالتمس على
المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه اي

على المشتري. الثانية اذا ادعى المدينون الايفاء والابراء
 على رب الدين. فحق. أي رب الدين. وحلف وقضى
القاضي. له بالدين. على الغريم. لم يهر الغريم مكذبا حتى
لو وجد بينة. أي بينة الايفاء والابراء. تقبل.
 الكل في جامع الكبير للمصدر وسط البيوع في باب الرجل
 يأمر آو بقضاء الدين. وزدت مسائل الاولى امر
 المشتري بالملك للبائع صريحا ثم اتى بينة ورجع
 المشتري بالتمس لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما
 من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه. أي الى البائع وانما
قد يقبله صريحا احترازا عن الاقرار بالاقدام على
 الشراء بدليل المسئلة التي تقدمت وهي اذا اقر
 المشتري بان المبيع للبائع ثم اتى المبيع في يد المشتري
 ثم وصل اليه من المسح لا يؤمر بالدفع الى البائع لان
 الشراء قد يكون من غير المالك كالوكيل والوصي والآدمي
 على الشري لا يكون اقرارا بالملك للبائع وقيل في
 الوق الشراء يكون من المالك في الغالب الظاهر
 حتى يقوم الدليل بخلافه والاقدام على الشراء اقرار
 بالملك لكن في ضمن الشراء فاذا انفسخ الشراء بالانكاح
 بطل ما في ضمنه فانما لم يؤمر بالدفع الى البائع لهذا

بمسائل

لهذا ولو كان اقرار صريحا يؤمر بالدفع وذكر في الزيادة
 ان الشراء والمساومة ليس اقرارا بالملك للبائع
 لكنه اقرار بان له ملك المشتري فاذا اقرانه ليس
 ملكه والمدعي نازعه يقضيه به للمدعي ولهذا قال
 اصحابنا ان المدعي اذا اقام شاهدين ان العاين
 الذي في يده هذا ملكه واقام ذو اليد شاهدين ان
 ساومه او استوهبه يكون دفعا لان هذا منه
 اقرار بان له ليس ملكه كذا في شرح لجامع الكبير
 لقائمان. الثانية. امرأة. ولدت وزوجها غائب
 وقلم بعد المدة وفرض القاضي له. أي للولد. النفقة
ولها بينة ثم حضر الاب ونفاه لاعتق وقطع النسب
الآن باللعان. ولها اختان في تخيير لجامع الشهادة
وعلى هذا الواقع بحرية عبد ثم اشتراه عتق عليه والابرج
بالتمس او اقر بوقفته دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومثله
الوقف مذكورة في الاسعاف حيث قال لو اقر بارض
في يد غيره انما وقف ثم اشتراها او ورثها صارت
وقفا مواخذه له بزمه انتهى هذه المسئلة تقدمت
في الشرح بعينها. وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفا
من مسائل المقر اذا صار مكذبا شرعا وذكر

امارة ولدت وزوجها

استراحت غلبه

لو اقر بارض في يد غيره

الادراجة فامه بغير

ملاوا المجرى الى الدار
غيره لا يفتح الا بغير

لواقت اذ
بي

لواقت المجرى

لواقت فمولا النسب
بانها بنت اب
زوجها

لان المولى انما ينفذ
غيره فاما فمولا النسب
فانما ينفذ في المولى

لم ينفذ انتهى. الاقرار بحجة قاصرة على المولى ولا يتعدى الى
غيره. مثاله مجهول النسب يشترى عبدا فاعنتقه ثم اقر بزوج
نفسه لانه وصدة يصدر على نفسه لاني ابطال عتق عبده
فان مات المعتق ولم يكن له عصبه من جهة النسب
فماله للمولى المولى وقد اقر انه لمولاه وان ترك المعتق متنا
فالنصف للبنت والباقي لمولى المولى كذا في شرح جامع
الكبير للحسامي فلواقر المولى ان الدار لغيره لا يفتح الا بغير
هذا تفريع على قوله الاقرار بحجة قاصرة. الا في مسائل
فان الاقرار فيها يتعدى الى غيره وان تفرز ذلك الغير لاكو
منها. لو اقرت الزوجة بدين فللداين حبرها وان تفرز
الزوج. والثانية منها. لو اقر المولى بدين لا وفاء له
الا من ثمن العين فله بيعها لقضائه وان تفرز المشا
و. الثالثة. لو اقرت مجهولة النسب بانها بنت اب
زوجها وصدرها الاب الفسخ النكاح بينهما بخلاف
اذا اقرت. اى مجهولة النسب بالزوج. صورة المسئلة
في شرح جامع الكبير للحسامي هكذا مجهولة النسب زوجت
وولدت ولدا ثم اقرت بالزوج فانها تصدق في نفسها
وفي كسبها اذا صدقها المولى ولا تصدق في ابطال
نكاح الزوج ولاني ابطال رتبة الولد المنفصل و

والموجود في البطن وقت الاقرار بالاجماع ولا في الدين
يعلقون بعد الاقرار حال قيام النكاح عند محمد لان فيه
ابطال صح الزوج وقال ابو يوسف ما يعلق بعد الاقرار
لا يعتق لانه رضى برقم حيث اقدم على الاعلان مع علم
برقمها وتمكنه من العول ولو طلقها ثنتين ومضت حيث
او آلى منها ومضت شهران ثم اقرت بالزوج فعدتها ثلث حيض
ومدة فيها اربعة اشهر وله عليها الرجعة والفى والعقد
لانا لو صدقناها لا يمكن للزوج التدارك حتى لو اقرت
بالزوج قبل استكمال عدة الاء وقبل تمام مدة الاء
في الايلاء ثم تمت حيضتان او مضى شهران من وقت
الطلاق والايلاء فلا رجعة ولا فى ولا نكاح في الطلقتين
لانه هو الذي قصر في التدارك وكو آلى منها ومضى شهران
ثم آلى منها ومضى شهر ثم اقر بالزوج فمدة الايلاء الاول
اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران لما حر وكو آلى منها
ثم قلها اذا مضى شهران فوانه لا اقر بك مضى شهران
ثم اقرت بالزوج فمدة الايلاء الاول اربعة اشهر ومدة
الايلاء الثاني شهران حتى لو تمت اربعة اشهر من الاقل
بانت بتطليقتين انتهى. ولو طلقها ثنتين بعد الاقرار
بالزوج لم يكك الرجعة. وعلى هذا لو طلقها واحدة ثم اقرت

بارق صار طلاقاً ثنتين كذا في المبسوط. وإذا ادعى
 ولد أمة المبيعة وله أخ ثبت نسب وتعدى إلى ولده
 إلا في ميراث لكونه. أي الميراث للابن. وفي المحيط
 باع أمة فولدت عند المشتري لأقل من ستة أشهر
 من وقت البيع وأدعى البائع أو شهد شاهدان على
 إقراره بثبت نسب منه وتفسير الجارية أمة ولد له ويتحقق
 البيع ويرد الثمن على المشتري وقيل زفر والشافعي رحمه الله
 لا يخرج دعوته قياساً لأنه أقر بصحة البيع ثم يدعى الفسخ
 بدعوى الاستيلاء فلا يصدق لأنه إقراره ملك غيره
 فلا يصح بتصديقه ثلثاً أن الظاهر يشهد له على صدق دعوته
 لأننا يتقنا بالعلو في ملكه متى جاءت بالولد لأقل من ستة
 أشهر والعلو إذا كان في ملكه انسان فالظاهر أن الولد
 منه ولهذا يصدق إذا ولدت في دعوى النسب ولم
 يصدر بدعواه مناقضاً في كلام لأن العلو أمر
 مستتر مخفي فيجمل على أنه كان لم يشع به والآن يشع به
 فكان الظاهر يشهد له في معنى الاستيلاء فيصدق فيه
 احتياطاً في إثبات النسب انتهى. وكذا المكاتب
 إذا ادعى نسب ولد له في حيوة أخيه صحت وميراثه
 لولده دون أخيه كما في جامع باع المبيع ثم أقر أن البيع

كأنه تلجئة وصدة المشتري فله الرد على بايعه بالعيب كما
 في الجامع. ما نصه باع ما اشتري ثم رد عليه هل يرد على بايعه
 وهو على ثلاثة أوجه له ذلك إن عاد إليه نقضاً أو غيره
 كما لورد عليه بخيار الشرط والرؤية أو العيب قبل
 القبض ونقضاً قاعاً على فساد البيع أو التلجئة أو لو عاد
 إليه قديم ملكه وفي وجه لا يرد إليه نقضاً أو غيره وهو
 الأقالة أو التجا صر بعد الإقرار بالبيع أو جعل المشتري
 لخيار المشتري الثاني بعد البيع ثم رد به عليه وفي
 وجه إن عاد نقضاً برده على بايعه وهو الرعي
 بعد القبض أو ادعى البيع على انسان وكذب هو
 الشري ثم ترك دعواه نقضاً ولو أراد المشتري
 الرد بالعيب وأقام أنه باع من فلان وبها ينكر أن
 لا يرد لأن الشهود لما اثبتوا فتجا صرهما كالأقالة ففي
 كل موضع يمتنع الرد للمشتري يتجدد للشفيع الشفعة
 انتهى وفي المحيط قل لفلان على ألف تلجئة أو قال
 بعته المال تلجئة وقيل المقله لا بل حو قال قول للمقله
 وكذلك لو قل لفلان على ألف درهم باطلاً وزوراً
 أو كذباً لأنه أقر أولاً وجوب المال عليه لأن عرف
 على إيجاب في الذمة ثم قرن به ما يكون رجوعاً عما أقر به

وهو التلجئة وغيرها لان دعوى التلجئة دعوى الكذب
 في اقراره بعد ما ثبت صدقه ظاهرة او هو ان الانسان
 لم يقرب بالكذب ظاهراً ففتح اقراره ولم يصح رجوعه بغير
 قوله بعت منك تلجئة فانه ثبت التلجئة لان رجوع
 البائع عن الايجاب قبل قبول المشتري صحيح ورجوع
 المقل لا يصح وذكر في المنتقى لو قل لك على الف درهم
 وام او ربوا فاني لازمة لاني لا ادرى لعلى حرام و
 والربوا عنده حلال وليس بربوا قال لا في لاصح في
 عليك فاشهد لي عليك بالف فقال لا في نعم فاشهد
 على ذلك لا يسع للشهود ان يشهدوا لانها اتفقا انهما
 اخبرا عن كذب وزور ليس بحج واجب والمراد به
 الاشهاد بالزور والباطل وما ليس بواجب البصير
 بالشهاد واجبا فلا الرجل للمرأة ان يشهد
 اني تزوجتك بالف تزويجا باطلا وتلجئة فقالت
 المرأة نعم وسمع الشهود ذلك ثم اشهدا انه تزويجا
 بالف ورضيت فالتكاح جائز لان بالمواضعة
 السابقة تبين ان مقصودهما من هذا العقد النزل
 دون لحد والنزل و لحد في التكاح سواء انتهى
 الاقرار بشئ محال باطل كما لو اقر له بارش يده التي

الاقرار بشئ محال
 باطل

التي قطعها خمسمائة درهم ويدها صحيحا لم يلزم شئ كما
 في التا تاريخانية من كتاب الحيل في الفصل الرابع في
 النكاح ما نقله قل لرجل لك على خمسة آلاف درهم
 ارش يدي التي قطعت ويده غير مقطوعة او قل
 لك على ارش شجرة وليست به شجرة انه لا يصح هذا
 الاقرار انتهى وعلى هذا افتت ببطلان اقرار انسا
 بقدر من السهام لو ارش وهو از يد من الويفنة
 الشرعية لكونه محالا شرعا متكلا لومات عن ابن
 وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفين بالسوية
 قالوا اربا بطل لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالا فطر
 وجهه والافقد ذكر في التا تاريخانية من كتاب الحيل
 انه لو اقر ان لهذا الصغير على الف درهم قرضي فرضيه
 او من ثمن مبيع باعنيه صح الاقرار مع ان الصبي ليس
 من اهل البيع والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح
 باعتبار ان هذا المقل محل لثبوت الدين للصغير عليه
 في لجله انتهى وفي المحيط لو قل اقرضني او اعارني
 او وصيني الصبي الف درهم يلزمه وان كان لا يتكلم ولا
 يعقل لانه يحتمل ان يكون الولي باشر هذا السبب فاضافة
 المقل الى الصبي لان فعل النايب قد يفتتا الى المنوب عنه

كما يقال بنى فلان داره وان بنى آخره بامر مخلصنا
 اقراره على هذا الاعتبار تصحى له ولانه اقرار بوجوب الدين
 والسبب وان لم يثبت لانه لا يتصور من الصحة نفى الاقرار
 بالدين كما لو كذب المقله في السبب بان قل لك على
 الف درهم غصباً وقل المقله لا بل ديناً لانه المال
 وان لم يثبت السبب فكذلك هذا انتهى وانظر الى قولهم
ان الاقرار للمحل صحيح ان بين سبباً صالحاً كالميراث
والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والتوضي بطل
 كونه محالاً وفي المحيط اقرار لجنتين بدين او عين وبين
 سبباً صحيحاً بان قال له على الف درهم من جهة ميراث
 ودية او وصية اوصى له بها فاستمكنها بفتح الاقرار
 لان لجنتين يملك المال بالوصية والميراث فكان
 الاقرار صدر من سبب صحيح المقرب فصح وهذا لان هذا
 الاقرار في حقيقة المورث والموصى لان المال متبقى
 على حكم ملكه ما لم يصرف الى وارثه او الى الموصى له
 والمورث والموصى من اهل الملك والاقرار له نظيره لو قال
 لداة فلان على الف درهم او اوصى لها بالعلف فاستمكنه
 يصح ويكون لصاحبها ثم ان ولدت ولداً حياً فالمقرب
 له وان ولدت ميتاً فالمال مردود على ورثة الميت

الميت والموصى وان جاءت بولدين احدهما ذكر والاخر
 انثى ففي الوصية تقسم بينهما نصفين وفي الميراث يكون
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين لان قول المقله في بيان
 السبب مقبول وهذا اذا وضعت لاقدر من ستة
 اشهر من ذوات الموصى والمورث حتى علم انه كان
 موجوداً في ذلك وان وضعت لاكثر من ستة اشهر
 لم يستحق شيئاً الا ان يكون المرأة معتدة فحينئذ اذا
 جاءت بالولد لاقدر من ستين حتى حكم بثبوت النسب
 كان ذلك حكماً بوجوده في البطن من ذوات الموصى و
 المورث والوجه الثاني ان من بين سبباً مستحلاً لا
 يقول على الف درهم من ثمن بيع بايعة او قرض او وصية
 فهو باطل لان المبايعة والاقرار من لا يتصور من لجنتين
 فيصير مضافاً اليه فلم يكن لجنتين اهلاً لاستحقاق الدين
 بهذا السبب فلفى الاقرار انتهى بملك الاقرار من لا يملك
 الانثى فلو اراد احد الدائنين تأجيل حصته في الدين
 المشترك وابتى الآفو لم يجز هذا التأجيل اصلاً ولو اقر
 احدهما انه اى هذا الدين حين وجب وجب بوجلاً
 وانك الآفو صح اقراره في نصيبه ولا يملك المقذوف
 العفو عن الغاذف يعني كذا اذا وجب على الغاذف

يملك الاقرار من لا

لا يملك المقذوف

ولو قال المقتدر
بطلان دعوى
استحقاقه

فأراد المقتدر ان يعفو لا يعمل عفوه. ولو قال المقتدر
كنت مبطلا في دعوى سقطت فبتين بهذا ان من اقر
بسبب الشيء فانما ثبت على الصفة التي اقر ومن اراد بقراره
تغير سبب قد صح لا يعمل اقراره. كذا في جيل التنازع
من جيل المدانين وقرعت على هذا لواق المشرط له
الربع انه يستحق فلان دون صح ولو جعله اي ذلك
الربع شرطاً. لغيره لم يصح وكذا المشرط له النظر
على هذا. يعني لو اقر انه يستحق فلان دون صح ولو جعله
لغيره لم يصح. وعلى هذا لو قال المريض مرض الموت
لاحق لي على فلان الوارث لم تسمح الدعوى عليه في وارث
اخر وهي حيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته
بخلاف ما اذا قل ابرأته فانه يتوقف على اجازة
سائر الورثة. كما في جيل لحاوي القدسي وعلى هذا
لو اقر المريض بذلك لاجبتي لم تسمح الدعوى عليه بشيء
من الوارث فكذا اذا اقر لبعضهم ورثته كما في النزازية
وما قبل قوله وعلى هذا في قياس مع الفارق وقد
صرحوا بان اذا اقر باستيفاء دين الوارث لم يصح
وفي الاجنبى يصح انهم ليس بشيء لان المقبس عليه
انما هو قوله لاحق لي على فلان الوارث وهو غير ما اقر

في نسخة على
المقتدر

ما اقر باستيفاء دين الوارث فانه اي لا اقرار باستيفاء
الدين الاصح كما لا يصح منه اقراره للوارث بالدين لان
الدون تقضي بمثلها فيكون متهما في الاقرار بالاستيفاء
كما كان متهما في الاقرار بالدين وما كان فيه ليس كذلك
وفي فروق الكراسي ولو ان مريضا عليه دين محيط به
اقر بقبض دين له على حنسي كان جائزا اذا كان الدين
وجب في الصحة ولو كان ذلك في المرض لم يخر اقراره
بقبضه في مرضه والفوق بينهما ان الدين اذا كان
واجبا في حال الصحة يحق العقد اوجب البراءة له
بقوله استوفيت والعقد وجد في حال الصحة وحج النوما
تعلق به في اول مرضه من ابرأه مرضه فقد سبق وجوب
حق البراءة بقوله استوفيت تعلق حق النوما به فصار
حق النوما متأخرا عن صحة وأصح السابق يقدم علم
المتأخر كدين الصحة والمرض واما اذا اوجب الدين
في حال المرض يحق العقد اوجب البراءة بقوله استوفيت
في اثناء المرض وحج النوما تعلق به في اول مرضه
من ابرأه مرضه فقد سبق تعلق حق النوما به
وجوب حق البراءة بقوله استوفيت وأصح السابق
يقدم على المتأخر انتهى وعلى هذا يقع كثير ان البنت

في مرض موتها تقربان الامتعة الفلانية ملكا بها
 لها فيها وقد اجبت فيها ارارا بهي ولا يسمع دعوى زوجها
 فيها مستند الما في التا تاريخية من باب اقرار المريض
 معايا الى العيون حيث قال ادعى على رجل مالا وثبته
 وابراء لا يجوز برائة ان كان عليه دين يخط باله
 كيلا يتضرر به الغواء وكذا الوابراء الوارث لا يجوز سواء
 كان عليه دين او لا وفي المحيط ان المريض يجوز ان يصا
 النفع الى وارثه اقرارا كان او تملكيا مبتدئا لانه متهم
 في حق الوارث لان المريض قد يؤثر بعض الورثة على بعض
 وقد تعلق الكل بما لم تكن تامة الكذب في اقراره فلم
 يصح اقراره في حق الباقيين ولو انه قل لم يكن لي على هذا
 المطلق شيء ثم مات جاز اقراره في القضاء وعلى هذا
 لو قالت المرأة في مرض موتها لم يكن لي على زوجي هذا شيء
 جاز اقرارها في القضاء انتهى ما في التا تاريخية
 وفي البرازية معايا الى جيل فخصت قالت فيه اي في المهر
 ليس على زوجي مهر او قال فيه لم يكن لي على فلانة شيء يبرأ
 عندها خلافا للشافعي رحمه الله انتهى وفي الجامع الكبير عتاني
 مرفقة اقرت باستيفاء مهرها بعد الطلاق قبل الدخول
 بفتح في حق البراءة لانه اجنبى وان كان بعد الدخول

قالت في مرضها
 على زوجي هذا

الدخول والعدة باقية لا يفتح في الرجعي وفي الباي ان
 كان دين محتما مستوقا لا يصح وان لم يستوف يقضى
 الدين اولا بالنظر الى المهر والى ميراثه ايتها اقل ذلك
 انتهى وفيها اي في البرازية ايضا قبله اي قبل هذا انقل
 وابراء الوارث لا يجوز فيه اي في المرض قال فيه لم يكن
 لي عليه شيء ليس لورثته ان تدعى عليه شيئا في القضاء
 وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي جامع اقر الابن
 فيه انه ليس له على والده شيء من تركته اتمه صح بخلاف ما
 لو ابراه او وجهه وكذا يصح لو اقر الابن بقبض
 ماله منه اي من والده انتهى كلام البرازي فهذا يخرج
 فيما قلنا ولا ينافيه ما في البرازية معايا الى الذخيرة
 قولها فيه اي في المرض لا مهر لي عليه ولا شيء لي عليه
 اي على الزوج او لم يكن لي عليه مهر قبل البتة وقبل
 يفتح واليصح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر
 لظهور انه اي المهر باق عليه غالبا وكلامنا في غير المهر
 وفي القنية نقلا عن شمس لائمة كحلوان قالت المريضة
 ليس على زوجي لا يبرأ عندها وعند الشافعي يبرأ انتهى هذا
 يخالف لما سبق في المتن نقلا عن البرازية حيث نسب
 الى جيل انصاف وفي القنية نقلا عن قاتنجان قالت

وابراء الوارث لا يجوز
 في مرضه

قالت في مرضها
 على زوجي هذا

المرضية مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر
 ولا قليل ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج
 ويصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرها في جنابا عظام
 لو قل الجود لم يجز حتى فلان ثم مات ليس لورثة الجود
 ان يدعوا على الجارح لهذا السب فكذا هذا انتهى ولا ينافي
 ايضا ما ذكره في البرازية ايضا بعده ادعى عليه مالا و
 ديونا ووديعه فصالح مع الطالب على شيء ليس
 وكان الصلح ستر اقرار الطالب في العلانية انه لم يكن له
 على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثة
 ان يدعوا على المدعي عليه شيء وان برهنوا اى ورثة المدعي
 على انه كان لمورثنا عليه اموال لكنه بهذا الاقرار قصد
 ما ننا لا يسمع وان كان المدعي عليه وارث المدعي
 وجرى ذكرنا فبرهن ببقية الورثة على ان اباها قصد
 ما ننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال تسمع انتهى كونه
 متما في هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه اى على الاقرار
 والصلح مع المدعي سري والكلام عند عدم قرينة على التهمة
 وقال الشيخ المقدسي يقال والسابق ايضا فيه تخمة
 لوجود الدعوى والصلح وينبغي ان يسمع دعوى غير
 هذا المدعي انه خصه بما كثر يمكن وفاؤها منه لا بما اذا

فيه مناقشة
 على الشبهة
 التهمة على
 المدعي

اذا كان هذا من صحة انتهى اقول وفيه بحث فان التهمة
 انما يعتبر في حق الورثة لان المريض قد يوشى بعض
 الورثة على البعض لزيادة المحبة ولا يوشى الاجنبى
 على الورثة غالباً والحاصل ان اقرار المريض ان تضمن
 نفعا للوارث لا يصح لوجود التهمة ومنى تضمن نفعا
 للاجنبى يصح لانتفاء التهمة ولا ينافي ايضا ما في
 البرازية اقر فيه اى في مرضه بعينه لامرأته
 ثم اعتقه بعد ذلك فان صدقه الورثة فله اى في
 ذلك الاقرار فالعتق باطل لانه اعتق مالا يملك
 وان كذبه فالعتق جائز من الثلث انتهى لان كلامنا
 فيما اذا نفاه من اصله بقوله لم يكن لي اولا حتى لي واما
 تجرد الاقرار للوارث فتوقوف على الاجازة سواء كان
 بعين او دين او قبض دين منه او ابراء الا في ثلاث
 مسائل فان الاقرار فيها جائز بلا توقف الاولى منها
 لو اقر بالتلاف وديعة المعروفة والثانية منها قوله
 او اقر قبض ما عنده وديعة والثالثة منها قوله او اقر
 بقض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في
 تلخيص الجامع وفي المحيط ولو كان المأمر مريضاً وآام
 صحيحاً يصح وان جحد الامر لان اقراره كاقرار الموكل

فبصير كان الاقرار صدر عن الامر وهو صحيح فصح وان
 كان المديون وارث الوكيل وهو مريض والموكل صحيح
 فان قال قبضته ودفعته الى الامر وقال صانع مني يصدق
 لان المطالبة والاستيفاء وان كان صحيح الوكيل ولكنه
 ليس بمال فلا يتعلق به حق ورثة وآلهم وان
 كان مالا ولكنه ملك الموكل فابراؤه صادفت ملك الموكل
 لا ملك الوكيل فيصدق وان قال قبضته ولم يقبل دفعة
 او صانع عندي لا يصدق لانه صار ضامنا للمستوفى فلم
 يقبل دفعة الى الامر لان المستوفى كان امانة عنده وقد
 مات بجهلها للامانة ومتى اخذ الضمان من التركة بطل
 حق بعض الورثة عن ذلك انتهى وينبغي ان يلحق
 بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو كانت تلك الامانات
 مال الشركة او العارية وفي المحيط اقرار المريض بقبض الوديعة
 من دارته يصدق وكذلك في جميع الامانات لان هذا
 كاقراء لم يتضمن ابطال حق الورثة عن الامانة لان
 بطلان حقهم عن الامانة ثبت بقول الامين دفعت للمال
 الى المريض لانه لو قال دفعت الامانة لصاحبها يصدق
 وان انكر المريض فعوى اقراره عن ابطال حقهم فصح وكذلك
 الذين فان المديون لو قال دفعت اليه لم يصدق لو ثبت

ان اقرار المريض
 بالوديعة

دفع

دفع المال اليه انما ثبت باقرار المريض يتضمن اقراره بابطال
 حق الورثة فلم يصح انتهى والمعنى في الكل انه ليس فيه
 ايثار البعض فاغتنم هذا التحرير فانه من مفردات هذا
 الكتاب وقد ظن كثير ممن لا حبرة له بنقل كلامهم وفهمه
 ان النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته
 وقد ظهر لي ان الاقرار منها اي من البنت بان الشيء
 الغلاني ملك لي او اني وانه كان عندي عارية بمنزلة
 قولها لاحق لي في قبضتي وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث
 لانه اي الاقرار بالعين للوارث فيما اذا قال هذا الشيء
 لفلان فليست امل ويراجع المنقول وقال الشيخ علي المقدسي حنا
 المنقول فوجدناهم صرحوا بان قوله لاحق لي يحتمل الابراء
 انتهى وفي المحيط ولو اقر انه لاحق له قبل فلا يجوز ان يكون
 فلان بهنك من كل قليل وكثير ودين ووديعة وكفالة ومدة وسرفة
 وقذف وغيرها لان قوله لاحق لي نكرة في النفي والنكرة في النفي
 تعم فبستاول ساير انواع الحقوق المالية وغير المالية وفيه
 قال لفلان على الف فقال فلان مالي عليك شيء يبرته
 اقراره لانه كذبه في اقراره فلا يكون ملزما في حقه لان الكذب
 لا يكون حجة ولانه بارذ صار مبرئ له عما اقرب به لان
 قوله مالي عليك شيء يحتمل مالي عليك شيء لاني ابرئك

اقرار البنت بان الشيء
 الغلاني

ولو اقر انه لاحق له

ويجتمل ما كان لي عليك شيء في الماضي ومن ضرورة
 نفى حقه في الماضي نفى حقه عن الحال انتهى وفي الولوجية
 وكو قال لاحق لي قبل فلان برئ من الدين والوديعة
 لان قوله لاحق لي نكرة في موضع النفي فيعم قوله قبل
 فلان يستعمل في المضمونات والامانات جميعاً وكو قال
 لاحق لي على فلان فهو برئ عن المضمون لا عن الودائع
 لان كلمة على لا تستعمل الا في المضمونات وكو قال هو برئ
 مما لي عنده فهو برئ عن الامانات ولا يبرأ عن المضمون
 لان كلمة عند تستعمل في الامانات لا في المضمونات
 انتهى وفي جنيات البرازية ذكر بكر اشهد المخرج ان
 فلانا لم يجرحه ومات المخرج منه ان كان جرحه
 معوقا عند الحاكم والناس لا يضح اشهادا وان لم يكن
 معوقا عند الحاكم والناس يضح اشهادا لاحتمال الصدق
 فان برهن الوارث في هذه الصورة اي في صورة عدم
 كونه معوقا عند الحاكم والناس ان فلانا كان جرحه
 ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت
 ولهذا يجري فيه سرها م الارث ويقضى ديونه
 والمورث الكذب شهوده ثم قال ونظيره ما اذا
 قال المقذوف لم يقذفني فلان ان لم يكن قد

اشهد المخرج ان
 فلانا

قدف فلان معوقا يسمع اقراره والا لا انتهى الفعل
 في المرض احط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسئلة
 اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت
 صحيح لا في الصحة كما في البيئمة وغيرها وفي كافي الحاكم
 من باب الاقرار في المضاربة لو اقر المضارب بنحو الف
 درهم في المال ثم قال غلطت انها خمسمائة لم يصدق لانه
 رجع عن بعض ما اقرب وهو ضامن لما اقرب لانه امين
 في الربح اقرب بالامانة ثم محدها فيضمن ذلك بالمحود كالمودع
 عبده في يده فقال هو مضاربة لفلانة معج بالنصف ثم
 باعه بالقيين وقال كان رأس المال الفان وقال رب
 العبد دفعت اليك العبد بعينه مضاربة فالمضاربة
 فاسدة ولك اجر المثل والثلثن كله لي فالقول لرب
 العبد لان المضارب ادعى الشركة في الربح باعتبار
 ان المضاربة كانت صحيحة ورب المال ينكر ذلك
 فكان القول قوله ولان المضارب بقوله هو مضاربة
 لفلان معي اقر بملك العبد له فان اللام للتملك فثبت
 الملك في العبد لرب المال باقراره والثلثن يملك بملك
 الاصل فاذا ادعى المضارب لنفسه جزءا منه لا يقبل
 قوله الا نحية كان الثلثن كله لرب المال وعليه للمضارب

الفعل المرض

اختصاص في كون
الاقرار

اختصاص في كون
في الصغير

اجر مثله لانه استوفى صفقته بعقده فاسد كذا في
المحيط انتهى بكلام الكافي اختلاف اي المقر له مع الورثة في
كون الاقرار للوارث في الصحة او في المرض مثلا قال المقر
له كان في الصحة والورثة قالوا كان في المرض فالقول
لمن ادعى انه في المرض وهو الورثة وان برهنا
في بينة المقر له اولى وان لم يكن بينة فله ان يخلف
الورثة او اختلفا في كونه في الصغر او البلوغ فما
المقر كان في الصغر وانكره المقر له فالقول لمدعى الصغر
وهو المقر لا سناده الى حالة معهودة مناصفة للضمان
كذا في اقرار البرازية وكذا لو طلوع او اعتق ثم قال كنت
صغيرا فالقول له اي للمقر لانه يكون انكارا وجودا لا اصل
المال عليه لا اقرارا به كما لو قال تزوجتك وانا صبي
وقالت المرأة بل تزوجتني بعد البلوغ او قال العبد
اعتقتك قبل ان تخلو او قبل ان اخلو فالقول
له وان كانت لا تنا في الوجوب لكنها تضمنت الفساد
او البرائة عن الوجوب لا يصدق لانه مقر باصل
الوجوب ولكنه بالاضافة والا سنادا الي تلك
الحالة يدعى البرائة عنه فلا يصدق كما لو قال تزوجتك
وانت مجوسية او معتدة فقال وانا مسلمة فاغرة
من

عن العدة لم يصدق الزوج لانه اقر باصل العقد
ولكنه بهذه الاضافة ادعى الفساد قال اقررت
لك بالف وانا صبي او انا نايم فالقول له مع بينة
ولا شيء عليه لانه اضاف لاقرارا الي حالة معهودة
تنا في الوجوب له لان اقرار الصبي والنايم يدر
غير ملزم معتبر فكان منكر المال اصلا لامقرا ملتزما
وان اسند الي حال الجنون او قال وانا ذا هب العقل
من برسام فان كان ذلك معهودا قبل اي
يتصدق ولم يلزمه المال والا فلا يصدق ويلزمه
لان الاقرار في الاصل ملزم فيجب العمل لهذا الصل
ما لم يظهر المانع منه والما نع اضافته الي حالة
غير معهودة معتادة تنا في صحته لا يصلح مانعة بل
تكون دعوى للمسقط بعد ظهور السبب الملزم فلا يقبل ذلك
الانجحة ولو قال اخذت منك وانا صبي او ذا هب العقل
يلزمه في الحالين لان الاخذ فعل موجب للضمان
على الاخذ مطلقا صبي كان او مجنونا
لانها ما يو اخذ ان با نعا لهم ما دفع
للضرر عن الملاك فلا يكون الصبي
والجنون مؤثران في منع ظهور الفعل باقراره لان

معهودة معتادة تنا في صحته
والاضافة الى الحالة ص

تحقق الفعل بوجوده فاذا كان فعله ملزماً كان اقراره
بالفعل ملزماً فتقرر السبب الموجب للضمان
كذا في المحيط الرضوي مات المقر له فبرهن وارثه على الاقرار
ولم يشهدوا ان المقر له صدق المقر او كذبه تقبل كذا
في القنية وعبارتها هكذا اقر لآخر فلم يصدق
المقر له ولم يكذب وتوفي وادعى ورثته عليه فشهد
له الشهود على الاقرار ولم يشهدوا على تصديق المقر له
يقبل انتهى اقر في مرضه شئ وقال كنت فعلته
في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد
الى زمن الصحة كريض عليه دين الصحة فقال لرجل بعثك
هذا العبد الذي في يديك في صحتي بالف واستوفيتها
وصدقه المشتري لم يصدق المريض ويقال للمشتري
انتهى الثمن او انقض البيع لان البيع ظهر للحال ولا يصدق
في اسناد البيع الى حالة الصحة لما فيه من ابطال حق الوفاء
وكذا اذا اقر الرجل لوارثه ثم مات فاختلف المقر له والورثة
فقال المقر له اقر في وقت صحته وقالت الورثة في مرضه
فالقول قول الورثة لانه يدعى الاستحقاق عليهم وهم
يسكرون وان اقاما البيئتين فالبيئتين بيئته المقر له لا تخا
اكثر اثباتا وان لم يقيما البيئتين واراد المقر له ان يختلف الورثة

توفي في مرضه شئ

الورثة له ذلك لانهم انكروا معني لو اقر وايلزمهم كذا
في الوالوجية قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات
فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض
وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق
في قبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمادية لا يصدق
على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات في
يد المشتري او البايع قبل مرضه اي مرض البايع فيصدق
لانا تيقنا بوجود البيع في حالة الصحة لاستحالة وجوده
بعد موت العبد فكان دين الصحة فيصدق في الاقرار
بالاستيفاء كذا في الوالوجية انتهى كلام العمادية ونما
في شرح ابن وهبان ما نصه وصاحب الفوائد
نقلها عنه بعد ان نظمها في ثلاثة ابيات الا انه اخر
في نقله هذا فقال عنده هذا ولم يزد وصاحب الخلاصة
ذكر بعد هذه المسئلة مسئلة تجامعها و فروق بينهما قال
ولو اقر في المرض ان هذا العبد لفلان كان مصداقاً
ولا يشبه هذا الاقرار بالبيع لان المشتري قد اقر
ان العبد كان في ملك المريض والاقرار بالعبد
كالاعتراف بالدين والوديعة في المرض ولو اقر قبض
دين كان له في المرض صدق في الثلث انتهى فان

مستحسن

قيل هذه المسئلة لا تخلو عن اشكال فان الاصل ان اقرار
الرجل في مرض موته لغير وارثه جائز وان احاط بتركته
واقاراه للوارث باطل الا ان يصدق الورثة في المقر
له لا يخلو اما ان يكون وارثا فلا يصح اصلا اقراره
له بالقبض الا باجازه بقية الورثة او غير وارث
فيصح وان احاط بماله قال في الفصل العشرين من اقر
المحيط مانصه اذا باع المريض شيئا من اجنبي واقر
باستيفاء الثمن وهو مريض فانه يعتبر من جميع المال
فالجواب ان الفرق ما اشار اليه في الخلاصة فانه
لما صدقه المشتري في اضافة العبد الى نفسه
كان مصدقا على ملكيته حال الاقرار فيكون
انشاء تملك كحاضر في هذا الاصل فيصح حينئذ الثلث
لانه تبرع محض وحق الورثة قد تعلق بالتركة وانما
صح اقراره بالبيع لانه غير مجبور عليه فيه اللهم الا ان
تكون فيه محاباة لا يخرج من الثلث كما عرف في موضع
آخر وحق الورثة ليس مقتصر اعلقه بالعين فقط
بل يتعلق بها او يبدلها فعلى ذلك يصح الاقرار بالبيع
ولا يصح الاقرار بالقبض الا ان يكون بمعاينة من
شهود الاقرار فينبغي ان يصح الى هنا عبارة الوجهانية

القول

بجهول النسب اذا

بجهول النسب اذا اقر بالرق لانسان وصدق المقر له
صح وصار عبده ان كان قبل تأكد حرية بالقضاء
لانه مجهول الحال في الرق والحرية وهو عاقل مميز
من اهل الاختيار فالظاهر انه صادق في الاقرار
اذا العاقل لا يقر على نفسه كذبا وزورا وكذلك
صبي عاقل مجهول النسب اقر بالرق لغيره صح لان
اقراره لم يتضمن ابطال الحرية لانها غير ثابتة بحجة مثبتة
لكونه مستورا الحال بل يكون بيانا واثارا لانه كان
رقيقا على اصل الفطرة واثارا للحال وكشفه يصح
من الصبي العاقل اذ صحة الكلام تبين على المعرفة
والتمييز وقد وجدنا بعد قضاء القاضي عليه بحجة
كامل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق
بعد ذلك لانه يتضمن ابطال الحرية الثابتة بحجة
موجبة وهو لا يملك ابطالها لما يتعلق بها من حق الله
تعالى وكو قال لاخر انا عبد لك فقال لا اثم قال بلى
يكون عبدا له لان اقراره لم يبطل بالتكذيب لان احتمال
الصدق بعد التكذيب قائم كما كان قبل التكذيب
فبقى اقراره على حاله فاذا اتصل به التصديق نفذ
ولم يعتق بهما القول لان انكار الملك لا يكون اعتقا

من المالك فانه لو قال ما ملكك هذا العبد لا يعتق
 كذا في المحيط واذا صح اقراره بالرق فاحكامه بعده
 في الجنائيات والحدود احكام العبيد وتماه في شرح
 المنظومة هذه عبارته قال فاضحيان في آخر كتاب اللقيط
 ما نصه اذا ادرك اللقيط فاقرانه عبد فلان فاذا عاه
 فلان صح اقراره بصير عبد للمقر له وهذا اذا اقر بذلك قبل
 ان يتأكد حرية بالقضاء اما بعد قضاء القاضي عليه
 بحد كامل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره
 بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق قبل ذلك
 فاحكامه بعد ذلك في الجنائيات والحدود احكام العبيد
 ولو كان اللقيط امرأة فاقرت بالرق لرجل وصدها
 ذلك الرجل كانت امته لها الا انها اذا كانت تحت زوج
 لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف ما اقرت انها
 ابنة ابي الزوج فصدقها ابو الزوج فانها يثبت النسب
 ويبطل النكاح لان الاختية تنافي النكاح ابتداء
 وبقاء والرق لا ينافي فان اعتقها المقر له وهي
 لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة
 فاقرت بالرق يصير طلاقها شتين لا يملك الزوج
 عليها بعد ذلك الا طلقة واحدة ولو كان طلقها شتين

ثنيتين ثم اقرت بالرق كان له ان يراجعها في الحيضة
 الثالثة واذا ادرك اللقيط فتزوج امرأة ثم اقرانه
 عبد فلان ولا امرأته عليه صدق فصدقها لازم
 ولا يصدق على ابطاله ولو استدان دينارا او بايع
 انسانا او كفل بكفالة او وهب هبة او تصدق بصدقة
 وسلم او كاتب عبد او دبره او اعتقه ثم اقرانه عبد
 فلان لا يصدق على ابطال شيء من ذلك انتهى كلامه
 وفي التنقيص صدق احوال مجهول النسب لا في حق
 حمة زوجته مكاتبه ومدبره وامه ولده ومولى عتقه
 لانهم في ايدي انفسهم فلا ينفذ اقرار غيرهم عليهم
 اقرار بالرق ثم ادعى الحرية لا يقبل لانه سعي فنفق
 ما تم به الا بغيرها من التناقض لا يمنع من ذلك كذا
 في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا
 ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل
 النقض لعدم تقديمه كما في البرازية ما نصه ممن يقر بالرق
 وينقاد للبيع ثم يدعى الحرية الاصلية او العارضية وبن
 يقبل الخفاء حال العلوق فان الولي يجلب صغيرا
 من دار الى دار وينفرد المولى بالاعتاق ولهذا قلنا
 المكاتب اذا ادعى بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعتاقه

على الكتابة يقبل ويرد بدل الكتابة وكذا الورقة
اذا تقاسموا مع الزوج او الزوجة ثم ادعوا الطلاق قبل
الموت وانقضاء العدة قبل الموت يقبل وكذا المديون
بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدين والمختلفة بعد
اداء بدل الخلع لو برهننت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل
ولجامع في الكل خفاء الحال انتهى بخلاف ما لو حكم بالنسب
فانه لا تسمع دعوى احد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كما
في البرازية لما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يتعدى
فعلى هذا لو اقر عبد مجهول انه ابنه وصدقه ومثله
يولد لمثله وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك
انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لرفع دعوى
النسب بشرط في التهذيب تصديق المولى وفي البيهقي
من الدعوى سئل على بن احمد عن رجل مات وترك مالا
فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت
كان ابيه واثبت النسب عند القاضي بالشهود ان اباه
اقر انه ابنه وقضى القاضي له بشبوت النسب فيقول
له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نكح امك هل
يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي بشبوت النسب
ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة انتهى وفي الوصية

النسب بالنسب
عائدي

الولوية امرأة صالحة من ميراث زوجها على مال معلوم
ثم ظهر على الميت دين يلزمها بحضرتها من التركة ويؤخذ
من بدل الصلح لان حقها انما يثبت في التركة بعد قضاء
الدين مقدما على الميراث وفيها رجل مات وترك
الف درهم وانما البيت فجاء رجل وادعى ان له على الميت
الف درهم واقام البينة فدفع الورثة اليه ثم رجل آخر
ادعى ان له على الميت الف درهم واقر الغير بم ذلك
فان المأخوذ بينهما نصفان لانه اقر انه شريك في الف
وحقها سواء فيدفع اليه نصفه انتهى جهالة المقر
ثم منع صحة الاقرار مثلا لو قال لفلان على رجل مائة
او على رجلين الف درهم اذا كان قاعدا مع جماعة لم
يلزمه لان من يلزمه المال مجهول وهذه جهالة مانعة
من صحة الاقرار الا في مسئلة وهي ما اذا قال لك علي
احدنا الف درهم وجمع بين نفسه وعبد هذه في حكم
المعلوم لان ما على عبده يلزم لمولاه لان كسب عبده
له وقد يتقنا بوجوب الخلع عليه سواء اختار نفسه
او عبده لكن انما يظهر هذا فيما اذا لم يكن على العبد
دين اما اذا كان على العبد دين محيط بقيمة لم يلزمه
لان كسب عبده وما ينشئ حق غرامه فيجوز اذا جمعه

جهالة المقر

مع نفسه كان كقوله لك علي او علي زيد فهو مجهول لا يصح
فان قضى العبد دينه لزمه ان شاء على عبده وان شأ
على نفسه وهذا الاقرار باطل للحال لان العمل
به متعذر قبل البيان وبعد البيان لانه لا يمكن
للمقر له ان يطالب باحدهما لا بعينه واما بعد البيان
لان المقر زتما يصرف الاقرار الى عبده والمولى لا يملك
ايجاب الدين على عبده اذا كان عليه دين باقراره فاذا
قضى العبد الدين صح الاقرار لانه صار ممكن العمل به
باختيار البيان صرف الاقرار الى نفسه او الى عبده
لانه يملك الاقرار على عبده اذا لم يكن عليه دين لان
الخيار له لانه هو الذي اثبت الخيار لنفسه حيث
الترزم كذلك فان صرف الى نفسه لزمه جميع ما اقر به
وان صرف الى عبده لزمه بقدر قيمة العبد وكذا اذا
اضاف الاقرار الى جماعة يلزمه المال دون غيره
ولو قال لفلان علينا الف درهم ولم يشتر الى احد
او اشار الى نفسه والى اخرين معه لزمه خاصة
كله اذا ادعى المقر له المال كله عليه اما اذا
قال لفلان علينا ولم يشتر لان قوله علينا للجمع
حقيقة وللواحد مجازا اللهم المجاز اتصل به الشرع
ان صح

الشرع واستعمال الناس اما الشرع لقوله تعالى
ان علينا جمعة والمراد به الواحد واما استعمال الناس
لذلك يستعملون فصار الجمع المضاف الى الواحد اذا كان
غير مقرون بحرف التاكيد للواحد كالحقيقة والجمع
كالمجاز فاذا قال المقر عنيت به نفسي وفلانا
وقد ادعى المجاز فلا يصدق واما اذا اشار الى
نفسه والى اخرين فلان للجمع متى اضيف الى الواحد
غير مقرون بحرف التاكيد كان للواحد كالحقيقة
فصار كما لو قال لفلان علي الف درهم واشار به
الى اخرين معه ولو كان كذلك لا ينفعه الاشارة
ولو قال لفلان علينا جميعا اشار الى نفسه والى
او قال علينا كلنا واشار به الى نفسه والى
درهم لزمه حصته لان هذه الكلمة للجمع حقيقة لكن
صار للواحد متى كانت مضافة الى الواحد بالشرع
واستعمال الناس وذا اذا لم يكن مقرونة بحرف
التاكيد فاذا كانت مقرونة تعينت للجميع حقيقة
كذا في الولو الجية الا في مسئلتين فلا يصح فيها الاقرار
وبهما مسئلة المذكورة بحالها لكن ان يكون العبد
مديونا او مكاتبا كذا في المتنقطه وجه مسئلة العبد

مر في الشرح وأما مسئلة المكاتب مثلاً قال الآخر
 لك علي أو علي مكاتب فلان الف درهم لم يلزمه شيء
 في الحال لأن المكاتب في حقه كالحرة لا يملك الاقرار
 عليه بالدين فكأنه قال لك علي أو علي فلان الف
 درهم وفي هذا لا يلزمه شيء لأن حرف أو في موضع
 الاثبات عمله في اثبات احد المذكورين فلا يكون
 ملتزماً للمال بهذا الاقرار حين جعله متردداً بينه
 وبين غيره فان عتق المكاتب فقد ازداد بعد من مولا
 فيكون الاقرار باطلا وان عجز ورد في الرق ولا دين
 عليه فالأقرار جائز كما لو جده في الحال لأن الحق في
 رقبته خلص له كذا في المبسوط الاقرار بالجهول صحيح
 لأنه قد يكون عليه حق ولا يدري كم قيمة كغرامة متلف
 لا يدري كم قيمته او ارضى جراحة او باقى دين او معاملة
 او كان يعلمه ثم نسي والجهالة لا تمنع صحة الاقرار
 لأنه اخبار عن ثبوت الحق والبيان عليه كما اذا اعتق
 احد عبده في قبضته انما بنفسه او بالجبر من القاضي
 ايضاً لأن الحق المستحق بخلاف جهالة المقر له على
 ما بيناه في اوائل هذا الكتاب الا اذا قال فلان علي
 غبد او دارفانه غير صحيح ولا يلزمه شيء عند ابي ج

الاقرار بالجهول صحيح

ابي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة كما في البرازية وفيه
 مبسوط السرخسي وكذا قرآن لفلان عليه داراً او ارضاً
 او نخلاً او بستاناً فحقيقة هذا الكلام محال لان حقيقة
 اقرار بالدين وهذه الاشياء لا يكون ديناً بحال ولكن
 اذا تعذر العمل بحقيقة الكلام وله مجاز محتمل بحال عليه فكأنه
 قال علي رد هذه الاشياء قال عليه السلام على اليد
 ما اخذت حتى ترد فيكون بمنزلة اقراره بغصب
 دار او بستان فيؤخذ بادل ما يكون من ذلك حتى
 يدفعه اليه لان الادنى هو المتيقن به انتهى ثم قال البرازي
 ولو قال لفلان علي من شاة الى بقرة لا يلزمه شيء سواء
 كان بعينه او لا انتهى وفي التاتارخانية معنياً الى المنتقى
 بشر عن ابي يوسف رح في الا الى اذا قال الرجل
 لفلان علي ما بين شاة الى بقرة فان ابا حنيفة هو قال
 ليس عليه شيء سواء كان بعينه او بغير عينه وقال ابو يوسف
 رحمه الله ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه
 فهما عليه وكذا قال ابي ج درهم الى درهم فعليه في قول
 ابي حنيفة درهم وقال ابو يوسف يلزمه درهمان انتهى
 اذا اقر بجهول لزمه بيانه مثلاً اقر بشقص في داره
 بجزء او طائفة او حق او نصيب فالبيان اليه واقراره

لو قال لفلان

اذا اقر بجهول لزمه

يحتمل القليل والكثير فكان بيانه مقرراً لما اقتربه لا مغيراً
 فصيح موصولاً ومفصولاً وعندهما السهم كالنصيب
 وعند أبي حنيفة له السندس بناءً على ما اذا اوصى له
 بسهم من ماله ينصرف الى السندس عنده اخذ بقول
 ابن مسعود رضي الله عنه واحتج بقول اياس بن معاوية
 رضي الله عنه وجماعة من اهل اللغة رحمهم الله ان السهم
 هو السندس وعندهما السهم يتناول القليل والكثير
 فان سهما من سهمين يكون النصف ومن عشرة
 يكون عشرة افره والجزء والنصيب سواء كذا في المحيط
 والمبسوط الا اذا قال لا ادرى له على سدس ام ربع
فانه يلزمه الاقل وهو السندس كجافي البرازية
 وفي شرح الوهبانية صورة المسئلة لو ادعى شخص
 على شخص سدس دار وحدها فجاوبه خصمه بان قال
 لا ادرى له ربعها او سدسها فهذا اقرار منه له
 سدس الدار فينقرز سدسها له وصاحب الفوائد
 نظم هذه المسئلة ولم يذكر عليها في الشرح شيئاً ولا
 عزاها الى الكتاب وهي واضحة فان تردده بين قدر
 وما هو اقل منه اعتراف منه بالاقل قطعاً
 والتردد انما ينفي الاكثر ونحن لا نوجب الاكثر فبقى الاقل

ميتقنا انتهى اذا تعدد الاقرار بموضوعين لزمه الشيان وثقني
 الاول الجثة فهذا على وجهين اما ان يكون الاقرار مقيد بالسبب
 او لم يكن مقيد بالسبب اما اذا كان مقيد بالسبب اما ان يكون
 السبب متحداً او مختلفاً اما اذا كان السبب متحداً بان
 اقر باللف درهم مشن هذا العبد واشهد عليه ثم اقر له
 باللف درهم مشن هذا العبد بعينه واشهد عليه
 يكون مالا واحداً بكل حال لان السبب واحد واتحاد
 السبب يدل على اتحاد الواجب فكان المال واحداً
 وان كان السبب مختلفاً بان اقر باللف درهم مشن هذا
 العبد واشهد عليه ثم اقر باللف درهم مشن هذا العبد
 واشهد عليه فانه يكون المال مشن بكل حال لان السبب
 مختلف واختلاف السبب يوجب اختلاف
 الواجب وكذا على هذا اذا اقر باللف درهم وكتب
 في صكك واقر باللف درهم وكتب في صكك آخر يكون المال
 مشن لانه ما جرى الرسم في اتحاد الوثيقين بمال واحد
 فكان اختلاف الصكين بمنزلة اختلاف السبب وكذلك
 لو كان الاقرار بالصك فاقر ما في الصكين يكون المال مشن
 بكل حال لما قلنا واما اذا لم يكن الاقرار مقيد بالسبب مثلاً
 لو ان رجلاً قدم رجلاً الى القاضي وادعى عليه الفاً فاقربها

عند القاضي واثبتها في ديوانه ثم أعاده على القاضي في مجلس
آخر بعد ذلك فادعى الثاني فادعى بها فقال الطالب فادعى
بألفين وقال المطلوب انما هو مال واحد والالف واحد
فالقول المطلوب لان الاقرار في المجلس الاول
كان لبثوث المال عليه والاقرار في المجلس الثاني كان
للخروج عن موجب الاقرار الاول فلا يكون اقرارا بمال آخر
ولو ان رجلا شهد على نفسه بالف درهم في صك ثم
شهد على نفسه في موضع آخر في صك آخر بالف درهم
او بثلث الشهود باعيانهم او غيره مسم فان المالكين جميعا
يلزم انه وكذا تلك الاقرار بالصكبين عند القاضي
لزومه للمالكين والصكان بمنزلة مالين مختلفين انتهى
في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال
قتل ابن فلان وكان لابن فلان يكون هذا اقرار بقتل ابن
واحد وكذا املو قال في العبد مرتين قتل عبده فلان
صدق انه واحد الا ان يستثنى اثنين وكذا التزويج
والاقرار بالزوجة في ثلاث مسائل في الكل لا
يتعدو السبب فيعتبر الاقرار الثاني تكرارا واعادة
للاول فلا يلزم الا واحد كما في اقرار منية المفتي
اذا اقر بالدين بعد البراءة لم يلزمه كما في التامخاينة الا

اذا اقر بالدين
بعد البراءة

اذا اقر لزوجه بمهر بعد هبتها للمهر على ما هو المختار
عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والكسبه
خلافه لعدم قصد ما كان في مهر البزاية حيث قال معزيا
الى المحيط وهبت المهر منه ثم قال اشهد وان طاعت
كذا امره انا المختار عند الفقيه ان اقراره جائز وعليه المذكور
اذا قبلت المرأة لان الزيادة لا يصح بلا قبولها والكسبه
ان لا يصح ولا يجزى زيادة بلا قصد الزيادة انتهى
وتحق جامع الفضولين برهن انه ابرأني عن هذه الدعوى
ثم ادعى المدعى ثانيا انه اقر بالمال بعد ابرأني
فلو قال المدعى عليه ابرأني وقبلت الابراء او قال صدقت
فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم
يقبل يصح الدفع لاحتمال الرد والبراءة بالرد فيبقى المال
عليه بخلاف قبوله اذ لا يرتد بالرد بعده فنرا اولى بالثبوت
مما ذكره في وسيله كره المص في بيان السقوط لا يرد
كذا في خاشية الشيخ على المقدسي واذ اقر ان في ذمته
لحاصه ما ضربه في فتاوى قارئ الهداية انه
لم يرد ولكن ينبغي للقاضي ان يستغفر ما اذا ادعت
فان ادعيتها بلا قضاء ولا رضاء لم يسمع للسقوط والكسبه
ولا يستغفر المقر انتهى يعني فاذا اقر بانتهى الى

اي الكسوة في ذمتهم حمل على انها بقضاء أو رضا فيلزمه
 اللهم الا اذا صدقت المرأة انها بغير رضا
 وقضاء بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه كتاب
 الصلح وهو ضد الفاد يقال صلح الشيء اذا زال
 الفاد و صلح المريض اذا زال المرض عنه وهو
 فساد المزاج و صلح فلان في سيرة اذا اقلع عن الفساد
 وفي الشرع عقد يرتفع بالتشاجر والتنازع بين
 الخصوم وهما منشا الفاد ومثارا للفتن وهو عقد
 مشروع مندوب اليه قال الله تعالى فاصلحوا بينهما
 وقال الله تعالى والصلح خير وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كل صلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او
 حلالا حراما او الا شرا طاهرا او حراما او حراما حلالا بان صلح
 على من لم يجز لانه احل حراما او كذا ذلك على عبد ان يبيعه
 ولا يستخذه فهذا صلح حرم حلالا فكان مردوا وقال
 عمر رضي الله عنه ردوا الخصوم كي يصطلحوا كذا في شرح
 المختار للصلح عن اقراره وهو مال عن مال فهو بيع اي كالبيع
 لوجود معنى البيع وهو مباداة مال بمال بتراضي
 المتعاقدين والعبرة للمعالي فيثبت فيه خيار الرضا والعيوب
 والشرط والشفقة وبشرط القدرة على تسليم البذل

الصلح

بمنه

ويفنده جهالة البذل لا فضاها الى التنازع ولا يفنده
 جهالة المصالح لانه اسقاط الا في مستثنين في المصلحة
 الاولى ما اذا صالح من الدين على عبده وصاحبه مقر
 بالدين وهو بغيره ليس له ان يبيعه ماله بل ببيان
 لان مبني الصلح على الخطيئة والتجاوز بدون الحق والظالم ان فيه
 البذل تكون اقل من الدين فاذا اقال شتره
 بالف كان هذا خيانة منه كذا في المحيط هدايد على انه
 ليس ببيع والالجاز ببيع ماله ولا يلزم منه ان
 يكون في كل بيع وجود المصلحة حتى يلزم ما قيل هذه
 لا يستثنى لان لنا بيوعا كثيرة لا يزوج فيها فليس نفى المصلحة
 مقتضيا لنفي كونه بيعا انتهى الثاني لو تضاد قاعلي ان
 لا دين بطل الصلح صورته لو صالح الطالب المطلوب
 عن الف على ما ثم تضاد قاعلي ان لا دين بينهما فالصلح باطل لانها
 لما تضاد قاعلي عدم الدين فلا يتصور الاسقاط لان الاسقاط
 يستدعي سابقة الثبوت فلم يوجد ولو صالح من الف
 على عبده ثم تضاد قاعلي لاشي عليه فله فروع الى الجوار
 ان شاء رد العبد وان شاء اعطاه الف وامك
 البعد لانه صالح على خلاف جنس حقه وان تدر
 نصيح هذا الصلح من حيث انه اسقاط لكن يمكن تعقبه

لو تضاد قاعلي

لا دين

من حيث انه تملك مال بال نصار كانه باع العبد بال
 الا ان الطالب انما رضى بشرا العبد بالصفدين
 على المطلوب فاذا ازم الف عين يتخير كذا في المحيط وفي
اشارة بالدين لا يطل الصلح انتهى لان الشراء
 مبناه على التامة والاستقصاء فصار مخرجا ببيع العبد
 فلا يملك فيه منه الجبانية ثم الصلح ان كان على جنس
 حقه فهو اسقاط لبعض حقه واستبقاء للباقى وان
 كان الصلح على خلاف جنس حقه فهو تملك بعض
 من وجه واستبقاء لبعض الحق من وجه لانه حيث
 انه تملك المال بالمال معاوضة حتى ثبت فيه جميع احكام
 البياعات من الشفعة وخيار القيب والرؤية و
 وبطلان بشرط الفاسدة وبشرط قبض البدلين
 اذا صالح من الدرام على الذمانية واستبقاء العين حقه
 من حيث انه يتوصل كذا في المحيط وبزاد على ما
استثنى من المسلمين ما في الجمع لو صالح عن شاة
على هو فها بخرناه للحال بخيرة ابو يوسف رحمه الله ومنعه
محمد رحمه الله والمنع رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ولا ياتخذ
 بعض حقه في زعم المدعى وزك الباقى والمصالح عليه
 معلوم ظاهر كذا في ما لو صالح على لينة لا يمدوم على خطره

لوما خرجت

الوجود والجواز ان يكون انتفا خلا يعطى له حكم الوجود
 قبل الظهور فكان وجد حالة الظهور فقبل الظهور كان
 معد وما في حق الاحكام ولهذا لو ميب اللبس في
 الصرع وسلطه على الحلب لا يجوز في احدى الروايتين
 وهو الصريح كونه معد وما في حقه قبل الحلب فلهذا
 في الصلح لا يعطى له حكم الوجود قبل الظهور فلم ينفق
 الصلح عليه كما لو صالحه على ما في بطنها من الولد فانه مجهول
 مكنوم ولها ان الاعتبار بالبيع فالبيع لا يجوز لان موضع
 الخرج مجهول من حيث العرف والعادة فانه قد يخرج جذا
 ناعما وعن غير ناعم فكذا الصلح ولو صالحه على صوة
 عنبره او على صوف شاة اخرى على ان تجزئه
 في الحال وكونه صلي عن بعض المدعى لا يجوز انتفا فاما ان
 يكون معاوضته وليس باستبقاء للحق كما لو صالح
 عن دار على نصفها او ربعها لم تجز حتى كان لان
 يدعى عليه بياقها لان المصالح عليه عين حق
 المدعى و هو مفقود على دعواه في الباقى كما في الشرح اي شيء
 المجموع للمصنف مع ان بيع الصوف على ظه الغنم لا يجوز
 وانه ليس على خروجه عن حد البيع الحق اذا اراد
 صاحبه فانه لا يلزم ولا الرجوع في ثلاث مسائل

الحق اذا اراد

في شفعة الولد الجارية المسئلة الاولى منها اجل الشفع
 المشتري بعد الطلبين للاخذة يعني الشفع اذا اشفع
 اليه المشتري ان يملكه شهرا فامهله صحح ذلك وله
 الرجوع لان التاجيل انما يلزم فيما صار مستحقا في الذمة
 وبناوليس سادس بل لزم التاجيل فكان هذا
 فاجبه الحقت بمنزلة التوثيق في العارية فلا يكون لازما
 الثاني منها اجلت المرأة الغنمين زوجها بعد الحول
 صح صورته العن بن اذا اقبل القاضى سنة فلم يصل
 اليها فنزل القاضى ان ^{تتجه} سنة اخرى فانه لا ينبغي للشك
 ان يفصل ذلك الا برضى المرأة لان الاجل مفقود رعا
 فلا يجوز الزيادة عليه فان قالت المرأة رصيت
 ان يؤجل اجلا بعد الاجل الاول فنفس القاضى ذلك
 صح لان صاحب الحق رضى به ولها الرجوع اي فان ائذ
 بعد ذلك الرجوع في الاجل ورجعت فيه فلها ذلك
 وبطل الاجل وكيفية القاضى الثالثة منها اسمها
 المدعى عليه المدعى شهرا ينظر فيه فامهله المدعى
 صح ذلك مولا الرجوع عن ذلك الصلح عكس يرفع النزاع
 فلا يصح مع المودع بعد دعوى الملاك يعني ان
 المودع بالكره مدعى عليه استملاك الوديعه ومضى

اخذت المرأة الغنمين

الاجل بعد الرجوع

الضباع

الضباع فصالحه على مال يصح عنه ابى يوسف لانه ادعى
 الضمان على المودع فصالحه لو ادعى ذينا عليه ومو
 ينكر وعنه مما لا يصح كذا في المحيط او لا نزاع لان المودع
 ايهن مسلط على اداء الامانة فالله ما بين مصدق في ذم
 الرد والضباع لانه يدعى براءة نفسه عن الضمان
 فيصدق فيه فينفذ قوله على المدعى فانه فقت
 الخصومة ودفع ضرر اليه من نفسه كذا في المحيط و
 ويصح ما صلح عنه محمد رحمه الله بعد حلف المدعى عليه رعا
 للنزاع باقاة البينة لان الخصومة بينهما قايمة بعد الحلف
 ولهذا يسمع من المدعى البينة بعد الحلف فكان
 باذلا المال له فادعى الخصومة عن نفسه وعندهما
 لا يصح لان المدعى عليه ليس ببازل المال بازا
 الخصومة لان المقصود ان دفعته بالحلف ظاهرا
 وهذا لان البذل انما جاز له دفع اليه من نفسه ودفع
 سوء القول فانه لو حلف يقع في القيل والقال
 فالتمس فيه مصدق ومكذب وبعد الحلف
 لا ينفذ فع اليه من بطل المال فكان بذل
 المال بعد الحلف عاريا عن دفع اليه من وادى
 الخصومة فكان رشوة فلم يحبس كذا في المحيط و

الخصومة عنه فابى بطل النزاع

بعض الضباع عليه المدعى عليه

ولو بر من المدعى بعده. أي بعد الصلح على أصل
 الدعوى لم يقبل إلا في صلح الوصي عن مال اليتيم على
 الكفاية إذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فأنها تقبل
 وكذا لو بلغ الصبي فأقامها تقبل ولو طلب يمينه
 لا يخلف كما في القينة فعلا عن قاضي عبيد الجبار ما
 نصه وصي ادعى عليه الغاليين والباينة الفصل
 بخمسة عن الالف عن الكفاية ثم وجد يمينه عادة
 فله ان يعيدها على الالف وكذا إذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ
 قبل له فافادة قوله في الكتاب انه اذا لم يكن الكتاب
 او الوصي بينة على ما يدعى للصبي فصالح باق من منتهى
 قال فابدية ان يمتنع دعواهما ودعوى الصبي بعد البلوغ
 في حق الاستحلاف فليس لهم ان يختلفوه وانما لهم فاق
 البينة انتهى ادعى رجل على رجل دينا فاقوه المدعى
 عليه. أي بالدين. وادعى الایفاء او الابرار فأنكر
 أي المدعى ذلك الایفاء او الابرار فصالح أي المدعى عليه
 ثم بر من عليه أي على الایفاء او الابرار يقبل لعدم
 التام فاض لأن الصلح بها ليس لافتداء اليدين أو لا يمين
 على المدعى عليه في هذا الوجه فيبطل الصلح كذا في العمادة من
 الفصل العاشر ولو بر من المدعى عليه على اقرار المدعى بطلان الدعوى

فان كان ذلك البطلان على اقراره. أي المدعى قبل
 الصلح لا يقبل صورة ادعى ثوبا فانكر فصالح ثم بر من
 ان المدعى اقر قبل الصلح انه ليس له لا يقبل برهانه
 ونفذ الصلح والقضاء لافتداء يمينه. وان كان البرهان
 على اقراره. أي بعد الصلح يقبل يعني لو بر من انه
 اقر بعد الصلح ان الثوب لم يكن له بطل الصلح لان المدعى
 باقراره هذا زعم انه اخذ بدل الصلح بغير حق بخلاف اقراره
 قبل الصلح الجواز ان يملكه بعد اقراره قبل الصلح كذا في
 الفصولين فعلا عن قاضي القاضي طه الدين. ولو بر من على
 صلح قبل أي قبل الصلح بطل الصلح الثاني اذا الصلح بعد
 الصلح باطل صورة المسئلة ادعى دارا فانكره والبرهان
 على ان سلم الدار لذي اليد ثم بر من ذواليد على صلح
 قبل هذا الصلح قضيت الصلح الاول وبطلت الثاني
 كذا في منتقى لى كم الشبه وقال كل صلح بعد صلح فالثاني
 باطل ولو شره ثم شره بطل الاول ونفذ الثاني وهو صلح
 ثم شره اجرت الشر وبطلت الصلح وقال صاحب
 جامع الفصولين في الصلح الذي هو بمعنى البيع ينبغي ان يبطل
 الاول لا الثاني كما في الشر بخلاف الصلح عن دعوى الرق
 واصل ان الشر الثاني فسخ للاول اقتضا والمعتق لا يقبل الفسخ

الفصل العاشر
 في بطلان الصلح

الصالح على الكفار
دعوى

فانتهى فاه كما في العادة الصلح عن الكفار بعد دعوى فاسدة
 فانه كما في التينة ما نصه عن عطاء بن حمزة ان الصلح
 على الكفار على دعوى فاسدة لا يصح ولا بد لصحة الصلح عن
 الكفار عن صحة الدعوى قال رضي الله عنه وفساد الدعوى
 على جهين اما المعنى في المدعى او في المدعى على وجه لا يسمع منه
 اصلا كما لما قضت فيه وكذا واما ترك المدعى في دعوى
 شيئا يمكن تداركه ويعيد على وجه الصحة كدعوى
 المنقول بطل احضاره ودعوى العفار اذا لم يذكر حذو
 فانما لا يصح الصلح اذا كان فساد الدعوى للمعنى في نفس
 الامر اما اذا كان لترك المدعى في الدعوى شرطا من
 شرايط صحة بطلان هذا **الاشارة اليه** **سب** فيمن ادعى انه
 نقالت انا حرة فصالحها منه فهو جائز وان اقامت
 بينة على انها حرة الاسل او اعتقها المصالح عام اول هو
 يملكها بطل الصلح لانه ظهف والدعوى للمعنى في نفس الامر وهو
 حرية الاسل او مناقضة المدعى في دعواه بعد ظهور
 اقداره على الاعتان ولو اقامت بينة انها كانت انة فلان
 اعتقها عام اول وهو يملكها لا يملك لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى
 وقت الصلح بان يقول فلان الذي اعتقك كان غاصبا
 غصبك متى حتى لو اقام بينة على هذه الدعوى تسمع بينة

انتهى

الصالح على الكفار
جائز

انتهى ولكن في الهداية في مسائل شتى من القضاء
 ان الصلح على الكفار جائز بعد دعوى مجهول فيلحفظ وبعبارة
 الهداية هكذا ومن ادعى في دار دعوى وانكرها الذي في بديه
 ثم صالح منها فهو جائز ومن سئل الصلح على الكفار وسئل كذا
 في الصلح ان شاء الله والمدعى وان كان مجهولا فالصلح
 على معلوم عن مجهول جائز عندنا لانه جهالة في الت فقط
 فلا نقض الى المنازعة على ما عرفت انتهى ونفس في النهاية
 عن بعضهم انه اراد بالدعوى مفاد اربعين كالثبت وكذا
 ليصح الدعوى فانها لا تقع مع جهالة المدعى ونفس عن
 والد ظهير الدين رحمه الله انه كان يقول الصلح عن الدعوى
 انما يصح اذا كانت صحيحة لان الصلح انما يصح لافساد البهين
 والبهين انما يتوجه اذا صحت الدعوى قال وهذا الشكل على قول
 ابي حنيفة رحمه الله فانه لو ادعى رجل على امرأة نكاحا فصالحته
 على مال ونفت اليه مع ان البهين لا يتصور في النكاح
 عنده فالحق ان الصلح ينفق لدفع الشغب والتصالح
 الدعوى او لم يصح ولذلك قال المصنف والمدعى ان كان
 مجهولا فالصلح عن مجهول على معلوم جائز عندنا لانه جهالة في
 الت فقط فلا نقض الى المنازعة وهو المانع كذا في فتح القدير و
 ويجوز ما في التينة على فساد اي الدعوى بسبب مناقضة

المدعى لا تركب شرط المدعى كما ذكره اى ذلك الشرط في القضية
 وهو توفيق واجب فيقال الصلح عن انكار بعد دعوى
 فانه فاسد الا في كذا اى فيها اذا كانت فاسدة
 ترك المدعى في الدعوى شرطاً من شرط صحة
 فحينئذ يصح والله سبحانه وتعالى اعلم اصلح الوارث
 مع الموصى بالمنفعة جميع لابيعة وفي المبسوط واذا وصى الرجل
 بخذ عبيده سنة لرجل وهو يخرج من ثلثه فصالح الوارث
 من الخدنة على وراسم او على سكنى بيت او على خذ غلام
 اخر او على ركوب دابة او على لبس ثوب فهو جائز
 استحباباً وفي القياس لا يجوز لانه اعارة الخدنة بعد الامتياز
 فيعتبر بالاعارة في الحيوة والمنفعة لا يملك الاثنيان
 عن الخدنة الا يرى ان المستعير والموصى له بالخدنة لا يملك
 الاجارة وجه الاستحسان ان الصلح يصح بطريق الاستقاط
 اذا تعذر تصحبه بطريق المبادلة كما لو صالح من الالف
 على خمسمائة ومما تصحبه بطريق استقاط الختم بعوض مكن لانه
 استحق على الورثة تسليم العبد اليه في المدة يستوفى
 خدمته وهو حق لازم ولا يملك الوارث ابطاله فيجوز
 استقاط بعوض بخلاف المنفعة فانه لا يستوجب على
 الغير حقاً لازماً فلا يمكن تصحيح الصلح معه اعتباراً من

صلح الوارث مع
 الموصى

استقاط الخدنة ولو ان الوارث اشترى منه الخدنة
 ببعض ما ذكرنا لم يجز لان الشراء لفظ خاص وضع لتمليك مال
 بال والموصى بالخدنة لا يملك تمليك الخدنة بعوض من غير
 الوارث بطريق البيع والاجارة فذلك لا يملك
 تمليكه من الوارث بخلاف لفظ الصلح الا يرى ان المدعى عليه
 بعد الانكار لو صالح المدعى على شئ لم يصح بمقتضى ادائته
 عاد على راس المدعى ولو اشترى منه المدعى انتهى وبلغ
 الوارث مع الموصى له بخمسين الالة صحيح وان كان لا يجوز
 بيعه وبيانه في حيل التمار حانية وفي المبسوط ولو اوصى رجل
 باني بطن امته وصى حامل فصالح الورثة على دراهم معلومة
 جاز بطريق استقاط الخن المستحق له بعوض ولو باعه منهم
 او من غيره لم يجز لان البيع تمليك مال متقوم بال واما
 في البطل بس بال متقوم وهو غير مقدور التسليم ولا
 يجوز تمليكه بالبيع من احد ولو صالح احد الورثة على ان يكون
 خاتمة لم يجز نعم كذا يملكه ما في البطل بعوض ولو صالح الورثة
 منه على ما في بطن جارية اخرى لم يجز لان ما يقع عليه الصلح
 في حكم البيع ولو صالحه على وراسم مائة ثم ولدت
 الجارية غلاماً ميتاً فالصلح بط لانه تبين انه لم يكن له حقاً مستحقاً
 يخلص الاستقاط بعوض واما كذا صح الصلح بطريق استقاط

حاشية الوارث مع
 الموصى

صلح الوارث مع الموصى

طلب الصلح والبراءة

طلب الصلح والبراءة

قد يكون

الحق المستحق بعرض انتهى طلب الصلح والبراءة على الدعوى
 لا يكون اقراؤه في المحل صفة ولو قال فابرئني عن هذه
 الدعوى او صالحني عن هذه الدعوى لا يكون اقراؤه
 وكذا في دعوى الدار لو قال ابرئني عن هذه الدار
 لا يكون اقراؤه انتهى وطلب الصلح والبراءة على المال
 يكون اقراؤه وفي المحيط ولو قال صالحك من حقك
 يكون اقراؤه والبيان الى المقروء لو قال من دعواك
 لم يكن اقراؤه لان الدعوى كحق وقد يكون باطلا فلا يجعل
 اقراؤه اتماما لثبوت فاما الحق لا يحتمل البطلان لانه ضد
 الباطل فيكون اقراؤه كما لو قال كنت حيا في هذه الدار الا
 ان مقتضى المذهب مجهول فيكون بيانه عليه ولو قال اخرج
 من هذه الدار بالف او ابرأ منها او اتركها او سلم
 الى واعطى لي هذه الدار فقد اقر له بالملك لان هذه الالفاظ
 مني ذكرت مقرونة بالبدل ولم تنفكها لفظ الصلح فانه يكون
 اقراؤه من العاقل بالملك للمخاطب سواء كانت الدار في يده
 العاقل او في يد المخاطب حتى لو قال لاخر لا سلم كان لان
 باخذ الدار من العاقل وانها يستعمل مساومة في العرف العادة
 لان الانسان في العرف لا يطلب تسليم الدار وتركها ببدل
 الا بالتبليك من جهة المخاطب لانه لا يطلب تبليك ملكه بنفسه

ببدل والمساومة وطلب التبليك من الغير اقرار بالملك له
 ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون اقرارا لانه
 من غير ذكر البدل لا يستعمل للمساومة عرفا ولا يكون
 طلب التبليك منه عادة لان الانسان يطلب من
 غيره تسليم داره اليه بان غصبه منه او اودعه عنده او
 اصطلح على ان يسلم احدهما دارا والاخر يسلم له عبدا
 لم يكن اقرارا لان لفظ الصلح يستعمل لتسليم الخصومة وترك
 الدعوى والبراءة عنهما لا لطلب التبليك والمساومة انتهى الصلح
عن الكفار على شئ انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبى الا
 اذا قال صاحبك على كذا او ابرأ منك عن الباقى وفي المحيط الصلح
 عن الكفار المدعى عليه غير جاز عند ابن ابي بيل والشافعي وقال ابو
 اجوز ما يكون على الكفار لان معنى الصلح يتحقق فيه
 وسقوط الخصومة والمنازعة ودفع اذى الشغب المشاجرة
 فلما كان معنى الصلح فيه ابلغ واكمل كان جوازه احن واعم
 لان هذا الصلح اشتمل على اخذ المدعى المال عوضا عن
 حقه لان الحق ثابت في زعمه لوجود دليل ثبوت الحق
 وهو الخبر الصادق عن عقله وندين لان اهل فيه هو
 الصدق وبذل المدعى عليه المال دفعا لاذى الخصومة والشغب
 عن نفسه ويصون به عرض نفسه ومانع وجهه لان المال غير ثابت

الصلح والبراءة على

في حقه في زعمه وان الحاجة الى جواز هذا الصلح استس
لان الناس انما يجتنبون الى الصلح عند الكفار لقطع
المنازعات واطفاء النار والاحتياج تأثير في تجوز
العقد لان العقد وكلها تجوزت باعتبار حاجة العباد في
عدم تجوز هذا الصلح فتح باب المنازعات واثارة النار
بين الناس وجرتهم الى الفتن والمكابرات ولذا قال الشيخ
ابو منصور المازدي رحمه الله لم يعمل الشيطان في ايقاع
العداوة والبغضاء بين الناس مثل ما عمل في ابطال الصلح على
الكفار انتهى الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة
لوجود معنى الاجارة وهو ملكك المنفعة بمال حتى تبطل بموت
احدهما في المدة كما في صورة الاجارة ولو كان الصلح على خدمة
العبد المدعي الا اذا صاحك على غلته او غلة الدار فانه
غير جائز كقصة النخيل كما في الحداثة فانقصه رجل ادعى
عبد افضا له على خدمته شهرا اجاز وعلى غلته المخرج
وكذا غلة الدار ونمرة النخيل انتهى وفي الوالوية ولو كان
ادعى له بغلة عبده فاجره من بعض الورثة جاز فكذا لو
اجره منهم وكذا لو غلة الدار لان الموصى له بالغلة يملك
الاجارة من الاجنبي لان الفسخ لا يحصل الا بالاجارة فصلا
ماذونما له من جهته بالاجارة فاذا اجازت الاجارة

الصلح بالاجارة

من الاجنبي جازت من الوارث فاما الموصى له بالحقة
اذا آجر من الاجنبي لا يجوز لانه غير مأذون بالاجارة فكذا
اذا آجر من الوارث انتهى وقال صاحب المبسوط وانما
استحسنا اذا كان لجميع الورثة لان الحقة يبطل ويظهر العبيد
على الميراث ومما اشار الى طريق اسقاط الحق بعوض
كما بينا ولو باع الورثة العبد فاجاز صاحب الحقة البيع بطل
خدمته ولم يكن له في الثمن حق لان حقه في الحقة
لا يكون اقوى من حق المتاجر والبيع ينفذ من المالك خفاء
المتاجر ولا يثبت حق المتاجر في الثمن فلهذا يختلف
حق المرتهن فانه يثبت حق المرتهن في الثمن اذا نفذ البيع الا ان
برضاه لان حق الموصى له في المنفعة والثمن بدل العبد دون
المنفعة وحق المرتهن في العبد لان موجب عقد
الارتمن ثبوت يد الاستيفاء من ماله العبد والثمن
بدل العبد وبالبيع يتحقق وصول الى مقصوده وهو استيفاء
فلهذا يجوز له حقه في الثمن انتهى اذا استحق المصالح عليه
رجع الى الدعوى لانه ما ترك الدعوى الا لطلب المصالح
عليه فاذا لم يستلم له رجع الى دعواه لانه البذل الا اذا كان
مالا يتبطل النقص فانه يرجع بقيمته كالفصا ص والعقود والنفاع
والخلع لانه بعد امتناع نفقة وجب يقة البذل

الدعوى المصالح

لا المدعى ترجىا للبدل على المدعى بقوة المالة فان البدل مال
والمدعى ليس مال فاذا سقط اعتبار المدعى وهو الدم
في صورة القصاص لم تجب الدية خلفا عنه كما في النكاح
والخلع فانه اذا تزوجها على عبده ثم استحق العبد من يده
او مات العبد في يده قبل ان تقبضه المرأة او ردت المرأة
بعيب او خيار رجعت بقيمة العبد وهو البدل لا بالمبدل
منه وهو منافع البضع لانها ليست بمال وانما اعتبرت
مالا عند الدخول في العقد ضرورة وكذا اذا احالها على
عبد فاستحق من يد الزوج او مات العبد في يده قبل قبض
الزوج او رده الزوج بعيب او خيار يرجع عليها بقيمة العبد
لان المبدل منه وهو منافع البضع ليست بمال وهذا
بخلاف ما اذا كان المدعى دينا لان المبدل منه ثم
مال وقد انتفض الصلح ولا رجحان لبدل الصلح على اصل المدعى
عند يابويه في المالة والاصل ان باب المدعى عند قيام
الحجة كافي في شرح الجامع الكبير للعلامة الفخراني وفي المحيط ولو صلح
من دم العبد على عبده فاستحق او وجد به عيبا فاش
يرجع بقيمة العبد لا بالدم وفي الخطا يرجع ببدل الدم لان
القاتل معاوض فاذا لم يسلم له العوض رجع عليه بالمعوض
فاذا اعتذر الرجوع بالمعوض لان القصاص قد سقط ونكح

واضحل رجع بقيمة العوض وفي الخطا امكن رجوعه بالمعوض
فيرجع والقول في العبد المصالح عليه للقاتل لان هذه العقدة
لا يقبل الانتفاض والانتفاض فيكون القول قول المنكر مع يمينه
كما في الخلع وليس له ان يبيعه قبل القبض في الخطا بخلاف
العهد لان في الخطا يبيع ما ملك بازاء مال وبيع المبيع قبل
القبض لا يجوز وفي العهد ليس بمبيع لانه ملكه بازاء مال ليس
بمال وهو القصاص فجاز بيعه وجد بالعبد عيبا بسبب ارده
في قتل الخطا دون العهد الا بالفاحش فانه يردده وبأخذ
قيمه لان الصلح عن القصاص لا يحتمل الفسخ لانه استعفا
وعفو بعوض فبقى السبب الموجب لتسليم العبد وهو
العقد وقد عجز عن رد عينه فيلزم رد قيمته كما في الخلع
والنكاح فانه متى فسد المستحق يرجع الى مهر المثل لانه
موجب اصل لا ينفك عنه النكاح الا بتسمية غيره
فاذا اعدت التسمية او فسدت رجع اليه فاما الصلح في
قتل الخطا يحتمل الفسخ لان الصلح وقع عن المال وصلاح
عن المال يحتمل ما يحتمل الفسخ واذا الفسخ بلا استحقاق او
بارد له الرجوع براس المال انتهى الصلح جائز عن دعوى المنافع
بان ادعى في دار سكنى سنة وصية من رب الدار فحجده
الوارث او اتوبه فصالحه الوارث على شيء جاز لانها تملك

بمعق الاجارة فكذلك بالصلح والاسل ان الصلح يجب حمله على ارب
العقود اليه واسمها باحتيا لا تصحح تصرف العاقل ما امكن
الا دعوى اجارة كاني المستصحب وفي المحيط الرضوي ولو سلم
صاحب الدار من هذه السكنى على دراهم معلومة جازا على قول
يوسف قطاهير لانه لما جاز اجارته منه فلان يجوز صلحه اولى
واما على قول محمد قيل ينبغي ان لا يجوز كاني الاجارة وقيل
يجوز عنده والفرق له بين الاجارة والصلح ان الصلح عن
المنفعة مع صاحب الرقبة امكن تجوز به بطريق الاستقاط وان
تعد تجوز به باعتبار التملك كالموصى له بالخدمة اذا صالح
عن الخدمة مع الورثة على مال جاز لانه امكن تجوز به بطريق الاقطا
لان المنافع قابلة للاستقاط لانها بمنزلة حقوق الملك
من الشرب ومسيل الماء من حيث انها تابعة للاعيان وحقوق
قابلة للاستقاط فكذلك المنافع فيجوز الصلح بطريق الاستقاط
فصار كانه اسقط حقه في الخدمة على دراهم فاذا اسقط حقه
في الخدمة صار كانه المتي لم يوصى بالخدمة وصارت
الخدمة للورثة من جهة المتي لا من جهة الموصى له فيكفر بينهم
بخلاف الاجارة مثلا صالح من دعواه في بيت على كني شهر
ثم اوجه المدعى من المدعى عليه لم يجز عنه محمد بناء على ان عنده
هذا الصلح اجارة من كل وجه واجارة المستاجر من الاجر لا يصح

لا يصح لانه ملك للرقبة فيملك المنفعة بحكم ملك الرقبة لا
بحكم الاجارة فاذا قبض المدعى عليه البيت حتى مضت مدته
انقض الصلح ورجع المدعى الى دعواه لانه لم يستوف
المنفعة في مدة الصلح وعنده اية يوسف ليس هذا في معنى
الاجارة بل يجز اعتبار العين حقه باعتبار زعم المدعى
فان في زعمه انه مستوف عين حقه وليس مستاجر قال قول
قوله فيما يده بعد الصلح لان اليه بعد الصلح صارت للمدعى
وقول المدعى عليه ان الصلح معاوضة وانه بدل السكنى عوضا
عن اليمين لا يكون معتبرا شرعا بعد الصلح لانه لا قول له
شرعا فيما يده غيره فيحكم بالجواز بناء على زعم المدعى وان كان
فاسد في زعم المدعى عليه كما لو اشترى عبد الرقبة بخرقة انتهى
لا يصح الصلح عن دعوى الخدمة صورة رجل اخذ زانيا او سارقا
او شاربا فخر او قاذفا واراد ان يرافعه الى السلطان فصالحه
الماخوذ على مال ليرك ذلك فالصلح باطل ويرجع عليه بما دفع
لانه حج انه تملك الحقة ولا يجوز اعتياضه عن حق غيره لا بغير
الخدمة اي بالصلح بالخدمة فانه يستقط اذا كان بالصلح
قبل المرافعة وبعده لانه وان كان للعبه فيه حتى قال القاب
فيه حق الشرع ولذا لا يجوز عصفه ولا يورث
بخلاف القصاص كما في النكاح وفي القنية قال رضي

الصلح بالخدمة

وذايت بخط علاء الأئمة المحامي اذعي على آخر حق التعزير أو
 حد القذف وانكر الآخر وتوجهت اليه اليمين فافتدى بيمينه
 بما قال اكلوا في فيه اختلاف المشايخ فقبل بطلان ذلك
 وقيل لا يحل قلت فهذا يدل على انه يستخلف في دعوى في
 دعوى حتى التعزير وحق القذف ولكن نص عليه انه لا يمين في حد القذف
 عنه فابقى دليلا في حق التعزير كما نص عليه في الفتاوى والظهير
 انتهى صلاح المحبوس ثم ادعى انه كان مكرما لم يقبل الا اذا كان في
 حبس الوالي لان الغالب حبس فلما كان في البرازية وفي المحبوس
 محبوس في سجن لتهمة بسرقة ونحوها فصالح في السجن وجاءه قوم
 اخرون فاذعي قبله حقا في السجن فصالحهم فلما خرج انكر وقال
 صالحكم لاني خفت على نفسي ينظر ان كان حبس الوالي او
 صاحب شرطية فالصالح باطل لانه يخاف على نفسه وان كان
 حبس القضا فالصالح جائز لان القاضي لا يجب الا في حق انتهى
 الصالح يقبل الاقالة والنقض الا اذا صالح عن العشرة على
 غمته لان الصالح بحس حقه اسقاط والساقط لا يعود بخلاف
 الصالح بمعنى المعاوضة فانه ينتقض بنقضها واذا كان بمعنى
 استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض بنقضه كما في
 القضية ادعى رجل على رجل شيئا فانكر المدعى عليه ذلك فصالحه ثم
 ظهر بعد ان كاشى عليه بطل الصالح كما في العادة من العاشر وقال

صالح المحبوس ثم ادعى

انقضت الاقالة

وقال الشيخ على المقدي هذه النقيض ما تقدم قريبا من انه اذا
 برهن انه اقرا انه مبطل في دعواه بطل الصالح ان كان بعد فتا
 انتهى اقول لا فرق بينهما اهلا لان ظهور عدم الشيء عليه اما ان
 يكون باخراجه بالهات او بابتائه انه اقرا انه مبطل في دعواه
 ولا يخفى انه كسبان في ابطال الصالح **كتاب المضاربة**
 وهي مفاعلة من الغرب والسير في الارض قال انه توجوا واخرتم
 في الارض أي سرتهم الا ان في متعارف الشرح لا يبراد بها نسبة
 وانما يبراد بها عقد مخصوص وسمي هذا العقد مضاربة لان فائدة
 وهو ان لا يحصل غالبا الا بالضرر في الارض وهي بلغة الجاز
 متعارضة من القرض وهو القطع اما قطع الارض وهو السير فيها
 واما لان صاحب المال قطع ذلك القدر من المال عن تصرفه وحمل
 التصرف فيه الى العامل بهذه العقد واما اخرنا المضاربة لموافقة
 نص القم ان وهو قوله واذ دون يضررون في الارض يستغنون من
 فضل الله أي يسافرون للتجارة وهو عقد مشروع بالآية وبالسنة
 وهو ما روي ان العباس عليه السلام كان يدفع ماله مضاربة ويشترط
 على مضاربه ان لا يسلك به بحر او لا ينزل به واديا ولا يشترط به
 ذات كنية رطبية فان فعل ذلك ضمن قبله ذلك رسول الله و
 فاستحسنه واجازته وبعث والناس يتعاملون فاقدم عليه وحسن عمر
 انه دفع مال اليه مضاربة وعليه الاجماع ولان للناس

في مضاربة
 ما في المقدي

منه

خارجة الى ذلك لان منهم الغني الغني عن التفرقات والفقير الذي
 العارف بانواع التجارات فتمست الحاجة الى شرعيته
 تحصيل المصلحة لها وتنفقه بقوله دفعت هذه المال اليك مضاربة
 او مفادضة او معاملة وخذ المال واعمل فيه على ان لك
 نصف الربح او ثلثه او قال خذ هذه الالف واعمل بها لنصف
 او بالثلث استحسانا لان البيع والشراء صار مذكورا بذكر
 العمل والنصف فمضى ذكر عقيب البيع والشراء براديه النصف
 من الربح عرفا وانه كالمشروط ولو قال خذ هذه المال بالنصف
 كان مضاربة استحسانا علما بالعرف وتربطها فمضى احد ما انها
 لا تجوز الا بالنقد بين الثنائي اعلام رأس المال عنه العقد
 اما بالاشارة او بالتسمية وان يكون مسلما الى المضارب
 الثالث ان يكون الربح شايعا بينهما الرابع اعلام قدر الربح
 لكل واحد منها الخامس ان يكون المشروط للمضارب من
 الربح لا من رأس المال حتى لو شرط كشيء من رأس المال او من
 ومن الربح فسدت المضاربة اذا فسدت للمضاربة كان للمضاربة
 اجر مثل ان عمل لان المضاربة متى فسدت انقضت اجارة
 معنى فصار كانه استأجر رجلا للعمل في مال المضاربة باجر
 في الزمة ولا يتجاوز به المستأجر يوسف فلا فالحكم كما هو
 في الشركة والربح لرب المال لان الربح تبع للمال لانه نأوه

إذا افسدت
 المضاربة

نأوه الا في الوصى يأخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة فلا تنسئ له
 اذا عمل كذا في احكام الصغار اذا ادعى المضارب فسادا لم يواوئ
 رب المال صحته بل قال لرب المال لان الاكل في العقود الصالحة
 مثلا لو قال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب
 دفعت الي ولم تشتر شيئا فالقول قول رب المال لانها
 اختلفا في نوع العقد ادعى رب المال المضاربة والمضارب
 الاجارة الفاسدة والاختلاف متى وقع في نوع العقد
 كان القول قول رب المال وان كان ما يدعيه رب المال
 عقد فاسدا فلان يكون القول قوله وما يدعيه عقد جائز
 كان اولى والبنينة بينت ايضا لان بينة رب المال تثبت
 شرطا وهو شرط ثلث الربح ينفيها بينة المضارب فكما بينته
 اكثر انبأنا كذا في الولوا لجهة او ما ادعى منك اي عكس الفساد
 فحينئذ القول للمضارب فالقول لمعنى الصحة الا اذا قال رب
 المال شرطت لك الثلث اي ثلث الربح بزيادة عشرة
 دراهم وقال المضارب لا بل الثلث فقط فالقول للمضارب
 لانه لا يقع له فساد العقد فتوافقهما على العقد يحمل على الصحة
 وان برهننا فبينت رب المال اولى لاثباته زيادة شرط
 ولو قال رب المال ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب
 الثلث لا غير فالقول لرب المال لانكاره زيادة يدعيها

إذا ادعى المضارب

لا يقال اتفاقا على العقد اتفاق على الصفة لانا قلنا وقع الاتفاق
في قدر المشروط فاذا انكر الزيادة بعين النكارة وان علق
الفساد لان الانكار مفسد في الجملة كما في الذخيرة من السبع
وكذا في البرازية من المضاربة للمضارب الشراء يعني اذا تمت
المضاربة مطلقة جاز للمضارب الشراء بالنقد والنسيئة
والاجارة والاستيجار والرهن والارتهان والابذاع و
الابضاح والتوكيل بالبيع والشراء والحوالة بالثمن والحط
عنه شيئا لعيب مثل يحط التجار والاذن لعيب المضاربة المسماة
بالمال في البر والبحر وان برهن مال المضاربة بين المضاربين
وبرهن به ويدفع ارض المضاربة فزراعة وبأخذ
ارض غيره بالمزادعة وتقبلها لغيره من نخلا او شجرا
الا الاخذ بالشفقة فلا يملك ولا يملك ان يأخذ شجرا او
رطابا معا طر على ان ينفق من مال المضاربة ولا يملك
المضاربة والشركة وخلطه بماله ولا تواضع والاستدانة
على المضاربة واخذ المال بسفينة هذا كله اذا لم يفعل العمل
برأيك اما اذا قال له ذلك فله ان يعمل جميع ما ذكرنا
غير الاواضع والاستدانة واخذ السفائح والهبنة والعقبة
كذا في الولو الجنية الا بالنقص فحينئذ يملك جميعها و جاز
للمضارب البيع بالنسيئة الا الى اجل لا يبيع اليه التجار وكذا

والمضارب
بالنسيئة

كذا في القنادي الظهيرة ويملك البيع الفاسد لا الباطل
وفي الثانية رجل دفع مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك
او لم يقل فاشترى المضارب بالمال حمرا او خنزيرا او ميتة
او متبرا او مكاتبا او اتم وله وهو يعلم بذلك ولا يعلم
ونقد الثمن من مال المضاربة كان مخالفا منا لانه لا يملك
بيع ما اشترى وان اشترى شيئا شراء فاسدا وقبضه
ونقد الثمن من مال المضاربة لا يضمن لانه يملك بيع ما اشترى
بعد القبض لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا
اذا قيد عليه بسوق مثلا لو قال له اعمل في سوق الكوفة
فعمل به في الكوفة في غير سوقها فهو جائز استحسانا والقياسا
ان لا يجوز لانه شرط العمل في مكان بعينه فلم يجز في غيره
بمخلاف التقييد بالبلد بعينه فعمل في غيره وجه الاختسان
ان البلد الواحد كالبقعة الواحدة والتخصيص بسوق منه
لا فائدة فيه وكل امر لا فائدة فيه يلغى فان قال اعمل به في
سوق الكوفة ولا يعمل به الا في سوقها فعمل في غيره فهو ضامن
لانه محج عليه في غير السوق وهو يملك الجرح فلم يجز تصرفه وليس
كذلك الفصل الاول لانه لم يحج عليه في غير السوق وانما
خص السوق والتخصيص ثبت اذا كان فيه فائدة كذا
في شرح القدرى لا قطع وانما اذا خص لا تصرف

لا يتجاوز المضارب
ما عينه له رب
المال

في بلد بعينه او في سعة بعينها لم يجز له ان يتجاوز ما لانه
 توكل في التخصيص فائدة وهي صيانة المالك عن خطر الطريق
 وصيانة المالك عن خيانة المضارب حيث امكن المنع عنها
 واختلاف الاسعار باختلاف البلد ان في تخصص فان
 خرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن فكان ذلك له وله ربحه
 لانه تصرف بغير اذنه وان لم يشتره حتى رده الى البلد الذي
 عينه برئ من الضمان كالمودع اذا خالف في الوديعة
 ثم ترك ورجع المال مضاربة على حاله لبقائه في يده بالعقد
 السابق كذا في الهداية والاذا اتيه باهل بلد كاهل الكوفة
 فلا يتقيد بهم هذه اعطف على سثنى السابق يعني لا يتجاوز
 ايضا عما عينه رب المال الا اذا اتيه باهل بلد بعينه بان قال
 علي ان تشترى بها من اهل الكوفة او دفع في الصرف على
 ان تشترى بها من الصيارفة وتبيع منهم فباع بالكوفة
 من غير اهلها او من غير الصيارفة جاز لان فائدة الاول تقيد به
 بالمكان لانه لا فائدة في تقيد به اهل الكوفة لان اهل الكوفة
 على اراء مختلفة وطبايع متفاوته كما كان عليه سائر اهل البلد
 وهم مجتمعة لا يتفقون في حسن المعاملة فلا يفيد التخصيص
 لهم وفي التخصيص بالمكان فائدة كما في تقيد به وقائدة
 الثاني التقيد بالنوع لانه لما لم يخص المعاملة بشخص بعينه

بعينه بل خص من يعامل ذلك النوع في معاملاته وهم الصيارفة
 علم بهذه ان دراهمه تخصيص ببيع الصرف لا الشراء من الصيارفة
 بخلاف المعين منهم اي من اهل الكوفة بان قال علي ان تشترى
 من فلان وتبيع منه صح التقيد لانه مفيد لزيادة الثقة به
في المعاملة المضاربة تقبل التقيد بالوقت فبطل بمضنة
 تصرف او لا كما في الهداية يعني ان وقت للمضاربة وقتا بعينه
 يبطل العقد بمضنة سواء تصرف فيه او لا لانه توكل فيتوقف بآفته
 والتوقيت مفيد وانه تقيد بالزمان فصار كالقيد بالنوع و
 المكان فيصح نهي رب المال مضاربة الا اذا صار المال عرضا
 يعني دفعه الى المضاربة ثم نهاه عن العمل يصح نهيه اذا كان
 مال المضاربة من جنس رأس المال جودة وصرفا والا
 فلا يصح نهيه وتوقف الى ان يصير رأس المال ناضيا اي نقدا
 لان النهي فسخ المضاربة وفسخ المضاربة على العروض لا يصح
 فاذا لم يصح كان ان يشترى بها ما بدله من الانواع ولو قال له
 لا تعمل في الحنطة فان كان لم يشتر شيئا صح اذنه وان كان
 اشترى لا يصح لانه نهاه عن اهل العمل كذا في المحيطة اذا قال له
 اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهيه الا اذا كان النهي
 بعد العمل اي بعد ما عمل وصار المال عرضا فانه لا يصح نهيه
 في هذه الحالة حتى يصير رأس المال ناضيا كما قرأنا في نهاه

المضاربة تقيد بالتقيد
 بالوقت

اذا قال له اعمل
 برأيك

عن السفر عمل نبيه الا اذا كان بعد الشراء قال الشيخ الا انتم
 الائمة السرخسي رحمه الله اما قبل الشراء بالمال فالجواب صحيح
 واضح فانه يملك نبيه عن التصرف ههنا ما بقي المال نقدا في
 يده واما بعد الشراء بالمال من اصحابنا من يقول انما يستقيم
 الجواب على الرواية التي رويت ان المضارب لا يملك المسافرة
 بمطلق المضاربة و موضوع هذه المسئلة فيما اذا قال اعمل
 برأيك فانما يملك المسافرة باعتبار هذه الزيادة وهو يملك
 دفع هذه الزيادة بعد العقد فكذا يملك التقييد فيما هو مستغفا
 بهذه الزيادة على الرواية التي قلنا بمطلق العقد له حق المسافرة
 بالمال فلا يستقيم هذا الجواب لانه بعد صيرورة المال عروضيا
 لا يملك نبيه غاصرا مستغفا بمطلق العقد قال شمس الائمة
 رحمه الله والآن ان نبيه عن السفر عامل على الاطلاق لانه انما
 يملك المسافرة بدلالة اسم العقد لان المضاربة مشتقة
 من الضرب في الارض على ما قرأنا من ان ينعقد بالنهي عن المسافرة
 نقضا فلا يملك المسافرة بالمال بخلاف اصل التصرف فان
 حق المضارب ثبت بالتصرف حين صار المال عروضيا
 لا انما لا يظهر الا بالتصرف ورب المال لا يملك
 ابطال حقه واما النهي عن المسافرة بالمال ليس فيه
 ابطال حقه لتمكنه من التصرف في البلدة كذا في الفتاوى

في الفتاوى النظرية **كما سبب الهمية** وهي العطية
 الخالية عن تقدم الاستحقاق يقال وهبته ووهبت
 منه ووهبت له قال الله تعالى هب لمن يشاء انا ثاوي هبت
 لمن يشاء الله كونه الاتهاب قبول الهمية وانه اشترط فيها قبض
 لان انما الاعطاء بالرفع والتسليم وهو ادر منه وبه وصنع
 محمود محبوب فان البني اتم قبل هدية العبد وقال في حديث
 بريرة رضي الله عنه هو لها صدقة ولنا هدية وقال البني وم لو اهدى
 اية الطعام لقبلت ولو دعيت الى كراع لاجيب واياها لشارة
 بقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه ايا طاب
 نفوسهم بشئ من ذلك فوهبته منكم فكلوه هنيئا وبها بيا
 نوعان تملك واستقاطا عليها الاجماع وتصح بالايجاب
 والقبول فان قبضها في المجلس بغير اذنه جاز وبعد الاثر
 يغتفر الى اذنه **همية المشغول** بمنازع الواهب لا تجوز انما تقيده
 بالمشغول احرازه عن الشاغل لان همية الشاغل تجوز
 وقته بمنازع الواهب لانه لو تبين للمنازع يد مستحق للغير
 صح الهمية لان يد غيره فاصرة عنها فلم يظهر انها مشغولة بمنازع
 الواهب او الموهوب له والاصل في حبس هذه المسائل
 ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهمية لان
 القبض شرط تمام الهمية واما اشتغال ملك الواهب بالموهوب

همية المشغول بالآخر

لا يمنع تمام اليمين مثله وذهب جراحا فيه طعام لا يجوز ولو سب
 طعاما في جراب جاز وعلية هذا نظايره وفي فتاوى ابن الليث
 رحمه الله اذا دعت المرأة دارا لزوجها وهي ساكنة فيها اولها
 امنة فيها والزوج ساكن معها يصح الا في مسئلة وهي ما اذا
 ذهب الاب لولده الصغير كان له الذخيرة وفي الفتاوى الظهير
 ولو ذهب لابنه الصغير دارا مشغولة بمناع الاب جاز لان
 الشرط هنا قبض الواهب واشتغال الدار بمناع الواهب
 لا يمنع قبض الموهوب وفيها تصدق على ابنه الصغير به
 والاب ساكن قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز وقال ابو يوسف
 رحمه الله يجوز وما قال ابو يوسف موافق لما تقدم انفا عليه
 الفتوى انتهى قبول اليمين العاقل اليمين صحيح الا اذا ذهب
 ما لا ينفع له ولمحقق مؤنة فان قوله باطل ويرد الى الواهب
 كما في الذخيرة ما تصد قبول اليمين من الصبي صحيح اذا تضمنت
 اليمين منفعة في حق الصغير اما اذا كانت ضررا للجنة
 لا يصح حتى انه اذا ذهب رجل لصبي عبدا اعطى او ترابا
 في دار قيل ان كان يشترى منه ذلك بشئ فانه يصح قبوله
 وفي الولو الجنية اذا ذهب انسان لصغير يعبر عن نفسه
 شيئا فده يصح كما يصح قبوله لانه ليس فيه ابطال حتى ثابت
 للجنة فيملكه انتهى تملكك الذين من غير من عليه له بن باطل الا

اذا ذهب الواهب لولده

بما لا ينفع له

في ذمة الصغير

الا اذا سئل على قبضة وفي التاثير خاتمة يمينه الدين ممن
 عليه الذين جائزة قياسا واحسانا ويمينه الدين من غير ممن
 عليه الدين جائزة اذا ادره بقبضه استحسانا ذكره شمس
 الائمة السرخسي في شرح كتاب اليمين انتهى فيصير قابضا للواهب
 بحكم النيابة ثم يصير قابضا لنفسه بحكم اليمين وان لم ياذن
 في القبض لم يجز وفي الولو الجنية ولو قال للمديون و
 لك الدين او ابرأتك ادانت في حل يصح من غير قبول
 ولو رد ذلك كله عاد الدين عليه لان يمينه الدين
 وابراده اسقاطا من وجه وتمليك من وجه فمن حيث
 انه اسقاط يصح من غير قبول ومن حيث انه تمليك
 يرتد بالرد انتهى ومنه ان من قبيل تملكك الدين من غير ممن
 عليه الدين بطريق التسليم اذ ادة ولو ذهب من ابرها على ابيه
 لها فالجنة الصبي للتسليم وفي القنية لها على زوجها دين
 فو يمينه لولده الصغير صح لان يمينه الدين من غير ممن عليه
 الدين يجوز اذا سئل على القبض وكلالة ولاية قبض اليمين
 لولده الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير فصار
 كما هنا سئل على قبضه انتهى وتخرج على هذا الكسب
 فوقفه دين غيره على ان يكون الدين له لم يجز ولو كان كيدا
 بالبيع كما في جامع الفصولين وفي شرح الوهبانية نقلنا

لو قبض دين غيره

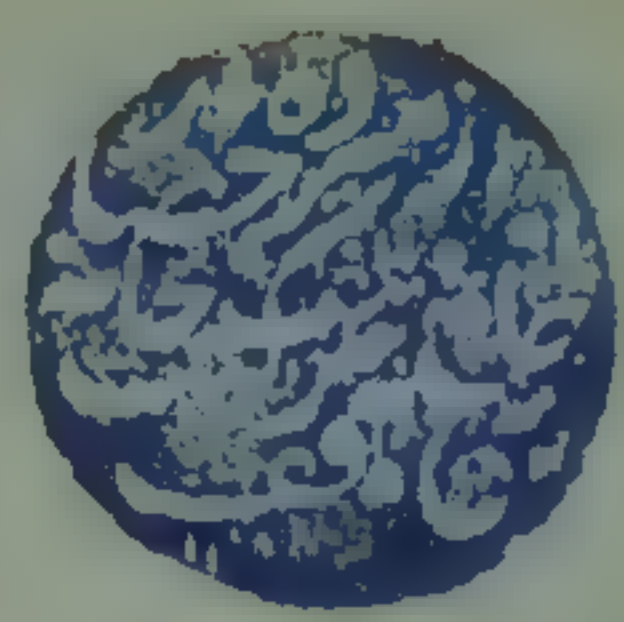
نقلنا عن القنية الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل
 الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمن وكان
 مبررا انتهى وقد تقدم هذه المسئلة في الوكالة والفقه
 في ذلك انه لما صرف مال الموكل في ذمة نفسه صار ضمانا
 للمال في ذمته وقضاؤه من مال نفسه لا يسقط الضمان
 ولا يوجب الرجوع لانه قضى دين غيره من مال نفسه بغير اذنه
 لانه ما اذنه ان يقضيه الا من المال الذي دفعه اليه ونظيره
 ما ذكره قاضي خان في التوكيل في الخصومة من فتاواه قال
 رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وادعه ان يتصدق بها فانفقها
 الوكيل ثم تصدق عن الاربعة عشرة من مال لا يجوز ويكون ضمانا
 للعشرة ولو كانت الاربعة عشرة فامسكها الوكيل وتصدق
 من عنده بعشرة جاز استحسانا ويكون العشرة له بعشرة
 قال ولو دفع رجل الى رجل دينار وادعه ان يبيعه فباعه
 المأمور دينار من عنده نفسه فامسك دينار الا ونفسه
 قال ابو يوسف لا يجوز وليس منه ما اذا اراد ان الدين
 نفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تمليكا
 ويكون للمقر ولاية قبضه كما في البرازية التبعة تكون مجازا عن
 الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة الولو الجنية بنفسه
 ولو استأجر دارا على عبد بعينه ثم وهب العبد لمستأجر قبل

ان الدين

التي تكون

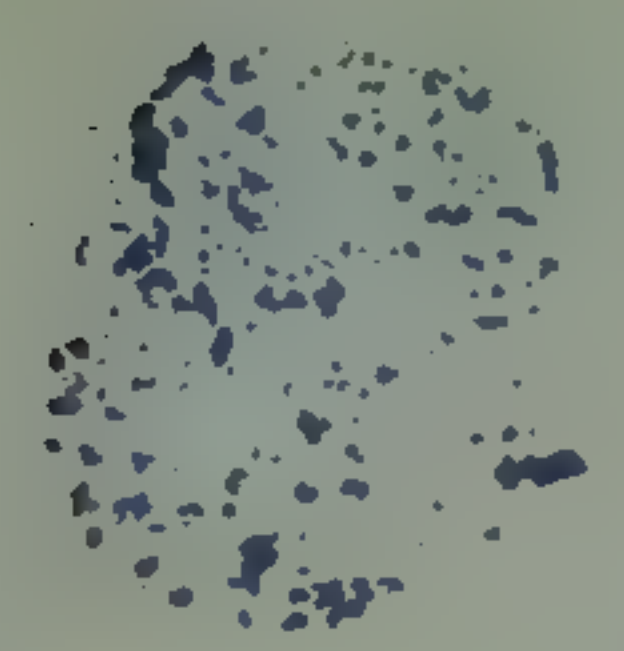
قبل القبض فاذا قال المستأجر قبلت كان هذا اقالة كما شئنا
 اذا قال للبائع وميت منك العبد قبل القبض انتقض البيع
 فكذا هنا الا في الاجارة انتهى لا جبر على الصلوات الا في مسائل
 منها نفقة الزوجة يعني يجب للزوجة على زوجها اذا سلمت
نفسها اليه في منزل نفقته وكسوتها وسكنها ما على قدر حاله
يعتبر بقدر حاله لقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن
قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله كذا اختاره اكر في س
واختار انخصاف الاعتبار بحالهما فان كانا موسرين
لها نفقة الموسر وان كانا معسرين فنفقة المعسر وان
كانت موسرة وهو معسر فلها فوق نفقة المعسر وان كان المعسر
فدون نفقة الموسر وان كان احدهما مفرط في الباطل
والآخر مفرط في الطاهر يقضي لها بنفقة الوسط كذا في الاختيار
والثانية منها العين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى
الموصى له بعد موت الموصي على صيغة الفاعل مع انهاء الموصي
صلته ليست بواجبة على الموصى بل هي قضية مشروعة
وقرينة مندوبة دل على ذلك الكتاب والسنة واجماع الامة
اما الكتاب من بعد وصية يوصي بها او دين وهذا دليل شرعيها
والسنة ما روى ان سعيد بن ابي وقاص رضي الله عنه
مرض بمكة فعاده النبي وم بعد ثلاث فقال يا رسول الله

لا جبر على الصلوات



ان لا اخلف الا بشا فاذا من جميع مالي فقال لا قال افاد من
 ثلثي مالي قال لا فتصنفه قال لا ثلثه قال الثلث والثلث كثير
 لان تدع ورثتك اغنيا خير من انه عمه عال يتكفون اي يسالون
 الناس كفايتهم وقال ثم ان الله تصدق عليكم ثلث اموالكم في
 آخر اعماركم زيادة في اعمالكم تضعوه حيث شئتم وفي رواية
 حيث احببتم وهذا يدل على شرعيتها وينفي وجوبها وآما
 الاجماع فان الائمة المهديين والسلف الصالح اوصوا
 عليه الامة الى يومنا هذا كذا في الاختيار والثالثة منها تصنفه
 تجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صلة
 شرعية ولذا لا يلاجل كونها صلة كومات الشفيع بطلت
 الشفعة كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيدي
 النفقات قلت الرابعة منها مال الوقف حيث يجب
 على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صلة محض ان لم يكن
 في مقابلة عمل والآما وان كان في مقابلة عمل ففيه
 شبهة آتى شايبة الصلة كما في تفصيلها في الوقف
كتاب المداينات وفيه مسائل منها لا ابراء
 عن الدين مثلا اذا قال الطالب لمطوبه لا تعلق لي عليك
 كان ابراءا عاما كقول لا حتى لا قبله الا اذا طالب الدين
 الكفيل فقال له الكفيل طالب الاصيل يعني قال له

لا اصبر حتى يحج الاصيل فقال الدين لا تعلق لي عليك اي
 على الاصيل انما تعلق عليك فاجواب انه ليس للدين ان
 يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لم يبر الاصيل وهو المختار لان
 الناس لا يريدون به نفي التعلق اهلا واثما يريدون التعلق
 المحسني واني لا تعلق به تعلق المطالبة كما في الفقيه من
 الكفالة بالابراء ويرتد بالرد الا في مسائل الاولى اذا ابرء
 المحال المحال عليه عن دين الحوالة فزده لا يرتد ولو داهيه
 منه ارتد كما ذكرنا في شرح الكنتز الثانية اذا قال المديون ابرئ
 فابراه فزده لا يرتد كما في البرازية الثالثة اذا ابرء الطالب
 الكفيل فزده لا يرتد فانه اسقاط محض يعني ان الدين يبقى
 على الاصيل على حاله فلا يرتد برب الكفيل واليه من الكفيل
 تملك منه حتى يرجع على المكفول عنه فلا يتم الا بقوله كذا في
 شرح الوهبانية كما ذكره في الكفالة وقيل يرتد في الوكالة
 وتكون الكفيل ابرأ منك فقال لا اقبل فقه بري وتكون قال
 وهبتك فوالله عاد الدين عليه والغرق ان ابرء الكفيل
 اسقاط المطالبة والاسقاط لا يرتد بالرد اما الله
 تملك لان اللفظ لفظ التملك والدين يقبل التملك والتملك
 يرتد بالرد انتهى الرابعة اذا قبل الى الابراء ثم زده لا يرتد
 كما ذكره الزيلعي من مسائل شتى من القضاء



باب ابراء الدين

وفي شرح المصنف لو قبل الاقرار او لا ثم رده لم يبرئه وكذا الابرار
 عن الدين ومبته لانه بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على رجل
 فقبله ثم رده لم يبرئه فان رده قبل القبول اذ لم يكن كافي الاستيفاء
 انتهى الابرار لا يتوقف على القبول لانه يتم من غير قبول ولكن للمدعيون
 حتى الرد قبل موته ان شاء الله الا ان الابرار في بدل الصرف
 والسلم كما في البايع ما نصه الابرار عن رأس المال يتوقف على
 قبول رب السلم فان قبل انفسخ العقد بخلاف الابرار عن
 المسلم فيه فانه جائز بدون قبول المسلم اليه لانه ليس فيه اسقاط شرط
 بخلاف الابرار عن ثمن المبيع فانه صحيح بدون قبول المشتري
 لكنه يبرئه بالرد ولا يجوز الابرار عن المبيع لانه عين واسقاط
 العين لا يصح انتهى وظاهره يخالف في الظاهرية لو ان
 رب السلم وهب المسلم فيه المسلم اليه كانت اقاله للسلم ورتبه
 رد رأس المال اذا قبل وفي المبسوط اذا ابرأ رب السلم
 المسلم اليه عن طعام السلم صح ابرأه في ظاهر الرواية ودون حسن
 عن ابي حنيفة قوله لا يصح ما لم يقبل المسلم اليه واذا قبل
 كان فسخ العقد السلم ولو ابرأ المسلم اليه رب السلم عن
 رأس المال وقبل الابرار بطل السلم وان رد لا والفرق
 بين رأس المال والسلم فيه ان المسلم فيه لا يستحق قبضه في
 المجلس بخلاف رأس المال كذا في شرح المصنف من سلم الابرار بعد

الابرار لا يتوقف
على القبول

بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالب به لا
 أصل الدين فيرجع المديون بما اذاه اذا ابرأه براءة اسقاطا
 اذا ابرأه براءة استيفاء فلا يرجع واختلفوا فيها اذا اطلقها
 كذا في الذخيرة من البيوع وصرح بربان ومبان في شرح
 المنظومة من المعية حيث قال في شرح هذا البيت وان قبض الانسان
 مال مبيع فابرأه فلو خذ من كماله دين يكره ما نصه في البيت سلمان
 او لا بهما كواجع الرجل متاعا وقبض الثمن من المشتري ثم
 ابرأه البايع المشتري من الثمن بعد ان قبض براءة ويرجع
 المشتري على البايع بما كان فوه اليه من الثمن المسئلة الثانية
 اذا اوفى المديون الدين للدائن ثم ابرأه صاحب الدين بعد
 ان قبضه من يبيع الابرار ويرجع المديون بعد ذلك على صاحب
 الدين بما دفع اليه وما كان المسئلة من كورتان في
 النجاسة والمبسوط وغيرهما وهذا بناء على ما عرف من ان الدين
 تقضى بما لها لا بما عيانها فاذا اوفى المشتري المديون
 رب الدين انما هو نظيره ما في الذمة فاذا ابرأه فما في ذمته
 وان كان قد قبض نظيره بقي ما قبضه لاني مقابلة شئ فيستحق
 المطالبة به فاذا طال به لم يرد وانتهى مواعيد هذا الوعد
 طلقها بما ابرأها عن المعسر ثم دفعه لهما لا يبطل التعليق فاذا
 ابرأته براءة اسقاطا وقع الابرار ويرجع الزوج عليها وحكي

الابرار لا يتوقف
على القبول

منه الدين

البراءات المحال

الدين تفتي بشارا

في شرح الجمع خلافا في صحة ابراء المحال المحيل بعد الموت فابطله
 ابو يوسف بناء على انها اي الحوالة نقل الدين من ذمة المحيل
 الى ذمة المحال عليه وصحة محمد بناء على انها نقل المطالبة فقط
 عبارة شريفة قال ابو يوسف ابراء المحال المحيل عن دين
 يبطل لبراءه لان الدين بالحوالة انتقل من ذمة المحال عليه
 والبراء انما يصح اذا لاقى محل الدين ولم يلق فيبطل وقال محمد
 يصح لان الدين باق في ذمة المحيل عنه وانما انتقلت عنه
 المطالبة لان الدين لا ينتقل الى المحال عليه فيصير لبراءه
 محله وهذه المسئلة من شرح الجامع البرعالي وفي
 مدانيات الفقيه ترجع بفضاء دين على انسان ثم ابراء الطائفة
 المطلوب على وجه الاستسقاط فليمتنع ان يرجع بما ترجع به انتهى
 ونفزع على ان الدين تفتي بامتناعها من الحامس الى متنها
 لو علك الرهن بعد ابراءه من الدين فانه يكون مضموما
 بخلاف علكه اي الرهن بعد ابراءه فانه لا يملكه ولا يبيع وفي
 الظاهرية المرتهن اذا ابراء الراهن عن دينه او وصيه لم
 يمنع الرهن بعد ابراءه والجهة فملك الرهن عنه بهلك
 امانته انتهى وفيها واذا قبض المرتهن دينه كان عليه الرهن
 فان لم يمنع الرهن حتى علك الرهن عنده بهلك بالدين
 ويجب على المرتهن رد ما قبض بخلاف الجهة والبراء انتهى

المجمع

ومنها

مطل الوكيل بقبض الدين

ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه
 كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا ببينة
 لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض
 العين كما في وكالة الوكيل الجنية هذه المسئلة مع شرحها قد تمت
 في الوكالة فليراجع ثم جهة الدين كالبراءة منه اي من الدين
 الا في ما لم منها لو وعب المحال الدين من المحال عليه
 يرجع به على المحيل فالمحيل هو المديون والمحال عليه هو الذي انتم
 ذلك الدين للمحال والمحال والمحال بدينه ولو ابراه لم
 يرجع ومنها في الكفالة كذلك يرفع لو وهب لابن الكفيل يرجع
 على المكفول عنه ولو ابراه لم يرجع والفوق تقدم في شرح مسئلة
 اذا ابراء الطالب الكفيل فانه لا يبرئه منها لو فقها اي الجهة
 على القبول على قول بخلاف ابراءه وفي شرح الوهبانية
 لو وهب جل رجلا دينه عليه لم يكن للواهب رجوع فيه سواء
 قيل الموهب له او لم يقبل كالأبراء وقبل لا بد من القبول حتى
 يتم فلو وهب الدين وهو حاضر فلم يرد ولم يقبله حتى اقرقاو هو
 ساكت جائز الجهة ايضا استحسانا وظهر ذلك من اشتراط
 ظهور الرد والمسئلة من المبسوط وهي في غيره وهذه عبارة
 واذا وهب دينه عليه فقبل لم يكن له ان يرجع فيه لانه سقط
 عنه فانه قبض الدين بذمة فملك بالقبول ومن ملك ديناً

جهة الدين كالبراء

عليه سقط ذلك عنه والساقط يكون متشابها فلا يتحقق الرجوع
فيه كما لو كان عينا فملك عنده فان قال الموهوب له مكانها
لا قبلها فالدين عليه كماله والاصل ان هبة الدين ممن عليه الدين
لانتم الاباء البقول والابرار يتم من غير قبول ولكن للمدين حق
الرد قبل موته ان شاء انتهى ومنها لو شهد احدهما بالابرار والا
بالهبة ففيه قولان قيل لا تقبل وببانه في العشر من جامع
الفصولين وعبارته ادعى الزوج انها وعيشني المهر فبرهن فشهد
احدهما انها ابرارته والاخر انها وهبته تقبل للموافقة لان حكم
هبة الدين سقوطه وكذا حكم البراءة وقيل لا يقبل لاختلاف
المشهد به اذ الابرار استقاط والجهة تملك فان الدين
لو ابرار الكفيل لا يرجع على المدين ولو وهبه يرجع وكذا المدين
لو قضى ثم ابراه الدين لا يرجع ولو وهبه يرجع بما دفع انتهى
وقال لو لو اجبته ولو ادعى الغريم ان رب المال ابراه فشهد بها
بذلك وشهد الاخر انه وهبه له المال وصدق به عليه قبلت
شهادتهما لانهما انتقام معنى لان المعنى يدعى الابرار مطلقا فنقل
البراءة بالابرار والجهة والصدقة تذكر عقيب البراءة بالابرار
فانه يقال ابرارته من الدين ووهبته له انتهى والابرار حق
الدين فرب مع التملك ومضى الاستقاط فلا يصح تعليقه اى
الابرار بصرح الشرط للاول اى للمعنى الاول وهو التملك

الابرار الذين فيه
بمعنى التملك

نحو ان اديت الى غدا كذا فانت بري من الباقي فانه لا يصح
لعدم صحة تعليق البراءة بصرح الشرط ولفظه اذ او منى كان
اى كلفنا ان في عدم الصق ولكن يصح تعليقه بمعنى الشرط
لثاني اى للمعنى الثاني وهو الاستقاط كما قولك انت بري
من كذا على ان تؤدى الى غدا كذا او تمام تفريغ في كتاب الصلح
من باب الصلح عن الدين وللاول اى لمعنى التملك برب البراءة
وللثاني اى لمعنى الاستقاط لا يتوقف على القبول اى قبول
المدين وفي الهداية ومن له على آخر الف درهم فقال اذ الى
غدا منها خمسمائة على انك بري من الفضل ففعل فهو بري
فان لم يدفع اليه الخمسمائة غدا عليه الدين وهو قول
ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف ربح لا يعود اليه
لانه ابرار مطلق الا ترى انه جعل اداء الخمسمائة عوضا حيث
ذكره بكلمة على وهى للمعاوضة والاداء لا يصح عوضا لكونه
مستخفا عليه فخرى وجوده مجرى عدمه فيبقى الابرار مطلقا فلا
يعود كما اذا ابداء بالابرار ولهما ان هذا ابرار مقيده بالشرط فيقوت
بقوته وهذا لانه براء اداء الخمسمائة في الغد وانه يصح
غرض اخذ ارفلاسه او لتسلا الى تجارة ارج منه وكلمة على
ان كانت للمعاوضة فهي محمولة للشرط لوجود معنى المعاوضة
فيجل عليه عند تعذر الحمل على المعاوضة فيجى التصرف اولانه

متعارف والبراءة بما يتقيد بالشروط وان كان لا يتعلق كما
 في الجواهر وسخر في البداية بالبراءة ان شاء الله تعالى في التقدمة
 وهذه المسئلة على وجه واحد بما ذكرنا والثنائي اذا قال مالك
 عن الالف على خمسة مائة تدفعها الى غدا وانت بريء من الفضل
 على انك ان لم تدفعها غدا فالالف عليك على حاله وجوابه ان الامر
 على ما قال لانه يصح التقيد بعمله والثالث اذا قال
 ابرائكم من خمسة مائة من الالف على ان تعطيني الخمسة مائة
 غدا فالبراءة واقع فباعتبار الخمسة مائة لم يعط لانه اطلق الابرار
 او لا واداء الخمسة مائة لا يصح عوضا مطلقا لكنه يصلح شرط
 فوقع الشك في التقيد بالشروط فلا يتقيد به بخلاف ما اذا بداء
 باداء الخمسة مائة لان الابرار حصل موقوفاً بمن حيث انه لا يصح
 عوضا يقع مطلقاً ومن حيث انه يصلح شرطاً لا يقع مطلقاً فلا
 يثبت الاطلاق بالشك فافترقا والراجح اذا قال ذاك الى خمسة مائة
 على انك بريء من الفضل ولم يوقت للاداء وقتاً وجوابه ان
 يصح الابرار ولا يعود الدين لان هذا ابراء مطلق لانه لا يثبت
 للاداء وقتاً لا يكون الاداء عوضاً صحيحاً لانه واجب عليه في مطلق الازمان
 فلم يتقيد بل حمل على المعاوضة ولا يصلح عوضاً بخلاف ما تقدم لان
 الاداء في الغرض صحيح والى مسند ان قال ان ادبت الى خمسة مائة
 او قال اذا ادبتا ومنى ادبت الجواهر فبما لا يصح الابرار لانه

علقة

علقة بالشروط محالاً متعلق بالبراءة بالشروط باطل لما فيها من معنى
 التملك حتى يرتد بالردة بخلاف ما تقدم لانه ان يصح الشرط
 فحمل على التقيد به انتهى ما في الهداية ويصح الابرار عن المجهول لمن
 شرط عن البيع البراءة من كل عيب فانه صحيح في الحيوان وغيره ويبرأ
 البايع من كل عيب قائم وقت البيع معلوم له او غير معلوم
 ومن كل عيب يحدث الى وقت القبض ايضا خلافاً لما في الحاشية
 للثاني ان لم يضمن الاستقاط وكذا لا يصح تملك الايمان باللفظ ابراء
 ويصح الابرار باللفظ الاستقاط بان يقول سقطت عني عيبك عليك
 والاستقاط لا يبطل بجهالة الساقط لان جهالة لا تقضي الى
 المنازعة وان كان في ضمنه التملك فانظرنا اثره في صحة
 وعدم تعليقه بالشروط فاستحق المانع ووجد المتعاضى وهو تصرف
 العاقل البالغ باستقاط حقوقه بخلاف التملك فان جهالة الملك
 فيه يمنع من التسليم فلا يترتب فائدة التصرف عليه بالاستقاط
 فان الساقط يتلاشى فلا يحتاج الى تسليم وطهران المبطل
 لملك المجهول الربط على بل عدم القدرة على التسليم وكذا باجابه
 فغير من جرة وانما امتنع بيع شاة من قطع للمنازعة في تعيين
 ما يسلمه للمعاوضة كذا في فتح القدير ولو قال له آين لم يوثقه
 ابراءاً شاة كالم بيع للثاني لكن عدم صحة جهالة من له الحق
 كالم بيع قوله رجل على الغرض لفلان على شئ ويلزم بالتقيد

المجهول
ويصح الابرار

ولو قال الدار بغير يمين

دوام الولاية
فيكون

ذكره الشيخ ابن الحارث في منحة العبد من خيار العبيد لو ابراء
 الوارث مدبون مودة غير عالم بموته ثم بان ميتا فلما نظر الى
 انه اسفاط يفتح وكذا بالنظر الى كونه تملكه لان الوارث
 لو باع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما مر حوا
 به فلهنا بالاولى ولو وكل له آيين المدبون ببراءة نفسه قالوا
 صح التوكيل نظر الى جانب الاسفاط ولو نظر على بناء المفعول
 الى جانب التملك لم يصح كالموكل بان يبيع من نفوسه تشكك
 بانه عامل لنفسه وهو براءة لنفسه والتوكيل من جعل لغيره
 واجبا عن آية عن الاستشكال في شرح الكنت
 من باب نفوذ الطلاق ما نفقه وقد ظهر في الفرق بين
 طلق و ابراء ذمتك وهو انهما وان اشتركا في العمل
 للنفس بملكها نفسا و براءة ذمتها وللغير بامتنال امر
 الزوج والداين ولكن لما كان الطلاق مخطورا في الجملة
 وهو بغض المباحا عنه عند كافي فكذلك لم يكن مقصود
 الزوج الا ان تكون عاملة لنفسه باقصدا وهذا قالوا لا يكره
 التفويض في طائفة واما كان الابراء عن الدين مستحبا
 سببا للشواب لم يكن مقصودا الا ان يكون المدبون عاملا له
 بالنفس ليحصل الشواب له على فعل المستحق فصد الاضمتا
 انتهى كل فرض فنفعا حرم فله للمرتهن سكنى لمرهونة

فيكون
 فيكون
 فيكون
 فيكون

كل فرض ونفقا
للمرتهن

بذن الراهن كافي الظهيرة ما نفقه وذكر القاضي ابو عاصم
 العامري رحمه الله انه يكره للمرتهن سكنى الدار لمرهونة وان
 اذن الراهن لانها منفعته بغير العوض وذكر غيرنا في المشتري
 في كتاب الصرف ان من استوفى من غيره دينارا ثم قضاه فخرج
 في وزنه لا بأس به لكن بشرط ان لا يكون فيه عرف ظاهر اما اذا
 كان فيه عرف ظاهر فالمرتهن عذبة او قال ثم لا يمنع هذا لو ما
 روى عن الامام رحمه الله انه كان لا يعف في ظل جدار مدبونة
 فذاك شيء لم يثبت عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في كراهية ما
 الظهيرة في القول للملك انما للملك في حقه التملك فلو كان عليه
 دينان من جنس واحد فدفع المدبون شيئا من المال في التبعين
 للدفع مثلا لو قال المستأجر دفع الموضع اليك من اس المال
 وقال موصنه من الاجر فالقول للدفع لانه اعلم بحجته الدفع
 وكوماته له دفع ثم وقع منه الاختلاف بين ورثته وبين
 الطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة لانهم لا علم لهم ولو كتب
 بالقرض صكا ودفعه الى موصنه ودفع اليه شيئا لم يخط المشط
 باجرة فجعل القرض منك القرض في المشط وحفظها بهل يجب
 الاجر وهل يضمن المشط قال يجب الاجر ولا يضمن لانه استعمل
 في امر نفسه لان صك القرض في هذا الصورة ملك مستوفى
 ولقد اخذه بعد ادائه وقضاه يصير غاصبا وهذا لان

وان الهم
 غير

القول للملك في حقه
 التملك

دلالة الواو

كل من اجله
بشره

في تعيين الرق المقتوض قال قول قول التا بعض ضمتا كان
او امينا وان اعبر خلافا في التسم فهو في الحقيقة مختلفا
في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة واداهن
البائع قبلت بعينه كذا في شرح المحقق كل من حال الجاهل به
فانه يلزم تأجيله لانه حقه الا ترى انه يملك سقاطه فيملك
تأجيله لاني سبعة مسائل الاولى منها القرض فان
تأجيله لا يصح لانه صله ابتداء حتى لا يجوز من لا يملك التبرعات
والتأجيل في التبرعات غير لازم كالا عارة معاوضة
استثنى ولا يجوز التأجيل فيه لانه يصير بيعا لانه يملكه راهاهم
نسبة وانه هرام وقال لك وابن ابي ليلى يصح الاجل في القرض
حتى لا يكون للمقرض مطالبة قبل مضيه وفي القينة قضى القاضي
بلزوم الاجل في القرض بعد ما ثبت عنه معتدا على قولك
وابن ابي ليلى يصح ويلزم الاجل الثانية منها ما ثبت عند الاقالمة
يعني اذا اجل المشتري البائع سنة عند الاقالمة يصح الاقالمة
وبطل الاجل الثالثة منها ما ثبت بعد الاقالمة وفي القينة وان
تعايلا ثم اجل ينبغي ان لا يصح الاجل عند ابي حنيفة رضي الله عنه
فان الشرط اللاحق بعد العقد يلحق باصل العقد عنده استثنى
وبها في القينة وفي جعلها قسما برائته نظر لان ما بين المشتريين
لا يخفى انها قد خلا في عموم قوله كل من اجله صالحة لا القرض

فليست

فليست على الرابعة منها ذوات المديون المستقوض فاجل الدين
الوارث فالظاهر انه لا يصح وهذه المسئلة ايضا في القينة
وفي جعلها قسما برائته بحث ايضا لانها تدخل في المسئلة الاولى
وهي القرض الخامسة منها المستفيع اذا اخذ الدار بالسفحة وكان
التمن حالا فاجله المشتري لا يصح تأجيله السنة تأجيل
بدل الصرف السابقة تأجيله بالس مال السلم وفي عدم جوازها
اجماع كذا في القينة اخر الدينين قضاء الاول عليه القرض ببيع
من موضعه شيئا بالف مؤجلة ثم حلت في مرضه وعليه بن تقع
المقاصة والمقرض اسوة الغرماء كذا في الجامع القرض لا يلزم تأجيله
الا في وصية كما ذكره قتييل الرزدي في القينة نقلا عن الاصل
التأجيل في القرض باطل الا ان يوصى ان يؤجل في مرضه على التنا
بعد وفاته فيجوز من الثلث وكذا اذا اوصى بان يقرض من ماله
بعد موته فلان الف رسم الى سنة صح في ثلثه وليس للوصية
ان يطالبوه قبل السنة وفيها اذا كان المقرض مجرودا فانه
يلزم تأجيله كما في صرف الطهارة ما نصه رجل على رجل الف
وان كان المستقوض باجدا للقرض فالمانة الى الاجل انتهى
اذا حكم ما لكي بلزوم اي الاجل بعد ثبوت اصل الدين عنده
وفيها اذا احوال المقرض به على ان فاجله المستقوض
كذا في مدائنا القينة هو عبا رتها هكذا اكيده في لزوم

في القرض فصال على ما في
الاجل مع الخطا كما في
الاجل مع الخطا كما في

كل من اعطاه الله

الدين للزواج اذا اقصاه

مع اجتناب من المهر على عوض لم نره ولا تنظر الى بدل الصلح حتى
 نهيب مهرها من وجهها ثم تنظر الى البدل فتمتدح بخيار الرؤية
 فتعود المهر على الزوج كما كان وتبطل الهبة انتهى والثالثة
هبة المرأة ثلاثين صغيرا من هذا الزوج قبل الهبة من وجهها
 وفي الاخير نظر نذكره في احكام الدين من الجمع والفرق فانقصة
 نقلا عن البراذنية والبنيت لو وهبت مهرها من ايها اولادها
صغيرة الصغير من هذا الزوج ان امرت بالقبض صححت والا
 لالا الهبة الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي الولو الجنية
 من الهبة امرأة وهبت مهرها الذي على زوجها لا بنها الصغير
 فقبل لاب المختار انه لا يصح لانها هبة غير مقبوضة انتهى
 وقيل للاب ولابنة قبض الهبة لولده الصغير فكان قبضه
 بحكم الولاية كقبض الصغير فصارتا سلطت الصغير
 على قبضة الدين المؤجل اذا اقصاه قبل حلول الاجل
 بغير الطالب على القول لان الاجل حق المديون فلان
 بسقطه هكذا ذكر الزيلعي في الكفالة وهي ايضا مذكورة
 في الخسائية والنفائية وقد وقعت حادثة وهي رجل عليه
 تبر مشروط تسليمه في بولاق فلقب الدين بالصعب طلب
 تسليمه اي تبر فيه اي الصعب فسقط عنه اي عن
 المديون مؤنة الحمل الى بولاق فمقتضى مسئلة الدين

ان يجبر على تسليمه اي البر بالصعب لان مؤنة الحمل حق الدين
 فلا ان بسقطه ولكن نقل في القينة قولين في التسليم القينة
 تقى رتب التسليم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البلد الذي
 شرطا الانباء في قوله مطالبة بالمسلم فب ان كان قيمته في
 ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط او دونه لان الشرط
 حق رتب التسليم فحقا لمؤنة الحمل قال رضي الله عنه وارضى
 بعض مفتي زماننا انه لا يمكن من مطالبة لان تعيين المكان
 حق المسلم اليه فحقا لمؤنة الحمل وهذا الجواب احب الى
 الا في موضع لفروته ويبدو ان يعقب المسلم اليه في بلد آخر
 فيجبر رتب التسليم عن استنباط حقه ثم قال هذا انا الله تعالى
 الى الرواية المنصوصة انتهى وظاهرها ترجيح انه لا جبر الا
 للضرورة بان يعقب المديون بتلك البلدة وقد اقيمت به
 اي بعدم الجبر في الحادثة المذكورة لانه اي الدين وان سقط
 عنه اي عن المديون مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يثبت له
 اي للمديون تبر بالصعب فلا جبر عليه اذا اقر اي الموقر بالدين
 بان دينه لغدا من متج اقراره وحمل على اتمامه الموقر كان
 وكذا عنه وكذا كان حق القبض للمقر فمكن يبر المديون
 بالرفع الى ايهاا نشاء وذلك ان الموقر بالدين لما اقر ان
 الدين الموقر له لم يشاركه مقر بانه وكيل في عينه

وتحبب امر المدبون له بالمال كان مصداقاً على الوكاله
 معني وعلى ان له حق المطالبة فصار عمر مستحقاً للمال
 فكذا ابي المدبون بالمدفع اليه لاني دفعته اليه تصدياً
 له على الاستحقاق وانه اعلم كذا في شرح الوهبانية كما
 في الخلاصة والبرزخية وتجارة الخلاصة ولو قال الدبتن
 الذي لي على فلان او الود بعه التي لي عند فلان لفلان
 فهو اقرار له وحق القبض للمدبر ولكن لو سلم الى المدبر برئ
 انتهى لان المسئلة وهي ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي
 على زوجي لفلان او لوالدي فانه لا يبيع كما في شرح المنظومة
 والقبضية بتوحيها قالت الصداق الذي لي على زوجي ملك
 فلان بن فلان لا حتى لا يبيع وصدقه الموقلة ثم ابرأت
 زوجها عن بيعها فاعلم ابو حامد لا يبرئ ثم رخص لظهير الدبتن
 المزعومة اني لا يبيع فاعلم ان لو قالت المهر الذي لي
 على زوجي لوالدي لا يبيع اقراراً به وانه سبحانه
 اعلم انتهى هو ظاهر بعد ما كان حمله على انها وكيله في سبب
 كما لا يخفى والحيلة في ان المدبر لا يبيع قبضته ولا ابرأه منه
 اي من المدبون بعد اقراره المذكورة في حق الحيلة من
 اي من اقرار هذا الكتاب نصه الحيلة في ابرأ المدبون ابرأه
 باطلاً او باجيلة كذا وكذا وملكه كذا ان يقر المدبون

كل من اقر المدبون

انما قال المهر الذي لي

بالدين لرجل شيق به ويشهد ان اسمه كان غاربة وموكله
 بقبضته ثم يذهب الي القاضي ويقول المدبر انه كان لي باسم
 هذا الرجل على فلان كذا او كذا فيقول المدبر انك
 امنع هذا المدبر من قبض المال وان يحدث فيه حدثاً واجر عليه
 في ذلك فنجح القاضي عليه ويمنعه من قبضته فاذا فعل ذلك
 ثم ابرأ او اجل له وصاح كان باطلاً وانما ارجع الى خبر القاضي
 لان المدبر هو الذي يملك القبض فلا تقبل حيلة فتنبه فانه
 يغفل عن ثم قال الحطاف بعده وقال ابو حنيفة ربح يجوز قبض
 الذي كان يسمه المال بعد اقراره واما جليله وابرأه وصيته
 لانه لا يرى الجواز ان انتهى وحي ووكالة البرزخية للزوج عليها
 وبين وطلبت النفقة لا يقع المقاصد بين النفقة بل ارضاء
 الزوج بطلاقه سائر المدبون لان دين المدبر ضعفت
 وكذا اذا مضت مدة لم ينفق على المدبر فاعلم كذا
 سقط اذا ما تاحر بها قبل القبض وان كان كونه
 او الاصطلاح لانها صلة والصلية سقطت بالموت كالجنة
 قبل القبض وسائر المدبون لم يكن نصيبه كاختلاف
 الخبر في ذلك ما اذا كان احد الطرفين جديداً او الآخر دينا
 لا يقع التقاض بل انما رضى وفي غصب الوالدين جليل
 دين فعني احواله لا يبرأ الاخر على القبول او حين احواله

الدين

الدين

لا يقع المقاصد

يريد ان يتبرع عليه كجودة فله ان لا يقبل والثاني انه متى ما جدد
 الزيادة فقد تجل بعض ثواب القرض في الدنيا فيستقص
 في الآخرة بهذه العذر ثوابه انتهى عند رجوع ديوته وكموقع
 على صيغة المفعول عليه اي على صاحب اللوديوته دين من حسن
 اللوديوته لم يقر قضا صا بالدين حتى يجتمعوا وبعد الاجتماع لا يصير
 قضا صا لم يحدث فيها قبضا وان في يده كفى الاجتماع
 بلا حجة بد قبض تقع المقاضاة وحكم المخصوص عند قيامه
 في يد رب الدين كالوديوته انتهى كلام ابن البرازي
 اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة مثلا او على
 رجل شتمه فانه يقول المدعي عليه انه ابرأني عن هذه الذنوب
 واقام كل منهما بينة بما ادعاه ولم يعلم الخارج قدمت
 بينة البراءة فلان بينة مدعي الدين بطلت باقرار
 المدعي عليه كما ادعاه من الدين ولم يبطل بينة البراءة بهذا
 كنه هو البيع والاتالة فان بينة الاتالة اولي البطلان بينة
 البيع باقرار مدعي الاتالة وينبغي ان يحفظ هذا الاصل فانه
 يخرج به كثير من الوقعات كذا في شهادة الكفينة وذا
 تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة
 البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين ما نصه لو
 اجتمع بينة الصلح وبينة البراءة من الدعوى وبينة البيع

ادعاء نصيب
بينه الدين

ادعاء نصيب
البيع

بينه البراءة فبينه الصلح وبينه البيع اولي لان البراءة قد تكون
 بعد الصلح والبيع وبينه الدين مع بينة البراءة فبينه البراءة اولي
 انتهى وقيل فيه نظر لان التعليل يفيد تقيض المدعي كما لا يخفى
كتاب الاجارات وهي بيع المنافع
 تجوزت على خلاف القياس لحاجة الناس يقال آجوت
 العبد والدار من باب ضرب ومن باب قتل ايضا وبالمد
 افصح قال الرضوي رحمه الله وآجوت الدار على افعلت
 فانما موجه ولا يقال موجه فهو خطأ ويقال آجوت موجه
 كعاملته معاملته وعاقبته معاقدته ولان ما كان من فاعل
 في معنى المعاملة كالمشاركة والمزارعة انما يتعدى لمفعول
 واحد وموجه الاجير من ذلك آجوت الدار والعبد
 فمن افعل لا من فاعل ومنهم من يقول آجوت الدار على فاعل
 فيقول آجوت موجه واقصر الازهرى على آجوت فهو موجه
 في تقدير افعلة فهو مفعول وبعضهم يقول فهو موجه في
 تقدير فاعله ويتعدى الى مفعولين فيقال آجوت زيدا
 الدار وآجوت الدار زيدا على القلب مثل اعطيت زيدا
 درهما واعطيت درهما زيدا ويقال آجوت من زيد الدار
 للتاكيد كما يقال بعث زيدا الدار وبعث من زيد الدار
 والآجوة الكراء والجمع آجوة كقوله وخوف ربما جعت آجوت

الخصم

الكله والاشياء

والاعا كانت على خلاف القياس
 لان المنافع معدومة في بيع العدم
 لا يجوز

بضم الجيم وفنحها والاج والاجرة والاجارة بمعنى وجمع الاج
 اجور كفلس وفلوس واستاجت العبد اخذته اجرا ويكون
 الاجير بمعنى فاعل كندبم وجليس وجعاهوا كثره وشرفا
 وميت بيع المنافع لوجود معنى البيع وهو بدل الاعراض
 في مقابل المنفعة وفي ايضاح الكرام في من باب الاستصناع
 والاجارة عندنا توقف على الاجارة كما في سائر العقود
 فان اجازها المالك قبل استيفاء المعصود عليه جاز فالاجور
 له وان كان بعده ما بعد الاستيفاء فلا يجوز فيكون الاجور
 للغاصب لان هو العاقد وفيما يتقبل للمالك لانه فضولي
 في حق المالك وان كان الاجارة بعد قبض البعض فالكل
 للمالك عند ابي يوسف وقال محمد الماضي للغاصب والمستقبل
 للمالك انتهى قال ابو الليث رحمه الله وهذا كما اجو المولى
 عبده سنة ثم احتق وسط السنة فاجاز العبد الاجارة
 فاجو ما مضى من السنة فلمعتق وما وجب بعده للمعتق
 كذا في التاتارخانية وفي الظهيرية رجل غصب من رجل
 دارا فباعه المصوب منه البينة بعد سنة انتهال بعضي
 له بالدار ولا اجور على الغاصب وان كان الغاصب
 موقا انتها للمصوب منه فقال له صاحب الدار اخرج منها
 فان لم تخرج فعليك كل شهر مائة فلم يخرج وكنف زمانا بلزمه

الاجارة عندنا توقف
 على الاجارة

ما سمي انتهى الغصب سبب الاجرة عن المستاجر لان تسليم
 المحل انما اقيم مقام تسليم المنفعة للمتلكر من الانتفاع فاذا كانت
 التملك فالتسليم وانفسخ العقد سقط الاجر وان وجد
 الغصب في بعض المدة سقط بقدره اذا الانتفاع في
 بعضها الا اذا امكن اخراج الغاصب بشفاة او حامية
 كما في التاتارخانية والفتية وعبارتها ولو استاجر دارا
 فزهرها غاصب بده سقطت حصتها ان لم يكن اخراجها الا بالفا
 مال وان امكن بالشفاة او الحامية لا تسقط انتهى التمكن
 من الانتفاع لوجب الاجرة صورة المثل المستاجر كان يماظر
 الاجر في اداء الغلة فاخذ الاجر المفتاح ليدفع الغلة فيقتطع
 معتقفا شهرا لا يسقط حصته لانه كان متمكنا من الانتفاع
 بواسطة اداء الغلة وكذا اذا استاجر مشط الحائك يعمل
 في محال الوقف فاخذته المتولى رهنه لا يستيفاء الغلة شهرا
 لا تسقط حصته الاجر منه لما تم كذا في الفتية الا في سائر
 الاواني منها اذا كانت الاجارة فاسدة فلا تجب الاجرة
 بمجرد تملك من الانتفاع الا بحقيقة الانتفاع بشرط ان يوجد
 التسليم في المدة في مكان اضيف اليه العقد كما في فصول
 العادي وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف من هذا الاستثناء
 فتجب اجرة في الفاسدة بالتملك اي بمجرد التملك ايضا وعبارة

الاجور
 الغصب سبب

يوجب الاجر
 التمكن من الانتفاع

الاسعاف ولو كانت اجرة ارضا او دارا وقفها اجارة فاسدة
 وزرعها او سكنها يلزم اجرة مثلها لا يتجاوز به المسمى ولو لم
 يزرعها او لم يسكنها لا يلزم اجرة وهذا بناء على قول المتقدمين
 انتهى والظاهر من قول بناء على قول المتقدمين ان المتأخرين
 يجب عندهم الاجرة بمجرد التمكن الثاني منها اي من المائل
 المستشاة اذا استأجر دابة للركوب خارج المصغر الى مكان
 معلوم فحسبها عند اي في بيته ولم يركبها فلا اجرة كما في
 الثانية لفقد امكان الانتفاع اذا لم يكن الركوب خارج
 المصغر والدابة في بيته فلو ذهب بها الى ذلك المكان و
 لم يركبها حتى مضى اليوم لزم الاجرة لتمكنه من الانتفاع في
 المدة في مكان اصنيف اليه العقد وهو خارج المصغر كذا
 في جامع الفصولين بخلاف ما اذا استأجرها للركوب
 في المصغر فحسبها ولم يركبها حتى مضى اليوم فانه لزم له
 الاجرة لما تم من تمكن الانتفاع في مكان اصنيف اليه العقد
 وهو المصغر الثالث استأجر ثوبا بكل يوم بدائع فاسكه
 سنين من غير لبس لم يجب اجرة ما بعد المدة التي لولب به
 لتحرق كما في الخلاصة ما نصه رجل استأجر ثوبا ليلبس
 بكل يوم بدائع فوضعه في بيته سنين ولم يلبسه رد ثقل
 يوم دانت الى الوقت الذي لولب به الى ذلك الوقت

اذا استأجر دابة

استأجر ثوبا كل يوم

لتحرق فحينئذ سقط الاجر بعد ذلك انتهى وتوقع على الثانية
 انها اي الدابة لو هلك في زمان اسأجرها عنده يصحها
 لانه قال يجب الاجر لم يكن ما ذونا في اسأجرها بخلاف
 ما اذا استأجرها للركوب في المصغر هلك بعد اسأجرها
 كما في فروع الكرايين في الزيادة في الاجرة من المتأجر
 من غير ان يزيد عليه احد فان كان بعد مضى المدة لم يصح
 والخط والزيادة في المدة جائز وان زيد على المتأجر
 فان كانت الزيادة في الملك لم تقبل مطلقا سواء زاد
 عليه احد في اجرة او لا كما لو خصت وهو شال مال
 اليسم بعمته اي الملك وان كانت العين وقف فان
 كانت الاجارة فاسدة آجوها الناظر بلا عرض على المتأجر
 الاول اذ لا حق له لكن الاصل وقوعها بحاجتها باجرة التمل
 واعلم ان اجارة الوقف لا يجوز الا باجرة التمل او لغيره فلو
 آجر الناظر بدون اجرة التمل لا تصح الاجارة ويأنم المتأجر
 تمام اجرة التمل وقد وقع في الخلاصة عبارة او لم يمت ان الناظر
 يضمن تمام اجرة التمل حيث قال متولي الوقف بدون اجرة التمل
 يلزم تمام التمل انتهى وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه
 بان التمسير يرجع الى المتأجر يد عليه ما ذكره في تخيص
 الفتاوى الكبرى وخبارته متولي ارض الوقف آجوها

اجارة الوقف

بغير احوال المتلزم مستاجر بما تمام احوال المتلزم عند بعض علمائنا
وعليه الفتوى انتهى وقال في الذخيرة واذا آجوا القيم دارا
باقلا من احوال المتلزم قد رما يتغابن الناس لم يجز الاجارة
ولو سلمها المستاجر كان عليه احوال المتلزم بالغاما بلغ على ما اجاز
المستأجر ومن المستأجر انتهى وذكر الاستيعاب في المزارعة
اذا كانت الارض ارض وقف استأجر بها من المتولي الى
طويل المدة بنظر ان كان السعر بحال لم يزد ولم ينقص
تماما كان وقت العقد فانه يجوز ان غلا احوالها فانه
يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وكذلك
اذا استأجرها باجرة معلومة الى سنة فلما مضى نصف
السنة غلا سعرا وازداد احوالها فانه يفسخ ذلك
العقد ثانيا على احوال معلومة ولو كانت الارض بحال لم يمكن
فسخها نحو ما اذا كان فيها زرع لم يحصد بعد ولم يدرك
بعد فلا يمكن فسخها ولكن الى وقت زيادته يجب المسمى
بقدره وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب احوالها وآما
اذا كان يتنقص من احوالها يعني رخصت احوالها وسعها
قبل مضى المدة فانه الاجارة لا تبطل ولا تنفسخ لان المستأجر
قد رضي بذلك حيث عقد عليها وزيادة الاجرة انما تغبر
اذا زادت عند الحظر فاما اذا زاد واحد في احوالها

تعتنا

تعتنا على المستأجر الاول فلا يعتبر ذلك ولا يبطل العقد
ولا يفسخ ما لم تنقص المدة وكذلك حكم الخانوت والطاقوت
وجميع ما كان وفقا استأجر من المتولي انتهى وكذلك ذكر قاضينا
في فتاواه ورتجى العتامة القاسم في فتاواه بان
انفع للوقف فاذا ادعى رجل انها بغيب فاقش رجع
القاضي الى اهل البصر والامانة فان اجروا انها كذلك
فسخها والواحد يكفي عندنا خلافا لجمهور الفقهاء وصايا الخائفة
وانفع الواسطة وعبرة الخائفة وصحة باع شيئا من مال يمين
ثم طلب منه باكثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصرة
ان اجروا اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بقيمت وان
قيمت ذلك فان القاضي لا يلتفت الى خبر يزيد وآن كان
في المزايدة يشترى باكثر وفي السوق باقل لا ينقص بيع
الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة
فان اجتمع رجالان منهم على شيء يؤخذ بقولهما معا وهذا هو
قول محمد رحمه الله اما على قولهما قول الواحد يكفي كما في التزكية
ونحوها وعلى هذا قيم الوقف اذا آجوا مستغل الوقف ثم جاء
آخو يزيد في الايجاء انتهى وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت
العقد انها ما بالاجارة باجرة المتلزم كما في انفع الوسائل
والآفاق كانت تلك الزيادة اضرارا محضاً وتعتنا لم تقبل

اذا ادعى رجل انها بغيب فاقش رجع

وتقبل الزيادة في الوقف

وان كانت الزيادة اوجه المثل فالحق قبولها فيفسخها المتوفاي
 بمضيق القاضى وان امتنع المتوفاي عن الفسخ فسحقها القاضي
 فمأجوره الطر سوي في النفع الواسع لم يوجبها ممتنع راد
 الاجرة فان كانت العين دأرا او حائونا عرضها على المتناج
 فان قبلها فهو الاتق وكان علب الزيادة من وقت قبولها
 لاحز اول المدة وان انكر المتناج زيادة اوجه المثل وادعى
 انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها المتناج
 الاول او اوجه المتوفاي للآخر وان كانت ارضا فان كانت
 تلك الارض فارغة عن الزرع فكما الدار يعني ان قبلها
 المتناج الاول فيها والا اوجه بالآخر وان كانت مشغولة
 بالزرع لم تنفع اجارتها لغير صاحب الزرع لكن يضم الزيادة
 من وقتها على المتناج اما الزيادة على المتناج بعد ما ينس
 او غرس فان كان المتناج مشاهرة فانها توجب لغيره اذا
 خرج الشجر ان لم يقبلها والبناء يملك الناظر بقيمة مسخي
 القلع للوقف او يهجر حتى يخلص بناؤه وان كانت المدة
 باقية لم توجب لغيره وانما تضم علب الزيادة وبها زرع
 والواو للمحال واما اذا زاد اوجه المثل في نفسه من غير ان يريد
 احد فله المسمى فسحقها وعلب الفنوي وعالم بفسخ كان
 على المتناج المستحق كما في الصغرى بهذا مأجورته في

الزيادة على
 المتناج

وإذا زاد له
 المتناج

هذه

هذه المثل من كلام المتناج اذا فسخ العقد بعد تجبيل البذر
 صحيحا كان العقد او فاسدا فلم يجز حبس المبدل حتى يستوفى
 البذر لذكره الزبلي في البيع الفاسد مقرر بان للمتناج
 حبس العين حتى يستوفى ما عجزه ولا يخالف ما في احوال اجار
 الولو الجيت مانته اذا تجرد له ولم يستلم الى المتناج حتى
 مات الا تجر وانفسخ العقد لا يكون للمتناج ولاية الحبس
 ليستوفى الاجرة المعجزة لان ما يحل لا يكون محضاً عن الدار
 لانه فيما اذا كانت العين في يد الموجه وما ذكره الزبلي
 انما هو فيما اذا كانت في يد المتناج وقد صرح به في الاجارة
 الفاسدة من جماع الفصولين مانته المحبوس في يد المتناج
 بعد فسخ الاجارة لاستيفاء الاجرة المعجزة لا بضم والسقط
 شيء من الاجرة سواء جازت الاجارة او لا انتهى الاجارة
 عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين
 كالاكتتاب فله صاحب الورق فسحقها بلا عذر واصلة اي
 اصل هذا الاستثناء في المزارعة حيث قالو للمرتب البذر الفسخ
 دون العاقل كذا في الفنب مانته الاصل ان الاجارة بمنى
 وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاكتتاب يقع على
 استهلاك الكاخذ والجبر وكرب الارض في المزارعة اذا
 كان البذر من قبله فلا ان يفسخ الاجارة والمزارعة بغير عذر

تجبيل البذر
 اذا فسخ العقد بعد

الاجارة عقد لازم

ان البذر الفسخ

وتخرج على هذا الاصل جواب كثير من الواقعات فيجب ان يحفظ
انتهى من اعدارها المجوزة بفسخها اي فسخ الاجارة الدين
على الموجه ولا وفاء له الا من غلبت عليه فسخها بغيرها كمن
آجر دكانا او دارا ثم افلس ولم يرد ديون لا يقدر على قضاها
الا بئس ما آجر فسخ القاضي العقد وابعدها في الدين لان في
الجواب على موجب العقد الزام ضرر اريد لم يستحق بالعقد و
وهو الحبس لما انه قد لا يصدق على عدم مال آخر كذا في الهداية
والاصرف ان متى تحقق عجز العاقد عن المضي في موجب العقد
الا بضرر يلحقه ولو لم يرض به يكون عذرا تفسخ به الاجارة
دفعيا للضرر وههنا شرط للفسخ قضاء القاضي في الزيادة
ان كان عذرا فيه شبهة كالدين بشرط له القضاء وان
كان واضحا لا وذكر في البوط والجامع الصغير ان ليس بشرط
وينفذ العاقد به وهو الصحيح لان في معنى العيب قبل القبض
وذلك لمن استأجر اناسا ليقبلهم فممنوع ففسخ وجوه او
ليقطع يده لاكلة ففقطت الاكلة فانه تفسخ وهذا جلي على
من يقول انها لا تفسخ بالعذر كذا في الاختيار لا اذا كانت
الاجرة المجلة تسوق قيمتها وفي القنية آجر داره اجارة
طويلة بما لا يسوق قيمتها وعليه دين من غيره فليس للقاضي ان ياذن
في بيعها للدين ثم الطرح في فسخ الاجارة لاجل الدين ان يبيع الدار

المساجد اول الرب الدين ثم المشتري بطلب تسليم الدار فيقول
الاجر التسليم غير واجب على لانها في اجارة فلان بن فلان فحل العقد
بقوة البيع وينسخ الاجارة ضمنا انتهى لا يصح الاستيثار لمن
تعتبر عليه الفعل الغسل المبني وحده ودفنه والآية وان
لم تعتبر عليه الفعل جازت الاجارة له وفي الولو الجيت رجل استأجر
رجلا ليغسل ميتا لا يجوز ولا اجرة له لانه استأجره لعمل هو واجب
عليه فلا يجوز الاجارة عليه فلا يستحق الاجرة وكذلك
اذا استأجره لحمل الخبازة ان لم يجد غيره فالا اجارة فاسدة لانه
واجب عليهم فعل هذه القياس في الغسل اذا وجد غيره ينبغي ان
يجوز ويستحق الاجر ولو استأجره ليحفر القبر جاز ويستحق الاجر
لان القبر بمنزلة المسكن فصار مكانه استأجره ليس به مسكنا
ويجب الاجر من جميع المال لان هذا من المباح الاصل في مكانة
الزكاة في حقها مبقاة على ملكه انتهى وفي المحيط وان استأجر
مسما ليحفر ميتة او دما يجوز لان نقل الميتة والدم لا ماله
الاذي عنه الناس مباح والظاهر المحل لاجل ذلك فيحل عليه
التواورات من التركيب فاستأجره وارجله ليحمله الى بلدة اخرى
قال ابو يوسف لاجل لانه لا حاجة اليه فصار كمن نقل الميتة
منه بلدة الى بلدة وقال محمد اذا علم الاجير انها جيفة فلا اجرة
لانه نقل ما لا يجوز له نقله فاذا لم يعلم فله الاجر لانهم

لا يبيع الا على ربح
تبيع عليه الغسل

ولو استأجره ليحفر
القبر جاز

وان استأجره مسما
ليحفر الميتة

غروه في التسمية والعرف لوجب الضمان فاما اذا استأجره
 لحمل المصوب والمسروق لم يجز لان نقل مال الغير معصية
 والله اعلم انتهى صح استيجار قلم ببيان الاجرة والمدة لو ورد
 شرط الجواز كذا في الولو الجيت اجر الغاصب ثم تلك نفذت
 كذا في الولو الجيت فانفسه رجل غصب رآ ثم أجبرها ثم اشتراها
 منه صاحبها فالاجارة الاولى ماضية لوجود شرطها فاذا
 استقبلها كان افضل لوقوعها ابتداء في ملك الغير انتهى استأجر
ارضاً لو وضع شجرة الصيد جارة كذا في البرازية وكذا جارة استيجار
طريق للمروان بين المدة والاجر سواء كان لم يورثه
 او غيره لانه استيجار لعل معلوم وللناس فيه تعامل هكذا
 عند الامام وتعهد بها لا وفي العيون اقرار قولها كذا في
 البرازية استأجر صبا عا مثلاً لبعضه وقارعا بعضه
صح في الفارغ فقط ويجب الاجر بحسب لان التسليم انما
 يصح في الفارغ دون المشغول أجر ما استأجر منه الموهو
 لم يفتح كذا في الولو الجيت مانق ولواجر داره اجارة طويلة
 ثم أجبرها منه المواجه بعد ذلك فالثاني فاسد لانه أجبره ممن
 له ملك الرقبة فينتفع هو بملك الرقبة لا بعقد الاجارة فتقيد
 الاجارة وما اخذ من الاجرة بحسب عليه من رأس المال الا
 ان مع فساده ينقضي في الشهر الاول فينتقص من العقد الاول

صح استيجار قلم ببيان
 الاجرة
 استأجر ارضاً وضع
 شجرة الصيد
 استأجر طريقاً
 بين المدة والاجر
 استأجر صبا عا
 مثلاً لبعضه
 وقارعا بعضه
 استأجر داراً
 اجارة طويلة

بقدره واذا دخل الثاني في يحد العقد بدخوله فينتقص من الاول
 شهر ففسد آو ان كان الثاني وقع فاسداً لم ينشأ
 ثم وهب قبل القبض من البائع نقض البيع الاول وان كان
 الثاني وقع فاسداً انتهى استأجره نظر في مسأله لانه لم يجز
 لان في ذلك استئجار المسلم وان حوام ولا غير بما لا يغير
 المدة جازي لعدم الاستئجار كذا في الاستيجار لكتاب الغناء
 اولياء بيعه وكنت اولينحت لطنبور او بر بطا ووجب
 الاجرة وطيب له ذلك الا ان آثم بذلك لانه اعانة على المعصية
 وفي البرازية أجر نصف تجار الخمر قال الامام لا يكره وعلى قولهما
 بكره لان التصرف في الخمر حرام استأجره ليصيده او ليختطب
 جازان وقت وقتاً بان قال هذا اليوم وهذا الشهر ويجب
 ماستي لان هذا اجبر وحيد وشرط صحته بيان الوقت وقد وجد
 وان لم يوقت لكن عين الصيد او الخطب فالاجارة فاسدة
 لجهالة الوقت فيجب اجور المنزل وما حصل يكون للمأجر استأجره
 زوجه العز وجلها لم يجز وفي الولو الجيت آمنة قالت لزوجه
 اخمر رجلي على ان لك الف درهم فغمرها فالاجارة فاسدة لان
 هذا ليس من اجارة الناس ولان هذا اجبر وحيد وشرط
 صحته بيان الوقت ولم يبين انتهى استأجره سنة لارضاع ولله
 اوجده لم يجز لان الاجارة وقعت على ائلاف العبيد ولو استأجر

استأجر ان يصر الى صلا

كأنه من طلق

استأجر زوجه

استأجره لارضاع

عقود فاسدة
استأجره الى ثلث سنة
دفع دارة الى لفر
بشرها

استأجره الى ثلث سنة

استأجره الى ثلث سنة

ابو القاسم

امرات لترضع ولده ان كان منها لا يجوز لان ذلك مستحق عليها
كخدمة البيت مثل الكس وغيره وان كان من غير ما يجوز
كما ذكر مطلقا في بعض المواضع انتهى الى ما نرى سنة لم يجر
أضافه عقد الاجارة الى منافع الدار جازية رجل دفع دارة
الي اخو ليرتها ولا ايج عليه فدية وليس باجارة
لانه لم يشترط الاجور والمدة نفقة على الدار ونفقة المستأجر
على المستعير وفي كتاب العارية بخلافه وعنه محمد رحمه الله
اذا قال لغيره اعطيتك هذا العبد يخدمك بكذا سنة فاجارة
وعنه الثاني دفع الي اخو ثوبا ليعبده على ان ياراد عليه كذا
فهو له فاجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده يضمن ويكون
هذا الرجل بمنزلة الاجير المشترك كذا في الترازية. المستأجر فاسد
اذا ائجه من غيره فحاجا جازت مما تباع الفاسد وقيل لا يجوز
واستخرجوا الرواية من مسئلة كتاب الاجارات رجل دفع
دارا لبيكنها ويرتها ولا ايجولها فاجها من رجل فانهم
الدار من سكنى الاجور قال يضمن رب الدار المستأجر ويرجع
المستأجر بذلك على الذي آجوه لانه غاصب لانه استأجر
من المستعير لان رب الدار فقي ما سوي المدة ان يكون اجا
لدار والمدة لا تبهر اجا لانها غير مذكور على سبيل الشرط
بل مذكور على سبيل الاشارة فانه قال بيكنها ويرتها واذا

عوى

عوى هذا العقد عن الاجور كان اجارة والمستأجر من المستعير
خاص بخاصة الدور والعقار يضمن ما انهدم من سكنه
عندهم جميعا ومن مشايخنا من قال بان هذه اجارة فاسدة
وكان يقول بان المستأجر اجارة فاسدة ليس له ان يواجر
غيره كالمستعير ويجعل هذه المسئلة رواية في تلك المسئلة
الا ان هذا غير سديد لان المدة غير مذكور على سبيل الشرط
انما هي مذكور على سبيل الاشارة لانه اشار اليه ان يرتها فان شاء
فعل وان شاء لم يفعل فلم يكن هذه المسئلة رواية في تلك
المسئلة فكان الصحيح ما قالوا ان المستأجر اجارة فاسدة
لان يواجر من غيره كذا في الولوالجية ولهذا التحقيق المحقق
بالقبول اني بصيغة التمريض في رواية عدم الجواز استأجر من رجل
درهم ليعمل فيها كل شهر بكذا فمضى فاسدة ولا ايج ويضمنها. اما
الفاد فلانه عقد الاجارة على استهلاك العين لان الدرهم
لا ينتفع بها من حيث العمل بها الا بعد الاستهلاك لان العمل
التصرف بها وذلك بالاستهلاك واما عدم الاجور فلان الاجارة
لما لم يفتح بغير مجرد الاذن بالانتفاع من حيث التصرف
ليرد عليه مثله وهذا غير القرض وكذلك الدنانير والوكلائ
الدرهم فيمن بها جازت ان وقت مثلا استأجر الف درهم
ليمن بها يوما الى الليل باجر مستحق فهو جائز وكذلك الدنانير

كل من استأجر من رجل

دنانيرها

ذكر التي كانت
الحدود

مجهول لا يجوز الاستيجار لاستيفاء الحد والقصاص
وقالوا الجيت ولو ان قاضيا استأجر رجلا ليضرب حدا
فدام او ليقتض من رجل او ليقطع يده او ليقوم عليه
في مجلس القضاء شرعا ما هو معلوم فالاجارة جائزة ويدخل
القصاص وضرب الحد وغير ذلك في استيجار ظاهر هذا
اللفظ يقتضي ان الاستيجار لا اقامة الحد واستيفاء القصاص
يجوز والاستيجار ليقوم عليه في مجلس القضاء شرعا يجوز
لانه ذكر بكلمة او فيتناول كل واحد من هذه العقود وليس
كذلك فان الاستيجار على اقامة الحد واستيفاء القصاص
لا يجوز ذكر المدة او لم يذكر اما الحد لانه طاعة والاستيجار
على الطاعة لا يجوز اما القصاص فلان الاستيجار في
استيفاء القصاص يصير متوفيا لنف من وجب من حيث
انه كسح الاجابة وهذا لا يجوز كما تبين اما من القصاص
في النفس والطرف اذا استأجر انساب في القصاص
جاز هو يقول الاجارة وقعت على عمل معلوم وفي
وسع الاجرة ابتاعه ببدل معلوم فيجوز قياسا على ما لو
استأجر للذبح او الفطخ الطرف قصاصا بما يقولان القصاص
حما لا يجري فيه التملك فانه لو وهب من غير القاتل
لم يجز ومنه انعقدت الاجارة على القتل وجب البدل

اما المست واما احو المثل ثبت التملك من حيث المعنى من وجبه
لان الاجرة فيما فعل كالتا لنف من وجبه من حيث انه يأخذ
بذلك احو اقيمت فيه نوع تملك والقتل لا يقبل ذلك
فلم يجب البدل حتى يصير معينا في القتل من وجبه فلا يثبت
معنى التملك فرقا بينا اذا استأجر من القصاص لاستيفاء
القصاص وبينما اذا استأجر القاضى رجلا لاستيفاء القصاص
والحدود فانه لا يجوز لكن لو فعل شيئا من ذلك
كان راجع المثل وفيمن له القصاص قال لا احو
اصلا والوقوع ان اقامة الحدود واستيفاء القصاص
يصالح معقودا عليه في حق القاضي من وجبه فانه يصلح
معقودا عليه بتعالا اجارة الواقع على القيام
في مجلس شرا ولا يصلح معقودا عليه مقصودا فعلنا
بهما فلهما صلتته معقودا عليه من وجبه انعقد اصل
الاجارة ولعدم الصلاحيته من وجبه امتنع الجواز والحق
عملها جميعا ولذلك في حق غير القاضي وبخلاف الذبح
لانه من استأجره رجا صار كالذبح لنف من كل وجبه
من جهته وذلك جائز بان كان تلك اشارة منه
فكذلك جاز من وجبه بان استأجره للذبح وبخلاف القصاص
فيما دون النفس لانه حكم المار من وجبه حتى جاز للوصي

بكره كذا كذا
الحمد لله

استيفاءه ولو كان مالا من كل وجه جاز التملك من كل وجه
فاذا كان حكم المالك من وجه جاز التملك من وجه اما اذا
استأجر للقيام في حجب يجوز لانه استأجر مدة معلومة
لنوع عمل معلوم مباح وهو القيام في حجب فيصح الا ان القيام
في حجب انما يفيد اذا قام بما يعرض للقاضي وما يعرض للقاضي
هو استيفاء الفصاح والحدود لكن هذه غرات القيام لانه
معقود اعلى فجاز انتهى استعان برجل في السوق لبيع ثياب
فطلب منه ان يات بالعبدة لعادتهم ان عادة اهل السوق فان
كانوا يعلمون بغیرا فلا يجب الاجور وان كانوا يعلمون باجر
يجب الاجور المثل وكذا لو ادخل رجلا في خانة ليعمل له اي ليعين
له على بعض اعماله استأجر شيئا يستفيع به خارج المصروفات تنفع به
في المصروفات استأجر شيئا ليلبس ويذهب الى مكان كذا
فلم يذهب الى ذلك الموضع ولبس في موضع له الاجور
لانه وان خالف لكن هذا خلاف الية فيه وان كان دابة
ليذهب الى موضع كذا فركبها في المصروفات حواجه فهو مخالف الى
شر لا يجوز لان الاجارة في الدابة لا يجوز ما لم يبين المكان
وفي الشوب يحتاج الى بيا الوقت دون المكان بسافها ولم
يركبها فعليه الاجور يعني رجل استأجر دابة ليركبها الى
مكان فسافر بها ولم يركبها فالاجرة واجبة كاملا لكن هذا اذا

استعان برجل
في سوق

استأجر شيئا يستفيع
به

لم يركبها

لم يركبها لا لعذر الدابة وانما اذا كان عدم الركوب لعذر بها
او لمرض بها لا يجب الاجور فلماذا استثنى بقوله لا لعذر بها
لانه حينئذ لم يتمكن من الانتفاع بالاجرة الكاتب اذا اخطأ
في البعض فان كان اخطأ في كل رقة خیر ان شاء اخذها و
اعطاها اجر مثله وان شاء تركه عليه واخذ منه القيمة وتوضيح رجل
استأجر وراقا ليكتب له القرآن وينقطه ويعجز ويعثره واعطاه
الكاخذ واجرا يعطيه كذا درهم فان اصاب للوراق البعض و
اخطأ البعض فالسنة على وجهين ان فعل ذلك في كل
ورق له اختيار ان شاء اخذ واعطاه اجر مثله لا يجاوز ما
وان شاء تركه عليه واخذ منه قيمة ما اعطاه لانه ما وجد
على ما شرط وان فعل ذلك في بعض الصحف دون
البعض يعطيه حقه ما اصاب من المستحق ويعطى لخطا
اجر مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض استأجر
عبد محمد ما وجب الاجر وقيمة لو هلك صورته رجل استأجر
عبد سنة فلما مضت نصف السنة وجد الاجارة ومضت
السنة على ذلك وقيمة العبد يوم العقد القان ويوم الجود
الف فملك العبد في يده بعد ما مضت السنة فالاجارة
لازمة ويجب كل الاجر لان يجوده لا ينقضي الاجارة ويجب
عليه قيمة العبد لانه لم يردده بعد سنة الى ملكه فصار غاصبا

بها صح

الاصل الثاني اذا
اخطأ

استأجر عبد سنة فلما مضت

وينبغي ان يكون هذا على قول محمد اما على قول ابي يوسف
 لا يجد فقد اسقط الاجر لانه ذكر بعد هذا هذه المسئلة
 في الدابة وذكر فيها الاختلاف ولاتناوت بينهما كذا في
الولاء الجنية حمل احد الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب
لها كله والآن وان لم يكونا شريكين فلهما كل النصف صورة
 المسئلة رجل استأجر رجلين بحملان خشبة له الى
 منزله فحمل احدهما دون الاخر فهدا على وجهين ان كانا
 شريكين في الحمل يجب الاجر له كاملا لان العادة بين ^{الشركيين}
 كذلك يتقبلان العمل ويعمل احدهما او كلاهما وان لم يكونا
 شريكين يجب له نصف الاجر لانه استأجرهما قصر الثوب المجود
 فان قبله فلا اجر والا فلا ثم دفع ثوبا الى قصار ليقصره
 باجر معلوم فجد القصار الثوب ثم جاء به مقصورا واثقوبكا
 فهدا على وجهين ان قصره قبل الجرد لان العمل وقع
 لصاحب الثوب وان قصره ^{بعد} الجرد لان العمل وقع
 للعامل لانه غاصب بالبحر وكذا الصباغ والنساج يعني ولو كان
 صباغا والمسئلة بحالها ان صبغه قبل الجرد الاجر وان صبغه
 بعد الجرد قرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب
 واعطاه قيمة ما زاد الصبغ فيه وان شاء ترك الثوب
 وصنعه قيمة ثوب ابيض ولو دفع غزلا الى نساج والمسئلة

علاء الدين
نقط

نظر الثوب المجود

كالها

بحالها ان نسج قبل الجرد الاجر وان نسج بعده لا اجر
 له والثوب للنساج وعليه قيمة الغزل كما اذا كان حنطة ^{طحنها}
 كذا في الولد الجنية لا يستحق اخيا طاجر التفصيل بالخياطة هو
 المسئلة رجل دفع ثوبا الى خياط ليخيطه فقطعه ومات الاخي
 الاجر لان الاجر في العادة انما يكون للخياطة لا للقطع وروى
 عن بعض العلماء انه يجب اجر القطع وفي اخية قطع الخياطة
 الثوب ومات قبل الخياطة لاجر القطع هو الصحيح وفي
 الظهيرة مشدود صح في اخلاصة انه لا اجر له الصغير في باجر اذا
 ظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسبه
 انما بحصته لانه انما اعطاه الاجر لثمنه اجريا ومن الزبوف فثبت
 انه لم يفعل فلا يستحق الاجر وفي الموجه المفتاح فلم يقد على
 الفتح لصياحه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا ^{صحيح}
 رجل استأجر حانوتا من رجل ودفع المفتاح فذهب
 به ولم يقد ر على فتحه ثم ضل المفتاح اياها ثم وجده فامسكته
 على وجهين ان امكنه الفتح بهذا المفتاح لو عالج فيه بحيل الاجر
 كاملا لانه جاء التفصيل من قبله وان كان لا يمكنه الفتح لا يجب
 لان التخلية لم توجد اجرت داريا من زوجها ثم سكنيا فلان
 اجرها لانه ما سلمها اليه لان الدار في يدها وكذلك لو استأجرها
 للخبز او للطبخ لان هذا عمل واجب عليها عادة فلا تستحق

لاخي الخياط بلو
التفصيل

الصر في باجر اذا ظهرت
الزيادة

دفع الموجه المفتاح فلم

اجرت داريا زوجها

منه على ان يكون

الاجرة كذا في الولد اجية وفي الخانية الفتوى على انه يصح
 لان سكنا ما معه لا يمنع التسليم انتهى من دلتني على كذا فكذا
 فهو باطل يعني رجل مثل شئ فقال من دلتني عليه فكذا
 فكذا على وجهين ان قال ذلك على سبيل العموم بان قال من دلتني
 فالاجارة باطلة لان المستاجر ليس معلوم والدلالة والاشارة
 ليس بعمل يستحق به الاجر ولا الاجر لمن دلتني وان قال على سبيل الخصوص
 بان قال له رجل عينة ان دلتني على كذا فلك كذا اما ان من شئ له
 فكذا فكذا اجرا للمثل للمثل لاجله لان ذلك عمل يستحق بعقد
 الاجارة الا انه غير مقدر بقدر فيجب اجرا للمثل وان دلتني من
 غير مشي فهو الاول سواء وفي السيرة الكبرى قال امير السرية
 من دلتنا على موضع كذا في البرازية وظاهرة اى ظاهر كلام
 البرازية وجوب لسمي والظاهر من المسئلة وجوب اجرا للمثل
 اذا عقد اجارة هنا وهذا يخص المسئلة الدلالة على العموم لكونه
 بين الموضع وما قيل معنى كلام البرازية انه يتعين هذا الشخص
 العقد كجنود الشخص وقبوله خطاب الامير باذكر فيجب
 المسمى لتحق العقد بين شخصين معينين بفعل معلوم
 واما اذا لم يتعين فكذا شخص من غير قبول فلا يجب
 شئ اصلا صح به في خزانة الاكمل فلتيناهل فيعلم
 ان ما ذكر من اجرا للمثل لا يوافق المنقول والمعقول

نكره ان يصح ويتعين الاجر بالالتزام بالاجرة

والجواب

وقد مناشاة على
الشيخ على نفسه

والعجب ان المصنف عرض بمثل هذا في شرحه للكنز في كتاب
 اللقطة انتهى ليس بشئ لان وجوب اجرا للمثل انما
 هو للتعليل الذي ذكرناه بقولنا لان ذلك عمل يستحق
 بعقد الاجارة لا باليجرة حضور الشخص وقبوله خطاب
 الامير وعقارة اخذته هكذا رجل مثل شئ فقال من دلتني عليه
 فكذا فكذا انسان لا يستحق شئيا اما لو قال انسان بعينه
 ان دلتني عليه فلك كذا صح ولا اجرا للمثل اذا مشي معه اليه
 اما لو ذكر بالكلام لا شئ له كذا روى عن ابي يوسف انتهى
 وهذا النقل يؤيد ايضا لما قلنا فلتيناهل اجارة المأدوم و
 التمار واحكام ونحوها لا تقدير فيه للوقت ولا مقدار
 لا يستحق بالعقد جائرة للجماع يعني وان كان في الاصل فانه
 لكن تجوز له الحاجة النفس الى ذلك السكوت في الاجارة
 رضى وقبول مثلا استأجر رجل من رجل حانوتا كل شهر
 بثلاثة دراهم فبعد ما مضى مدة قال له رب الحانوت ان حشيت
 كل شهر خبثة والافاف فرغ الحانوت فلم يفعل وسكن كذلك
 لكل شهر خمسة لان سكونه رضاه منه بذلك نظيره من البيع رجل
 ساوم ثوبا فقال البايع بعشرة وقال المشتري بتسعة قال
 سلم البايع الى المشتري فالبايع بتسعة ويكون تسليمه رضاء
 وان كان في هذا المشتري وذهب به ولم يتبل شئ يكون

اجارة المأدوم
والتمسار

السكوت في الاجارة
رضى وقبول

البيع بعشرة ولو قال المشتري لا أرض بعشرة وقبضه لا يكون
 بينهما بيعا لأن البيع انما يتم بالقبول ولم يوجد القبول فعلى
 هذا القياس لا يقال المستاجر لا أرض بخت وسكنها لا
 لا يكون عليه الا الاجر الاول قال الراعي لا أرضي بالمسكن
 وانما أرضي بكذا فسكت المالك فرع من صورة المسئلة
 رجل رعى غنم رجل كل شهر باجر مسكن فقال الراعي لا أرضي غنمك
 بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقبل صاحب الغنم شيئا
 وترك غنمه مع الراعي يجب لكل يوم درهم لان تركه رضاء
 منه باق قال وكذا لو قال الساكن اسكن بكذا والافان نقل مسكن
 لزمه ما سمي وتوضيحه قرأنا في شرح قوله السكوت
 في الاجارة رضاه لاجرة للارض كاخراج على القول المعتد
 فاذا استاجر بائنا الارض للزراعة سنة فاصطلم الزرع
 آفة قبل مضي السنة وجب منه أي من الاجر ما قبل الاصطلام
 وسقط بعده في الولو ايجابية اذا استاجر ارضا للزراعة سنة
 ثم اصطلم الزرع آفة قبل مضي سنة فوجب من الاجر
 قبل الاصطلام لا يسقط لان الاجر انما يجب باداء المنفعة
 شيئا فشيئا فما استوفى من المنفعة وجب عليه الاجر وما لم
 يستوفى فنيغ العقد في حقه فيسقط الاجر فرق بين هذا و
 بين اخراج فانه اذا زرع ارضا فاجبية فاصاب الزرع

ان يزرع الارض كل سنة

آفة فذهب لم يؤخذ بخراج لانه لم يسلم له النماء لاحتية ولا
 اعتبارا لان القوت ما كان من جمته حتى يصير سالما ^{غبارا}
 فكان سبب وجوب اخراج ملك أرض نامية حولا كاملا ^{حقيقة}
 او اعتبارا فاذا كانت النماء في مدة الحول ظاهرا لم يخرج لم يكن واجبا
 وقد ذكرنا قبل هذا على خلاف هذا والاعتماد على هذه الرواية
 انتهى لا يزم المكارى الذباب معها ولا ارسال علام
 وانما يجب الاجر بتخليتها صورة المسئلة رجل استاجر
 دابة الى اسم قد دفع رب الدابة الدابة الى المستاجر و
 تخلت بينه وبينها يجب الاجر ولا يجبر على ارسال الغلام بهذا ذكر
 الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده وذكر محمد في الكتاب انه يؤيد
 يرسل غلاما يتبع الدابة لان الواجب على الاجر التخلية بين الدابة و
 المستاجر وقد وجد في الاجر كذا في الولو ايجابية مستاجر فحوض
 عشرة في عشرة وبيتين العنق بعشرة دراهم فخر في خمسة
 كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة واخمس
 في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربع العمل استاجره
 لحفر قبر فحفر فدفن فيه غير ميت مستاجر فلا اجر له لانه لم يسلم
 العقود عليه لانعدام التخلية والوقوع في ملكه فان
 دفن المستاجر ميتة ثم قال للاجير اهل عليه التراب وابل
 الاجير ينظر الى ما يصنع النخس من اهل تلك البلدة فان كان الاجير

لا يزم المكارى الذباب معها

استاجر فحوض عشرة في عشرة

هو الذي يجوز التراب يحجر على ذلك والا فلا يحجر عليه كذا في الوأ
يخرج بيع كذا او لك كذا فباع له اجر المثل وتوضيحه رجل قال
 لاخر بائع لي هذا المتاع ولك درهم فباعه فلما اجر المثل
 لا يتجاوز به درهم فعلى قياس هذا السامرة والاولا
الواجب اجر المثل متى وجب اجر المثل وجب الوسط منه
 أي من ذلك يريد به انه اذا كان يواجر بالمتقضي شيئا
 عشرة والمساخ بعشرة وغيرهما باحد عشر نظرا من اجماعين
 يعني ان كان اجر هذه الدابة مختلفا بعض اصحابه بغيره مثل هذه
 الدابة بعشرة وبعضهم باحد عشر وبعضهم بثمانية عشر وجب
 العشرة اكثر مما يملك ما يتكاري الناس ان متفاوتا لم يقع
 الاجارة فعليه اجر مثلها لان الاجر مجهول فانهم بين مسامح
 ومستقصي والا اى وان لم يكن اجر هذه الدابة مختلفا بل كان
 معلوما غير مختلف صححت الاجارة بان يكون مثل هذه الدابة
 بعشرة لا يزيدون ولا ينقصون لانه حينئذ يكون الاجر معلوما
دارى لك هبة اجارة او اجارة هبة فأي اجارة يعني لو قال حل
 لرجل دارى لك هبة اجارة كل شهر بدراهم او اجارة هبة فأي
 اجارة اما الاول لانه ذكر في اخر كلامه ما يغبر اوله واوله يحتمل البعير
 بذكر العوض فانه لو قال وجبتك عناق دارى كل شهر بدراهم
 كان اجارة فكذا كس يحتمل البعير بذكر الاجارة واما الثاني فلانه

في كذا وكذا
 في كذا وكذا
 في كذا وكذا

دارى لك هبة اجارة
 او اجارة هبة

في

نفس الاجارة او لا فلا يتغير بذكر الهبة اطلاق المذكور او لا
 معاوضة والمعاوضة لا يحتمل التغير الى التبرع ولهذا لا تنعقد العارية
 بلفظة الاجارة اجماعك بغير شيء فاسدة لا عارية تبيع
 لو قال اجماعك بغير شيء يكون فاسدة فلا يتغير به اول
 الكلام الى العارية بخلاف الاول لان التبرع يحتمل التغير
 الى المعاوضة ولهذا تنعقد الاجارة بلفظة العارية فتغير الاول
 اجماع القصار ايمان لا يضمن الا بالتعدي صورة المسئلة
 سلم ثياب الناس الى اجير هبتمها في المقصرة فقام الاجير ثم
 رجع بالثياب وقد ضاع خمس قطع لا يدري كيف ضاع فلا
 ضمان على الاجير ما لم يعلم انه ضاع في حال نومه لانه اجير القصار
 فلا يضمن الا بالتعدي والضمان على القصار وان علم
 انه ضاع في حال نومه فالاجير ضامن لانه ضاع بصنعه
 ولصاحب الثوب اختيار ان شاء اخذ القصار وان
 شاء اخذ الاجير وهذا الجواب بناء على قول ابي يوسف
 ومحمد رحمهما الله على ما عرف في الاجير المشترك فلما على
 قول ابي حنيفة رحمه الله لا ضمان على القصار لان الهلاك
 لم يكن بعلمه وعلمه قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وبه نأخذ كذا في
 الولد اجماعية والقصار على الاختلاف في المشترك ومحمد ابي اختلاف
عند عدم اشتراط الضمان عليه كما سياتي تفصيلا فاما مع امي مع

اجير بغير شيء فاسدة
 لا عارية

اجير القصار ايمان
 لا يضمن

والقصار على الاختلاف

المشرك اذا نذر في مال لا يملكه

لا ضمان على

والضمان على الشئ في

اشترطه فيضمن اتفاقا وفي البرازية ولو شرط الضمان على
 المشترك لم يملك قيل يضمن اتفاقا والفتوى على انه لا اثر له
 واشترطه وعدمه سواء لانه امين فمثل المستاجر اذا نذر في مال
 بلا اذن فان بلبس فله رفعه وان نذر بها فلا يضمنه رجل استأجر
 دارا وبنائها بناء من التراب لذي كان فيها بغير امر صاحب
 الدار ثم اراد اخروج عنها فاما كان من بلبس يرفع ويدفع قيمة التراب
 لانه اللبس بالصنعة دخل في ضمانه ويدفع قيمة التراب لانه ملك حصته
 الدار وما كان ردها صانعا بالفارسية باخيره ديوار فلا شيء عليه
 لانه متى نقض بصيرة ارباب الاضمان على الحكمي صورة المستاجر رجل
 دخل احتام وقال لصاحبه احفظ هذا الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه
 الاضمان على صاحب احتام ان سرق او مناع وهو لا يعلم به اما اذا
 اقران غيره رفعه وهو يراه وهو يظن انه ثيابه فهو ضمان
 لان هذا تقصير منه في الاحتفاظ فان شرط عليه الضمان
 اذا هلك يضمن في قولهم لان الاجير المشترك انما لا يضمن
 عند ابي حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن
 قال النخعي ابو الليث الشرط وغير الشرط سواء لانه امين واشترط
 الضمان على الامين باطل كذا في الولاء بحجة والنيابي ابي ولا
 ضمان على الشئ في ايضا مشرا امرأة دخلت احتام وصنعت
 ثيابها عند الشئ في فسرق ان كان الشئ في ذلك قال احد

الاجير عليه ولا اشترط الاجر انما ضمان عليه بالاتفاق فانه روى عن
 محمد في رجل دفع الى رجل ثوبا ليخيط في طرود ذلك اول ما خاط
 ولم يشترط الاجر فلا اجر له اما اذا دفع وقد دفع اليه ثياب
 قبل ذلك وشرط الاجر او اعطاه شيئا في المسئلة على الاختلاف
 المعروف وعن بعض اصحابنا المتأخرين ان كل عمل لا يعمل الا
 باجر فاذا عمل يستحق الاجر اشترط او لم يشترط لا بما يضمن به الموضع
 وهو التعدي ثم اجارة احوال بطعام معين بيان المدة
 صورة المسئلة رجل تقبل من رجل طعاما على ان يحمله من موضع
 كذا الى موضع كذا باثني عشر يوما فحمله في اكثر من ذلك لا يذنبه الاجر
 المسمى والاجارة فاسدة وكذلك رجل استأجر رجلا ليخبره
 لحظة يوما بدرهم فانه لا يستحق المسمى والاجارة فاسدة هكذا
 ذكر في نوازل النخعي ابي الليث رحمه الله وهذا الجواب يوافق
 قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قولهما ينبغي ان يجوز ويحب الاجر
 لان عندهما الاجارة وقعت على العمل دون الوقت كذا في الوثائق
 وكذا انعقد الاجارة بشرط الورق على الحات صورة المسئلة
 رجل استأجر وراقا واشترط ابيضاض واجره عليه فاشترط
 اجر جائز واشترط ابيضاض باطل على هذا تعامل الناس بشرط
 الحكمي ان اجر زمن التعطيل مخطوط عنه صحيح لان كل كذا
 صورة المسئلة رجل استأجر حماما سنة بستماية درهم على ان

نفس الاجارة

نفس الاجارة بشرط

شرط الاجر ان او زمن

اجر شترين لعطلته فسدت الاجارة لانه شرط بالانقضاء
 العقد ولو قال على مقدار ما كان معطلا فلما اجر عليه جاز ذلك
 وهذا كما ذكرنا في اجماع الصغير اذا اشترى زبنا على ان
 عنه لاجل الرزق فمسون رطلًا فهو فاسد ولو قال على
 ان يحط عنه وزن الرزق فهو جائز وانما كان كذلك
 لاجل التعامل وتفسد الاجارة بشرط كون مؤنة
الرد اي رد العين التي له حمل ومؤنة على المستاجر
تفسد ايضا بشرط اخراجها اي المؤنة صورة مستقلة
 رجل آجر ارضه بدراهم وشرط خراجها على المستاجر فهو
 فاسد بعض المستأجر في قوايين خراج المقاسمة وهو نصف
 ما يخرج من الارض والثلث لانه على رب الارض تحديد
 حنيفه لو كالعشر اما اذا كان خراج وطينة يجوز التصريح انه لا
 يجوز لانه شرط اداء الخراج على المستاجر وليس عليه الا اذ كان
 شرط لا يقتضيه العقد ولصاحب الارض في ذلك منفعة
 وكذلك لو اعطى اياه بغير اجرة لانه لما شرط عليه ان يؤدي
 خراجها واخراج على صاحب الارض كان ذلك اجرة فكانت
 الاجرة مجهولة لان ولاية الظلمة لا يخرج اشياء ويزداد
 تارة ويتقص خراجها في الولو الحجة او عشر ما عطف على
 اشترط اخراجها يعني تفسد الاجارة ايضا بشرط عشر الارض

تفسد الاجارة بشرط
 كون مؤنة ارض

على

على المستأجر انه عند انقضاء حنيفه رد لانه العشر على الاجر عنه
 ويرد ما كره وبما يوتى وتفسد ايضا بشرط رد ما كره وبما ذكر
 الشيخ الامام الرازي المعروف بخواجه زاده هذه المسئلة
 في شرح الكافي مفقدا قال هذا على وجهين اما ان شرط
 في مدة الاجارة او بعد انقضاء مدة الاجارة ففي الوجه الاول
 الاجارة فاسدة لان مدة الاجارة مقصورة ومدة الكراء
 مجهولة قد يكون يوما وقد يكون يومين وتلك مدة مستثناة
 عن مدة الاجارة لانه عامل في هذا الكراء رب الارض فيكون
 مدة المستثناة منه ايضا مجهولة لا يحدد ذكر وهذا خلاف
 ما قال محمد بن علي في اجماع الصغير انه اذا شرط الكراء على
 المستأجر صحى الاجارة لان المستأجر في اصل الكراء عامل
 لنفسه فلا يكون تلك مدة مستثناة عن مدة الاجارة لكن الصحيح
 انه اذا شرط ان يرد عليه كروية بكتاب في مدة الاجارة تكون تلك
 لان تلك تكون مستثناة عن مدة الاجارة وفي الوجه الثاني
 المستأجر على وجهين اما ان يقول جرت منك هذا الارض
 بكذا بان يكرها بعد انقضاء مدة الاجارة فيرد ما على كروية
 الكراء بعد انقضاء المدة لا يوجب جهالة في مدة الاجارة
 والكراء بنى نفسه معلوم يصح ايجالا يري انه لو استأجر
 رجلا الكراء كانت الاجارة جائزة وفي القسم الثاني لم تنقح

وتفسد الاجارة بشرط
 رد ما كره وبما

الاجارة لانهما صنفه شرطت في صنفه فلو اطلق بان قال
 وبان ترد على مكرهه يجب ان يصح ويعرف الى انكراب بعد
 انقضاء مدة الاجارة وهذا التفصيل صحيح كذا في الولد الجني
اجرة حال حنطة القرض على من استاجر هذه الاستاجر
المقرض بان المستقر من صورته رجل قال لا اخاف رضى
 اقفره من الحنطة فاقضه فاستاجر من كيلة فالاجر على
 المقرض لانه هو العاقد قال له المستقر من استاجر من
 يحل ذلك فلان يرجع عليه لانه فعل ما جره امتنع الاجير عن العمل
في اليوم التالي اجرة صورته ولو استاجر رجلا باجر معلوم
 ليعمل له يومين فعمل له يوما وامتنع عن العمل في اليوم الثاني
 فان سمي علما فالاجارة جائزة ويحجر على العمل في اليوم الثاني
 وان مضى اليومان فليس لان يطالبه بالعمل في يومين
لا يجب على الموجه ولكن تحجر الساكن للعيبة وفي الولد الجني
 ولو امتنع رب الدار عن تفريغ بئر السلاب لم تحجر لكن
 الساكن ان يفتح الاجارة لان الاجارة لم تقع على الباطل
 لان المعقود عليه منفعة السكنى وشغل باطن الارض لا يمنع
 الانتفاع بظاهر الارض من حيث السكنى ولذلك لو سكنه
 مشغولا لذلك لزمه الاجر واذا لم يقع الاجارة على الباطل لا يحجر
 على تسليم الباطل واما المستاجر ولاية الفسخ لانه يعيب المعقود

ابو حنيفة النضر
عاز استاجر

اشترى الاجير العمل

انه يثبت الحكم
لا يجب على الموجه

فكان

فكان له ان يحياه وكذلك لا يجب على الموجه اصلاح الميزاب وتطير
السطح وكونهما لان المالك لا يحجر على اصلاح ملكه واخراج تراب
المتاجر عليه ان يجب على نفسه وما يصح عليه اخراج
 كناسه ورماده لا تفريغ البالوعة يعني اذا خرج المتاجر
 من الدار وفيها تراب ورماد من كناسه فعلى المتاجر
 اخراجه وكذلك اشبه ذلك مما هو ظاهر على وجه الارض
 لان على المتاجر تسليم الدار الى الاجر بعد انقضاء العقد
 وكوتها مشغولا بكناسه مانع من تسليم دارا البالوعة و
 اشباهها فليس على المتاجر تفريغها استحسانا والقياس
 ان يجب لان الشغل حصل من جهته وجه التحسان ان
 المشغول بهذه الاشياء باطن الارض وشغل باطن
 الارض لا يمنع تسليم المتاجر بعد انقضاء العقد كمالا
 يمنع تسليمه بعد العقد فلذلك انما اذا سلم مشغولا ولا سكنه
 كذلك يجب الاجر كاملا ولو شرط رب الدار على المتاجر حين
 اجره تفريغ البالوعة في القياس يجوز وفي التحسان لا يجوز
 ويفسد العقد لانه شرط شرط لا يقتضيه العقد ولا حد
العاقد في فيه منفعة فيفسد العقد رد المتاجر على الموجه
واجب في مكان الاجارة يعني يجب على المتاجر تسليم
 الدابة المستجرة في الموضع الذي اكترى منه حتى لو ساقها

واجب
رد الدابة على الموجه

الصحيح ان الاجارة
الاولى اذا اشترى

الى بلدة اخرى كان مأكلا في تلك البلدة فتلف في الطريق
يضمن لان التسليم يجب بالعقد فتعين مكان العقد للتسليم
والرد اليه الصحيح ان الاجارة الاولى اذا اشترى الثاني
الثانية وفي الولوية المستأجر الاول اذا فسخ هل يفسخ
الاجارة الثانية قالوا يجب ان لا يفسخ اخذت المدة او
اختلف وهذا القابل قال الاجارة الاولى ايضا لا يفسخ
بناء على مسئلة وهو ان من اشترى على انه بائنا ثم باع على
غيره يبطل خيار الاول فكذا هذا الما اجر من الثاني يبطل خياره
فلا يملك فسخ الاجارة الاولى فكيف يفسخ الثاني وبعضهم قالوا
يفسخ الاول والثاني اخذت المدة واختلفت هذا هو الصحيح
فان فسخ الاول لا يفسخ الثاني وهو يملك فسخ الثاني
اما اذا اخذت المدة فلا شك واما اذا اختلفت المدة فلا
لافسخ الاجارة الاولى تبين ان المستأجر الاول قضى
في الاجارة الثانية في هذه المدة وهو مدة بعد فسخ الاولى
والقضى في المعاوضة الثانية يملك الفسخ قبل الاجارة
بخلاف النكاح انتهى الاجارة من المستأجر او مستأجرة للزوج
لا تقع ولا ينقض الاولى صورة رجل آجر حانوته من رجل
وسلم اليه ثم ان الما اجر استأجر الحانوت ثانيا من المستأجر
ان قبض الحانوت عن المستأجر بطلت الاجارة الاولى لانه

اجارة المأجور
او مستأجرة

لو قبضه بغير استئجار سقط الاجر من المستأجر فكذا اذا قبضه
باستئجار ولو لم يقبضه بنفسه لا يستأجر لا يبطل الاجارة
الاولى كما قلنا في المزارعة اذا دفع ارضه مزارعة ثم ان رب
الارض اخذ مزارعة من المزارع فالثانية باطله والاولى جائزة
على حالها فكذا الاجارة وكذا لو استأجر دارا ثم اجر
المستأجر من رجل اخر ثم ان الما اجر الاول استأجر منه لا
ينقض الاول ولا يذكرنا كذا في الولوية بجبة النقصان من
اج المثل في الوقت اذا كان يسيرا جائزا صورته حمام
وقت اجر المتولى من رجل فجا رجل اخر وزاد في الاجر
ليس للمتولى ان ينقض الاجارة الاولى اذا اجر باجر مثله او
نقص مقدار ما يتغابن الناس في مثله لان الثاني في الزيادة
على اجر المثل منعت وان نقص مقدار ما لا يتغابن الناس
في مثله فلا ينقضه كذا في الولوية بجبة اجر تام من غير
لثانية موقوفة على اجارة المستأجر الاول فان رد ما بطلت
بخلاف البيع فان هناك اذا ابطل لا يبطل والفرق بينهما
ان عقد الاجارة انما يقع على المنفعة والمنفعة مملوك للمستأجر
الاول فان اجاز مأكلا جاز وان ابطل يبطل واما البيع يقع
على العين والعيان ملك الما اجر الا ان لغيره فانها حقة اذا
زال حق الغير نفذ البيع كذا في الولوية بجبة فان اجاز تاما

المتطاع له المثل
في الوقت

اجارة المأجور
او مستأجرة

المستأجر الاول الثانية صححت الثانية بالاجرة له المستأجر
 الاول ولا يكون لصاحب الدار بخلاف البيع فان هناك
 اذا اجاز البيع فالتمس يكون لصاحب الدار والفرق ما
 ذكرنا ان عقد الاجارة ورد على المنفعة وهو ملك المستأجر
 الاول فاذا اجاز كان بدله وآما التمس بدل العين والعين
 ملك المواجه فكان بدله وبالا اجارة لا ينفسخ عقد المستأجر
 الاول بالمضي المدة وكذلك لو رهنها المواجه قبل انقضاء
 مدة الاجارة فالعقد جائز فيما بينه وبين المرتها ولكن المستأجر
 ان يحبس الدار الى ان تنقضي مدة الاجارة استأجره لعل
سنة تمضي نصفها بلا عمل فله الفسخ يعني رجل استأجر دارا
 ليعمل به هذا العمل في هذه السنة تمضي نصف السنة ولم يعمل
 شيئا للمستأجر ولا ية الفسخ ويكفي ان يفتي السيد الشهيد
 رحمه الله لانه يخرج عن تسليم المعقود عليه ظاهرا ينفسخ
الاجارة بموت الموجه العاقد لنفسه الا لضرورة كونه في
طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتيقن الى مكة
فيرفع الامر للقاضي ليفعل الاصلح للبيت والورثة فيجوز له
ان يملك المستأجر الاول ان كان امينا او يبيعها بالقيمة
وفي الولو الجنية وان مات رب الابل في بعض الطريق
 ابو حنيفة رح للمستأجر ان يركبها على حاله حتى يأتي مكة

استأجره لعل سنة
تمضي نصفها

ينفسخ الاجارة بموت
الموجه

فيرفع ذلك الى القاضي قالوا هذا اذا كان موت رب الدابة
 في موضع يخاف ان ينقطع به وليس ثم قاضي ولا سلطان
 ليرفع الامر اليه فكان الموثر في بقاء عقد الاجارة كالمعنى
 لانه يخاف على نفسه وماله لانه ليس في موضع يمكنه ان
 يستأجر دابة اخرى او يكتسب وليس ثم قاضي حتى
 يرفع الامر اليه فيواجه بامنه بخلاف ما اذا مات في الممر لانه
 لا ضرورة في بقاء عقد الاجارة مع الموجب للفسخ وهو
 الموت فاذا اتى المكة زال العذر وانتقضت الاجارة والى
 في يده فيرفع الى القاضي حتى يصنع ما هو الاصلح للبيت والورثة
 اما الاجارة ممن في يده اذا كان امينا او البيع بمن قبلها
 فان برهن المستأجر على قبض الاجرة للايات على
عجل الاجرة كطرد اهلها وجائز رد عليه حصته من الثمن
لانه ثبت بالبيينة العادلة وتقبل البيينة بها بلا خصم
لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده وطريق قبول البيينة
احد الشئيين اما ان ينصب القاضي وصيا وآما ان
 يقبل من غير نصب الوصي لان الخصم يشترط لقبول البيينة
 اذا اراد المدعي ان ياخذ منه شيئا اما اذا اراد ان ياخذ
 من ثمن مال كان في يده وهو يد المقيم للبيينة لا شرط
 انهم لقبول البيينة واذا اعتنق الاجير في اثناء المدة بخير

واذا اشترى الاخير في
اثناء المدة

فان فسخها اي فان فسخ العبد الاجارة كان للمولى اجر ما مضى
 لانه بدل ملك للمولى وان مضى على الاجارة كان نصفه للمولى
 ونصفه للعبد ان لم يكن للمولى قبض الاجارة لانه يملك استيفاء
 المنفعة والمنفعة بعد العتق استوفيت على ملك العبد
 بدلها لانه لا يحل الاجارة او شرط التعجيل فان فسخ العبد
 فله مولى نصف الاجارة لما قلنا واذا اجاز المولى اى ذامضى
 على الاجارة في هذه الصورة وهى التعجيل وشرط التعجيل
 فالاجارة للمولى لانه المولى يملك جميع الاجارة قبل العتق
 فمملوكا له بعد ذلك والذى يتولى قبض الاجارة في ذلك كله
 هو المولى ان آجره لانه هو العاقد وان كان العبد هو الذى
 آجر نفسه باذن مولاه فهو الذى يتولى قبض الاجارة لانه
 هو العاقد فالاجارة قبض الاجارة في حال رقه ومضى على
 الاجارة فالاجارة للمولى لان قبضه باذن المولى كقبض
 المولى وان لم يكن قبض كان نصفه لمولاه كالولم يقبض
 المولى في المسئلة الاولى وان كان المولى قبض الاجارة من العبد
 فاستملكه وفسخ العبد الاجارة رجع المستأجر على العبد
 دون المولى لان هذا من حقوق العقد والعاقد هو
 العبد والعبد يرجع على مولاه فيدفع على المستأجر لانه اتى
 وجبت على العبد بعد العتق والعبد بعد العتق من اهل

اشارة له
 منفعة الاجارة

الى المولى

ان يستوجب على مولاه ديناً وكذا لو كان الاجر مكبلاً او موزوناً
 او موزوناً لان المعنى يجمع الكل ولو بلغ البتيم في انشاء ما اى التجارة
 لم يكن له اى البتيم فسخ اجاره الوصى الا اذا اجر البتيم فبلغ فله
 فسخا لان اجارة الصغير تكون لحفظ الصغير للتجارة وبالبيع يستغنى
 عن الحفظ ولم يستغن عن التجارة اجر العبد نفسه بل ان كان له بغيره
 ثم اخفى قبل مضي المدة نفذت تلك الاجارة ولم يكن له ان
 يفسخ الاجارة لان العقد نفذ في حقه وانما توقف لمحج المولى
 وقد زال حق المولى بالعتق وما عمل في حال رقه فله مولاه وفى
 حال رقه له اذا سلم العبد من العمل لان في نفاذ هذا العقد
 منفعة تحضه للمولى نصارى هو والمأذون فيه سواء ولو مات
 في خدمته قبل عتقه ضمنه قيمته لان في نفاذ العقد هنا ضرر بالمولى
 لانه يسقط ضمان العين نصارى المستأجر غاصباً للعبد بالاستعمال
 فيضمن قيمته وملك العبد ولو كان العبد قبض الاجارة ولم يقبض
 لم يكن للمولى الا ما عمل في حال رقه لان هذا العقد موقوف
 على اجارة المولى واستعمال الاجارة في العقد الموقوف على الاجارة
 لا يوجب الملك نصارى المقبوض وغير المقبوض فيه سواء ولا كذلك
 ما تقدم في الولو الجبة فرض العبد وابقه وسرقته عذر
 للمستأجر في فسخها موزونة ولو استأجر عبداً بخدمته فرض العبد
 فلمستأجر ان يفسخ الاجارة لان فرض العبد يوجب نقصاناً

دولونج البتيم فى
 اشارة

بطلان
 بطلان العبد

رض العبد باق ومرتبة
 عذر

وان اراد رب العبد ان يفسخ لم يكن له ذلك لان الفريضة
 المستأجرة وقد رضى به فان لم يفسخ حتى برأ العبد فالاجارة
 لازمة لانه زال العيب كما في البيع الذي يكون عيبا ويخرج
 من الاجر بحسب ما تعطل لانه مع المرض لا يتمكن من استيفاء
 المعقود عليه فلا تعتبر التخلية قبضاً استيفاء المعقود عليه
 وكذلك اذا ابنى فهو عذر وكذلك ان كان سارقاً فليست ثأبه
 حق فسخ الاجارة لان السرقه توجب نقصاناً في الخدمة و
 ليس للمولى فسخها لان المستأجر رضى به وان اراد المستأجر
 ان يسافر فيترك ذلك العمل فهو عذر لانه ليس له ان يسافر
 بالعبد وان اراد رب العبد ان يسافر به لم يكن هذا عذراً
 لانه قادر على البقاء مع السفر بان يجلي بين المستأجر وبين
 العبد وكذا ان يكون عذراً للمستأجر في فسخها اذا كان عملاً
 لعدم خذفه وفي الولو الجية وان كان العبد غير خاذق بذلك
 العمل لم يكن للمستأجر ان يفسخ الاجارة لان يكون عمله فاسداً
 لان الخدانة بمنزلة الجوده فلا يستحق الا بالشرط انتهى
 ادعى نازل الخان وداخل اللحم وساكن المعبد لك استغلال
 الغضب مفعول ادعى لا يصدق والاجر واجب قال الفقهاء
 ابو القيث انما يجب الاجر اذا انقضاء صاحب الخان فحينئذ
 يلزمه الاجر من حين نزوله لان ذلك دليل على ان سكنه باجره

ادعى نازل الخان
 وادعى خاتمه

وهذا اذا لم يكن الخان معروفاً بالمعلمة اما اذا كان معروفاً
 يجب بدون التفاضي وكذا لو ان رجلاً له حوانيت مستقلة
 فجاء انسان وسكن فيها يلزمه اجر المثل وكذا قال الساكن
 كنت غاصباً في السكنى فانه لا يصدق الا ترى ان رجلاً
 لو دخل الحمام من غير اذن صاحب الحمام وقال دخلت على وجه
 الغضب لا يصدق ويلزمه الاجر كذا ههنا اختلف صاحب
 الطعام والملاح في مقداره فالقول لصاحبه اي الطعام
 وياخذ الاجر بحسبه صورته رجل وضع الى ملاح طعاماً
 كيلة معلومة ما يحمله كل كربة كذا فلما بلغ موضع الشتر فقال
 صاحب الطعام قد نقص من طعامي وانكر الملاح ذلك فالقول قول
 صاحب الطعام وعلى الملاح ان يكيله وياخذ الاجر بحسبه
 لان في الحامل يدعى الملاح عليه الاجر وهو يشكو الا ان يكون
 الاجر ستمائة فحينئذ القول قول الملاح لانه منكر رد الاجر
 بحسب ذلك ويقال لصاحب الطعام كل الطعام وياخذ
 منه الاجر بحسبه كذا في الولو الجية اختلفا في كونها مشغولة
 او فارغة بحكم الحال مثلاً اذا قال المستأجر استأجرت
 منك الارض وصي فارغة وقال المواجه لابل اجرتك وصي
 مشغولة برزعي بحكم الحال كما يحكم الحال في جريان الماء في
 مسئلة الطاحون اذا اختلفا في صحتها وفدها فقول

الطعام والملاح
 اختلف صاحب

اختلفا في كونها
 مشغولة

اذا اختلفا في صحتها
 وفدها

لمدعى الصحة قال الفضل الا اذا ادعى المورج انها كانت مشغولة
 بالزرع وادعى المستاجر انها كانت فارغة فالقول للمورج كما
 في آخر اجابة البرازية ما نصه ادعى المستاجر انه استاجر
 الارض فارغة وادعى الاجر انه اجرها وصح مشغولة بزرعه
 يحكم بحال قال الامام الفضل القول قول المورج مطلقا
 بخلاف المتبايعين ادعى احدهما نكاحا والعقد والاخر جوازه
 فالقول للمدعى الصحة ونحو القول للمورج لانه ينكر العقد اهله مسئلة
 الطاحونة وانه اعلم انتهى اجر المستاجر باكثر مما استاجر
 لا تطيب الزيادة له بها الا في مسلمتين احدهما ان يجوز
 بخلاف جنس ما استاجروا الاخرى مان بعمل المستاجر بها عملا
 كبناء كحما في البرازية حيث قال الا ان يزيد المستاجر شيئا فيكون
 الزيادة بمقابلته لانه ربح ما لم يقص فان المنافع لا يغير مقبوضة
 بقص الدار من كل وجه حتى لو خشيها غاصب كان الهلاك على
 الاجر لا المستاجر انتهى اختلفا في الخشب والاجر والقلوع والخراج
 فالقول لصاحب الدار مع البمين الا اذا اختلفا في اللبن الموضع
 في المنزل والباب والاجر والجص والجرع الموضع فانه آى
 القول فيها للمستاجر بالخلف وفي الرواوية ولو اختلفا
 في باب خشبة او ضلها في السقف فالقول قول رب الدار لانه
 تبع للدار ولا عرف ان المستاجر هو الذي يحدث ذلك فيكون

ابو القاسم جابر

اختلاف في الخشب والاجر

رب الدار وكذلك الاجر المفروش والقلوع والميزاب لما ذكرنا
 انه تبع للارض ولا عرف فيه وما كان في الدار من لبن موضوع
 او جر او جص او جذع او باب موضوع فهو للمستاجر لانهما يده
 بمنزلة متاع البيت وان اقاما البيعة على كل شئ جعلنا القول
 فيه قول المستاجر فالبيعة بينة رب الدار لان رب الدار
 يدعى خلاف الظاهر وابدأ البيعة بينة من يدعى خلاف الظاهر
 والحصيرة والسترة والدرج يقال بالفارسية نردبان بامه الخشب
 المبنى في البناء والتشور القول فيه قول رب الدار قال
 الشيخ الامام المعروف بخوام زاده رحمه الله في شرح المبسوط
 التشور بنا على عرف اهل الكوفة اما في عرف بلادنا فالمستاجر
 هو الذي يحدث التشور ولو كان في الدار كارات نخل او حمامات
 كان للمستاجر لانهما في يده ولو امر رب الدار للمستاجر بحصصها
 او اقرشها بالاجر او غير ذلك كان للمستاجر ان يقطع كل شئ
 احدث فيها مما لا يضر بالقلع في الدار لانه عين ماله وليس عليه
 ضرر بصاحب الدار واما كل شئ يضر فله فليس له ان يقطع
 لانه لو غصب ساجدة وادخلها في بناءه لا يقطع وان كان
 جانيا متعديا فيما صنع فلان لا يقطع حضا وانه غير جاني ادلى
 وتسمى لم يقطع يجب على رب الدار ثمنه يوم يتممون لانه يملك
 يوم الخصومة فتعتبر ثمنه يوم الخصومة انتهى **كتاب**

النزول بين الوديعه والعارية

الامانات من الوديعه والعارية وغيرهما والفرق بين الوديعه والامانة بوجهين **أحدهما** ان الوديعه خاصه والامانة عامة فان الوديعه هي الاحتفاظ بقصد **والامانة** هي الشيء الذي وقع في يده من غير قصد بان يهبه الرجوع بيب انسان والقته في حجر غيره **والحكم** في الوديعه انه يبرأ الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ الضمان بعد ذلك **فكذلك** انقل عن الامام بدر الدين الكوردي رحمه الله ان في الامانة علم لما هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجر والموصى بخدمة في يد الموصى لهما **والوديعه** ما وضع للامانة بالايجاب والقبول فكانا متغايرين **فصح** ان يقال الوديعه امانة في يد المودع يحمل العام على الخس دون عكسه كما ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله في ادل الوديعه في تعداد الصور التي هي غير مضمونة بلفظ الامانة **فقال** الوديعه امانة والعارية امانة عندنا وعند الشافعي مضمونة **والشيء المستأجر** امانة في يد المستأجر والعبد الموصى بخدمته لرجل وبرقبته لآخر امانة في يد الموصى بخدمته **آلا** ترى كيف قابل قوله مضمونة بقوله امانة عندنا وكيف عد صور غير الضمان بلفظ الامانة ولما كان كذلك لم يبق التفرقة بين قوله الوديعه امانة في يد المودع وبين قوله الوديعه

تفريق العارية والوديعه

مضمونة بالوديعه الامانات

غير مضمونة في يد المودع **وكو قال** الثاني **يفصح** ويستفهم من غير خلل فكذلك الاول كذا في النهاية الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل وفي المحيط نقل عن المبسوط اذا امانات المستودع والوديعه فاعنه بعينها في ايدي الورثة ردت على صاحبها لقوله عليه السلام من وجد عيالا ماله فهو احق به وان كانت لا يعرف بعينها فهي دين في زكوة الميت يخلص الغرماء **لان** ملك المستودع ولم يبين صار مجهولا للوديعه نصا بالتجهيل مستهاكما لها لانه لا يمكن للمالك الوصول اليها نصا كما معنى في حقه ضمن المستودع وهذا الدين بمنزلة الثابت بالمعانية فيكون مساويا لدين الصحة انتهى وفي الولوالجية المودع اذا امانت فقال ورثته قدر الوديعه في حياته لم يقبل قولهم وآفان واجب في مال الميت لانه مات مجهلا فان اقام الورثة البينة انه قال في حياته ردت الوديعه لقبول لان الثابت بالبينة كالتأني معاينة انتهى **الاف في ثلاث مسائل** **أحدها** التأخر اذا مات مجهلا غلات الوقف **ثانيها** متى توفي الوقف اذا اخذ الفلانة مات ولم يبين عند موته ما اذا صنع لم يضمن ذكرها هلال **والثانية** ما لفاضي اذا مات مجهلا اموال اليساى عند من غنا يعني اذا دفع الى قوم ولا يدرى الى من دفع لا يضمن لان المودع غيره وهو لم يمت مجهلا واما اذا اقتبس القضي اموال اليساى

ومات ولم يبين ان وضع في بيته ولا يدري اين المال من
 لانه هو المودع وقد مات جرحا والثالث السلطان اذا اودع
بعض الغنم قبل القسمة عند الغار ثم مات ولم يبين عند
 من اودعها لا يبين ذكره في السير الكبير لانه نائب عن المالكين
 في حفظ نفق والنائب لا يبين كذا في المحيط بهكذا في
 قاضيان من الوقف في الخلاصة من الودعة وذكرها في
 المسئلة المستتاة الثلاثة الشيخ الامام الاجل الاستاذ
 ظهير الدين اسحق ابن بكري في منها واهما المولود الجية وذكر من
 هذه المسئلة وقص قوله اخذ المتفاضلين اذ امات وفي يده
 مال الشركة ولم يبين حال المال الذي في يده لم يبين نصيب
شريكه ولم يترك مسئلة الفاضل فصار المستثنى بالتلفيق
 اربعة وزدت عليها مسائل الاولى الوص اذ امات جرحا
 فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب امات
 جرحا مال ابنه ذكرها فيها المولود الجية ايضا وفي جامع الفصولين
 في الفصل السابع والعشرين ومن الاب بموته جرحا قبل
 كوف في الثالثة اذ امات الوارث جرحا ما اودع عند مورثه
 الرابعة اذ امات جرحا لما القسمة الرج في بيته الخامسة اذ امات
 جرحا لما وضعه ما لكان في بيته بغير علم السارسة اذ امات البصبي
 الذي يعقل البيع والشركة جرحا لما اودع عنده محمد اى

اشارة
 من الجاهل

حال كونه جرحا عليه لانه لم يلتزم الحفظ وان بلغ ثم مات
 فكذلك الا ان يشهدوا انها في يده بعد البلوغ لزال المانع
 وهو الصبا والمعنة كالصبي في ذلك فان كان ما ذونا لها
 ثم ماتا قبل البلوغ والفاقة ضمنا كذا في شرح الجامع الوجيز
 في الهاروني لو ان المودع لم يميت ولكن جن جنونا مطبقا
 وله اموال فطلبت الودعة فلم يوجد قد آيسوا ان لا يرجع
 اليه عقلا كان دينا عليه انتهى وفي الظهيرية ولو ان عبدا جرحا
 عليه اودعه رجل ما لثم اعتقه المولى ثم مات ولم يبين الودعة
 فالودعة بين في مال سواء شهد الشهود بقيام الودعة في يده
 بعد العنق او لم يشهدوا وان مات وهو عبد فلا شيء على مولاه
 الا ان يعرف الودعة فترد على صاحبه وانه اعلم بالصواب
 انتهى وهذه الثلاثة يعني الرابعة الى السادسة مذكورة
 في تلخيص جامع الكبير للحلاط فصار المستثنى عشرة ونجد ذلك
 الغلة لان الناظر اذ امات جرحا لما لابدل فانه يضمنه
 كما في الحانية وتعني موته جرحا ان لا يبين حال الامانة وكان
 لا يعلم ان وارثه يعلمها فان بينها اي حال الامانة وقال في صيا
 زودتها فلا يجمل ان يرهن الوارث على مقالة هذه فيها
 والا لم يقبل قوله اي الوارث وان كان المودع يعلم ان وارثه
 يعلمها اي حال الامانة فلا يجمل وكذا قال في البرازية والمودع

ومن الموت جرحا

انما يفتن بالجهل اذا لم يعرف الوارث الوديعة انا اذا عرف
 والمودع يعلم انه اى الوارث يعلم ومات ولم يبين لا يفتن ولو
 قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب علمه ان فسرهما اى الوارث
 الوديعة وقال صحى كذا وكذا وهلك صدق اى الوارث انتهى
 هذا ولو كانت الوديعة عنده فقال فهلك سواء لاني خصلته
 وهو ان الوارث اذا دل السارق على السرقة لا يضمن والمودع
 اذا دل ضمن ومعنى ضمانها صيرورتها ديناً في تركته اى الميت
 وكذا لو ادعى الطالب الجهيل بان قال قد مات ولم يبين
 فصار ديناً في ما لو ادعى الوارث انها كانت قايمة بعينها
 يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته
 فالقول للطالب فى الصحيح يجب الضمان فى مال الميت لان
 الوديعة صارت ديناً فى التركة ظاهر فلا يقبل قول الورثة
 كما فى البرازية ولو لو الجية فى الظهيرة اذ مات المودع
 واختلف صاحب الوديعة والورثة فقال صاحب الوديعة
 مات مجتلاً حتى صار ضماناً وان دعيت الورثة قيام الوديعة
 بعد الموت قال ابن شجاع على قياس قول اصحابنا رحمهم الله
 ان يكون القول قول الطالب ويجب الضمان فى مال الميت
 وعلى قياس قول ابى يوسف رحمه الله يجب ان يكون القول
 قول الورثة مع اليقين لقيام الورثة مقام المورث انتهى

وفى حاشية المقدسى فان قيل لم لم يعتبر قول الوارث هنا
 قوله بما سبق لو قال انا علمتها وفسرهما وهلك فلم يضمن قلت
 يجهل هذا على انها كانت معروفة فلما فسرهما وكان مطابقاً
 للمعروف صدق وفيما يصدق فيه الطالب على انها لم يكن معروفة
 وادعى الوارث انها كانت معروفة وانه علم بها فلا يصدق
 وفيه بحث لان محل على ما ذكر ليس كما ينبغي بل الصواب ان
 يقال ان الطالب فى الصورة الاولى لما انكر علم الوارث
 وفسرهما الوارث فكان صادقا فى دعواه فاعبر قوله
 واما عدم اعتباره فى الصورة الثانية فلما ذكرنا ان
 الوديعة لما صارت ديناً فى التركة ظاهراً فلا يقبل قوله
 الا بالينة تلزم العارية فيما اذا استعاره بغيره لوضع
 جذعه ووضعه ثم باع المعير الجدار فان المشتري لا يملكه
 من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا
 فى القنية اذا تعدى الالين ثم ازاله اى التعدى لا يزيل
 الضمان كالمستعير والمستأجر قال فى العمدية لو استعار
 دابة الى مكان يسمى فجاوزه المستعير المكان المسمى ثم
 عاد اليه فهو ضامن الى ان يردّها على المالك قبل هذا
 اذا استعارها ذاهباً لا جائياً انا اذا استعارها ذاهباً
 وجائياً فيردّها القائل يسرى بين المودع والمستعير

تلزم العارية فيما اذا
 استعاره بغيره لوضع
 جذعه ووضعه ثم باع
 المعير الجدار فان
 المشتري لا يملكه
 من رفعها وقيل لا بد
 من شرط ذلك وقت
 البيع كذا فى القنية
 اذا تعدى الالين ثم
 ازاله اى التعدى لا
 يزيل الضمان كالمستعير
 والمستأجر قال فى
 العمدية لو استعار
 دابة الى مكان يسمى
 فجاوزه المستعير
 المكان المسمى ثم
 عاد اليه فهو ضامن
 الى ان يردّها على
 المالك قبل هذا
 اذا استعارها ذاهباً
 لا جائياً انا اذا
 استعارها ذاهباً
 وجائياً فيردّها
 القائل يسرى بين
 المودع والمستعير

والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق يردوا من
 الضمان اذا كانت مدة الايداع والاجارة والاعارة
 باقية ومن المشايخ من قال في العارية لا يبرء من الضمان
 ما لم يرد ما على المالك سواء استعارها ذاهبا او
 وجائيا وهذا القائل يقول ان المستعير والمستاجر
 اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرء من الضمان بخلاف
 المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق حيث يبرء والقول
 الاول كونهما في مال شيخ الاسلام خواصه زاده كذا في
 الظهيرية الاتي الوكيل بالبيع مثلا وكيل البيع لو خالف
بان استعمال القس ثم عاد الى الوفاق وباعه جارا او
الوكيل بالحفظ في محلاتي واذا تعدى المودع في الوديعة
بان كائنه دابة فركبها او ثوبا فلبس او عبدا فاستخدمه
او اوداها عند غيره ثم ازال التعدي وردوها الى
بوزال الضمان وقال الشافعي لا يبرء من الضمان لان
عقد الوديعة ارتفع حين صار ضمانا فلا يبرء الا
بالرد الى المالك وكذا انه مأمور بالحفظ في كامل
قادر اذ خالف في البعض ثم رجع اتى بالمأمور به والامر
لا يبطل بالتعدي بدلالة ان من وكل رجل ببيع عبده فبيعه
الوكيل شيعة او ضرب ثم باعه صح بيعه بالامر المقدم واذا لم يطل

الامر صار في الباقي ممكنا لها على وجه الوديعة فلهذا لم
 يبرء وهذا اذا كان الركوب والاستخدام واللبس
 لم يقصهما فاما اذا نقصها ذلك فانه يضمنها لانه يصير حائضا
 لجزء منها على وجه التعدي فلهذا ضمن واما المستعير اذا تعدى
 ثم ازال التعدي فانه لا يبرء من الضمان الا بالرد الى المالك
 انتهى او الوكيل بالاجارة او بالسيجارة والمضارب
 والمستبضع اذا خالف ودفع لينفق في حاجته ثم عاد الى
 الوفاق عاد مضاربا ومستبضعا والشريك غنائيا
او مفادقة اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد امينا
والمودع والمستعير الرهن ايضا اذا خالف ثم عاد الى الوفاق
برهن الضمان وهو اي المستثناة المذكورة مذكورة
في الفصول الاية المسئلة بالاخيرة فهي في المبسوط وفي
الجمع الصغير المودع اذا سافر بما بال الوديعة فملك
لا يضمن عندنا لان المفازة محل للحفظ اذا كان الطريق
امنا ولهذا امكنه الباب والوصي في مال الهبة وقال
ان فسر رح ليس له ان يسافر لان الحفظ المتعارف
هو الحفظ في الامصار وصار كالاستحفاظ باجر واجراب
ان المعتاد كونه في المصر لا حفظهم ومن يكثر في المفازة
يحفظ ماله فيها بخلاف الاستحفاظ باجر لانه عقد معاوضة

المودع اذا سافر بما بال الوديعة

فيقتضي التسليم في مكان العقد الوديعة لا تودع لانه ما ربح
 لحفظ غيره فان الناس يتفاوتون في الامانات
 وقصار كالوكيل والمضارب ليس له ان يوكل ولا يوصي
 لان الشئ لا يتضمن مثله وكواد دعها فملكك عند الثاني
 فالضمان على الاول وقال لا يتضمن ايتهما لكان الاول
 خالف ما بينا والثاني نعت حيث قبض ملك غيره بغير
 امره فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه ملكه بالفعل
 مستنداً بملكه مودعاً ملكه وان ضمن الثاني يرجع على الاول
 لانه انما لحقه ذلك بسببه ولا ياتي صيغة رد ان التفریط
 انما جرح من الاول لان جرح الرد لا يوجب الضمان
 حتى لو ملكك والاول ظهر لا يضمن فان غاب الاول فقد
 ترك لحفظ فيضمن والثاني لم يترك كذا في شرح المختار
ولا تعارول لا توجرو ولا ترهقن فان فعل شئاً منها ضمن
والمستأجر على بناء المفعول يرجو ويعارول لا يرهن
 والعارية تعارة اذ لم يختلف باختلاف المستعمل كسكني
 الدور وخدمته العبد ولا توجرو لان الاجارة اقوى
 لانها لازمة فلو ملكها لزم لزوم ما لا يلزم وهو العارية
 او عدم لزوم ما يلزم وهو الاجارة كذا في البحر في المخرج
 الصغير فان اجرها فعطبت ضمن وهذا عندنا وعند الشافعي
 ربح

والشأن في رد
والعارية

ربح ليس له ان يعيرها لان اباحة المنافع غير قابلة للملك للبيع
 له لا يملك اباحة وهذا لان المنافع غير قابلة للملك لكونها
 معدومة وانما جعلنا ما موجودة في الاجارة للمضاربة وقد
 انزعجت بالاجابة ههنا وكنا انما تملك المنافع فيملك الاعم
 كالموصي بالخدمة والمنافع اعبرت قابلة للملك في الاجارة
 فيجعل كذلك في الاعارة دفعا للحجة كذا في جامع الصغير
 والفرق بين الوديعة والعارية ان الامساك في العارية
 للمالك لانه بعد مضي الوقت له بناء على القبض السابق
 وهو كان للمالك وفي العارية الامساك بعد مضي وقت
 المدة لنفسه لانه بناء على القبض السابق وذا كان
 لنفسه وعدم الضمان في الوقت كان للاذن ولم يوجد
 بعد مضيته ولان مؤنة رد المستعار على المستعير
 وكأنه قال له المالك رده على عند انقضاء المدة فاذا
 لم يردّه فكانه امتنع عن الرد بعد طلب المالك في الرد
 مؤنة ردها على المالك كذا في البرازية قيل يوجب المشارة
 والعارية اذ تصح اعارتها وهي اي الاعارة اقوى
 من الايداع المفرد اذ هو الام بالحفظ بلا انتفاع فيصح
 الادنى بالطريق الاول وقيل لا يودع المستأجر و
 العارية لان الاماين لا يسمها ماى الامانة الى غير عياله

البيع لا يسلب العير

آى الى غير من لا يدخل حوزة وانما جازت الاعارة لاذن
 للمعير والموجر للاطلاق آى لا اطلاق الاذن في الانتفاع
 وهو آى الاذن بعدم دمج في الايداع فيبقى على اصل
 الجفليس لا الايداع فان قيل اذا اعار فقد اودع
 قلنا لا الايداع فيه ضمنى لا قصدى والاصل انه ثبت
 تبعاً ما يبطل قصداً وثبت تضمنياً ما يبطل تصرفاً الا يرى
 ان بيع حمل الامة صح تبعاً لا وحده وانه نظائر كثيرة في
 الكتب والرهن كالمودعة فكل فعل لا يعم المودع لا يعم
 به المرتهن الا المودعة لا يضمن بالتلف بخلاف الرهن
 فانه يقتضى بالدين كذا في جامع الفصولين ثم الرهن لا يورث
 ولا يعار ولا يوجر ولا يرهن وكوفيل شيئاً منها يصير
 متعدياً ولا يبطل عقد الرهن وقد ذكرنا في حاشي ان عشرة
 اشياء اذا ملكها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل
 القبض ولا بعده الا دلى الوكيل له ان يوكّل فيها وكل فيه
 لانه فرض عليه التعرف دون التوكيل وانما من متفادول
 في الآراء وقد رضى برأيه دون رأى غيره فلو اذن له
 في ذلك جاز انثنية والثالثة المستعير والمستأجر
 وكل منهما ذكر له صورته فالمستعير اذا استعار دابة
 لم يملكها ليس له ان يعيرها لغيره الا ان يكون امره ذلك

والرهن كالمودعة

ذلك اياه له ولو استعار قبلاً او قميصاً ليلبس ليس له
 ان يعيره لغيره بدون امره والاصل في ذلك ان العارية
 اذا كانت مما يختلف باختلاف المستعيرين وليس للمستعير
 ان يعير بدون امر المعير وان كانت لا يختلف يجوز للمستأجر
 لو استأجر دابة لم يملكها بنفسه ليس له ان يوجرها لغيره
 لما مر وآى ذلك انما يقول ركوناً ولبساً فيها آى في
 العارية والاعارة الرابعة المضاربة بفتح الراء ليس
 ان يضارب غيره بغير اذن الخامس المرتهن لا يملك ان يورث
 الرهن بغير اذن الراهن فانه رضى بحبس لا بحبس غيره
 فان فعل فملك عند الثاني كان للمالك ان يضمن ايها الشا
 قيمة الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على آخر وان ضمن الثاني
 له الرجوع على الاول كذا في القاضى ليس له ان
 يستخلف بدون اذن الامام وكم يذكر قاضيان هنا
 وذكرهما في الهداية وغيرها وهي مقيمة على الوكيل الشا
 المستدع لا يملك الايداع عند جنبتي الا ان ياذن له
 لان المالك انما رضى بيده بدون يد غيره والايداع يختلف
 في الامانة وايضا الشا لا يتضمن مثله كما مر الثامنة
 المستبضع لا يملك الا بضاع فان ابضع وهلك كان
 لرب المال ان يضمن ايها الشا وان سلم وهلك الرج كان

الوصي يملك الايداع

رب المال انت سعة رجل اخذ ارضاً وبزر البزير
 ولم يقل له صاحب الارض اعمل فيها براكك لا يرفع اليه
 مزارعة فان كان البزير من قبل الاخر كان له ان يرفع الي
 غيره مزارعة على كل حال ولم يذكر العاشرة كذا في شرح المنظومة
 لاسيما الشحنة واما الوصي فيملك الايداع والابارة ودرل كما
 كما في وصايا الخلافة وكذا المتولي على الوقف وفي وصايا
 الولو الحية وكذا يبيع الوصي شيئاً من تركته الميت شئاً فان
 كان في ذلك ضرر على اليتيم لا يجوز وان لم يكن فيه ضرر
 بان كان لا يخشى عليه الجور والمنع عند حلول الاجل يجوز
 ولو ابتاع رجل شيئاً من مال اليتيم بالف والاخر بالف
 ومائة والآول اولى من الثاني ينبغي ان يبيع من الاول
 الذي لا يخشى عليه المنع والجور وعند الطلب وكذلك
 اجازت دار اليتيم من رأسه ويوكل في تقاض ديون
 الميت وامواله ويبيع له ويودع ماله لانه قائم مقام
 الاب والاب يملك هذه الاشياء فكذلك الوصي انتهى الاول
 يقبض الدين بحدوده اي بعد القبض مودع فلا يملك الثلاثة
 اي الايداع والاعارة والابارة في جامع العوض
 فانقصه قبض دينه وكاله فهو ودية عند الوكيل فلو سافر
 به او خلفه في اهله او وضعه عند من في عياله كخادم وغيره لم يضمن

والوكيل يقبض الدين مودع

الوصي لغيره امانة

المستحق

لا او لوكيل

ولو ادع غيره ضمن انتهى العامل لغيره امانة لا اجرة الا
 الوصي والناظر يستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملوا الا
 اذا شرط الوافق للناظر شيئاً من غلة الوقف فحينئذ
 يستحق ولا يستحقان اي الوصي والناظر شيئاً الا
 بالعمل فلو كان الوقف طاحونة في يد رجل بالمطاعة والموت
 عليه يستغلبا بنصفه فلا اجر للناظر لان الناظر بمنزلة الاجرة
 والاجرة يستحق الاجر بازاء العمل ولا عمل له في الطاحونة
 والله اعلم بحما في الخيانة ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في
 المسقف اذا اصيل عليه اي على المسقف المستحق ولا
 اجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل يقبض
 الوديعه اذا سمى له اجر اليأتي بها اي على ان يخذلها
 ويأتمها به جاز بخلاف الوكيل يقبض الدين فانه لا يبيع
 استجاره الا اذا وقت له وقت وكذلك اذا وكله بخدمة
 وجعل له على ذلك اجر الم يجوز الا ان يوقت وقتاً معلوماً ولو
 ان مدة التقاضي مجهول وترجمان يقبض في ساعة واحدة
 وترجمان يقبض القبض فلا يمكنه القبض الا بعد مدة فان
 وقت لذلك وقتاً جاز لا ارتفاع له اماناً في الوديعه
 استجاره لعمل معلوم في مدة معلومة لان قبض الوديعه
 ونقلها متيسر بكل حال لقيام اليد على الوديعه في جميع

ادعى المودع
وجعل المودع
ادعى المودع

الاحوال وتختلف الوكيل بالخصوص لان مدة انحصار مجهولة
فان وقت المدة جاز لان جهالة قدر ترفع كذا في
الولو الجدية وفي النزاهة لو جعل للكيل اجر المبيع وذكر
الربيع ان المودعة باجر مضمونة وفي الصيرفة من الحكم
المودعة اذا استاجر المودع المودع صح بخلاف الرهن
اذا استاجر المرهن وفي الخلاصة نفلا عن شرح الطحاوي
والمودع اذا شرط الاجر للمودع على حفظ المودعة فله ان
المرهن على حفظ الرهن لا يبيع ومن هذا الجنس صارت
واقعة بسم قد تهرتها الغائب اذا ادعى الموصو
عند رجل وشرط له الاجر على حفظه افترقا بانه يبيع وفي
الاهل رجل ادعى الف درهم عند رجل فانكر ثم ان المودع
ادعى الف درهم عند المودع ان ياخذ بالف الذي
صادق عليه بالجو ولا انه ظفر بجنس حقه ولو كان
بخلاف جنس حقه ليس له ان ياخذ عندنا انتهى
وفي النهاية اذا استاجر رجل اشهر ابد صح ليحفظ ماله
فانه لا يفسد السفر بذلك المال واذا اسافر ضمن لانه
بالاجارة اشترى منافعها وملكها ثم الحفظ يقع في
الحكم بمنافع هي المستاجر ويلزمه بحكم ذلك المقام مع
الحال ليكنه التسليم كما وجب عليه فاذا اخرج صار محال فاقدم

وكم يكن هذه المنافع مما يدخل تحت العقد فاما المودع فانه
يحفظ على سبيل المعونة له بمنافع نفق فلا يثبت عليه
الاجر عن صرف منفعته الى حيث شاء لانها لا يملك عليه
الا بعد التسليم كالعارية واذا كان كذلك صارت المودعة
تبعاً لانه ان يكون هو تبعاً للمودعة كذا في الاسرار انتهى
كل اين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع
اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى
الموقوف عليهم وسواء كان ذلك الادعاء في حيوتها
او بعد موته الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى عب
موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حيوة لم يقبل الا
ببينة بخلاف الوكيل يقبض العين والفرق في الولو الجدية
وهذا الفرق تقدم في الوكالة فليراجع ثم القول للاين
مع اليقين الا اذا كذب الظاهر فلا يقبل قول الوصي في
نفقة زائفة خالفت الظاهر وكذا المتولي الاين اذا خلط
بعض اسوال الناس ببعض اوه خلط الامانة بماله فانه
ضامن فالمودع اذا خلطها اي المودعة بماله او بوديعة
اخرى بحيث لا يتميز منها ثم لا سبيل للمودع عليها عند ابي
حنيفة وقالوا اذا خلطها بجنسها شركها ان شاء فشر
ان يخلط الدراهم البيض بالأسود والحنطة بالحنطة

كل اين ادعى ايصال

مع اليقين

فالمودع اذا خلط

السابع والعشرين لا يضمن الوصي بخلط ماله بآله ثم رفر من
 فقال للوصي ان يخلط طعام بطعام ويأكل كل بالمعروف
 انتهى. لا يضمن الامين بالخلط. مثلاً المتولى لو خلط مال الوقف
 بالوقف لم يضمن وفاقاً كذا في جامع الفصولين كذا لا يضمن
 اذا خلط ماله بالغير او خلط ماله رجل بالرجل. اخر و
 المتولى اذا خلط مال الوقف بالوقف لا يضمن قيل
 يضمن كذا في جامع الفصولين. ولو ائلف المتولى مال الوقف
 ثم وضع مثله لم يبرء. اذا الواحد لا يصلح ملكاً ومملوكاً وحيلة
 برأته على وجهين. اما اتفاقاً. اي مثله. في التغير. اي في
 مرتبة. او ان يرفع الامر الى القاضي فينصب له ما خذ
 فيبرئ ثم يرد عليه كذا في الولوالجية. الامين اذا هلك الامانة
 عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء عليها. اي على الامانة
 فملك. كان ضامناً لها وكذلك لو عثر فسقط لان المودع
 ما ذون في الحفظ والا مساك والفا لم يتولد من
 الحفظ فيكون الف ومن عمل غير ما ذون فيه حتى لو سقطت
 الوديعة من يد المودع فقدت لاضمان عليه لان الفاء
 حصل من الامساك وانه ما ذون فيه ولو كان بائناً
 او وسادة استعاره ليطأ فاضمان عليه في ذلك ولا يطأ
 اعيه اما عليه لانه ما ذون بالسطح من جهة المالك اما الاجير

لا يضمن الامين بالخلط
 كذا في الفقه
 لا يضمن الامين بالخلط
 لا يضمن الامين بالخلط

ولو ائلف المتولى
 مال الوقف

فلان

فلان ما ذون من جهة الاستاء فاستقل الفعل اليه كذا في
 الولوالجية وفي البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى
 شيئاً من كسبه واودعه وملك عند المودع فانه يضمنه
 اي المودع كذا في مال المولى مع ان العبد يد امعة حتى لو اودع
 شيئاً وغاب فليس للمولى خذ. وفي الخزانة ادعى على مودع
 العبد ووديعة العبد لا يصح مع ان مال العبد لم يولد لانه ما ذون
 الوديعة اليه من يد العبد لا يسمع دعوى مولاه كذا في
 البرازية وفي الولوالجية عداستودع رجلاً ووديعة فغاب
 لم يكن لمولاه ان يأخذ الوديعة تاجر كان العبد ومجوراً عليه
 لانه لا يدايع صار اليه حقاً له من وجهه فان كانت الوديعة
 من اموال المولى وكسب العبد كان للمولى ابطال يد المودع
 وان كان من اموال الغير وكان العبد وكيلًا بالاداء لا يكون
 له ابطال يد المودع فلا يثبت له الا ابطال بانك بخلاف
 ما قبل الاداء فان لم يأخذ من يد عبده وان اقبل ان
 يكون مانع من ملك الغير لان العبد مملوكه فكان ابطال يد العبد
 حق للمولى في الاصل فلا يبطل هذا الحق على المولى بانك
 بخلاف ابطال يد الاجير. الماذون لانه شيء كاذن امانة و
 ضماناً ورجوعاً وعدم رجوع وخروج عنه مستلطان المودع
 اذا اذن ان ينفذ في دفع الوديعة الى المودع فدفعها له

وديعة العبد لا يصح مع ان مال العبد لم يولد لانه ما ذون

الماذون له في شيء

عامة شركائين

ثم استحققت يتيمة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع ولا سحبي
 نصيب الدافع لانه لم يرد على من اخذ منه كما في جامع الفصولين
 الثانية حمام مشترك بين اثنين اجر كل واحد منها حصته لرجل
 ثم اذن احدهما مستاجره بالعمارة فعمل لاجلها مستاجر
 على الشريك التاكث ولو عمر احد الشريكين الحمام بلا اذن
 شريكه فانه يرجع على شريكه بحصة كذا في الولوالجية فانصفه
 حمام بين اثنين استاجر نصيب كل واحد منهما مستاجر على
 حلق ثم ان احد المستاجرين اتفق في حرمته ذلك باذن موثر
 فاراد ان يرجع على الذي لم يوآجر منه نصيبه فالك
 لا يرجع ويكون المودع في نصيبه منطوقا وانما كان كذا
 لاننا وجهان احدهما موجب والاخر غير موجب فالواجب
 فاراد عن محمد رحمه الله ان الحمام اذا كان بين شريكين
 فرم احدهما نصيبه بغير امر شريكه كان له ان يرجع ولا يكون
 منطوقا لانه لا يمكن الوصول الى الانتفاع بنصيب نفسه
 بدون نصيب شريكه فعلمنا هذا يحتمل ان يكون المستاجر
 قايما مقام المودع في حق نصيب شريكه فلا يرجع وانما
 غير موجب فلان المستاجر انما يرجع على مودعه بما اتفق بطله
 انه اذن له في ذلك وانه جائز في نصيب نفسه دون
 شريكه فيكون منطوقا في حق نصيب شريكه فلا يرجع به

لا يجوز للمودع ان يبيع

على احد ثلثي ثوب الوجهان فقلنا بانه لا يرجع على شريكه
 احتياطا لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل
 لو كانت سيفا فطلبه ليضرب به ظميا ولو كانت كتابا
 فيه اقرار بالبيع او قبض كان في الخاتمة وعبارته هكذا
 امرأة او دعت كتاب وصيتها عند رجل بحضرة زوجها
 واثرت ان يسلم الكتاب الي زوجها بعد وفاتها فبرأت
 من مرضها واراوت استردا وكتاب الوصية قال الفقيه
 ابو بكر البجلي رحمه الله ان كان في الكتاب اقرار منها للزوج
 بال او قبض مهرها من الزوج فظلمودع ان لا يدفع الكتاب
 اليها وان كانت المرأة يستر ذلك نفسها بان كان الثوب طائفا
 ملكا للمرأة لاني ردة الكتاب من ذهاب حق الزوج وفيه
 اعانة لها على الظلم قال الايرياني ان الوديعة لو كانت سيفا
 فارادت المرأة ان يأخذ من المودع ليضرب رجلا ظميا فانه
 لا يدفع اليها ما قلنا ولو ان رجلا وضع كتابا في يد متوسط و
 امره ان يسلم الصك الى غريمه ان دفع اليه وراهم قبل
 ثلثة اشهر فلم يدفع المديون اليه وراهم الا بعد سنة
 فجاء الطالب يريد ان يستر الصك قالوا ان علم المتوسط
 ان الغريم اوفى حق الطالب قبل منقضي المدد او بعد ما
 فانه يدفع الصك الى المطلوب دون الطالب انتهى

المودع اذا اجد ما ضمنه

المودع اذا زال التعدي زال الضمان الا اذا كان لا يدع
 موقفاً تعدي بعده ثم زال لم يزل الضمان كما في جامع النصبين
 المودع اذا اجد ما ضمنه يعني اذا طلبها صاحبها فجد ما
 لانه لا طالب بالرد فقد غل عن الحفظ فبعد ذلك
 هو بالامساك غاصب مانع فيضمنها فان غل الى الاعتراض
 لم يبرء عن الضمان لارتفاع العقد اذا المطالبة بالرد ورفع
 من جهة الحجج وفسخ من جهة المودع كحجج الوكيل الوكاله
 وجود احد المتعاقدين البيع فتم الرفع اولاً لان المودع يملك
 غل نفسه بحضر المودع كالوكيل يملك غل نفسه
 بحضر من الموكل واذا ارتفع لايعدو الا بالتجديد فلم يوجد
 الرد الى يد نائب المالك بخلاف الخلاف ثم العود الى
 الوفاق ولو جدد ما عند غيره صاحبها لا يضمن عند ابي يوسف
 رحمه الله وقال زفر يضمن لما بيننا ولا يبي يوسف رحمه الله ان وجود
 عند غيره صاحب من باب الحفظ لان فيه قطع طمع الطامعين
 ولانه لا يملك غل نفسه بغير محضر منه ولا فسخ بدون
 طلبه فبقي الامر بخلاف اذا كان بحضر منه كذا في الحديث
 الا اذا هلك قبل النقل كما في الاجناس يعني اذا كانت البويعه
 منقوله ولم ينقلها من مكانها حال وجوده فملك لا يضمن عليه كذا
 في الخلاصه واما اذا كانت عقاراً لا يضمن بالحجج عند ابي

حيث

المعبر ان يبرء العاينه

لو استعاره لارضاع ولده

لو رجع في زرع العارض قبل المدة

حيثه وابي يوسف خلافاً لمحمد في الاصح كذا في البحر الوديعة
 امانة الا اذا كانت باجر فمضمونه ذكره الزيلعي وتقدمت
 اي من المسئلة في هذا الكتاب للمعبر ان يبرء العاينه
 متى شاء لعدم لزومها الا في مسائل الا لو منها لو
 استعاره لارضاع ولده وصار بحيث لا يأخذ الا
 ثديها له الرجوع لا الرد فله اجر المثل الى الفطام والنيته
 منها لو رجع في زرع العارض قبل المدة في مكان لا يقدر
 على الشراء والكراء فله اجر المثل كما في الخانية وعبارتها
 هكذا رجل استعار من رجل انة ترضع ابنته فارضفته
 فلما صار الصبي لا يأخذ ثدياً الا منها قال للمعبر
 اردد علي خادمي قال ابو يوسف ليس ذلك وله
 اجر مثل خادمه الى ان يعظم الصبي وكذا لو استعار
 من رجل فرساً يفرز عليه واعاره اياه اربعة اشهر
 ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فاراد اخذه كان
 له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر
 على الكراء كان المستعير ان لا يدفعه اليه لان هذا امر
 بين و على المستعير اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب
 صاحبه الى ادنى الموضع الذي يجد فيه كراء او شراً
 انتهى والثالثة فيما اذا استعار ارضاً للزراعة و

اذا استعار ارضاً للزراعة

وزرعها لم يؤخذ منه حتى يحصد الزرع وكولم يوقت
 لأن له نسبة معلومة. وترك باجر المثل. الى وقت الادراك
 اذ ارجع لأن فيه مراعاة الحقيقين كما في الاجارة اذا
 المدة والزرع لم يدرك بعد فانه يترك باجر المثل مراعاة
 للجنين فان قال رب الارض اعطيك البذر وتفقك
 واخرجك ويكون ما زرعت لي ورضي به المزارع فان
 كان لم يطلع من الزرع شئ لا يجوز لان المزارع بصير باجرا
 الزرع وبيع الزرع قبل النبات لا يجوز. مؤنة رد العارية
 على المستعير. لأن الرد واجب عليه لانه قبضه لمنفعة
 نفسه والاجرة مؤنة الرد فيكون عليه فأنه كونه
 على المستعير نظرا ايضا فيما لو كانت العارية موقوفة فمضى
 الوقت وامسكها المستعير فملك ضمنها لان مؤنة الرد
 عليه كذا في النهاية. الا في عارية الرهن كما في المبسوط
 وفي الخاتمة في فصل من رهن ثل الغير رجل عارضا
 له عمل ومؤنة يرهنه فله ان رد العارية يكون
 على المعير فترق بينها وبين غيرهما من العواري في غير هذا
 يكون الرد على المستعير لان هذه اعادة فيها منفعة لصاحبها
 فانها نصير مضمونة في بدل الرهن والمعير ان يرجع على المستعير
 بقيمة فكانت بمنزلة الاجارة انتهى فقد حصل الفرق

مؤنة رد العارية
 على المستعير

بين العارية للرهن وغيرهما من وجهين الاول ما ذكرنا
 ان المستعير للرهن لو خالف ثم عاد الى الوفاق برئ عن
 الضمان بخلاف غيره. الثاني ما ذكرنا. هنا ويدخل في
 المستعير الموصى له بالخدمة فان مؤنة رد العبد عليه
 كما في المستعير كذا في النهاية. تخليف الامين عند دعوى
 الرد او الهلاك قيل لتفي النية وقيل لانكاره الضمان
 مثلا لو قال المودع ردوت الوديعة اليك وضاع عندي
 وانكر المودع وقال لا بل املقتها فالقول للمودع مع يمينه
 لانه منكر وجوب الضمان معنى لان صاحب المال يدعي عليه
 الضمان معنى لانه يقول الوديعة عندك جدها حين
 ادعيت الرد او املقتها فصرت ضامنا والمودع ينكر ذلك
 فكان مدعيا صورة ومنكر معنى والعبارة للمعنى فان اقام
 البينة فالبينة بينة المودع ايضا لان بينة المالك قامت
 على نفي الرد ولا علم للثا بهد بنفي الرد الا من حيث
 استصحاب الحال فلم يقبل كما لو اقام منكر الدين
 بينة على انه لا شئ عليه لا تقبل لانها قامت على النفي
 والبينة على النفي لا تقبل لانه لا علم للثا بهد بنفي الدين
 الا من حيث استصحاب الحال فكذا اذا ثبت الرد
 بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يصحح الوصي

تخليف الامين عند
 دعوى الرد

ولا يثبت الرد بيمينه

الوديعه

كذا في وديعة البسوط لوردة الوديعه الى عبد ربها لم يبر
 يعني اذ اراد الوديعه على عبد المودع فضاخ في يده
 يضمن سواء كان العبد يقوم عليها او لا يقوم عليها
 هو الصحيح فرق بين الوديعه وبين العارية اذ اراد
 الى عبد يقوم عليها والفرق ان العبد اذا كان يقوم
 على الدابة فصاحب الدابة يأمره بدفعها الى المستعير
 وباستردادها منه اذا فرغت فيصير المستعير مأذونا في
 الرد اليه دلالة وانه الدلالة معدومة في الوديعه
 فان صاحب الوديعه هو الذي يتولى استردادها عادة
 وانما اودعها لانه لم يرض بكونها في يد عبد بل وذكر القدر
 والفقهاء بالتبث مثل ذكر شمس الأئمة وبه اخذ الصدر
 الشهيد رحمه الله وذكر الشيخ الامام الزاهد خواهرزاده
 ينبغي ان لا يضمن اذا ضاع في يده سواء دفعها الى عبد يقوم
 عليها او لا يقوم عليها لان الوديعه امانة كالعارية والجواب
 في العارية هذا فكذا في الوديعه كذا في الولوالجية
 اختلف الاقواء فيما اذاروا الى بيت الكهانة ودفعها
 الى بعض من هو في عياله نحو المرأة والابن الكبير الذي
 في عياله والاب اذا كان في عياله او اجيره فملك فلا ضمان
 عليه لان المودع ايمن والا يمين انما يضمن بالتعدي وانه نوعان

واختلف الاقواء فيما اذاروا

نوعان اختلف وترك الحفظ ولم يوجد واحد منهما لانه وضع
 الوديعه في موضع يوضع للحفظ ودفع المال الى من سوا ذل
 بالدفع اليه لان المودع لما ودع المال عنده فقد رضى
 بكون الوديعه في يده والرضا بكون الوديعه في يده رضا
 بكونها في يده من سوا في عياله لان المودع اذا خرج من بيته
 فربما لا يملكه اخراج الوديعه مع نفسه فيترك الوديعه
 في بيته ومتى تركها في البيت صارت الوديعه في يده من
 هو في عياله فعلى هذا قالوا المرأة اذا دفعت الى زوجها
 لا يضمن وان لم يكن الزوج في عياله والمراد من الاجير الذي
 ذكرنا الاجير الذي صالته استأجره مشاهرة او مسانعة
 اما الاجير الذي يجعل له ويغفره فهو كسائر الاجانب يضمن
 المودع بالدفع اليه كذا في الولوالجية وفي الخلاصة المودع
 اذ اراد الوديعه الى منزل المودع او الى احد من في عياله
 فصاعته لا يضمن كما في العارية وفي رواية القدوري
 يضمن بخلاف العارية والفتوى على الاول وهذا اذا ودع
 الى المرأة للحفظ اما اذا اخذت تسفق على نفسها وهو دفع
 يضمن انتهى ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضي
 يضمن ان كانت الوديعه مستغرقة بالدين لم يكن له الوارث مؤتمنا
 والا فلا ضمان عليه الا اذا دفع لبعضهم يعني ان كان ثمة الميت جماعة

واختلف الاقواء فيما اذاروا
 واختلف الاقواء فيما اذاروا
 واختلف الاقواء فيما اذاروا

المودع الوديعه الى الوارث

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل

[illegible]

رجل. استأجر بغيره الى مكة فهو على الذئب دون المحمي
ولو استأجر بغيره فهو عليهما. أي على الذئب والمحمي
جميعاً لأن في الاجارة مؤنة الرد على الأجر دون
المستأجر وفي العارية على المستعير كذا في جارة الولوات
وفي وكالة البرزاية المستبضع لا يملك الابضاع ولا يبيع
المطلقة كالوكالة المفوضة بالمشية حتى اذا دفع اليه
توباً وقال اشترى به توباً صح كما اذا قال
اشترى به. أي بهذا المال. أي توب شئت. أو
أي دابة شئت أو أي ثلاثة اثواب شئت فهو جائز
لأنه صرح بتفويض الامر الى رأيه على سبيل العموم
وكذلك لو دفع اليه الالف بضاعة واحدة ان يشترى
له بها توباً أو اثواباً صح والبضاعة كالمضاربة حتى
لو سمي مكان البضاعة مضاربة جاز لان ذلك ايضا
ولالة تفويض الامر الى رأيه في التصرف في هذا المال
على العموم ولو لم يسم بضاعة ولا مضاربة ولكن قال
خذ من الالف فاشترى بها الاشياء كان جائزاً لأن
هذا اللفظ اعم ما يكون من تسمية اجناس الثياب
والدواب فيكون تفويضاً لامر الى رأيه على العموم
فرق هذه المسئلة وبينها اذا قال خذ هذه الالف فاشتر

لي بهاشياء حيث لا يبيع والفرق ان هنا ليس في لفظ
ما يدل على تعيين التفويض والشيء المستعمل مجهول ولهذا
لا يبيع التوكيل ولو قال اشترى بالالف درهم أي الاشياء
شئت كان التوكيل صحيحاً لا ظناً وقال خذ من الالف
بضاعة فهذا جائز وهو اذن في ان يشترى له بها ثياب
ما لو قال خذ هذا الثوب بضاعة فانه يكون اذن بالبيع
في الموضوعين لأنه بهذا اللفظ يصير مفعلاً ل الامر
الى رأيه في التصرف في المال المدفوع اليه الا ان
التصرف في الدراهم عادة انما يكون بالشراء بها وفي
الثياب انما يكون بالبيع فيصرف مطلق الامر الى المعتاد
الا ان المضارب يملك البيع أي يبيع ما اشترى
والمستبضع لا يملك الا اذا كان في لفظ ما يعلم انه
قصد الاسترباح او نفس على ذلك انتهى مثلاً رجل قال
اني اريد ان اتى مصر فاشترى بها الرقيق والدواب
والثياب فقال الرجل خذ من البضاعة لي معك كان
هذا جائزاً على الامر لأنه يعلم بملك المقتدة ان مراده
شراء الرقيق والدواب والثياب بها فكان نفس على
ذلك ولو قال اني اريد ان يخرج الى الرق فقال له
صاحبه اني اريد ان ابعث الى فلان معك الف درهم

فخذ هذه الالف بضاعة كان سدا رسولا لانه اخرج
الكلام بناء على المقدمة المذكورة فتصير تلك المقدمة
كالعادة في كلامه فخرج من ان يكون بضاعة مطلقة ولهذا
لا يكون له ان يشتري بها وتو قال اني اريد ان اشترى
طيات فخذ لي هذه الالف بضاعة كان هذا على شري
الطيات خاصة بناء على تلك المقدمة وتو لم يسبق
من كلام واحد منها ما يدل على شئ ولكن قال فخذ من
الالف بضاعة لي معك كان هذا على الشئ بها وما شتر
بها من شئ فهو جائز على الامر لانه جعل الامر مفضلا الى
رأيه على الاطلاق والرجوع في ذلك عرف الناس
عادتهم كذا في وكالة الولو الجنية العارية كالاجارة تنسخ
نبوت احد سما كذا في المينة القول للمودع في دعوى الرد
والهلاك الا اذا قال احدني بدفعها الى فلان قد فعلتها
اليه وكذب ربه في الامر فالقول لربه والمودع ضامن
عند اصحابنا. الا بئنة او ابا يمين خلافا لابن ابي
ليلى لانه اقر بالسبب الموجب للضمان وهو الدفع الى
الاجنبى لان الدفع ثبت بتضادها والاذن لم يثبت
نتيجه فبقى الدفع متغيرا عن الاذن فانفق موجباً
للضمان ثم ادعى ما يبرئه وسوال الاذن فلا يصدق في الآية

الاعارة
القول للمودع في رد الشيء

كما لو اقر بالبيع ثم ادعى سقوط الثمن كذا في آخر الوديعه
من الاصل لمحمد المودع اذا قال لا ادري ايها استودعني
واذ عا رطلان وابي ان يحلف لهما ولا بئنة يعطيهما
نصفين ويضمن مثلها بينهما لانه ائلف ما استودع بحبله
وتنفي المحيط صورة هكذا رجل في بيع اة او الف و رسم
تقال رطلان كل واحد منهما له او دغتك هنه فقال
المودع لا ادري لا يكما هنه فابي ان يحلف لهما فالالف
او الالة بينهما نصفان وعليه قيمة اة او الف اخرى
بينهما وقال ابن ابي ليلى لا يضمن لهما شيئاً لان كل واحد
منهما يدعى كمال الالف لنفسه وقد وجب ذلك على
نفسه بكونه لانه انما يحلف لكل واحد منهما بافراده
انتهى مات رجل وعليه دين وعنده وديعه بغير عنها
فجميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعه يقسم الخمص
كذا في الاصل ايضا **كتاب الحج والمأذون**
الحج في اللغة مطلق المنع ومنه حجر الكعبة لانه منع من
الدخول فيها وفي الشرع المنع عن اشياء مخصوصة باوصاف
مخصوصة واسماية الصفر والرق والجئون وآما المأذون
في اللغة الاعلام قال استعالي واؤذن في الناس بالحج
الآية اي اعلم ومنه الاذان لانه اعلام بوقت الصلوة

المودع اذا قال لا ادري

مات رجل وعليه دين

مات رجل وعليه دين

الحج على ما ينبغي

وفي الشرح فك الحج واطلاق التصرف لمن كان
 ممنوعاً عنه شرعاً كما في مكانة آتية فبذلك الحج عنه واطلاق
 تصرفه وأعلم التاجر بذلك ليحيا بلوغه الحج على ما ينبغي
 على قولهما المقتضى به كالصغير في جميع احكامه يقع حكم حكم
الطفل الذي لم يبلغ او بلغ وموعد موته الا في النكاح و
الطلاق والعقاق والاسيلاء والتبدير ووجوب
الزكاة والحج والعبادات وزوال ولاية ابيه وحده
وفي صحة اقراره على نفسه بالعقوبات كما لو اقر على نفسه
بوجوب القصاص في نفس وفيما دون النفس وفي
الانفاق على نفسه وعلى زوجة ومن يجب عليه
تفقته من ذوى الارحام من ماله وفي صحة وصاياه
بالقرب من الثلث فهو كالبايع في منعه الاحكام وفي
الهداية والاصل عندهما ان كل تصرف يؤثر في الزل
يؤثر فيه الحج وما لا فلا لان التفتية في معنى الحازل من
حيث ان الحازل يخرج كلامه لا على نهج كلام العقلاء
لاتباع الهوى ومكابرة النقل لانقصان في عقله فكذا في
التفتية وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بهتداه يقع
لو نذر صدقة او هديا او نظارا او حلف لا يدعه انما
ان يكفر بالمال بل يصوم كل بين ثلثة ايام متتابعات

وحكم التفتية كالعبد في الكفارة

وكذا

وكذا يصوم في كفارة الظهار والقتل لان هذه الامور ما يجب
 بفعله ولو فتح له هذا الباب لبذر امواله بهذا الطريق بجلال
 ما يجب ابتداء بغير فعله مثلاً ان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها
 لاتخاذ واجبة بايجاب الله تعالى ابتداء وليس له فيها
 صنع وفي الفرائض هو ملحق بالمصلحة اذ لا تحتمل فيه ولا يعلم
 القاصي النفقة اليه بل يسلمها الى ثقة من الجاه بيقظتها
 عليه في الطريق بالمعروف كيلا يبذر ولا يسرف
 كذا في الزيلعي حتى لو اعتق عبده عن كفارة
ظهاره صحح العتق ولا يجزئ عنه اي عن تكفيره ويسعى
في قيمته ويصوم لها شهرين متتابعين واستشهد بهذه
المسئلة للبرقي يعنى في حرصه عن الظهار او عن اليمين
وعليه دين مستوفى يجب على العبد السعاية ولا يجزئ عنه
الظهار فكذا كذلك اذا كان في النار خائفة ومما في شرح ابن
وهبان واما اقراره ففي النار خائفة انه صحيح عند
ابي حنيفة رحمه الله لا عندهما انتهى يعنى بناء على مسئلة
الحج بالشفقة وفي شرح المختار قال ابو حنيفة رحمه الله
لا يحجر على طر ابداً بالغ العاقل وان كان صغيراً يتفق
ماله فيما لا مصلحة له فيه وقال لا يحجر عليه ويمنع من
التصرف في ماله نظر الى لانا حرجنا على الضيق لاحمال

واما اقراره بالشفقة

التبذير فلان يحجر على التمتع مع نيقة كان اولى ولهذا
 يمنع عنه ماله ولا فائدة فيه بدون الجلالة يمكن التبذير
 بما يعقده من الشبكات الظاهرة الخزان وقد روى
 ان النبي عليه السلام باع على معاذ ماله وقضى ديونه وباع
 عمر رضي الله عنه مال أسبق بن جهمية لسفبه ولابى حنيفة روى
 ما روى ان جهم بن منقذ كان يغيب في البيعة فطلب ياءه
 من النبي عليه السلام الجرح فقال له اذا تبقت فقل لا خلافة
 ولي انجبار ثلثة ايام ولم يحجر عليه ولانه مخاطب
 فلا يحجر عليه كالرشد ولانه لا يندفع الضرر عنه بالحجر
 فانه يقدر على ائلاف امواله بتزويجه الاربع وتطبيقه
 قبل الدخول وبعده في كل يوم ووقت ولا معنى للحجر
 عليه لدفع الضرر عنه ولا يندفع ولان الجرح عليه اهدار
 الآدمية والالحاق له باليهام وضرره بذلك اعظم
 من ضرره بالتبذير واضاعة المال وهذا مما يعوقه ذوو
 العقول والنفوس الآتية ولا يجوز تحمل الضرر
 الاعلى لرفع ضرر الادنى حتى لو كان في الحجر عليه دفع الضرر
 العام جاز كالمفتي الماحض والطبيب الجاهل
 والمكاري المفلس لعدم الضرر من الاول في الادب ان
 ومنه الثاني في الابدان ومنه الثالث في الاموال

واما حديث معاذ ومن فكت انما باع ماله برضاه لان
 معاذ ارضى لم يكن سفيها وكيف يظن به ذلك وقد اختاره
 النبي عليه السلام للقضاء وفصل الحكم وكذلك بيع عمر رضي
 الله عنه القبي المحجور عليه مؤاخذا بافعاله فيضمن ما تلفه المالك
 لانه ضمان الفعل يستوي فيه القبي وغيره لانه لدفع
 الضرر وانه لا يختلف واما القول اعتبر اتملا فاصح فلا يؤخذ به
 القبي اصلا لعدم الاهلية والعبد يؤخذ به بعد
 العتق كذا في مختصر اجماع مع الكبير للعتابي وفي شرح
 اجماع مع الكبير للنجدي وان لو دفع العبد المحجور الى صبي سيفا
 فسقط منه يده وجرحه فمات ان الدافع يعزم في كماله
 لانه ضمان الفصل فلا يظهر الجرح في حقه ولو قال له خذ
 السيف فاخذه فسقط منه يده ومات به يؤخذ
 العبد بعد العتق لانه ضمان القول والجرح في حقه فلا يؤخذ
 به في الحال انتهى واذا قتل القبي المحجور عليه
 فالدية على عاقلته الا في مسائل الاولى منها لو
 اتلف ما اقرضه والثانية منها اذا اتلف ما اودع
 عنده بلا اذن ودية والثالثة اذا اتلف ما اعير له
 الرابعة اذا اتلف ما بيع منه بلا اذن ودية فاحمل
 ان هذا ضمان عقد عند ما فلا يوجب ان على القبي شيئا

القبي المحجور عليه مؤاخذا
 بافعاله

واذا قتل القبي المحجور عليه

لانه ليس من اهل التزام الضمان وعند ابى يوسف
 ضمان فعل وانه من اهل التزام الفعل كذا في القنية
 وفي جامع الفصولين اقراض صبي ما ذون واستقرانه
 جائز وهو كالبالغ في هذا ولم يصح لو محجرا طوا قرصه
 احد بما بقي عينه فلما كره ان يترده على قول **ص** ولو لم يبع
 لا يضمن **عند** مطلقا **عند** لو انفق او اتلف بضمن
 لا لو تلف بنفسه وفاقا وكذا الصبي المحجور لو تلف ودعيه
 عنده لا يضمن **عندنا** خلافا **س** ولو تلف مال غيره بلا سبب
 ابداع او اقراض ضمنه بالاجماع واجمعوا على انه لو قبل
 الوديعة باذن وليه ضمن انتهى **ويستثنى** من ابداعه
 ما اذا اودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فلما كانت
 تضمين الدفاع والآخذ وفي جامع الفصولين صبي اعار
 صبيتا شيئا لغيره كفاكس وكحه فلو كان الراجع ما ذوننا
 دفعه فحصل التلف لا بتسليمه ولو محجرا ضمن هو بدفعه
 والآخذ بذاته لانه غاصب الغاصب ولو اهلك الوديعة
 او خلطها ضمن انتهى قال في جامع الفصولين وهي من
 مسكلا ابداع الصبي فكت لا اشكال لانه انما لم يضمنها
 الصبي للتسليم من مالها وهذا لم يوجد كما لا يخفى الاذن
 في الاجارة اذن في التجارة وعكس كذا في السراجية

صبي اعار صبيتا شيئا

اعلم ان الاذن بالتجارة اطلاقا للتجارة بفكت الحجر والنج
 للماذون بصورته منفك الحجر لا الانابة والتوكيل لان تقدير
 قوله اذنت لك في التجارة اتجر لنفسك والعبد في التجارة
 متجول نفسه وانما يملك المولى اكتسابه حكما ملك رقبته
 اذا فرغ من الدين كما لو اختطب او احتش بغير اذنه ولهذا
 الاذن في التوقع كلها اذا قال الرجل لعبده فقد اذنت لك
 في التجارة او ضمن فعال في الحياطة او غيرها او اعمل
 في البقالين او كحه او قال اذا الى الغلة او ان اذيت
 الى الف درسم فانت حر او اقد قصارا او قال له آجر
 هذا العبد ولم يقل من فلان او رآه يبيع وبشر فاعرض
 عنه صار بذلك كله ما ذوننا في جميع التجارات والاجارة
 والاستيجار والمزارعة والمعاملة وبواجب نفسه ولو
 قال آجر نفسك من فلان القياس ان يصير ما ذوننا وفي
 الاستحسان لا يصير ما ذوننا اما اذا قال آجر هذا العبد فانما يكون
 ما ذوننا لانه اذن له في التجارة فان الاجارة تجارة
 واما اذا قال آجر نفسك من فلان فلم يكن ما ذوننا
 لانه استخدام عرفا لانه فوض اليه عقدا واحدا
 ولم يفض اليه التدبير فبين يعا قد معه فانه لو
 آجر من غيره لا يجوز كذا في الروا الجبة لا يصح الاذن

لا يصح الاذن للابن والمختص به

للابون والمغصوب المحمود ولا بينة له صورته في الحائنة
 المولى اذا اذن لعبد الابن لا يصح اذنه وان علم الابون
 وان اذن له في التجار مع من كان العبد في بيع صح اذنه
 وان اذن لعبد المغصوب في التجار ان كان الغائب
 مقراً او كان لمولاه بينة صح الاذن لانه لو باعه في هذا الوجه
 جاز بيعه فصح اذنه والا فلا انتهى ولا يصير المأذون محجوراً
بهما اي بالابون والغصب على الصحيح وفي الحائنة
 العبد المأذون اذا ابون يصير محجوراً المذنب اذا كان مأذوناً
 فابق لا يصير محجوراً والعبد المأذون اذا غصب غائب
 لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير محجوراً قبل الاذن
 بدار احب وبعد الا حرا يصير محجوراً فاذا وصل الى مولاه
 بعد ذلك لا يعود مأذوناً والعبد المأذون اذا ابون يصير
 محجوراً فان عادم الابون الاصح انه لا يعود مأذوناً انتهى
 ومن هذا التفصيل علم ان قوله ولا يصير المأذون
محجوراً بهما ليس على اطلاقه اذن لعبد ولم يعلم العبد
 لا يكون اذناً يعني اذا اذن المولى لعبد الغائب لا يصير
 مأذوناً قبل العلم واذا علم صار مأذوناً وكذا لو جرح على
 عبده المأذون الغائب لا يصير محجوراً قبل العلم
 ولو اذن المولى لعبد الغائب ثم حج عليه قبل

ولا يصير المأذون محجوراً
 بابون

والعبد المأذون اذا اسره العبد لا يصير محجوراً

اذن لعبد ولم يعلم
 الغائب

قبل ان يعلم ثم علم العبد بالاذن السابق لا يصير
 مأذوناً كذا في الحائنة الا اذا قال المولى بايعوا
عبدى فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه
 وهو لا يعلم صار مأذوناً واحصل انما يشترط علم
 العبد ليصير مأذوناً اذا كان الاذن مقصوداً فاذا ثبت
 ضمناً بان قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدى
 هذا يصير العبد مأذوناً قبل العلم فكان شراء العبد وبيعه
 منهم جائز كذا في الحائنة بخلاف ما اذا قال بايعوا ببيع
ذكر في الزيادات وقال لو ان رجلاً قال لرجل ببع عبدك
 هذا من ابني هذا وهو صغير فقال الرجل للقفيروعت منك
 هذا العبد بالف درهم وقبل الصغير ذلك فقال ان علم
 الصغير امر الاب جاز بيعه من الصغير وان لم يعلم بامر
 الاب فانه لا يجوز هكذا ذكر في بعض الروايات وذكر في بعضها
 قال يجوز علم اولم يعلم ومنه مشتايحنا من قال ما ذكر
 محدثه في الزيادات جواب القيلس وما ذكر في
 المأذون جواب الاستحسان ومنهم من قال المسائل على
 روايتين في رواية يصير مأذوناً علم اولم يعلم وفي
 رواية لا يصير مأذوناً لم يعلم فالحاصل ان الاذن
 بالتفوق اذا ثبت مقصوداً يشترط لعمته علم المأذون

واذا ثبت ضمننا لعينه بفتح بدون علم العبد فهو على القيد
والاستحسان عند بعض المشايخ وعلى روايتين عند البعض
ومن مشايخنا من قال لا فرق بين مسئلة المأذون
ومسئلة الزيادات وهو الظاهر وزان مسئلة الصبي
من مسئلة العبد ما لو قال الاب لقوم بايعوا ابني الصغير
بصير الابن مأذونا علم الصبي احرا الاب ام لم يعلم كما في مسئلة
العبد وزان مسئلة العبد من مسئلة الصبي ما اذا قال
المولى لرجل بيع عبدك هذا من عبدي وهناك ان علم
العبد بامر المولى بصير مأذونا بشراء العبد وان لم يعلم
واذا اشترى لا يصح كما في مسئلة الصبي واذا لا فرق
بين المثلين **فرع** على اذا قال المولى لقوم بايعوا عبدي
فلان فبايعوه كان للعبد ان يبايع غيرهم لان العبد صار
مأذونا لما يبيع معه القوم الذين امرهم المولى بالمبايعه
والامر لا يجزئ فاذا ثبت في حق البعض ثبت في حق الكل
وتوان ذلك القوم لم يبايعوا اثنى يبايعه قوم آخرون
لا يفتح مبايعتهم ولا بصير العبد مأذونا لان المأذون ثبت
في ضمن مبايعه القوم الذين امرهم فلا يثبت المأذون قبل
مبايعه ذلك القوم اياه كذا في التاتارخانية اذا قال له
اجر نفسك ولم يقل من فلان او بيع ثوبى ولم يقل

اذا قال العبد
ولم يقل فلان

منه

من فلان كان اذنا بالتجارة كما في الخانية ما نصه المولى
اذا قال لعبد آجر نفسك من فلان للخدمة لا يكون ذلك
اذا في التجارة ولو قال لعبد بيع ثوبى هذا من فلان لم يكن
ذلك اذنا لان بيع ثوب واحد من رجل بعينه واجارة نفسه
من فلان لا يكثر ولو قال آجر نفسك ولم يقل من فلان
او قال بيع ثوبى هذا ولم يقل بيع لفلان بصير مأذونا في
التجارة ولو امر عبده ان يشتري له ثوبا او لحما لا يصير مأذونا
استحسانا وكذا لو قال اشتر ثوبا فاقطعه فميصا
او ما شبه ذلك انتهى والامر بالشراء كذلك كما في
الولو الجبة ما نصه ولو امره بان يشتري له ثوبا
للكسوة او لحما بدرهم او بقل او غيره من الطعام لا يكل
لم يصير مأذونا لان هذا استخدام عرفا لا اذنا في التجارة
ضرورة ان لا يتعطل على الناس استخدام مما يليهم في
التجارة ولو اذن له يوما واحدا او شهرا كان اذنا عاغا
لان الاذن عندنا اسقاط فلا يحتل التوقيت انتهى
فلو قال اشتر ثوبا ولم يقل من فلان ولا للبس كان اذنا
وهي حادثة الفتوى فليحفظ فانها تجرى في مواضع كثيرة
الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص يعني اذا اذن لعبد
في التجارة في نوع بصير مأذونا في الانواع كلها وكذا

والامر بالشراء

فلو قال اشتر ثوبا ولم يقل
من فلان

الاذن بالتجارة
لا يقبل التخصيص

اذا قال اذن لك للتجارة في مكان كذا او في وقت كذا
 يصير ما دوننا في الاماكن والازمان كلها بخلاف التوكيل
 فان ذلك يقتل التخصيص والتوقيت وبخلاف اذن
الشفقة فانه بمنزلة التوكيل كذا في الخاتمة الا اذا كان
 الاذن مضاربا في نوع واحد فاذن للعبد في المضاربة
 فانه يكون ما دوننا في ذلك النوع خاصة وقال اخرج
 الاصح عندي التعميم كما في الظهيرة ما نصه واختلف مشايخنا
 رحمهم الله في فصل وهو ان المضارب في نوع خاص
 اذا اذن لعبد من المضاربة في التجارة ان العبد يصير ما دوننا
 في التجارات كلها ام في ذلك النوع خاصة منهم من يقول
 يصير ما دوننا في ذلك النوع خاصة لانه انما استفاد الاذن
 من المضارب قال شمس الائمة القسري رحمه الله عند
 انه يكون ما دوننا في التجارات كلها لان السبب
 في حقه فكبحر استحق اذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى
 فسكت كان ما دوننا الا اذا كان المولى قاضيا فحينئذ
 لا يصير العبد ما دوننا في التجارة والنفقة الذي يباشره
 لا ينفذ بسكوت المولى فانه اذا رآه يبيع شيئا من ملكه
 فسكت لا ينفذ كذا هذا الفرق كما في الظهيرة السقيمة
 اذا زوجت نفسها من كفر متح فان فترت عن مهر متح

اذا اراد المولى عبده يبيع ويشترى

السقيمة اذا زوجت نفسها

عالم
 ولو اختلفت من زوجها

كان للمولى الاعتراض ولو اختلفت من زوجها على مال وقع
 الطلاق ولا يلزمها المال لانها لا تملك التزام المال
 بدلا عما ليس بمال ثم قال في الكتاب ويكون الطلاق رجعيًا
 لانه طلاق لا يقابل به البذل اصلا فيكون رجعيًا وهي كالقنينة
 اذا اختلفت من زوجها على مال يكون رجعيًا بخلاف
 الائمة اذا كانت تحت زوج فاختلعت على مال فان
 الطلاق يكون باينًا لانها من اهل الالتزام فان فعلت
 ذلك باذن المولى يجب المال في الحال وان كان بغير
 اذن المولى كان عليها المال بعد العتق والطلاق ببدل
 يكون باينًا حتى لو كانت الائمة مفدة بمجورة فاختلعت
 نفسها على مال يكون الطلاق رجعيًا لانه لا يجب عليها
 المال لا في الحال ولا بعد العتق كذا في الخاتمة ولا يبيع اقرار
 التقيية ولا الاشهاد عليه ولو اودع انسان عند مجور
 فافتر المجور انه استهلكه لا يصدق فلو صار مسلما بعد ذلك
 بآل عما افترت فان قال ما اقررت به كان حقا يؤخذ
 به في الحال وان قال ما اقررت به كان باطلا لا يؤخذ
 كالعبد المجور اذا اقتر باستهلاك مال انسان فانه لا يؤخذ
 في الحال فان اذن له مولاه في التجارة بعد ذلك بآل به
 عما افترت فان قال ما اقررت به كان حقا يؤخذ به في الحال

ولا يبيع اقرار نفسه

ولو دفع المالك المال لا يثبت
بغيره من غير

ولو دفع المالك على غيره
فإنه لا يثبت

ولو دفع المالك على غيره
فإنه لا يثبت

وان قال كان باطلا لا يؤخذ به كذا في الحائنة. ولو دفع
الوصي المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيرا ضمنه ولو لم يحجر عليه
صورة يتيم ادرك مفدا غير مصلح وهو في حرج وصيته
وحجر عليه القسح او لم يحجر في ال وصيته ان يدفع ماله
اليه فذفع اليه فضايع المال في يده ضمن الوصي
لان دفع المال اليه مع علمه انه مضيع تبضع فيضه ولو
ان صبيتا مصلحا غير مفدا لم يدر ك فذفع الوصي اليه ماله
واذن له بالتجارة فضايع المال في يده لا يضمن الوصي
كذا في الحائنة. ولو حجر القسح على سفيرة مفدا يستحق الحجر
فاطلقة آخر. يعني ثم رفع ذلك الى قاضي آخر فاطلقة ورفع
عنه الحرج واجاز ما صنع. حاز اطلاقه لان قضاء الاول
كان في فضل مختلف وهذا اختلاف فيه نفس القضاء
لان الحرج اى حرج الاول ليس بقضاء لعدم المقضي له
والمقضي عليه فينفذ قضاؤه وهو بمنزلة مالو قضى
القسح وهو محجور عليه فاذا اطلقة القسح اطلاقه
اولا لان قضاء الاول كان في فضل مختلف فيه وهذا
اختلاف في نفس القضاء ولا يجوز لثالث بعد ذلك
تنفيذ الحرج الاول اى تنفيذ قضاء الاول بالحرج خلافا للحصاة
يعنى الحضا فان القسح اذا حجر على مفدا

بسنى الحرج ثم رفع الى قاض آخر فاطلقة القسح واجاز
ما صنع المحجور صحح اطلاق القسح وما صنع المحجور في ماله
من بيع وشراء قبل اطلاق القسح وبعده كان جائزا
لان حرج الاول مجرته فيه يستوقف على امضاء قاض آخر
كما لو قضى القسحى وهو محدود في قذف لانيتم قضاؤه
مالم يتصل به امضاء قاض آخر فان رفع شئ من تبرعات
المحجور الى القسحى الذى حجر عليه قبل اطلاق القسحى
القسح فنقضها وابطلها ثم رفع الى قاض آخر فان انان
ينفذ حرج الاول وقضاؤه فلو ان القسح لم ينفذ حرج الاول
واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث ينفذ حرج الاول
ويرد ما قضى القسح بالاطلاق لان القاض الاول حين
رفع اليه حجرة فامضاه كان ذلك قضاء منه لوجود
المقضى له والمقضى عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ اطلاق
القسح الاول ووقف المحجور عليه بالسف باطل واختلفوا
فيما اذا وقف باذن القسحى فصحة البائع. يعنى ابا بكر
البائع حيث سئل عن محجور عليه وقف صنعة له قال
وقفه باطل الا ان ياذن له القاضى وابطله ابو القاسم
حيث قال لا يجوز وقفه وان اذن له القاضى منها فبينا
بصحة الحرج على آخر البالغ كما هو مذهب ابي يوسف

ودفع المحجور عليه بالسف
باطل

والصبي
عند الامام الثاني

و محمد رحمه الله ولا يصير السفينة محجورا عليه بالسفينة
عند الامام الثاني يعني فان بلغ اليتيم سفيرا غير رشيد
فقبل ان يحجر القاضي عليه لا يكون محجورا عند ابي يوسف
حتى ينفذ لقرقانة ولا بد من حجر القاضي عنده
لانه جعل الحجر بسبب السفينة كالحجر بسبب الدين وذاك
لا يكون الا بقضاء القاضي كذا هنا ولا بد من اطلاق
القاضي صلا فالجرح فيها اي في الحجر والاطلاق يعني
عند محمد يكون محجورا من غير حجر لانه جعل الحجر بسبب السفينة
كالجرح بسبب الصبا واجنون وذلك يكون من غير قضاء
فيكون محجورا الا ان يوزن له وكذا لو بلغ الصغير مصلحا
فاجرح بالمال واقر بدبون ووهب ونفذ وغير ذلك
ثم تشدد وصار بحال يستحق الحجر فما صنع من التفرقات
قبل الفاد يكون نافذة وما صنع بعد ما فانه يكون باطلا
عند محمد حتى لو رفع الى القاضي فان القاضي يضمن
ما فعل قبل الفاك ويبطل ما فعل بعد الفاك
لان عند محمد هذا العارض بمنزلة اجنون والصبا
والصبي او المجنون يكون محجورا من غير حجر وعلى قول
ابي يوسف بنفس الفاك لا يصير محجورا ما لم يحجر عليه
القاضي حتى لو رفع ذلك الى القاضي يحجر عليه ويضمن

قال محمد بن محمد بن
الصبي

ويضمن ما فعل قبل الحجر وهو عنده بمنزلة الحجر بسبب
الدين قال محمد المحجور بمنزلة الصبي الا في اربعة احوالها
ان تعرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور
باطل والثاني ان اعتاق المحجور وتديره وطلما في مكانه
جائز ومنه الصبي باطل والثالث المحجور اذا اوصى
بوصية جاز وصيته من ثلث ماله ومنه الصبي لا يجوز
والرابع جارية المحجور اذا جاء بولد فادعاه يثبت
نسبه ومنه الصبي لا يثبت كذا في اخاينة فلا يشترط
حصة لصحة الحجر عليه كما في خزانة المفتين ووقعت
حادثة حجر القاضي على سفينته ثم ادعى السفينة الرشد
وادعى خصمه بقاءه على السفينة وبرهنا فلم ارفها
نظرا لمرحبا وينبغي تقديم بينة البقاء على السفينة لاني المحيط
منه كتاب الحجر الظاهر زوال السفينة لان عقله بمنه
اي السفينة ذكر هذا التعليل عند ذكره في دليل ابي يوسف
قوله على ان السفينة لا يحجر الا بحجر القاضي وقال الامام
الزليعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان
في المهر قضى لمن برهن اي لمن اقام البينة لانه نوره دعواه
بها وهي كاسمها مبينة فان برهنها فمن شهد له مهر المثل
لم يقبل بينة لانها اي البينة لا يثبت فكل بينة شهد لها

لصحة الحجر عليه
والسنة طاهرة

ادعى الرشد
بحجر القاضي

الظاهر لم يقبل مثلاً إذا كان مهر المثل يشهد للزوج بان كان
 مثل يدعيه الزوج او اقل كانت بينة المرأة اولاً الظاهر
 يشهد للزوج وبينه المرأة ثبت خلاف الظاهر
 فكانت اولى وان كان مهر المثل يشهد لها بان كان مثل
 يدعيه المرأة او اكثر كانت بينة الزوج اولى لانها ثبتت
 الخط وهو خلاف الظاهر والبيتة للاثبات على بيتنا
 وان كان مهر مثلها لا يشهد لها ولاله بان كان اقل
 مما ادعته المرأة واكثر مما ادعاه الزوج فالصحيح
 انها يتران لانها استويا في الاثبات لان بينهما ثبتت
 الزيادة وبينه ثبت الخط فلا يكون احدهما اولى
 من الاخرى وهما بينة زوال الشك شهد لها الظاهر
 فلم يقبل وقيل الصبي اذا بلغ حكم الشئ بتوجه الخطاب
 اليه فالظاهر زوال ما يقتضي الحجر عليه بخلاف حكم
 القاضي بحججه لانه مع وجود البلوغ صار الظاهر
 بقاء الحجر ولم يوجد بعد الحجر من القاضي ما يقتضي خلافه
 فالظاهر بقاءه المأذون اذا لم يدين بتعلق بكسبه
 ورقبته الا اذا كان اجيراً في البيع والشراء كما في اجارة
 مينة المقتنى ما نصه استأجر عبداً لبيع له ويشترى
 جازد لو حقه دين أخذ المستأجر لذلك ولا سبيل

المأذون اذا لم يدين
 بتعلق بكسبه

للفرد على العبد انتهى وقيل فلا يحتاج الى استثناء
 اذ ليس بمأذون بل كوكيل عن المستأجر وقيل ولا بد
 من يقين بما يصح الاجارة كالمدة فانهم انتهى العبد المأذون
 للمدبون اذا اوصى به سيده لرجل غم مات ولم يجز الغريم
 ليس له ذلك كان العبد ملكاً للموصي له اذا كان يحرز
 من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه
 في حال حيوة فللغريم ابطالها وبيعه القاضي فما فضل
 من ثمنه فملكوا هب وان جازت الرهبة للسبيل على العبد
 حتى يعق كذا في خزانة المفتين في الوصايا **كتاب**
الشفعة وهي في اللغة ما فوذ من الشفع وهو الضم
 ضد الوتر ومنه شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم
 لانه يضمهم بها الى الغاية من يقال شفع الرجل شفعاً
 اذا كان فرداً فصارت له ثمان والشفيع فيما نحن فيه
 يضم المأخوذ الى ملكه فلذلك سمي شفيع وفي الشئ هي
 تلك البقعة جيرة على المشتري بما قام عليه ومعناه اللقطة
 موجود فيه وهو الضم وزيد عليه اوصاف من الملك
 للبقعة على وجه الحجر وسببها اتصال ملك الشفع بالمشتري
 لانها تجب لو فزع ضرر الرضيع عنه على الوترام بسبب سوء
 المعاشرة والمعاملة من حيث اعلاء الجدار وابقاد النار

اذا اوصى به سيده
 العبد المأذون المدبر

ومنع سوء الظن وانارة الغبار وايفاف الدواب
والصفار لا يستأذا كان يضادده كما قيل ائني السجون
معاشرة الاخذاد وشرطها ان يكون المحل عمارة سفلها كان
او علواً اصل القصة او لا وان يكون العقد معاوضة مال عال
وركنها اخذ الشئ من احد المتعاقدين عند وجود سببها
وشرطها جواز الطلب عند تحقق السبب وصفها ان الاخذ
بها بمنزلة شراء مبتدأ متى ثبت بها ما يثبت بالشراء
نحو الرد بخيار الرؤية والعيب وهو المعنى من قوله هي بيع
في جميع الاحكام. بيعه واذا قضى القاضى للشئ او سلم المشتري
ثبت بينهما احكام البيع من خيار رؤية وخيار عيب والرجوع
بالتنقيد عند الاحتقاق. الا ضمان العوز فانها في ضمان العوز
في حكم البيع لان الشئ لا يرجع بضمان المورد للحيز اي لافرة
من يد المشتري جبراً ولهذا فرغ بقوله فاذا استحق البيع بعد
البناء فلا رجوع للمشتري على الشئ مما به فلا رجوع للشئ
على المشتري صورة ان الشئ لو اخذ الارض بالشفعة
فبني فيها او غرس ثم استحق فكلف المستحق الشئ بالقلع
فقلع البناء والغرس لم يرجع على الواهب شئ لان الرهبة عند
شئ وهو غير عامل له فلا يستحق السلامة فلا يثبت به العوز وتجلف
الوديعة لان المودع عامل له وتجلف المعاوضة لان عقد
المعاوضة يقتضى السلامة فيكون كل واحد منهما ملزماً
لوصف السلامة بالاقدام على العقد فاذا لم يعلم له صار مغوراً
من جهة فيرجع عليه بالحقة من الفرز كذا في الزيلعي. وبكا. المالك
القديم. مثلاً اجارية المأسورة اذا اخذها المالك القديم
من مالكها الجديد بقيمتها او بالتثمين فاستولد ما ثم استحققت

الشئ مع ما به
الاحكام

لا على البائع ان كان اخذها منه ولا على المشتري
ان اخذها منه معناه لا يرجع بما نقص بالقلع
وعن ابي يوسف انه يرجع به لانه يتملك عليه فكان
كالمشتري ووجه الظاهر هو الفرق بين الشئ
وبين المشتري ان المشتري صار مغوراً من جهة البائع
لان البائع لما اوجب البيع له في الدار صار غاراً
والمغور يرجع الى الغار بما يحقه من الضمان والحضانة
اما هنا الشئ ما صار مغوراً من جهة المشتري لانه يملك
الدار عليه على كرهه منه فلا يرجع بقيمة البناء عليه فهذا
فضل لا بد من معرفته. كالموهوب له اذا بنى او غرس
في الارض ثم استحق فكلف المستحق الموهوب له بالقلع
فقلع البناء والغرس لم يرجع على الواهب شئ لان الرهبة عند
شئ وهو غير عامل له فلا يستحق السلامة فلا يثبت به العوز وتجلف
الوديعة لان المودع عامل له وتجلف المعاوضة لان عقد
المعاوضة يقتضى السلامة فيكون كل واحد منهما ملزماً
لوصف السلامة بالاقدام على العقد فاذا لم يعلم له صار مغوراً
من جهة فيرجع عليه بالحقة من الفرز كذا في الزيلعي. وبكا. المالك
القديم. مثلاً اجارية المأسورة اذا اخذها المالك القديم
من مالكها الجديد بقيمتها او بالتثمين فاستولد ما ثم استحققت

منزبه وصنعت قيمة الولد رجع عليه بما دفع اليه من القيمة
او الثمن ولا يرجع بقيمة الولد لانه لم يوزر بخلاف ما لو كان
مشتريا حيث يرجع بهما على البائع لانه معزوم من جهة كذا
في الزيلعي واستيلاد الاب يعنى رجل اذا استولد جارية
ابنه ثم استحققت منه ومنه قيمة الولد لا يرجع على ابنة
لانه لم يوزر بخلاف البائع صواب بخلاف المشتري فليتناظر
فروية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر من حق الشفع
كالاجل مثلا اذا وقع الشراء بجنس مؤجل الى سنة فحضر
الشفيع فطلب الشفعة واراد ان يأخذها الى ذلك
الاجل فليس له ذلك الا برضاء المأخوذه وبقول
القاضي له اذا لم يرض المأخوذه اما ان تنفذ الثمن
حالا او تقبر حتى يحل الاجل فان نفذ الثمن حالا وكان
الاخذ من المشتري البائع يسقط الثمن عن المشتري وان نفذ
المنع حالا وكان الاخذ من المشتري يبقى الاجل في حق
المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبة
المشتري قبل محل الاجل وان صبر حتى حل الاجل فهو على
شفعة لكن يكون الاجل معلوما فاما اذا كان مجهولا
نحو الحصا والقباس واشباه ذلك فقال الشفع
انا اعجل المنع واخذ ما لم يكن ذلك كذا في التمارضية

الشفعة من المشتري

الشفعة من المشتري

الشفعة من المشتري

لان المشتري ملكا بشرائه الفاسد ومنه احدى الحيل
لابطال الشفعة كذا في المولوية ويرد كما في الماشقوع
على البائع عند الروية ان شاء وبالعيب ايضا وان شرط
المشتري البراءة منه لان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري
ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبل فشاء من البائع
لتحول الشفعة اليه فيثبت له الخيار ان فيه لان المشتري
ليس بنائب عن الشفع فلما يجعل شرطه ورؤيته في حق
ولات لم يرد المشتري ودلت هذه المسئلة على الفسخ
دون التحول اي تحول الشفعة بمال السبيحاني والتحول
اصح والابطال به المعلوم لا يؤخر للموهم وشرط جواز
القضاء بالشفعة عند طلب الشفع وهو طلب التقرير عند
القاضي حضرة المشتري سواء كان الدار في يد طو في
يد البائع لان المستحق عليه هو المشتري سواء اخذ الشفع
الدار منه او من البائع فان كان الدار في يد البائع
بشرط حضرة المشتري والبائع لان البائع بصير مستحقا
عليه يد او ملكا لان شراء المشتري يفسخ فيعود الى ملكه
ثم يملك عليه وان كان الدار في يد المشتري فالصحيح انه
لا يصح الطلب من البائع لانه غير مستحق عليه لا يدا
ولا ملكا في الحال كذا في المولوية فلو قطع بين رجلين

فقط يقطع بين رجلين

فحضر احدهما اقتصر والآخر نصف الدية معناه اذا حضر
 احدهما وغاب الآخر كان لهذا الحاضر ان يموت في ولا
 ينتظر الغائب لان حق كل واحد منهما في كل اليد مستيفاً
 البعض لكان المزاينة اذا كان غائباً استوفى في الحاضر والآخر
 اذا حضر دية يده لانه اوفى بذلك حقاً مستحقاً عليه وهذا
 بخلاف القصاص في النفس اذا حضر احدهما وقتله لم يجب
 للآخر شيء لان فوات حقه في الاستيفاء كان لغيبته لا لقصور
 في المحل فانها اذا اجتمعا واستوفيا صار كل منهما مستوفياً حقه
 على الكمال فلا يجب معه الدية ولو حضر احد الشفعين قضى
 له بكلمة كذا في جنابات شرح الجمع باع ما في اجارة الغير
 وهو شفيع فان اجاز البيع اخذ ما بالشفعة والابطلت
 الاجارة ان رد ما كذا في الولو الجية مانعة رجل اجر
 دار معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستاجر شفيعها
 فالبيع جائز بين البائع والمشتري موقوف في حق
 المستاجر لقيام الاجارة فان اجاز المستاجر نفذ حقه
 وقد رالبائع على التسليم لانه بطلت الاجارة وكان
 للمستاجر الشفعة لوجود سبيلها ولو لم يجز البيع ولكن طلب
 الشفعة بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان
 الاجارة ففرق بين هذه المسئلة وبينها اذا باع من آخر

وهو احدهما الشفعين
 قضى له بكلمة
 باع ما في اجارة الغير

داراً على ان يكفل فلان بالثمن وفلان شفيعها فكفل حيث
 لا يثبت الشفعة والفرق ان في مسئلة الكفالة البيع لا يجوز
 ما لم يكفل لما كانت الكفالة شرطاً في البيع فصار الجواز مضافاً
 اليه فصار بمنزلة البائع اما هذا البيع جائز في غير اجارة
 المستاجر الا ان للمستاجر خياراً ان يبطل الشراء في حقه فصار
 بمنزلة مالو باع داراً على ان فلاناً بالخيار وفلان شفيعها
 كان له الشفعة انتهى الاب اذا اشترى داراً لابنه
 الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها اي بالشفعة
 وفي الولو الجية رجل اشترى داراً لابنه الصغير والاب
 شفيعها فاراد ان ياخذها بالشفعة كان له ذلك لان
 الاب لو اشترى مال ابنه يجوز فكذا هذا ومتى اخذ
 كيف ياخذ يقول اشتريت فاخذت بالشفعة والوصي
 كالاب يعني لو كان مكان الاب وصياً يجب
 ان يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال
 اليتيم لنفسه على قول من يملك الشراء وهو كالاب على
 قول من لا يملك له الشفعة ايضاً لكن يقول اشتريت
 وطلبت الشفعة ثم يرفع الى القاضي حتى ينصب
 قسماً عن الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم
 الثمن اليه ثم هو يملك الثمن الى الوصي كذا في الولو الجية

الاب اذا اشترى داراً
 لابنه الصغير

والوصي

إذا كانت دار الشفع ملازقة

التي عاينها

إذا كانت دار الشفع ملازقة لبعض المبيع كان له الشفعة
 فيما لازقه فقط صورة رجل اشترى عشرة أوقية مثلاً لازقة
 والشفع ملازقة بعضها فليس له أن يأخذ إلا ذلك البعض
 وكذا القرية وكذا الاراضي لأن السبب موجود في البعض
 فلا يثبت الحكم في الكل كذا في الولوالجية وإن كان فيه
 تفريق الصفقة على المشتري القوي على جواز بيعه وهو ممكن
 وجوب الشفعة فيها وفي الولوالجية شري دور مكة حرتها
 أنه تعالى هل يفتح ليحب للشفع فيها الشفعة عن أبي حنيفة
 يعروايتان ذكر في الجامع الصغير أن بيع الارض لا يجوز
 إنما يجوز بيع البناء فلا يجب للشفع الشفعة وعن الحسن
 عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجوز للشفع الشفعة وهو قول
 أبي يوسف ومحمد رحمه الله وعليه الفتوى لأنه باع
 المملوك ثلثاً ثلثة آيات في الدار كل واحدة فوق الآخر
 كل واحدة لأنان ببيع واحد منهم بيته فهذا
 على وجهين أن كان طريق الكل في الدار للباين
 أن يشتركا في الشفعة لانهما سواء في شركة الطريق
 وأن كان ابواب البيوت في السكة أن باع الاوسط
 كان للأعلى وللأفضل أن يأخذ بالشفعة لانهما جاربان
 له وأن باع الأعلى فالأوسط أولى لأنه هو الجار

الملازقة

يبيع المالك الوكيل

والتسليم المبيع

سواء يبيع في طريقه

الملازقة فإن باع الأفضل فالأوسط أيضاً أولى كما
 قلنا أنه الجار الملازقة انتهى يبيع المالك الوكيل
بالشراء أن لم يسلّم إلى موكله فإن سلّم لم يبيع وبطلت
 هو المختار توضيح الوكيل بشراء الدار إذا اشترى
 وقبض فجاء الشفع وأراد أن يطلب الشفعة من الوكيل
 فهذا على وجهين أن لم يسلّم الوكيل الدار إلى الموكل
~~الوكيل هذا صحيح~~ وأن سلّم الدار إلى الموكل لا يبيع المالك
 من الوكيل وتبطل شفعته هو المختار والجواب في الوكيل
 مع الموكل كالجواب في البائع مع المشتري صحيح المالك
 من البائع في الوجه الأول لم يبيع في الوجه الثاني هو المختار
 هذا هو الكلام في الطلب أما الكلام في التسليم والتسليم
 من الشفع له أي الوكيل صحيح مطلقاً سواء كان الدار
 في يده أو لم يكن والفرق أن الطلب للتملك والوكيل
 بعد التسليم ليس يجهّم في التملك والتسليم إسقاط حق
 كجوز الشراء والشراء قائم سميح بالبيع في طريق مكة
 يطلب طلب الموانئة فالطلب على ثلث مرات طلب
 موانئة وطلب اشتراء وطلب عند القاضي الأول وهو
 طلب الموانئة في ظاهر الرواية بشرط فور علمه بالشراء
 أن طلب غيب حقه وإن لم يطلب وسكت بهينة بطل

حة لقوله وم والشفعة لمن وانبرها الى طلبها على سبيل
 المبادرة والمصارعة والثاني يقول للمشتري ان
 شهد على اني اطلب الشفعة او بآتي عبارة يفهم منه
 الطلب في دار شريتها من فلان التي احد حدودها
 كذا او الثاني والثالث والرابع كذا فكمها الى لان الدار
 انما يصير معلومة بذكر الحدود والثالث يقول اشترى
 فلان دارا احد حدودها والثاني والثالث والرابع
 كذا لان الدعوى انما يصح بعد اعلام المدعي به والاعلام
 بذكر الحدود كذا في الولو واجبة لم يشهد ان قد روى على
 طلب الاشهاد والامام فان عجز عن طلب الاشهاد بنفسه
 بان لم يكن البايع والمشتري في الرفعة وكل واحد بالطلب
 لطلب له الشفعة هذا اذا وجد من يوكله او كتب كتابا
 يعني ان لم يجد من يوكله وجد فيجاء يكتب كتابا على يده
 فيوكله ويطلب بالكتاب وارسله والامام فان
 لم يفعل ومضى بطلت شفعته حتى يجد فيجاء فان لم
 يجد وكيد لا فيجاء لم تطل شفعته حتى يجد فيجاء لانه
 معذور وتسلم الجار مع الشريك صحيح حتى لو سلم
 الشريك لم يخذ الجارة وفي خزانه الاكمل من الاجناس قال
 رحمه الله عن هشام عن محمد بن اشترى نصيبا من الدار فقبل

رستم جار الشريك
 منجج

لربها

في طلب الشفعة وكذا الجار من علم الشفعة

لشريك في الدار وجاره وما جميعا في موضع واحد ان فلانا
 باع نصيبه فقال الشريك شفعته فلا شفعة للجار لانه قد
 كان ساكنا يوم سمع ببيعته وليس له ان يقول انما سكت
 عن الطلب لان الشريك كان احق متى فكان ينبغي
 له ان يقول ان اخذ فلان الشريك والا انا
 قد طلبتها اشترى سلم الشفع على المشتري لا يبطلها
 هو المختارة لقوله عليه السلام من كلم قبل ان يعلم
 فلا تجبوه الا براء العم من الشفع يبطلها
قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانته ان لم يعلم بما
 مثلا دار بيعت فقال البايع او المشتري ابرئنا من
 كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم انه وجبت
 له قبلها شفعة لا شفعة له في القضاء وله الشفعة
 فيما بينه وبين الله تعالى لو علم بذلك لم يبرئها الا الاول
 فلانه ابطال وآما الثاني فلانه لم ير من بهذا الا بطل
 ونظير هذا ما قالوا لو قال لرجل آخر اجعل في حل
 ولم يبين مال قبل ففعله في حل يصير في حل ولا يبقى له قبل
 شيء في القضاء ويبقى فيما بينه وبين الله تعالى
 اذا كان جال لو علم بذلك لم يبرئ كذا في الولو واجبة
 اذا صبح المشتري البناء بأشياء كثيرة فجاء الشفع

الشريك الشفع على

الا براء العام من
 الشفع

اذا صبح الله البناء

فهو مخير ان شاء اخذها بالشفعة واعطاها ما زاد الصبغ
 و ان شاء ترك الشفعة لان نقص صبغه لا يمكن كذا في
الولو الجية وفيه نظر فان المشتري اذا بنى على الدار
المشعونة بناء كان للشفيع ان ينقض ويأخذ الدار
ولا يعطيه ما زاد فيها فكذا هنا. آخر الشفيع الجار
 الطلب لكون القاضى لا يبرأ منه وهو معذور وعنى الشفيع
بالجوار اذا خاف انه لو طلب الشفعة عند القاضى فالقاضى
لا يرى الشفعة بالجوار يبطل شفيعه فلم يطلب منه على
شفعة لانه ترك معذره. وكذا لو طلب من القاضى
 احضاره فامتنع مثلا لو كان شفيعه عند السلطان
فامتنع القاضى من احضاره فهو على شفعة لان هذا
معذره فآخر اليهودى اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب
لم يكن تأخره معذرا شرعيا. تعليل ابطالها بالشرط
جائزه حتى لو قال الشفيع للمشتري كنت سلمتها لك ان
كنت اشتريتها لنفسك لم يكن تسليمها اذا اشترىها لغيره
 لان الشفيع علق التسليم بشرط وفتح هذا التعليق
 لان تسليم الشفعة سقاط محض كالطلاقات والعناقا
 وهذه لا يرتد بالرد وما كان سقاطا محضا صح تعليقه
 بالشرط وما صح تعليقه بالشرط لا ينزل الا بعد وجود

او الشفيع جار الطلب
يكون انفس

فان اليهودى اذا سمع
بالبيع
تعليل ابطالها
بالشرط

الرضا

الشرط ولم يوجد الشرط فلا ينزل التسليم ولو قال لا جنبى
 سلمت لك شفعة هذه الدار لم يكن تسليمها وكان على شفيعه
 لانه لاحقا للما جنبى في الدار فلا يقم التسليم كذا
 في الولو الجية. انكر المشتري طلب الشفيع حين علم بالقول
 اتى للمشتري مع يمينه على نفى العلم فالمسئلة على يمين
 ان انكر طلبه عند سماع البيع بان قال الشفيع سمعت البيع
 قبل هذا اليوم او اكثر فطلبت الشفعة يكلف على العلم
 بانه لم تعلم ان الشفيع حين علم بالبيع لم يطلب الشفعة
 لانه يحيط علمه به وان انكر طلبه عند لقائه بان قال الشفيع
 طلبت هذا اليوم حين لقينا يكلف البتة لانه يحيط
 علمه به كذا في الولو الجية وفيها اذا اختلف المشتري
 والشفيع فقال المشتري بلغك الخبر ولم تطلب وقال الشفيع
 طلبت حين علمت فاقول قول الشفيع وثبت له الشفعة
 ومثله لو قال الشفيع علمت يوم كذا وطلبت وقال المشتري
 لم تطلب فاقول قول المشتري الفردان اذا قال طلبت
 حين علمت فعلم عند القاضى بطلان الحال وقد وجد منه الطلب
 للحال فكان القول قوله اما اذا قال علمت منذ كذا فعلم
 بالشراء منذ كذا ثبت عند القاضى باقراره وطلبه كثيرا
 لم يظهر فيحتاج الى الاثبات ونظير هذا البكر

انكر المشتري طلب

اذا زوجت فبلغها اكبر فردت واختصا الى القاضى
وقال الزوج سكنت وقال هي رددت فان ابرهنت
وقالت مرددت حين علمت فاقول قولها وان كانت
علمت يوم كذا فردت فاقول قول الزوج هذا اذا لم
يصدق الشفع المشتري اما اذا صدق وقال نعم شترتها
منذ سنة وقال قد طلبت الشفعة واشهدت على الشفعة
كمن لم يكن في البلد قاض يعذر لانه لا يتمكن من
الخصومة الا عند القاضى وان عرف انه كان في
البلد قاض بهل يعذر وهل تبطل شفعة بين صحابى
الاختلاف عند ابي حنيفة لا تبطل شفعة وعند محمد
اذا شهد على طلبه ولم يخاصم الى المجلس التي تبطل
شفعة وفي رواية الى ثلاثة ايام والمختار ما ذكرنا
قبل هذا انتهى ولو قال الشفع لم اعلم بالشري الا لثقت
كان القول قوله وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك
ولم يطلب ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حين
لعتين وقال الشفع طلبت الشفعة كان القول قول
المشتري ويحلف بانه انه لم يطلب الشفعة حين
لعتيك ولو قيل للشفع منه علمت فقال اسروني
يومي قبل من الساعة لا يقبل قوله الا ببينة انتهى

ادعى

ادعى الشفع على المشتري انه احتال لابلها يحلف فان
كفل فله الشفعة صورة وان كجبتها دار اخرى فتصدق
صاحب احدى الدارين بالحايطة الذى ياجان على حل
بما كتبه وقبضه ثم باع منه ما بقى فليس للجار شفعة لانه
لم يبق جارا فان طلب الجار بيمين المشتري بانه فعل
الاول ضرارا او فرارا منه الشفعة لا على وجه التلجئة
كان له ذلك لانه يدعى عليه معنى لواقربه لزم وهو
خصم فان حلف فلا شفعة له وان كفل كان له الشفعة
لانه ثبت كونه جارا ملازقا كذا في الولوالجية وفي منظوم
ابن وهبان خلافة وفي شرحها لابن الشحنة رجل اشترى
من ضيعة عشرة ابعثن كثير وتسعة اعشار ابعثن قليل
فالشفع الشفعة في البيع الا قول ولا شفعة في البيع الك
فلو اراد الشفع ان يحلف المشتري بانه ما ردت
البطل شفعة بذلك لم يكن له ذلك لانه ادعى عليه
معنى لواقربه لا يلزم انتهى وقال قاضيان بعد ذكر
جملة من احيل المبطلة للشفعة في هذه الفصول اذا اراد
الشفيع ان يحلف البايع او المشتري بانه ما فعل هذا
فوارا منه الشفعة ان اراد تخليف البايع لم يكن له
ذلك لان نكوله لا يكون حجة على المشتري وان اراد

ادعى الشفع على

تخليف المشتري فذلك لانه يدعي عليه شيئا لواقته لا يلزم
انتهى وحق التجنيص والمزبدلواراد الشفع ان يستخلف المشتري
بانه ان البيع الاول كان تلجئة كان له ذلك لاذ ادعى
عليه معني لواقته لزوم وهو مضم قال هو ثا واما ذكر
في كتاب الشفعة انه اذا اراد الاستخلاف لم يرد به
ابطال الشفعة كان له ذلك اذا ادعى ان البيع تلجئة
انتهى وهذا النقل موافق لما في المتن ايضا المشتري
الاب لانه الضعيف دارا ثم اختلف مع الشفع في مقدار
التمن فالقول للاب بلا يمين لانه ينكر حق التملك للشفع
بما يدعي ولا يمين عليه لان النكول لا يعيد رجلا نيا
وطلب الشفع الشفعة كخضرتها فقال البايح كان البيع
بيننا بيع معاينة وصدق المشتري على ذلك لا يصدق
على الشفع لانها اقرا بصل البيع فيكون القول قواض
يدعي اجواز الا اذا كان اكمال يدل عليه بان كان المنزل
كثير القيمة وقد بيع بتمن لا يباع مثله فحينئذ يكون القول
قولها ولا شفعة للشفع الا ترى في الوجه الاول
ولو اختلف البايح والمشتري في هذه الصوة فقال البايح
بعت معاينة وقال المشتري اشترت لا معاينة كان
القول قول المشتري وفي الوجه الثاني اذا اختلفا

كان

المشتري لا يملك
الشفع اذا

كان القول قول البايح كذا هنا هبة بعض الثمن تظهر في
حق الشفع. يقع ولو وسط البعض عن المشتري ياخذ
الشفيع بالباقي ولو وسط الكل ياخذ بالكل وقال الشافعي
رج ياخذ بالكل في الوجهين بناء على ان احط عند
لا يلتحق بصل العقد وعندنا يلتحق خط البعض بصل
العقد لان العقد يصير بعير ثمن فيظهر ان المخطوط كان
تمنا في حق العقد بجميع الثمن الا انه يصح خط الكل في
المشتري لانه لا في دينا قايما في ذمته فصح الا اذا كانت
الهبة بعد القبض. وفي النوازل ولو طلب الشفع الشفعة
ثم سلمها المشتري ثم نقد الثمن فعلم الشفع بالهبة فليس
له ان يستر شيئا لان الهبة ليست بخط لانها هبة
العين لان الثمن صار عينيا بتسليم ولو وهب البايح
خمسة دراهم ثم اشترى قبل قبض الثمن كان الشفع ان
يستر لانها هبة الدين لان الثمن في ذمته كذا في المحيط
خط الوكيل بالبيع لا يلتحق. باصل العقد فلا يظهر في
حق الشفع مثلا لو وكل رجلا ببيع دار فباعها له
ثم خط عنه المشتري مائة درهم وضمن ذلك للامير
للشفيع ان ياخذها بالشفعة الا بالالف لان خط
الوكيل لا يلتحق باصل العقد كذا في المحيط لا ياتي

هبة الثمن تظهر في
حق الشفع

خط الوكيل بالبيع
لا يلتحق

دعوى في رقبة الدار وشفعة فيها يقول من الدار
 داري وانا ادعيها فان وصلت الدار الى فيها ونجت
 والا فانا على شفعة فيها صورة رجل باع دارا الى
 جنب دار رجل وهو شفعها وهو يزعم ان رقبة الدار
 له ويخاف ان ادعى رقبتها تبطل شفعة وان ادعى
 شفعتها تبطل دعواه في الرقبة فيقول من الدار
 وانا ادعى رقبتها فان وصلت اليها والا فانا على
 شفعة فيها لان اجملة كلام واحد فلا يتحقق التكو
 ن في طلب الشفعة كذا في الولو الجية استولى الشفع
 عليها بلا قضاء ان اعتمد قول عالم لا يكون ظاهرا ولا
 كان ظاهرا وفي جنابات الملتقط وعنه ابن 2 اشياء
 على عدد الرؤوس والعقد والشفعة واجرة لقسام
 والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى **كتاب القسمة**
 وهي في الاصل رفع الشبوع وقطع الشكره قال الله
 وبنهم ان الماء قسمة بينهم اى غير شايع ولا مشترك
 بل لهم يوم وللناقة يوم ومعنى قسمة رسول الله
 الغنائم انه اخزما وقطع الشكره فيها وهذا
 المعنى قرع في الشرع الا انه تارة يقع افرازا ومتميزا
 لالاضباء وتارة مبادلة مال بالمال على ما بيننا انشاء الله

وهي شروعة بالكتاب وهو قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
 منه شئ الاية بين الااضباء وهو معنى القسمة
 وهوان النجيم قسم الغنائم والموارث وقسم
 بين اصحابه رص نصيب عبدالله بن يحيى ليقسم الدور
 والارضين ويأخذ عليه الاجر وعليه اجماع المسلمين
 ولان المشترك قد لا يمكنها الانتفاع به فسميت الحصة
 الى القسمة ليضل كل واحد الى المنفعة بمكة اولاد لا
 يمكنه الانتفاع الا بالنهاى فيبطل عليه الانتفاع في
 بعض الازمان فكانت القسمة متممة للمنفعة وقد
 ذكرنا ان القسمة افرازا وتكون مبادلة كذا في شرح
 المختار الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة
 على قدر الملك ان كانت لحفظ الانفس فهي على عدد
 الرؤوس وخرج عليها الولو الجي في كتاب القسمة ما اذا
 غرم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا اى على
 قدر الملك ان كانت لحفظ الاملاك وعلى عدد الرؤوس
 ان كانت لحفظ الانفس وعبارة الولو الجي هكذا كما
 كيفية القسمة على عدد الرؤوس ام على عدد الاملاك
 اذا غرم اهل القرية فارادوا القسمة قال بعضهم ليعتيم
 على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك فصار مؤنة خزانة

وان كانت الغرامة لتحسين الايدان فسمت على قدر الكرم
 التي تتعرض لهم لانها مؤنة الرأش ولا شئ على النساء
 والصبي لان لا يتعرض لهم انتهى. وهي في كفالة التناقا
وعبارتها هكذا ومن ضمنه آخر خراج ارضه او رهن
به او ضمن نوايبه او فبنه صح بخلاف الزكوة حيث
 لا يصح الضمان بها وكذا اما وظف الامام على الناس
 عند الحاجة الى تجهيز الجيش لقتال المشركين وقد خلا
 بيت المال عن المال احتاج الى فك اسارى المسلمين
 فوظف على الناس مالا لا يبر ذك فهو واجب فضمن
 نصح الكفالة به وان اريد به النوايب التي يطالب
 بها الانسان بعينه كالجبايات في زماننا لا يصح الكفالة
 بها وقال بعضهم منهم فخر الاسلام على اليزدي تصح الكفالة
 واما القصة فقيل هي النوايب بعينها وقبله النية
 الموظفة الراتبه وهي المقاطعات الدبوانية في كل شهر
 او ثلاثة اشهر والمراد بالنوايب ما ينوبه عير راتب بل
 بلحقه احيانا ويحتمل ان يقع وان لا يقع وقيل المراد
 بالقصة اجرة القسام انتهى. وفي فتاوى قارئ
الهداية اذا خيف الغرق فالتفقوا على القاء بعض الاثمة
منها فالتقوا فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس

اذا خيف الغرق فالتفقوا
 على القاء بعض الاثمة

انتهى

انتهى القصة الفاسق لا تعيد الملك بالقبض وهي اى
 القصة. تبطل بالشرط الفاسق وان تقسما
 دارا على ان يشتري احدهما من الاخر دارا خالصة بلف
 درهم فاقسمه على هذا الشرط باطله لان القسمة في
 معنى البيع وهذا الشرط يبطل البيع فكذلك القسمة وكذا
 كل قسمة على شرط هبة او صدقة لان البيع يبطل بهذا
 الشرط وان قسمة على ان يزين شيئا مع وفاء هو باطل لانه
 لو شرط في البيع الزيادة في الثمن والتمن شيئا معلوما جاز فكذلك
 القسمة كذا في الولو الحجة يجوز بناء المسجد في الطريق
 العام ان كان الطريق واسعا لا يضيق ذلك بالطريق
 لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم وكذا يجوز لاهل
 المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ان لم يضر
 وفي الولو الحجة واذا اراد اهل المحلة ان يدخلوا دورهم
 شيئا من الطريق وهو لا يضيق بالطريق ليس لهم ذلك
 لان الطريق للمسلمين وهذا لهم وله بناء طلة في هواء
 الطريق ان لم يضر لكن ان خوص قبل البناء منع منه وجعل لهم
 وفي الولو الحجة رجل اتخذ كنيفا في داره وشرعه الى طريق
 المسلمين او كانت دارا احدهما بمينة والاخرى
 بسرة وبنيها طريق المسلمين فبنا عليه طلة فهذا على وجهين

منه صرح
 القسمة تبطل بالشرط
 الفاسق

القسمة الفاسقة لا تعيد

يجوز بناء المسجد في
 الطريق العام

يجوز لاهل المحلة ان يدخلوا
 شيئا من الطريق

وليس بطل في هواء
 الطريق

المشتركون في البناء

والأشياء في ملك

أن كان يضر بالطريق لم يسعه أن يفعل وأن كان لا يضر
 بالطريق وسعه ومن خاصه من المسلمين قبل البناء
 فله أن يمنع وبعد البناء له أن يهدم لأن الحق لهم المشترك
 إذا الهدم فإبى أحدهما العمارة فان احتمل ذلك المشترك
 القسمة بان يكون دارا بين الاثنين مثلا فان هدت
 فقال أحدهما ابني وابي الآخر لا جبر وقسم والآخر
 لم يحتمل القسمة بان يكون رعا فقال أحدهما ابني وابي
 الآخر بني الطالب ثم أجره ليرجع يعني للطالب أن يبيع
 ثم يورثه فذا خذ نفقته بني أحدهما بغير إذن الآخر فطلب مع بناء
 قسم فان وقع في نصيب الباقي فيها وآلا هديم وفي الولو أرض
 بين رجلين بنا فيها أحدهما فقال الآخر ارفع عنها بناك فقسم بينهما
 فواقع البناء في التعيب الذي لم تبين فله أن يرفع أو يبيع
 بأداء القسمة لأنه لو رفع يبطل حق الثاني في الحل ولو
قسم لا يبطل في القدر الذي بناه في ملكه انتهى لا التعريف
 في ملكه وأن تاذي طابع في ظاهم الرواية لكن الذي
 عليه غالب المتأخرين أنه ان كان الضرر فاحشا يمنع
 والا لا وعليه الفتوى وفي الولو الجنية إذا وقع البناء
 للقدماء والساقية كجنبه لآخر فإراد صاحب الساقية
 أن يبني فيها ويرفع بناءه خارآد الآخر منعه وقال سيد

على

على الريح والشمس فله أن يرفع بناءه ما يكرهه هكذا ذكر
 في بعض المواضع وقال بعض المشايخ لصاحب البناء أن
 يمنع عن ذلك لأن صاحب الساحة فيها بني مباشرة
 لا تلاف منفعة علي صاحب البناء فيمنع من ذلك وإن
 كان متصرفا في خالص ملكه لأن المباشرة وحده أن يحل
 التلف بفعله من غير أن يتحمل بين فعله والتلف فعل فاعل
 مختار وهنا لا يتحمل بين البناء والتلف فعل فاعل مختار
 فيمنع وإن كان في ملكه إنما يفتقر الجواب في الملك وغير الملك
 في السبب أما في المباشرة لا وصار هنداكن سقى أرضه
 سقيا يعلم يقينا أنه لا يحتمل أرضه فتعدي إلى أرض
 جاره وافد عليه زرعه يضمن وإن كان في ملكه كذا
 هنا وأجره ما قاله في بعض المواضع أن الباقي فيما بني مانع
 صاحب البناء من الانتفاع بملكه وليس يتلف عليه منفعة
 ملكه لأن صاحب البناء كان ينتفع بهواء ملكه صاحب الساحة
 قبل البناء فإذا استلهوي بالبناء فأنما منعه عن الانتفاع
 بملكه فلم يتلف عليه منفعة ملكه فلا يمنع من ذلك وإن كان
 مباشرة فتقويت من المنفعة صاحب البناء كالمعبر إذا
 استرد عاريت لا يمنع من ذلك انتهى فله أن يجعل فيها تنورا
 وحاما ولا يضمن ما تلف به وفي الولو الجنية وله أن يتخذ فيها

شبه في الولو الجنية

فله أن يجعل فيها تنورا وحاما
ولا يضمن ما تلف به

التشريع اذا انقضى

الاشارة الى

لو اخذ رجل بئر بالوعدة او بغيرها
فمنعها فاحاطت به

حائماً او تنوراً او مخزجاً وان كف عما يؤدى جاره كان
احسن له ولكنه لا يجبر على ذلك لان البناء لهذه الامور
نصرف في خالص ملكه من غير ان يكون فيه اتلاف منفعة
على الغير فلا يمنع منه ذلك وقال بعض المتأخرين وهو نصير
ابن بكى وابو القاسم الصغار رحمهما الله يمنع كما قال لا
في المسئلة الاولى فاذا لم يمنع حتى سقط شي من جدار
جاء حاله الا انتفاع يضمن لانه مباشر للانتفاع
حيث لم يتخلل بين الفعل والتلف فاعل مختار وفي ظاهر
الرواية لا يمنع ولا يضمن ما تلف من ذلك لانه انتفاع بملكه
انتفاع بمثل لا بد منه ذلك لا قامة مصالحه فلا يمنع من ذلك
وان تولد منه مكف على الغير اذا لم يمكن الاضرار منه كما لو سقى
ارضه سقياً معناداً وهذا لم يمكن الاضرار عنه الا بعد
امتناعه عن الانتفاع بملكه انتفاع مثله وانه محتاج
اليه لا قامة مصالحه لكن احسن ان لا يستغنى بملكه انتفاعاً
بثأر ذي به جاره تعظيماً لحق الجار وان كان الانتفاع مثله
وكذلك لو اتخذ رجل بئراً بالوعدة او بغيرها فحفر منها
حائط جاري فطلب منه جاره تحويله لم يجبر
على تحويله لما ذكرنا ان الانتفاع بملكه انتفاع مثله
لا بد له منه ذلك لا قامة مصلحة فلم يمنع منه ذلك وان سقط

الحائط

282

الحائط من ذلك لم يلزمه الضمان لما ذكرنا ان انتفى تنقضى
القيمة بظهور دين او وصية الا اذا قضى الورثة الدين
ونفذوا الوصية وفي الولو الجبة وكذا اقتضا عقاراً
ثم قامت له جارية بدين على الميت او وصية بالغ
متعلق بالتركة وتعلق هو الغية بالمقوم يمنع تقاضيه
ما لم يسقط حقه كما يمنع نفاذ البيع فاذا قضوا حقه من ال
المتعلق فنقضت الا ان ولو قضى احداهم على ان يرجع في التركة
بطلت القيمة الا ان يتطوع او يقضوه بالخصم لانه متى
قضى على ان يرجع او سكت لم يكن متبرعاً لانه مضطر
في القضاء لانه كان مطالباً بجميع الدين الا ترى
انه لو قدم الغريم الى القضاء قضى عليه بجميع الدين
لانه لا ميراث الا بعد قضاء الدين فحق الرجوع بدين
الغريم ان سقط وجب في التركة فاذا اصرع بالبروع
الا ان سقط هو الغريم ولم يثبت للوارث دين اخر فحلت
التركة عن الدين فنقضت القيمة وكذا فام البينة
على انه اوصى له بالثلث بطلت القيمة لانا الموصى له
بالثلث شريك الورثة في التركة فقارعة بغيره ظهوره
آخر لم يكن معلوماً وقت القيمة وقد قسموا بدون ذلك
القيمة ولا بد من رضو الموصى له بالثلث يعني

فان قالت الورثة نقضت حقه من مالنا ولا تنقض القسمة
 لا يكون لهم ذلك الا به ضاه لان حقه في عين التركة فقد قسما
 شرا ونصيبه من التركة فلا يبيع الا به ضاه بخلاف المسئلة الاولى
 وهذا اذا كانت القسمة بالترافى يعنى اذا قسموا
 بانفسهم ثم ظهر الموصى له بالثلث اما اذا قسموا
 بقضاء القاضي لا تنقض بظهور وارث آخر وتمثلوا
 في ظهور الموصى له بالثلث منهم من قال لا يكون له نقض
 القسمة كما لو ظهر وارث آخر ومنهم من قال له ذلك وفوق
 بين الموصى له بالثلث وبين وارث آخر والنوع ان
 كل واحد من الورثة قائم مقام المورث كانه هو ولهذا
 يرد بالعيب ويرد عليه في حصلت القسمة بقضاء فقد
 جعل كل واحد من الورثة قائما مقام سائر الورثة لان
 سائر الورثة قاتون مقام الميت في كانه بايها الميت
 صار بايها من الورثة فصار حاضر بايها من الغائب القسمة
 حصلت في حق الغائب وعنه خصم حاضر فاما الموصى له
 ليس بغائب عن الميت لان الملك الثابت له متجدا فلا يصير
 الغائب عن الميت بايها عنه فالقسمة في حق الموصى له حصلت
 وليس عنه خصم حاضر فلا تنفذ كذا في الولو الجنية
كتاب الاكراه هو فعل يفعله الانسان لغيره فيقول

فيقول به الرضا وقيل الاكراه فعل بوجود المكره فيحدث
 في المحل مخرجه يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهذا
 في الشرع وهو في اللغة عمل المكره على امر بغيره يقال
 اكراهته على كذا اي حملته عليه وهو كاره وشرطه
 ان يكون المكره قادرا على ايقاع ما يندد به وان يغلب
 على ظن المكره انه يوقع به ذلك ان لم يفعل وحكم اذا حصل
 به اتفاق ان ينقل الفعل الى المكره فيما يصلح ان يكون
 المكره آله للمكره يجعل كانه فعله بنفسه على ما يجي تفصيله
 بيع المكره بخلاف البيع الفاسد في اربع مواضع الاول
 منها يجوز بيع المكره بالاجارة بخلاف الفاسد كل تصرف
 يحتمل الغش ويشترط فيه الرضا كالبيع والشراء والهبة
 والاجارة فبالاكراه باي طريق كان يقع فاسدا فان
 اتصل به تسليم يثبت الملك للمشتري وقال زفر يكون
 موقوفا على اجازة المالك لا يثبت الا باجازة لان هذا
 تصرف فيه خيار للبائع بدليل انه يجيز بين الغش والاجارة
 فلو اثبتنا الملك فيه لا بطلنا عليه خياره لانه لا يقدر
 على الغش والاجارة فوجبا لا يثبت الملك للمشتري كما
 في البيع بشرط خيار لئلا ان العقد صدر عن المالك
 مرسل متجدا متوقفا عن شرط خيار نقضا فوجبا لا يثبت

بيع المكره بخلاف البيع

حكمه للحال منجزاً لا مترقباً لأن امتناع ثبوت حكمه منجزاً
مع وجود العقد مطلقاً يكون توفيقاً لا اطلاقاً وهذا
خلاف الحقيقة والشرع فلا يجوز إلا بدليل قاطع الدليل
على تأخر حكمه وتأجيله إلى وقت القبض وهو انفصال
الفساد به لفقد الرضا لأن الرضا شرط لصحة البيع و
نفاذه لا لوجوده وانعقاده لأن وجوده بصوره
من أهله في محله وقد وجد لأن الشرع جعل له رفع الضرر
عنه طريقاً باثبات ولاية الغنى له مع اعتبار تصرفه
وصيانة عن اللغو فلا ضرورة إلى منع عمل السبب فيقه
على وجود الرضا كذا في المحيط الرضوي. والثاني يتحقق
تصرف المشتري منتهى أي من المكرة وفي المحيط وكل تصرف
يحمل النقص فلكم نقضه وهو في هذا مخالف لسائر
البيات الفاسدة والفوق ان ولاية النقص والاسترداد
ثبت حقاً فلوزالت انما تزول تصرفه وفي المكرة تصرف
ما حصل تسليطه ورضاه فلا يزول ولاية النقص و
الاسترداد فلم يكن راضياً بإبطال حقه كالمشتري اذا تصرف
في الدار المشفوعة او تصرف في المبيع قبل نقد الثمن
بغير اذن البائع تصرفاً يحمل النقص كان للتفويض
والبائع نقضه لأنه ما حصل تسليطه فكذا هذا وفي

وفي البيات الفاسدة التصرف حصل تسليط البائع
فيكون راضياً به فلا يمكن نقضه واسترداده لطلوع
الشرع لأن الفساد قد زال بزوال محله وهو البيع الأول
فإن اعتقها المشتري الآخرة او استولدها او تبرعها لم يرد
وضمن المكرة أي الثلث شيئاً لأن كل واحد منها احدث
سبب الضمان في حقه لأن المكرة ازال يده عن ماله بغير
اذنه لأن فعل المكرة وهو التسليم صار مضافاً إلى المكرة
في حق ازالة اليد فيصير غاصباً ضامناً والمشتري يملك كل واحد
منهما قبض ماله بغير اذنه للملك وقبض مال الغير بغير اذنه لا
للملك موجب للضمان فملك المالك وفي فان ضمن المكرة رجع
المكرة بالقيمة على المشتري الأول أو الثاني لأنه ملكه بالقبض
بالغصب السابق فصار كل واحد من المشتريين قابضاً ماله
للملك وقبض المالك قبض ضمان وان حصل باذن المالك
وأن ضمن المشتري الأول لا يرجع على الثاني بشرط أن المشتري
الأول ملكه من حين قبضه فكان ملكه سابقاً على بيعه
فنقد تصرفه من الثاني فلا يرجع بما ضمنه على الثاني
كالغاصب الثاني اذا باع ثم ضمنه الأول فنقد بيعه الثاني
فكان ملكه متأخراً عن البيع انتهى. والثالث تعبر القيمة
في المكرة وقت الاعتناق دون القبض. صورته رجل

ملك عبد اكره بقبضه ثم اعتقه يبيع كونه ملكه وزنه
 قيمته وقت الاعناق دون القبض كافي سائر البيوع
 الفاسدة والرابع التمتع والتمتع امانة في يد المكره
 وفي الزبيل وان قبض البايع المكره التمتع مكره فليس
 ذلك باجازة وعليه رد التمتع ان كان قائما في يده لنفسه
 العقد بالاكراه وان كان هاتكا لا يأخذ منه شيئا لان
 التمتع كان امانة في يد المكره لانه اخذه باذن المشتري
 لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان انتهى مضمون
 اي كل واحد منهما في يده غيره كذا في المجتبى مثلا وان ملك
 المبيع في يد المشتري وهو غير مكره والبايع مكره ضمن
 قيمته للبايع لانه قبضه بحكم عقد فاسد وكان مضمونا
 عليه بالقيمة وفي عكسه كذلك امر السلطان اكره وان
لم يتوه وامر غيره لا الا ان يعلم بدلالة حاله لو
لم يمثل امره يقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يخاف
على نفسه او تلف عضوه كافي منية المقتنى وفي المحيط
فخذ في حنيفه لا اكره الا من السلطان قبل ارادة
السلطان الاعظم وقيل من يملك اقامة لحد وعندها
الاكره من السلطان وغيره سواء قيل بهذا اختلاف عصر
وزمان لان زمن ابي حنيفة كان الولي ابو جعفر الدوانيقي

وكان

امر السلطان اكره
 وان لم يتوه

وكان يأخذ اموال الناس حتى عز الدرامم والزمان فجا
 بين الناس ورخص سواها ولم ير ابو حنيفة الرعية
 عليه وتسلط بائعي منهم الاكره فافق على حسب ما بين
 وفي زمنهما مات ابو جعفر الدوانيقي وحسن امر الرعية
 فصار لهم من الغلبة ما يتحقق منهم الاكره فافقيا على
 حسب ما بينا وقيل بهذا اختلاف حجة وبرهان فها تبرا
 حقيقة لان اكره السلطان انما يكون اكره لما فيه خوف
 المكره التلف على نفسه وهذا المعنى يتحقق في اكره غير
 السلطان وابو حنيفة اعتبر ما هو الاغلب والاعم و
الغالب انه لا يتحقق الاكره من غير السلطان الا على سبيل
الشذوذ والندرة لانه يمكن الاستعانة من الناس ومن
الولاء وخوف السلطان والولاء يمنع الرعية من الاقدام
على الاكره وما يندرج وجوده وعدمه سواء انتهى
ومن اكره الكفر على لسانه بوعيد جسر وقيد كفو بانه
امرأة وان كان قلبه مطمئنا بالايان فانه لا يكون اكرها
اذ لا يبالى بمثل عاده فلا يعدم الرضا ولو اكرهت المرأة
على الزنا بقيد او جسر لحد عليها بخلاف الرجل كذا في الظهير
وفيها ولو اكره على ان يكفر او يشرب الخمر او ياكل الميتة بوعيد
بحر او قيد لم يسعه ان يكفر فان فعلت بانه امرأة

والمكره على ان
 يغير دينه او يفتنه

من أكره ما يقتل النطق
لم يسم

ولو أكره المحرم على فعل
صيد

أكره على الاعتناء فله
تصميم أكره

ولذلك لا يسمه أن يأكل الميتة ولا أن يشرب الخمر فإن
شرب الخمر عند الإكراه بالجس يحد قياسا وفي الاحتسان
لا حد عليه. من أكره بالقتل على القطع لم يسمه وفي الظاهر
ولو أكره بوعيد قتل على أن يقطع يد نفسه أو يقتل عبده
عذرا ففعل أحدهما كان له أن يقتص من المكروه فإن قيل
لا كذلك فإنه يباح له الأقدام على قطع يد نفسه عند الإكراه
ولا يباح له الأقدام على قتل عبده قيل له لا كذلك فالأطراف
محترمة كالنفوس فباعتبار مقابلة طرفه بنفسه جوزنا
له أن يختار ادنى الفررين وهذا لا يتحقق عند مقابلة
طرفه بنفسه العبد فالضرر عليه في قطع طرفه فوق الضرر
في قتل عبده انتهى. ولو أكره المحرم على قتل صيد فإبى
حتى قتل كان مأجورا أكره على العفو عن دم العمد
لم يسمه المكروه. وفي الثانية ولو كان لرجل على رجل قصاص
فأكره على أن يعفو عن دم العمد ففعل قيل يصح عفو
انتهى. أكره على الاعتناء فله تصميم المكروه. وفي الزيلعي
لو أكره على عتاق أو طلاق فاعتق أو طلق وقع العتق
والطلاق لأن الإكراه لا ينافي الأهلية على ما بيناه وعدم
صحة بعض الأحكام كالبيع والأجارة والأقارب لم يخرج
إلا التعريف وهو كونه بشرط فيه الرضا ومع الإكراه لا يوجد الرضا

وأما العتق والطلاق فلا يشترط فيه الرضا فيقع الآثار
أن العتق والطلاق يقعان مع النهر لعدم اشتراط الرضا
فيهما بخلاف البيع واخواته ورجح بقيمة ونصف المهر أن لم
يطاها يتعنه على المكروه لأن الاتفاق منسوب إليه وأكره أنه
له فيرجع بقيمة العبد عليه موثرا كان أو محسرا لأنه ضمان
اتلاف ولا يختلف باليسار والاعسار أو ضمان العدو ولا
لا يختلف بهما بخلاف الاعتاق لأنه ضمان افساد يتصرف
في ملكه من غير تعد ولا سعاية على العبد لأن السعاية
انما تجب عليه للخروج إلى الحرية كما في معتق البعض أو
لتعلق حق الغير به كعتق الرأص المربون وهو محسر
أو عتق المريض عبده وعليه ديون أو لم يخرج من الثلث
ولم يوجد شيء من ذلك هنا ولا يرجع المكروه على العبد باضم
لأن الضمان وجب عليه بفعله فلا يرجع به على غيره
وكذا يرجع بنصف المهر أن كان قبل الدخول وكذا المهر
مستثنى في العقد وإن لم يكن مستثنى فيه يرجع عليه بالرغم
من المنعة لأن ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع
النقمة من جهتها بمحضية كالارتداد وتقبيل ابن الزوجة
وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان توقيرا للمال من هذا الوجه
فيقتض توقيره إلى المكروه والتوقيع كالإيجاب فكان متلفا

فيرجع عليه بخلاف ما اذا دخل بها لانه المهر تقرر هنا
 بالدخول لا بالطلاق. **الا** اذا اكره على شراء من يعتق
 عليه باليمين او بالتوبة. **صورة** ولو حلف رجل وقيل
 ان ملك فلانا فهو **فأكره** على شرائه وقبضه
 بأكثر من قيمة عتق وضمن قيمة ولم يرجع بقيمة
 على المكره **أما** العتق فلان شرط لحنث قد وجد العبد
 في ملكه **وأما** ضمان القيمة فلانه ملكه بحكم شراء فاسد
 فكان مضمونا عليه بالقيمة **وأما** عدم الرجوع على المكره
 فلانه لو رجع انما يرجع بسبب الشراء او بسبب العتق
لا وجه الا الاول لان بالشراء ان زال عن ملكه الف
 فقد دخل في ملكه الف **ولا** وجه الى الثاني لان العتق
 حصل باليمين وهو ما اكرهه على اليمين وكذا لو اكرهه
 على شراء ذي رهن محرم منه لانه لو رجع رجع بالشراء
 او بالعتق **لا** وجه الا الاول لما قلنا **ولا** وجه الا الثاني
 وان اكرهه على الاعتاق لانه اكرهه على شراء القريب
 وشراء القريب اعتاق لانه اكرهه على اقامة فرض لان
 شراء القريب ان لم يكن فرضا في الابتداء يصير فرضا
 في الانتهاء لما فيه من صلة القريب بتخليصه عن ذل الرق والمكره
 على اقامة فرض لانه ان يضمن المكره كره اكرهه على اعتاق ربه

رقة من ظهار وكذلك لو اكرهه على ان يزوجه امرأة حلف
 بطلاقها ضمن نصف المهر ولم يرجع به على المكره لانه لو رجع
 انا ان يرجع بالسكاح او بالطلاق وكل واحد منهما ممتنع
 لما قلنا في شراء المحلوف بعنقه وكذا اكرهه على ان يكفر كفارة
 اليمين او كفارة الظهار او غير ذلك وقد لزمته فلو لم يرجع
 على المكره لانه اكرهه على اقامة ما هو واجب عليه فلا يضمن
 المكره كذا في الولوية. **أذا** تصرف المشتري من المكره فانه
 يفسخ تصرفه من كتابه واجارة الآ التدبير والاستيلاء
 والاعتاق. **وتفصيل** هذه المسئلة تقدمت في اوائل
 هذا الكتاب. **ولو** اكرهه على الاعتاق وقع. **وتفصيل** هذه
 ايضا تقدمت آنفا في شرح قوله اكرهه على الاعتاق فله
 تضمين المكره. **الا** اذا اكرهه على التوكيل به. **أي** بالاعتاق
 فوكل وفي الزبيل. **ولو** اكرهه على التوكيل بالطلاق والعتاق
 فوقع التوكيل وقع تخسنا والتوكيل لا يصح الوكالة
 لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالمبيع وامثال
 وجه الاحتياط ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب
 فساد فكذا التوكيل انعقد مع الاكراه والشروط الكفارة
 لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاستعانة فاذا لم ينظر فقد نفذ
 تصرف التوكيل ويرجع الموكل على المكره بما اتلف عليه تخسنا

والقياس ان لا يرجع لان الاكراه وقع على التوكيل وبه
 لا يثبت الاتفاق وانما يتلف بفعل الوكيل بعد ذلك اختيارا
 وقد لا يفعل ذلك صلا فلا يضاف التلف الى التوكيل
 كما في الشاهدين اذا شهدا ان فلانا قد وكل بحق عبده
 فاعتق الوكيل ثم رجعا لم يضمننا وجه الاحتياط ان
 غرض المكره زوال ملكه اذا ابشر الوكيل فكان للزوال
 مقصودا وجعل ما فعل طريقا الى الازالة فيضمن وانما
 على الوكيل لانه لم يوجد منه الاكراه انتهى اكره على النكاح
بكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع
على المكره بشئ انتهى والله اعلم وفي المحيط نقلا عن المبسوط
 كل تصرف يصح مع النذر كالطلاق والعناق والنكاح
 يصح مع الاكراه ما بيننا وتواكره بقتل او قيدا وجس
 او ضرب على ان تزوج امرأة بالف ومهر مثلها اكثر جاز
 النكاح لان النكاح تصرف لا يؤثر فيه النذر فلا يؤثر فيه
 الاكراه كالطلاق والعناق والزيادة باطله ويجب فيه
 مقدار مهر المثل وان اكرهت المرأة على النكاح فلا ضمان
 على المكره فان كان المستمي مثل مهر المثل واكثر جاز وان كان
 اقل فالزوجه بالخيار ان شاء اتم لها مهر مثلها وان شاء فارقها
 ان لم يدخل بها وان دخل بها فلها مهر مثلها لان التسمية قد فسدت

اكره على النكاح ما بيننا
 ومهر المثل

لأنها تصرف في المال والتصرف في المال يبطل بالهرس فكذلك الاكراه
 لان الرضا شرط لصحة التصرف في المال واذا فسدت التسمية
 كان لها مهر مثلها ولا ضمان على المكره لانه ازال ملكها عن البضع
 بعوض يحدله وهو مهر المثل فلا بعد ازالته واتلافها وانما
 يتخير الزوج لانه يلزم زيادة مهر لم ير من الزيادة فيسقط
 الصداق كله كما لو ارتدت او قبلت ابن زوجها وبعد
 الدخول بها قد رضيت المرأة بالمستي دلالة لان يمكنها
 من الوطء دلالة الرضا بالمستي فصار كما لو رضيت بالمستي
 نصحا ولو رضيت بالمستي نصحا كان للوطء حق تكميل مهر
 مثلها عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يكون حق الا عند
كتاب الغصب هو في اللغة اخذ الشئ من الغير
 على وجه القهر مالا كان او غير مال حتى يطلع على اخذ
 ونحوه مما لا يتقوم على هذه الصفة اسم الغصب والشرع
 ازاله اليد المحقة باثبات المبطله في مال متقوم محترم
 قابل للنقل بغير اذن مالكه حتى لا يضمن الغاصب زوايد
 المخصوص اذا ملكته بغير التعدي لعدم ازالته يد المالك
 ولما صار مع المخصوص بغير صنعه كما اذا غصب ابنة
 فتبعها افرس او ولدها لا يضمن التابع لعدم الصنع
 فيه وكذا لا يضمن غير المتقوم كالخبر او غير المحترم كالحمار في

المفوض عنه كمن
تضمن الغاصب
ويضمن الغاصب

في دار حوب ولا ما لا يقبل النقل كالعقار كذا في الربيعي
المفوض منه مخير بين تضمين الغاصب في غاصب الغاصب
الآفي الوقف المفوض اذا غصب قيمته اكثر وكان
الغاصب الثاني املا من الاول فان المتولى انما يضمن
الآفي كذا في وقف الحانية ما نصه رجل غصب
ارضا موقوفة قيمتها الف ثم غصب من الغاصب
رجل آخر بعد ما ازداد قيمة الارض صارت يساوي
الغني درهم فان المتولى يتبع الغاصب الثاني ان كان
ملتيا على قول من يرى جعل العقار مضمونة بالغصب
لان تضمين الثاني النفع للوقف وان كان الاول املا
من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون النفع للوقف
واذا تبع القيم اصحابه برئ الآفي عن الضمان كما لا خلاف
تضمن الغاصب الاول والثاني برئ الآفي انتهى اذا تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا
تصرف في مال امرأته فماتت وادعى انه كان باذنها وانكر
الوارث فالقول للزوج كذا في القنية ما نصه رجل كان
يتصرف في غلات امرأته ويرفع ذبها بالمراجم ثم
ماتت فادعى ورثتها انك كنت تتصرف في مالها بغير
اذنها فعليك الضمان وقول الزوج برباذنها فالقول

اذا تصرف في ملك غيره
ثم ادعى انه كان باذنه

قول الزوج قال رضي الله عنه وهذا حسن ينبغي ان
يحفظ فان السبب الموجب للضمان موجود الا اذا ثبت
اذنها ومع هذا القول له لان الظاهر شاهد له لان الظاهر
ان الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال امرأته الا باذنها
والظاهر يكفي للرفع انتهى من هدم حائط غيره فانه
بضمين نقصانها ولا يؤمر بعمارتها الآفي عمارة حائط المسجد
كما في كراهية الحانية ما نصه وكوهدم حائطاً لدار
رجل ملكاً له او حفيرة فيها يضمن النقصان ولا يؤمر
بالقسوة وكوهدم حائط المسجد كذلك امر بتسوية ولا
يضمن النقصان انتهى الاجازة لا تلحق الا تلف فلو
اتلف مال غيره تعديا فقال المالك ابوت او رضيت
بما صنعت لم يبرئ من الضمان لانه اذا اتلف شيئا لا ف
وادعى اجازته بعد الاتلاف بالاتلاف لا يكون المالك
خصما له كذا في دعوى البرازية الامر لا يضمن بالامر
يعني لو امره باخذ مال الغير ضمن الآخذ لا الامر اذا الامر
لم يمتح وفي كل موضع لم يمتح الامر لم يضمن الامر الآفي في
مسائل الاولى اذا كان الامر سلطانا يعنى ضم الامر
لو سلطانا لا امر غير اد امر السلطان اكره اذا المأمور يعلم
عادة انه يعاقبه لو لم يمسه امره بخلاف غير السلطان

فانه يضمن
ممن احاط به

الاجازة لا تلحق الا تلف

الامر لا يضمن بالامر
الا في مسائل

فيضم السلطان الامور فيه فيصح الدعوى على الضامن لا على
 غيره ذكر محمد في السير الكبير ان محمد الامر للامام ليس باكره
 لو كان الامور لا يخاف منه لو لم يحبس له امره وفيه قولان
 من جعل محمد امره اكرها ولو كان الامور لا يخاف لو لم
 يمتثل كذا في جامع الفصولين الثانية اذا كان الامر
موتى للامور الثلاثة اذا كان الامور عبد الغير كامر
عبد الغير بالابا او يقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا امر
بالتلاف ما سئله فلانسان على الامر بخلاف مال غير سئله
فان الضمان الذي يغرم الامر يرجع به على سئله الرابعة
اذا كان الامور صبيبا كما اذا امر صبيبا بالتلاف
مال الغير فالتلف ضمن العبيد ويرجع به على الامر
الخامسة اذا امره بكفر باب في حائط الغير ففعل
فالضمان على الكافر ويرجع به على الامر لان الامر
قد صح بزمه ويرجع عليه وكذا اذا امره اي العبيد الثاني
له بالفار من باغ فلان فجا بها وسقطت منه على شيش
وتعدت الى الكدر واحرق فان العبيد يضمن ويرجع
به على الامر كذا في جنابات القنية ونما في جامع الفصولين
 تجارة هكذا زني مرد را گفت كه اين خاك را از من خانه
 بيرون انداز قالاه ثم حضر زوج المرأة فقال اني وضعت

القدس واد قصب الزرع
 اذ احصوا عليه التبر
 ملك

كذا

كذا ذهبنا في ذلك التراب فلو ثبت ضمن الامور لجاني
 لو امر العوان بالاخذ فقيه نظر باعتبار الظاهر ضمن الاخذ
 لا لجاني وباعتبار السعي ضمن لجاني فيتأمل فيه عند الفتوى
 2 الفتوى على ان الاخذ ضمن على كل حال ثم لو دفع المأخوذ
 الى امره رجع عليه لا لتلف عنده ولو انفق في حاجة
 الامر بامر وهو كالمأخوذ بالاتفاق من مال نفسه في حاجة
 الامر وقيل يرجع لو شرط الرجوع وقيل لا صح انه يرجع
 شرط اولاً والتحذارات لجاني لا يضمن ولما لجاني
 لو رأى العوان بيت رب المال ولم يأمره بشيء أو الشريك
 ادى العوان بيت شريكه حتى اخذوا منه بيعة رهنا بالمالك
 المطلوب لا جبر ملكه وضاع الرهن فالجاني والشريك لم يضمن
 بلا شبهة اذ لم يوجد منه امر ولا فعل ودفع العوان
 ممكن بطريقة وأما دفع السلطان فلما يمكن انتهى
 السادسة اذا امر الاب ابنه البالغ ليوقد ناراً
 في ارضه ففعل وتعدت الى ارض جاره فالتلف شيئاً
 يضمن الاب لان الامر صح فانتقل فعل الابن اليه كما لو باع
 الاب بخلاف ما سئله بخاراً ليقطع جداره على قارعة
 الطريق ففعل وتلف به انسان فان الضمان على النجار
 لعدم صحة الامر كذا في جنابات القنية لا يجوز التصرف

لا يجوز التصرف في ما لا يحضره غيره

في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية
 الاولى يجوز للولد والوالد الشراء من مال الميراث ما يحيا به
 اليه بغير اذنه والثانية اذا انفق المودع على ابوي
 المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي
 القاض لم يضمن احسانا وفي اكثر ولو انفق مودعه
 على ابويه بلا امر ضمن اي ضمن المودع ما انفق لانه تصرف
 في مال الغير بلا ولاية ولا نيابة لانه نائب عنه في حفظ
 لا غير والمودع ليس بقيد لان مدونه الغائب كذلك كما
 في الولو الجنية واطلق صاحب الكثرة في الضمان فمثل ما اذا
 امكن استطلاع رأي القاض او لا لكن تغلوا غر النواذر ان
 مقيد بما امكن اما اذا لم يكن فلا ضمان احسانا كما في المتن
 الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعدته
 وجمعه بثمانه وردوا البقية الى الورثة او اعني عليه
 فانفقوا عليه اي على المغي عليه من ماله لم يضمنوا احسانا
 وفي اربعة اصحاب محمد ذكره الزبلي في آفة النفقات وكذا العهد
 المأذون في التجارة اذا مولا فانفق في الطريق لم يضمن وكذا اروي
 عن مشايخ بلج اذا كان المسجد وفاقا ولم يكن لها متول فقام واحد من اهل
 المحلة في بيع الاول فانفق على المسجد فيما يحيا به اليه من خبز وشيش
 لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى وكل من عجز عنه ما واحد من الامانة فيما

مطلوب

مكتبة وانفق في تجزئة فقيل انه لم يوص بذلك الى احد فقلنا
 قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح فما كان على قبيح هذا
 الاهل لا ضمما عليه فيما بينه وبين الله تعالى احسانا اما في حكم
 فهو ضامن وكذا الورثة الكبار اذا انفقوا على الصغار لم
 يكون هناك وصية فانهم متطوعون حكما واما فيما بينهم وبين الله
 فم محسنون ان يقولوا بما فضل من نصيب الصغار فقط ولو اختلفوا
 فلا شيء عليهم ونظيره اذا عرف الوصي الدين على الميت فقتل
 ولم يقر بذلك لم يعرفه القاض ولا الورثة لا ياتم وكذا اذا كان
 لرجل عند رجل وديعة وعلى صاحب الوديعة مثلها دين والمودع
 يعلم انه مات ولم يقض دينه وسع المودع ان يقض ذلك الدين
 بماله ولا يقر به وكذا اذا كان على زيد لمع ودين وعلى عمر ومثل
 ذلك الدين لرجل آخر ثم مات عمر وزيد يعرف ان عمر لم يقض
 دينه يسع لزيد ان يقض دين عمر بماله عمر وعلى زيد ولا يخبر
 ورثته بذلك انتهى كذا في البحر الرابي ومن هذا النوع المسائل
 الاحسانية ذبح شاة فصاب شد هالم بغير ذبح اصحبه
 غيره بلا اذنه في ايامها لم يضمن اطلقه في الاكل وقبده بعضهم
 بما اذا اصبحها للذبح وكذا لو وضع قدرا على كاهن فيه لحم ووضع
 لخطب فاقده غيره وطبخه وكذا لو طحن برأ جعله في دوزخ
 والدورق مكيال للشرب ارأه فارسا موبيا كذا في الفتا ح

تعا

اذا اذن الدين

في ايامها لم يضمن

وربط الحار فساد وكذا لو عمل عمله الساقط في الطريق فلف
وكذا لو اعانته في رفع حجرة فانكسرت وكذا لو فتح فوهة الارض
فسقاها حين سدّها صا جبرها ومنها اوم رفيقه لا غناء
وسقى ارضه بعد بز المزارع وليس منها سلخ الشاة بعد ثوبها
يعني اذا على شاة للسلخ فسلخ غيره بلاذن ضمن: للتفاوت
اي تفاوت الكس في السلخ لا الذبح: والكل من كان بالمرح في جامع
الفصولين. وفيه من وضع في طريق لا يملكه شيئا فلف بشئ
ضمن ولو زال ذلك الشئ الى موضع آخر فلف بشئ برئ واضع
الاصل كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه برئ على كل حال
ولو لم يكن له حق الوضع ضمن ولو لم يزل غير محلو وضعه لا يبرأ من
بمزيل كوضع حجرة في طريق فارادتها الركب عن محلها فاقوت
شيئا لم يضمن الواضع ولو زال لا يبرأ بل يضمن حجرة في الطريق
ثم وضع آفة حرة اذن في الطريق فتدوجت احدبها على
فانكسرتا قل ابو يوسف ضمن كل منها حرة الآفة وعنه انه يضمن
صاحب حجرة القارة في محلها قيمة الزايل عن موضعها لما مر
فلودرجتها الركب عن مكانها فالتفت شيئا برئ تجللا المتدوج
بنفسها. المبائر ضامة وان لم يتعد الفرز والمتسبب
يضمن: الا اذا كان متعديا فلورمي سها من ملكه فاصاب انسانا ضمنه
ولو ضربه في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه

المشتركة في المقتضى

ولو ارضعت الصغيرة
الصغيرة لم تضمن

ولو ارضعت الكبيرة الصغيرة لم تضمن نصف من الصغيرة
صوت المسئلة واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت
الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج لانه تصير طامعا بين الام
والبنات رضاعا وذلك حرام كالجمع بينهما نسبائهم ان لم يظ
بالكبيرة ظاهرا لهما لان الفقرة جاءت من قبلها قبل
الدخول بها وللصغيرة نصف المهر لان الفقرة وقعت
لامن صحتها والارضاع وان كان فعلا منها لكن
فعلا غير معتبر في اسقاط حقها كما اذا قتلت مورثها
الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنكاح ويكون الارضاع متعمدا
وان يكون لغير حاجة. واما اذا لم يعلم بالنكاح او علمت
بالنكاح ولكنها قصدت دفع الجوع والهلاك من الصغيرة
دون الفساد لا يكون متعمدا لانها ما موق بالارضاع
لدفع الهلاك ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون
متعمدة ايضا. واجمل عندنا معتبر لدفع الفساد لا دفع
الحكم كما في رضاع الهداية فان قيل اجل حكم الشرع في
دار الاسلام ليس بعد فكيف جعل جعل المرأة بفساد
النكاح عذرا في حق عدم وجوب الضمان عليها اجاب
بقوله واجمل عندنا معتبر لدفع قصد الفساد لا دفع
الحكم وتقديره ان الحكم الشرعي وهو وجوب الضمان ليعتمد

واجمل عندنا معتبر لدفع

العقار لا يغير الا بال
سجل

التعدي والتعدي انما يحصل بقصد الفساد والقصد
الى الفساد انما يتحقق عند العلم بالفساد فاذا انتفى
العلم بالفساد انتفى قصد الفساد فكان اعتبار اجهل
لدفع قصد الفساد فان قلت دفع قصد الفساد يستلزم
دفع احكام فكان اعتبار اجهل لدفع احكام قلت لزوم ذلك
ضمنا فلا معتبر به كذا في العناية العقار لا يضمن عند
الى حنيفة رحمه الله لان غاصب لمنفعة لا يوجب
والمنفعة ليست بالمال لانه منع مالك العقار عن الانتفاع
ولا يضمن بمنعه كما لو منع المالك حتى يهلك المالك لا يضمن
وكيله مسلم دخل دار احب بابا ما فاكسب من عروض
وعقار ثم غلب المسلمون على الدار فالعروض وسائر
المنقولات له واما العقار فهو في المسلمين اذ لم يخرج
العقار من ايديهم فلم يخرج من ملكهم واخرج المنقول
ايديهم الا في مسائل الاولى اذا جحد المودع وفي
جامع الفصولين العقار يهل بضمن بالحق وقيل بضمن
وفاقا وقيل لا عند حسن وقيل عند ابي حنيفة رواية
والثانية اذا باعه الغاصب وسلكه والثالثة اذا
رجع الشاهد به بعد القضاء يعني لو شهد على رجل
بالدار ثم رجعا بعد احكام ضمنا وقيل انما ضمنا اذا تلقا

على

على المالك ملكه كما في جامع الفصولين منافع الغصب لا تضمن
عندنا وقوله منافع الغصب اه يشمل ما اذا سكن الغاصب
الدار المغصوبة وركب الدابة وعطلمها كذا في
البرازية الا في ثلث مواضع الاولى مال اليتيم والثانية
مال الوقف وفي الولوالجية الفتوى في غصب العقار
والذور والموقوفه بالضمان نظرا للواقف كما ان
الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان نظرا للوقف
ومتى قضى عليه بالقيمة يؤخذ منه القيمة فيشتري
بها صنعة اخرى فيكون على سبيل الوقف الاول لا يكون
هذا بدل الاولى انتهى والثالث المعق للاستغلال
المعق للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بنا ويل ملك
او عقد كبيت مؤدة سكنه احد الشريكين سنة مثلا
لا شيء عليه هذا في الملك يعني قوله كبيت سكنه اه
نظيره بنا ويل الملك واما نظيره بنا ويل العقد فبيانه
في هذه الصفحة بقوله سكن المرتين اما الوقف
اذا سكنه احدهما اي احد الشريكين بالغلبة بدون
اذن الآخر سواء كان موقوفا للتسكن او للاستغلال
فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت
امه مع زوجها في دار اي اليتيم بل الاجر ليس لها ذلك

في دار اليتيم
سكنت

ولا اجر عليها كذا في وصايا القنية وفي الفتاوى الصغرى
 سئل سكنت مع زوجها بيت القنية قال ان كان حال
 لا يقدر على منعها بان كان سبع سنين او ست ففواجب
 الوقف عليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث لها زوج
 وان كان بحال يقدر على المنع فلا اجر عليها انتهى قلت
 يمكن ان يكون ما في القنية من عدم وجوب الاجر
 محمولاً على ما كان بحال يقدر على المنع فانه اذا قدر على
 المنع ولم يمنع كان راضياً لسكنائها فلا يجب الاجر في
 اجار القنية بعلا قريح اذا كان بين يقيم وبالغ
 فسكنه البالغ سنة فلا شيء عليه وكذا الاجنبى يجر
 عقد بخلاف الوقف وقيل دار اليتيم كالوقف انتهى
 وبهذا النقل علم ان في هذه المسئلة قولين فح يمكن
 ان يكون ما في القنية من عدم وجوب الاجر كما نقله
 المصنف في المسئلة المستثناة مخرباً على القول بعدم
 وجوب الاجر بكنى دار اليتيم واما على القول الآخر
 من انها كالوقف فتجب الاجرة بكنائها فيجب الاجر
 على الزوج لكون سكنى الزوجة واجبة عليه وهو
 فاصب لدار اليتيم فتجب الاجرة كما في غيره وبهذا التفصيل
 ظهر فساد ما قيل ان كان هذا بناء على ان الزوج

لا يلزمه شيء اذا سكن في بيت زوجته فقد نقل عنه
 قاضيان خلافاً والغرض انه لليتيم لها ولا آثرته
 وان كان بناء على ان المشترك لا شيء فيه فهذا وكفه
 كالوقف يستثنى منه فيجب حصته اليقيم انتهى من حيث
 ان عدم وجوب الاجر ليس مبنياً على ما زعمه فليتأمل
 لا تصير الدار معتق لـ اي للاستغلال باجارتها ويغ
 لو لم يكن الدار معتق للاستغلال فاجر ماسته او
 سنتين او اكثر لا تصير معتق للاستغلال من انما يجر
 معتق اذا بناها لذلك اي للاستغلال ابتداء او
 اشتراكاً كذا اورد ابو اليسر وباعداو البايغ
 الدار للاستغلال لا يصير معتق في حق المشتري الغائب
 اذا اجرها منافعة مضمونة من مال وقف او يتيم او
 معتق فعلى المشاجر المسمى لاجر المثل ولا يلزم الغائب
 اجر المثل انما يرد ما قبضه توضحه وفي القنية و
 لو غصب داراً معتق للاستغلال وموقوفه او يتيم
 واجر ما من مملوكة باجر سنة وسكنها المشاجر
 يلزم المنع لاجر المثل وقيل يلزم الغائب
 لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك
 وهو الاول ثم سئل يلزم المستحق للمالك ام للعاقدة

باجارها
 لا يصير الدار معتق

مضمونة
 الى صناديق الاجر

بل يرد على المالك عن ابي يوسف يتصدق به انتهى
 من التكني بها ويل عقد كسكن الميراثين صورته
 وار غيره وهي معدة للاجارت فكنها الميراثين ^{عليه} لانه
 لانه لم يسكنها ملتزمًا للاجر كما لو رهنها المالك فكنها
 الميراثين كذا في القنية لو استأجرها أي الدار المعدة
 للاستغلال سنة باجر معلوم دون اجر المثل او فوة
 فكنها سنتين يلزم اجر المثل فيها وراك تلك السنة
 لا استثنى في السنة الاولى ولكن لو وقع اجرها في
 له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضي ان له ذلك
 اي الاسترداد اذ لم تكن معدة للاستغلال لكونه
 دفعه ما ليس بواجب فسيتموه الا اذا دفع على وجهه
 ابتداء واستهلكه المورج وفي غارة الاسل استأجر
 ارض سنة فزرعها سنتين فعليه اجر السنة الاولى
 ونقصان الارض فيما بعدا ويتصدق بالفضل
 عند ابي حنيفة وحكمه رحمه الله وقال ابن ابي ليلى
 عليه اجر مثلها في السنة الثانية قال القاضي الضبر
 وهذا اذا لم يكن الارض معروفة بالاجارة بان كان
 لا يواجر كل سنة اما اذا كانت معروفة بها يجب
 السنين المستقبل بل خلاف فعرف بهذا ان عند ابي

حنيفة وحكمه لا يصير الارض معدة للاجارت بالاجارة
 سنة او سنتين انتهى اجر الفضول ارا موقوفه
وقبض الاجر خرج المشاجر عن العرق ان كان ذلك
 اجر المثل ويرد الى الوقف وفي القنية اجر الوقف
 غير القيم ومضت المتق فاستثنى للعاقدة ولا شيء للقيم
 عليه كما في الاملاك للقيم والمالك ان يرجع على العاقدة
 اذا اجاز الاجارة في المتق انتهى اجر الغاصب
ورداجرتها الى المالك تطيب له لان اخذ الاجرة
اجازة فجعل اخذ الاجرة اجازة من غير فصل
 واللحم قيمتي بهذا في اللحم المطبوع بالاجماع وفي النجس
 اختلاف والصحيح انه قيمتي صرح به المص رحمه الله
 في الشرح قلت وفي الفصول العامة وفي بيوع
 فتاوى قاضي ظهير الدين اللحم مضمون بالقيمة في
 ضمان العدو ان اذا كان مطبوعًا بالاجماع وان كان نبيًا
 فذلك على الصحيح وذكر في القيمة واختيار ربيع
 السلام على السبيجا بل رجح ان اللحم من ذوات
 الامثال يضمن بالمثل وانما يضمن بالقيمة اذا انقطع عنه
 يد الناس وذكر في الاسلام على البزد وتي في الجاه
 ان اللحم من ذوات الامثال انتهى قال للغاصب ضح

لغير الفضولي دارا
 الا في بعض

واللحم قيمتي

الأبوة في كذا الفهم

أخت إذا كسر هاء الفهم

عشرة في ربي أسان

بها فان هلك قبل التضيعة ضمنها وان هلك بعد لا
يضمن. الأجر قيمه وكذا الفهم قال في القنية بعلمانية
الفهم مثله. أمره ان ينظر الى خابية. يعني امر غيره ان ينظر
الى خابية هل صار خلا. فنظر فيها فسال الدم فيها من
أنفه. وقد صار خلا. ضمن نقصان اكل. يعني يضمن
نقصان ما بين طهارته ونجاسته قال في القنية
بعلمانية عكس عنه ابى بكر العياضى سال دم من شترى
اخفى خابيته ان نظره فيه باذن مالكه لا يضمن في الا
فيضمن مت فصارت المسئلة خلافية انتهى احتش
اذا كسر هاء الفاصب فاحتشلا لا يملكه ولو كسر هاء الموهوبه
لم ينقطع الرجوع. وفي القنية استنباع قوسا فقال
له يا يعزها مده فمده فانكسرت يضمن وكذا اذا قال
مده فان انكسرت لا ضمان عليك يضمن ايضا قال
على السفدي هذا اذا اتفقا على الثمن كما اذا اخذ
شيا على سوم البيع وقال له البايع وان هلك فطامنا
عليك يضمن كذا هذا انتهى. عشرة في رقة الساقية
في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة. وفي
الذخيرة اذا ارشش الماء في الطريق فجاء حمار فزلق
وعطب ذكر محمد به في كتاب الاسل ان على قلته

الصا

الضمان من غير تفصيل وذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام
ثاويل المشايخ وامن اذا ارش كل الطريق بحيث لا يجد
المار موضعيا يسايمر عليه ففي هذا الوجه الراش
ضامن وكذلك اجواب في الحثبة الموضوعه في الطريق
ان اخذت كل الطريق فمر عليها وعثومات فالواضع
ضامن فاما اذا ارش بعض الطريق فمر النساء على الموضع
الذي ارش ان لم يعلم بذلك بان كان ليلا وعثومات
من ذلك وجب الضمان على الراش ان علم بذلك ومع
ذلك مر على موضع الراش فلا ضمان على الراش وكذلك
اجواب في الحثبة الموضوعه في الطريق اذا مر عليها
انسان متعديا. لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه
الا في الغزو وكما في منية المفتي. وفيها دخل بيت رجل
فخول المتاع من بيت النبيت او الى صحن الدار وانما
يسكن الدار علما لم يضمن استحسانا اذا كان هذا
الموضع في الحوز مثله انتهى. و. يجوز الدخول ايضا
فيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وفاف لوعا عليه
اخذة كما في الوديعه. رجل حفرة فدفن. آف فيه
ميتا فهو على ثلثة اوجه فان كان في ارض مملوكه للميت
فلما لك النبت على افرجه وله التسوية والزرع

لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه

خوفه اذ فيه

فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن الحافرة قيمة حرة
 من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان
 كان في الأرض سعة لأن الحافر لا يدرى ما في الأرض
 تموت هكذا ذكر الفروع الثلاثة في الوقفات الحسنة
 من الوقف وينبغي ان يكون الوقف قبيل المباح
 فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكونه عن الضمان في صورة
 الوقف عليه أي على المباح فيجعل حكمه حكمه وهذا
 إنما ينشأ في اذا وقفت له دفن اموات المسلمين مثلا اما
 لو كانت موقوفة على مسجد لتزرع وتؤخذ غلاتها
 او نحو ذلك فهي كالمملوك فتأكل كذا في حاشية القدر
 وفي وقف الولوالجية رجل حفر قبرا في مقبرة وقف
 فاراد الآخر ان يدفن فيها ميتة فهذا على وجهين
 ان كان في المكان سعة فلا ان لا يدفن غيره لانه
 توقش صاحب الذي حفره وان لم يكن في المكان سعة
 فلا ان يدفن غيره هذا من بسط المصلحة في المسجد
 في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يضرهم
 الاول وان لم يكن فلا ان يضرهم ولو دفن في الوجه
 الاول لا يكره هكذا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 لأن الذي لنفسه لا يدرى ما في أرض يموت الميت

بعد ما دفن بعد مدة طويلة او قصيرة لا يسع اخراجه
 من غير عذر ويجوز اخراجه بالعذر والعذر ان يظهر
 ان الأرض مغموصة او اخذها الشفيع بالشفعة
 لأن كثيرا من الضحابة رضوان الله عليهم دفنوا في أرض
 الحرف ولم يحولوا لانه لا عذر فهي أي الفروع صوتها
 الأولى في أرض مملوكة فلما ملك فيها اختياره الثانية
 في أرض مباحة فلا أي للحافر فيها تضمين قيمة الحفر
كتاب الصيد والذب والاضحية
 الصيد هو الاصطيد في اللغة يقال صار يصيد صيدا
 وسمي المصيد به تسمية للمفعول بالمصدر فصار اسما
 لكل حيوان متوحش متنع عن الادمى ما كولا كان وغيره
 الصيد مباح في غير الحرم لغير المحرم لقوله تعالى وإذا
 طلتم فاصطادوا لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر
 ما دمتم حرموا لقوله دم الصيد لمن اخذ من ولانه نوع
 الكسابة انتفاع بما هو مخلوق لذلك فكان مباحا
 كالا حنطاب لئلا يتمكن المكلف من اقامة التكليف كذا
 في الذيلعي الا اذا كان للتسلية او ياخذ من حرفة كذا
 في البرازية وعلى هذا فانتحاذه حرفة لصياد السمك
 حرام وقيل يجب حمل كلام البرازية على انه يكره تنزهها

والصيد يكون بالكلية كخوه مما يعذو والبازي
 وخوه مما يطير والسهم وخوه مما يخرج والشبكة و
 خوها مما يمسك وانما يحل الصيد ثمانية عشر شهرا
 خمسة في الصيد وهي ان يكون من اهل الذوق وان
 يوجد منه الارسال وان لا يشاركه في الارسال من
 لا يحل صيده وان لا يترك التسمية عامدا وان لا يتفل
 بين الارسال الا في العمل آخر خمسة في اكلها
 ان يكون معلما وان يذهب على سنن الارسال وان
 لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده وان يقتله حرما
 وان لا يأكل منه وخمسة في الصيد منها ان لا يكون منفقوا
 بانيابه او مخلبه وان لا يكون من الحشرات وان لا يكون
 من بنات الماء سوى السمك ان يملك لفه بجنابه
 او قوايمه وان يموت بهذا قبل ان يوصل الى ذبحه
 نسخة الامام الشريفة بجنه العبان ان يكون الصيد
 مما يباح تناوله ويكون ممنوعا وحشيا وان لا يتوارك
 عن بصره وان لا يقعد عنه طلب لانه اذا غاب عنه بصره
 ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل يقول ابن عباس
 كل ما اصبته ورع ما اتميت كذا في الخلاصة والذبا
 جمع ذبيحة اسم للشئ المذبوح وكذلك الذبيح قال انه

قال الله تعالى وقد نبأه بذي عظيم كذا في المختار اقول ترجم
 المص للاضحية ولم يذكر شيئا من احكامها فنقول الاضحية
 واجبة لقدرته ممكنة لامترة بدليل ما ذكر في الحانية
 ما نصه موسى شري شاة للاضحية في قول ايام النحر
 حتى مضت ايام النحر ثم اقتصر كان عليه ان يتصدق بعينها
 او بقيتها ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت القدر مبتر
 لا شرط دوام القدر كما في الزكوة والعشر واخراج سقط
 الزكوة بملك النصف والعشر بهلاك الخارج وانما اذا
 اصطلم افة وفي جناس الناطق قال ابو حنيفة المومر
 الذي له مائتا درهم او عرض سياتي مائتا درهم
 سوى المسكن والاحادم والثياب الذي يليق بتاع
 البيت الذي يحتاج اليه وهذا اذا بقي له الى ان
 يذبح الاضحية وفي الهار وقيات ان طاب يوم الاضحية
 ولا مال له ثم استفاد مائتا درهم ولادين عليه جبت
 الاضحية واسباب الملك ثلثة الاول منها ثبت الملك
 في اصله وهو الاستيلاء على المباح والثاني سبب نال
 وهو الذي يكون بالبيع والمهبة وكومها والثالث
 خلافة حاكم الوارث فالاول شرط خلوا المحل
 عن خلوا استولى على حطب جمع غيره من المفازة
 الملك

لم يملكه ولا يملك للمقتل ما يجد بلا تعريف. ان كان ذا
قيمة كثيرة المقتل سواء الذي يقتل المزايل والطريق
بين او بالغ بالستنجج منها ما يكون فيها من المعادن
والنفود وغير ذلك ياخذ ولو ارسل انسان ملكه وقال
من اخذ من فهو له لا يملك بالاستيلاء فلصاحبه اخذ
بعد ختمه قشور الزمان الملقاة في الطريق لكن المختار
انه يملك قشور الزمان. وتوصني اذ ارسل رجل قشورا او
نواة فاخذ انسان يباح له الانتفاع ولا يملك حتى
لو جاء الاول كان له ان ياخذ فعلى قياس هذا
لا يملك الاخذ الصيد الذي ارسله المالك والمختار
انه يملك القشور والنواة حتى لا يملك المالك استرداده
ولا يملك الصيد حتى يملك استرداده هكذا اختار القصد
الشريد وان اختلف المشايخ فيها كذا في الولوالجية
ولو القى بهيمة المينة فجاء رجل سلخها واخذ جلده فلما كملها
أخذ فلو دبره ردوله ما زاد الدباغ ان كان الدباغ
بماكة قيمة والاستيلاء اى لاخذ قسمان حقيقيين وحكمته
والاول اى الحقيقي بوضع اليد والثاني اى الحكمي
بالتهنية اى يستعمل ما هو موضوع للاصطيا وقصد
به الاصطيا. فاذا نصب الشبكة للصيد ملك ما تقتل

الاستيلاء
صحيح وحكمي

بها. بخلاف ما اذا نصبها للجفاف. لانه لا يصير اخذ الـ
بالشبكة وفي الولوالجية ومن اخذ صيدا او فرج صيد
من دار رجل او ارضه فهو له ما لم يحزره صاحب الدار
بالقبض او اغلاق باب ليحزن حيث يقدر على اخذ
بغير صيد لانه لم يوجد الاخذ من صاحب الدار لان الدار
لم تكن للاخذ الصيد والفواح فلا يملكه صاحب الدار الا
ان يعلق الباب يجعله كالحال يقدر على اخذ من غير
صيد لان بهذه الصنعة صار اخذ الـ اعتبارا بجملة
ما اذا نصب شبكة فيعقل بها صيد فاخذها انسان
حيث يكون لصاحب الشبكة لان الشبكة انما نصب
لاخذ الصيد فيصير اخذ اللصيد اعتبارا تحت لونها
للتجفيف يكون للاخذ لان صاحب الشبكة لم يصير اخذ الـ
لاعتبار او كذا من اصطاد سمكة في نهر جار له رجل
فهو الذي اخذها لانه لم يوجد الاخذ من صاحب النهر
لاحقيقة ولا اعتبارا فلا يملك كذلك ان كانت اجمة
لا يقدر على اخذ صيده الا باصطيا لان صاحب
الاجمة لم يملك السمكة واذا نصب الماك وهو كالنهر الجارى
لانه وان نصب الماء لم يملكها صاحب النهر والاجمة
كما لا يملك اذا كان النهر جاريا انتهى. واذا نصب الفسطاط

وهو بيت من شعر فتعقل الصيد به ملكه ولو نصبرها
 له فتعقل بها فاضل غيره فان كان الاول اى صاحب
 القسطا ط لو كان بحيث مدين اخذ ملكه فثاخذ
 من الثاني والا فلا وبهذه المسئلة علم ان الاخذ الحق
 ايضا يكون باستعمال ليس بموضوع للاصطيا د
 اذا قصد به الاصطيا د رجل هتيا موضوعا يخرج منه
 الماء الى ارض له لبيصيد به السمك في ارضه فخرج الماء
 من ذلك الموضع الى ارضه بسبك كثير ثم ذهب الماء
 وبقى السمك في ارضه او لم يذهب الا انه قل حتى صار
 السمك بحيث استطاع اخذ من غير صيد ولا سبيل
 لاصد على هذا السمك هو لصاحب الارض ومن اخذ
 منه شيئا ضمنه ولو كان بحيث لا استطاع اخذ من
 غير صيد فمن اصطاد منه شيئا فهو له ولو حفر بئرا
 في حظيرة لبيصيد الذباب بحيث اذا وقع فيها لا يمكنه
 الخروج وغاب اى ذهب الى مصالحه فقديم اخر
 ميتة اى وضع غيره امام البئر ميتة لبيصيد اى
 لدعوه الى المرو بها فوقع الذئب البئر فهو كاخوه
 وما قيل في ارضه فهو له وان لم يتهيأ لانه من انزالها
 بخلاف الخلق والطي اذا تكس في ارض رجل
 الخ

ولو حفر بئرا لبيصيد الذباب

او باض الصيد فيها فانه لا يكون لصاحبها حتى اذا جاء
 آخر واخذ فهو له لان الارض لم يوضع للاصطيا د الا
 بالترتبة فح كان صاحب الارض احق به لانه متى قرن به
 القصد التحق الارض بالموضوع لذلك هذا اى يكون الاخذ
 احق به اذا كان صاحب الارض بعيدا من الصيد بحيث
 لا يقدر على اخذ لو مدين وهو المراد بقوله ما لم يكن قريبا
 منه اى من الصيد بحيث لو مدين لاض والى كان المالك
 احق به لانه قد اخذ معنى فقد ملكه وتوضيحه في الوالحيه
 مانصه اذا باض الصيد في ارض رجل او تكس لا يملكه
 صاحب الارض متى كان الاخذ احق به لما قلنا فان
 جاء انسان واراد ان يثاخذ ممنعه المالك كان للمالك
 ان يمنع لانه يمنع عن الدخول في ملكه ولو اخذ مع هذا
 ان كان صاحب الارض قريبا منه بحيث لو مدين يافض
 كان المالك احق به لانه قد اخذ معنى فقد ملكه وان لم يكن
 صاحب الارض قريبا منه لا يكون صاحب الارض احق به
 انتهى ولو وقع في جوه من التشارشنى فاضل غير هو
 للاخذ الا ان يتهيأ حجه له وعلى هذا لو وضع طتا على
 السطح لاجل ماء المطر فما اجتمع فيه فهو له كذا في الحكايه
 واما الثاني اى من اسباب الموجه للمالك فشرطه

ولو وقع في جوه من التشارشنى فاضل غير هو

وجود الملك في الملك فلا يجوز بيع ضرورة القاصر
 والغايص لعدم الملك. ولأنه لا يدرى ما الذي يخرج
 فهو مجهول وجهالة المبيع تمنع صحة البيع. لا كحل في بيع
 ان كان ابوه سبيته وان كان جبريا حلت وفي القينة
 نقلًا عن القاضي عبد الجبار ومحمد الدين الترمذاني وغيره
 على انه يكل ذبيحة المجبة اذا كانت آباءهم مجبة فانهم
 كاهل الذمة وان كان آباءهم من اهل العدل لم يكل لانهم
 المرتدين انتهى. سمكة في في سمكة فان كانت صحيحة حلالا
 والآلا لانها مستقذرة فان وجد فيها أي في سمكة
 ذرة ملوثة حلالا. وفي الولو الجنية لو وجد سمكة طافيا
 وفي بطنها سمكة يكل ما في بطنها وان كان لا يكل الطافي
 اما اذا وجد في بطنها لؤلؤة ان كان في البصدي نهى
 للاخذ وان باع من غيره فوجد ما فيه المشتري لان
 متى كانت في الصدف فالظاهر انها لم تصل اليه من
 يد العباد فتكون باقية على الاباحة الاصلية فيكون
 ملكا للصايد فاذا باع يصير ملكا للمشتري لانها ان
 ضلقت في بطنها فهي جزؤه من اجرائها فيملكها المشتري
 فان لم يخلق في بطنها لكن ابتلعها بعد الخلق كانت بمنزلة
 العلف فيكون للمشتري هذا اذا كانت في الصدف فاما

اذا لم يكن في الصدف فهو للاخذ ويكون لقطة لان الظاهر
 انها وصلت اليها من يد العباد فتكون لقطة انتهى وان
 وجد خاتما او دينارا مضروبا لا يكل هو لقطة له ان
 يصرفها على نفسه بعد التعريف ان كان محتاجا وكذا
 ان كان غنيا عندنا. المذكور في الكتب انه يتبع للقطة
 ان كان محتاجا فقيرا والا تصدق بها على اقل الفقراء
 ولا يتصدق بها على غني لقوله عم فان لم يات صاحبها
 فليتصدق بها والصدقة لا يكون على الغني كالواجب
 ارسلت السمكة في الماء النجس حلت فيه لا تابس بأكملها
 للمان ولوان جد يا غدي بلين اختبر لا تابس بأكمله
 لان لحمه لا يتغير وعلى هذا قالوا لا تابس بأكمله الدجاج لا
 يخلط ولا يتغير لحمه وما روى ان الدجاج يحبس ثلاثة
 ايام ثم يذبح فذاك على سبيل التنزه لان ذلك شرط
 البعير اذا سقى خمر اثم يخرج من ساعته حل كله ويكره
 كذا في النظرية. وتكل اكلها أي السمكة ان كانت بحروية
 طافية اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء ونقصها
 كذلك فحاجت سمكة فابتلعها فالمبتلعة للبايع والمشدودة
 للمشتري فان كانت المبتلعة هي المشدودة فمالم يشتري
 قبضها او لا. ولو ضيعة في الخانية رجل اشترى سمكة في

ارسلت السمكة في الماء النجس حلت فيه لا تابس بأكملها

ويكره اكلها ان كانت بحروية طافية
 وكذا في السمكة التي كانت في الماء النجس حلت فيه لا تابس بأكملها
 والكر في السمكة التي كانت في الماء النجس حلت فيه لا تابس بأكملها
 في سعة طافية في الماء النجس حلت فيه لا تابس بأكملها
 في سعة طافية في الماء النجس حلت فيه لا تابس بأكملها

الحمد لله الذي جعل العلم نورا في القلوب

في القلوب

خيطة مشدودة في الماء وتبصرها ثم دفع الخيط الى البائع و
قال احفظها فجاؤت سمكة اخرى فابتلعت المشرقة قال
يخرج المبتلع للبائع لانه هو الذي صادها فان الخيط
كان في يده فما تعلق الخيط يصير في يده فيكون له ثمن
سمكة المشرقة من بطن المبتلع وسلم الى المشتري ولا
المشتري وان انتقضت المشرقة بالابتلاع وان هذا
حصل بعد القبض ان كانت المشرقة هي التي ابتلعت
فيها جميعا يكونان للمشتري لانه انما صادها تلك المشرقة
فيكون للمشتري ذبح لقدم الامير او واحد من العظماء
بحرم ولو ذكر الله تعالى ذبح للضيف لا يحرم وفي القنية
وعن ابي عاصم العاصي ذبح للضيف شاة وسننبل كل
ولو ذكره لقدم الامير او واحد من العظماء وذكر
اسم الله تعالى لا يحل لان في الاول الذبح لله والمنفعة
للضيف ولهذا يضعها عند قياكل منه وفي الثاني
لتعظيم الامير لانه ولهذا لا يضعه عند بل يدفع
لغيره ثم رقم بعلامة ط مثله قال رضي الله عنه صلى
هذا ما يفعل القصابون في بلدنا من اصعاد البعير
في جارتا كقت النشار فيذبحونه فيه فهو ميتة
وان ذكروا اسم الله تعالى عليه ويكفرون بذلك هذا

فصل

الشرع الامير لا يجوز

فصل النس عن غافلون خواصهم فكيف عوامهم انتهى
انته على الامير لا يجوز وكذا النقا ط وفي العرس جائز
رجل دفع السكر الى رجل لينثر على العروس ليس له
ان يحبس لنفسه شيئا وليس له ان يدفع الى غيره
وله ان يلتقط ولو كان المدفوع دراهم لا يحبس
ولا يدفع الى غيره ولا يلتقط واحلف المشايخ رحمهم الله
في نثر الدراهم والدنانير والفلوس ولو كتب عليها
اسم الله منهم مكره ذلك ومنهم من لم يكره كذا في خلاصة
وفي البرازية وهل يباج نثر الدراهم قبل وقيل لا بجان
وعلى هذا الدنانير والفلوس وقد يستدل من كره
بقوله عليه السلام الدراهم والدنانير خاتمان من خواتيم الله
فمن ذهب بخاتم من خواتيم الله فضيت حاجته انتهى
العضو المنفصل من ايجي كيسة الآمن مذبح
قبل موته فيحل اكله من المأكول كما في منية المفتي
وفي الذخيرة اذا قطع من الية الشاة قطعة او من
فخذها لا يحل اكل المبان قال النبي عليه السلام ما بين منجى
فهو ميت ثم الاصل في ذلك ان الصيد اذا كان يعيش
بدون المبان والمبان منه يؤكل اذا مات من فريده
والمبان لا يؤكل وان كان الصيد لا يعيش بدون

العضو المنفصل

المبان يؤكل والمبان منه جميعاً مثلاً الأول اذا قطع
 فخذ فابانه مثلاً الثاني اذا قطع الرأس وهذا
 لا تامة فمنا حرة المبان بالحدث الذي روي بالحدث
 يتناول المبان من الحي المطلق والمطلق ينصرف الى الكمال
 فيتناول الحي صورة ومعنى فلا يحل واذا كان لا يعيش
 بدون المبان فهذا مبان من الحي صورة ومنه الميت
 معنى فيحل وان قطع شيئاً منه من موضع يتوهم ان
 يعيش القيد بدون ذلك المقطوع الا انه لم يثبت فان
 كانت الابانة على وجه لا يحتمل الالتيام والاندمال بان
 تعلق المبان بجلده كان ذلك بمنزلة ما قد بان منه
 ولا يحل تناوله وان كانت الابانة على وجه يحتمل
 الاندمال يؤكل لحمه واذا قطع بعض السمكة وابانه
 يحل تناول المبان وان كانت السمكة تعيش
 بدون ذلك لان اكثر ما في الباب انه مبان من الحي
 صورة ومعنى فيكون ميتاً قضية للحدث الا ان هذا
 الميت حلال بالحدث المعروف وهو قوله عليه السلام
 اكلت لنا ميتان السمكة والجراد **كتاب**
الحضر والاباحة وسمي بالحضر والاباحة لان الحضر
 المنع والاباحة الاطلاق وفيه بيان ما منع

منه الشرع وما اباحه وسماه بعضهم بالكرامة لان بيان
 المكروه اتم لوجوب الاحراز عنه وبعضهم سماه الاستحسان
 لان فيه ما حثه الشرع وتحت ولقطة الاستحسان احسن
 لان اكثر مسائله استحسان لانه مخالف القياس
 وبعضهم سميته كتاب الزهد والورع لان فيه كثير من
 المسائل اطلقها الشرع والزهد والورع تركها كذا في
 شرح المختار ليس زماناً زمان اجتناب الشبهات
 كما في اي في كتاب الحضر والاباحة من الخانية والتجنيس
 وعبرة الخانية وينبغي للسلطان ان يصدق بنصف
 الخارج الى المساكين فان لم يفعل ذلك فهو آثم واما نصيب
 الاكره فيطيب لحمه ويطيب ان ياكل منه ذلك برضا من
 وان كان ذلك لا يخلو عن نوع شبهة الا انهم قالوا ليس
 زماناً زمان الشبهات وعلى المسلم ان يتقي احرام المعايين
 انتهى الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزبوف لدين و
 لا بيع العروض المغشوشة بلبان الا في شراء الكسيرة
 من دار الحرب والثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء
 الزبوف والسفوفة قبل يجب نصيبه بالجعل الذي
 ليس بواجب كما يعطى في زماننا بمقابلة المناصب والى
 فلا وجه للجواز وهما في واقعات احكامي من شراء

أقرب الشبهات

الغش حرام

الفتوى في حق المال
بمجرد الاصل

الحكمة في الاصل

الاسير الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الرأي والاجتهاد
في حق المجتهد كذا في قضاء الخانية الحرة يتعد في الاموال
شمع العلم بها الا في حق الوارث فان مال موروثه حلال
له وان علم بحرمة منه من الخانية وفيها رجل مات
وكسبه كان من بيع الابا ذوق قالوا ان تورع الورثة غز
اخذ ذلك المال كان اولى فان عرفوا اربابها ردوه
على اربابها لانه يخل غم وفوق خبث وان لم يعرفوا اربابها
تصدقوا بها لان هذا مال حصل بسبب خبث فكان سبيله
التصدق اذا عجز عن الرد على صاحبه وكذا الحكم فيما اخذ
رشوة او ظمأ ان تورع الورثة عن ذلك كان اولى وفي
البرازية اخذ مورثه رشوة او ظمأ ان علم ذلك بعينه
لا يجل له اخذه وان لم يعلم بعينه له اخذه حكما فاما في
الديانة فيصدق به بنية احصاء انتهى وهذا قبيح
في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال وعبرة الظهيرية
رجل مات وابنه يعلم ان اباها كان يكتب من حيث لا يجل
لكن لا يعلم ذلك بعينه ليرد عليه المال فالميراث حلال له
في الحكم فيصرف فيه كيف شاء ولا يؤمر بالتصدق ورد
عن النبي عليه السلام انه قال الويل كل الويل لمن ترك عياله بخير
وقدم ربه بشر وان تورع وصدق به كان اولى

ولكن

الافتاء في حق المال
بمجرد الاصل

ولكن يتصدق بنية خصماء ابيه انتهى من قبل يد غيره فسق
الا اذا كان ذا علم وشرف كذا في مكفرات الظهيرية
وعبارتها وقال الامام ابو منصور الماتريدي رح اذا قبل احد
بين يدي احد الارض او انحنى له او طأ طأ راسه لا يكفر لانه
يريد تعظيمه لا عبادة وقال غيره من مشايخنا اذا سجد
واحد لهؤلاء الجبارة فني كبيرة من الكبار واهل كافر
قال بعضهم يكفر مطلقا وقال اكثرهم هذا على وجه
ان اراد به العبادة كفر وان اراد به التهمة لم يكفر
يحرم عليه ذلك وان لم يكن له ارادة كفر عند اكثر العلم
واما تقبيل الارض فهو قريب من السجود الا انه اخف
من وضع الخد او الجبين على الارض واما تقبيل اليد حالة
التحية ان قبل يد نفسه يكره وهو من فعل الجاهل وان
قبل يد الحي فهو مكروه عند علمائنا رحمهم الله وروى
عن ابي يوسف رح ان هذا على وجهين ان كان الحيا به
ممن يستحق الكرامة شرعا بان كان ذا علم وشرف يرجي
له ان ينال الثواب به كما فعله زيد بن ثابت بن عباس
رضي الله عنهم فاما اذا فعل ذلك لصاحب الدنيا
بصير فاسقا ويدخل السلطان العادل والامير تحت
ذي الشرف سلطان عطس فقال له رجل به حكك الله فقال له

رجل آخر لا يقال للسلطين هذا بكفر كذا في الظهيرة بكرة
 معاشرة بلا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج
 لا يصلي لم بكرة للمرأة معاشرة كذا في نفعات الظهيرة
 مانعه مثل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلي والمرأة
 تباني ان تكون معه قالوا ليس لها ذلك كرجل عليه دين لرجل
 وعلى رب الدين حقوق الله عز وجل من الزكاة والحج والعشر
 وهو لا يؤدي حقوق الشرع لبس للمديون ان يمتنع من قضاء
 الدين ويقول انه لا يؤدي حقوق الشرع فلا يؤدي
 حقه. الخلف في الوعد حرام كذا في الاضحية الذخيرة مانعه
 واذا اشترى الرجل بقرة او بعيراً يريد ان يضيحى بها عن نفسه
 ثم اشرك فيها ستة بعد ذلك القياس ان لا يجزئهم ويصير
 الكل لحماً وفي الاحسان يجزئهم لان البقرة قائمة مقام
 سبع وكذلك البقرة فصار شراها بنية الاضحية كشراء
 سبع شياه ومن اشترى سبع شياه بنية الاضحية ثم باع
 ستة منها وضحي بالسابع وضحي المشترون بالستة
 جاز عن الكل كذا امرنا واذا جازعته وغيره كانه هل
 يلزم الذبح لستة اسباع التي باعها ما بقي الوقت والتصدق
 بثمانها بعد فوات الوقت ولم يذكر هذا الفصل في الكتاب
 قال شيخ الاسلام حكى شيخ بلخ انهم قالوا عليه الذبح

له

لستة اسباع بقرة مثل الاولى في القيمة يشترى مع غيره
 فيذبح او يشترى ست شياه ويذبح ان كانت بثمانها
 مثل قيمة ستة اسباع البقرة غنياً كان او فقيراً وهذا
 لما ذكرنا ان شراء البقرة بمنزلة شري سبع شياه ولو اشترى
 سبع شياه بنية الاضحية ثم باع ستة منها يلزمه الذبح بمثل
 ذلك غنياً كان او فقيراً ما بقي الوقت لان الغنى فيما زاد
 على شاة واحدة لا وجوب فيها والفقير اذا اشترى
 سبع شياه بنية الاضحية ثم باع ستة منها فانه يشترى
 ستة مثلاً ويذبحها مادام الوقت باقياً ثم ان مضى الوقت
 يتصدق بقيمتها كذا امرنا وتوفعل ذلك قبل الشراء كان
 احسن لان الاشتراك بعد الشراء خلف في الوعد وانه
 حرام انتهى. وفي القنية وعده ان ياتيه فلم يات له لا بائناً
 مثلاً دعاه جاره الى داره فقال نعم ثم لم يذهب اليه فهو
 خلف ولا يائتم فان قيل ما وجه التوفيق بين هذين القولين
 فان احرام يائتم بفعله وقد صرح في القنية بنفي الاثم قلت
 يحل الاول على ما اذا وعد وفي نية الخلف فيحرم لانه من
 صفات المنافقين والثاني على ما لو نوى الوفاء وعرض
 له مانع وعذره ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقاً لانه اذا
 كان معلقاً يظهر منه معنى الالتزام فيلزم كما في قوله

ولا يائتم ان ياتيه فلم يات

ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقاً

ان شئت ارج بزمه ولو قال ارج لم يلزمه بحجته كفاية
 البرازية ما نصه ولو قال التذنب الذي لك على فلان
 انا ادفعه او اسلمه اليك او قبضه متى لا يكون كفاية
 ما لم يقل لفظ يدل على التزام كضمت او كفلت وذا اذا
 ذكره منجزا اما اذا قال معلقا بان قال ان لم يرد فلان
 فانا ادفعه اليك ونحوه يكون لما علم ان المواعيد باكتساء
 صورة التعليق يكون لازمة فان قوله انا ارج لا يلزم
 له شيء ولو علق وقال ان دخلت الدار فانا ارج يلزم ارج
 وفي بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي الصحيح ان بيع الوفاء ان
 كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم لو ذكر اشترط الفسخ
 في البيع فسد ولو لم يذكره فيه وتلفظ بلفظ البيع بشرط
 الوفاء او تلفظ بلفظ اجازة وعندهما هذا البيع غير لازم
 فكذا لك يعني بفقد ولو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط
 على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد اذا المواعيد
 قد يكون لازمة فيجعل لازما لحاجة الناس كذا في جامع الفصولين
 استخدام اليتيم بلا اجرة حرام وهل يجب له اجر ذكره في
 البرازية انه اذا استعمله اقرباؤه مدة في اعمال شتى
 بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب اجر المثل بعد البلوغ
 ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي اجر المثل

في بيع الوفاء

في استخدام اليتيم

ولو لاجته ومعلمه الآلاته وفيما اذا ارسله المعلم لاحضار شريكه
 كما في القنية ما نصه لا يجوز بعث المعلم صبيا الى حاجته ولو
 بعثه الى احضار شريكه ينبغي ان يجوز اذا كان يعلم انه في
 بيتة لبس لها ولي تسكن عند انسان يطعمها ويستعملها
 في اعمال البيت يجوز اذا صلح ما يدفع اليها عوضا انتهى لبس
 احبر الخالص حرام على الرجل الا لدفع قبل او حيلة كما في الحداد
 من غاية البيان وعبارتها هكذا وروى البخاري ومسلم
 مسندا الى انس رضي قال رخص النبي عليه السلام للزبير وعبد الرحمن
 في لبس احبر الحكمة كانت بهما وروى مسلم بسناده الى انس
 ان عبد الرحمن بن عوف والزبير بن عوام شكوا الى النبي
 صلى الله عليه وسلم القمل فرخص لهما قميص احبر في غزاة
 لهما انتهى وفي القنية معزبا الى المحيط البرهاني ان عند
 ابن خنيفة رج لا يكره لبس احبر اذا لم يتصل بجلده حتى لو لبسه
 فوق قميص من غزل او نحوه لا يكره عنده فكيف اذا لبسه
 فوق ثيابه او شئ آخر محشو او كانت جبة من حرير بطنها
 لبس حرير وقد لبسها فوق قميص غزلي قال رضي الله عنه وفي
 هذا رخصة عظيمة في موضع عم فيه البلوى ولكن طلبت
 هذا القول عن ابي خنيفة رضي الله عنه في كثير من الكتب فلم اجد
 سوى هذا شيخ ومن الناس من يقول انما يكره اذا كان

في لبس احبر الحكمة كانت بهما وروى مسلم بسناده الى انس

الواحد لا يصدق

لبس احبر الحكمة كانت بهما وروى مسلم بسناده الى انس

في لبس احبر الحكمة كانت بهما وروى مسلم بسناده الى انس

الحبر يمس الجلد وما لا فلا يحرم ابن عباس انه كان عليه حبة
 من حبر ففعل له في ذلك فقال اما ترى الى ما يلي الجسد وكان
 تحت ثوب من فطن ثم قال الا ان الصبيح ما ذكرنا ان الكل
 حرام وفي جامع الصغير للبيهقي وفيه الناس في اباح لبس
 الحبر والديباغ للرجال ومنهم من قال هي حرام على النساء
 ايضا وعامة الفقهاء على انه يحل للنساء دون الرجال انتهى
 ولا يجوز انما لبس في الحرب عنده اي عند ابي خنيفة رج لما روي
 انه عليه السلام نهى عن لبس الحبر والديباغ وقال انما يلبسه من لا خلا
 له في الآخرة ولو كانوا منافقين وما روي انه عليه السلام صلى معه
 فزوج من حبر وفي حديث أخره انه عليه السلام خرج اليه وعليه
 فباء من ديباج منسوخ بارونيا وبجل لبس ما سده حبر
 ولحمته غير حبر مطلقا اي في دار الحرب وغيره لان الصحابة
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين كانوا يلبسون الخبز والخد
 مسدي بالحبر ولان السدي مستور فاشبه الحشوفات
 اللحية مرئية في رأي العين فحصل التزيين به وما لحمة
 حبر وسده غير حبر بجل في الحرب خاصة لفرورة دفع
 السلاح لافي غيره لان الاعتبار للحمية ولا ضرورة كذا
 في شرح التحفة ما حرم على البالغ فعلة حرم عليه اي على
 البالغ فعلة بولده الصغير فلا يجوز ان يسقيه حرا ولا

ما حرم على البالغ
 فعلة بولده الصغير

ان يلبسه

ان يلبسه حبرا ولا ان يحضب يده بحناء او رجلة ولا اجلاس
 الصغير لغايط او بول مستقبلا او مستقبلا للقبلة الخلو
 بالاجنبية حرام الا للملازمة مدونة هربت ودخلت خربة
 وفيها اذا كانت عجوزا شوباء وفيما اذا كان بينهما حائل
 في بيت وفي الولو الحية واما الخلو بامة الغير والسفر بها
 اذا امن عليه وعليها اختلف المشايخ فيه قال بعضهم بكل
 لان الامة في حق الاجنبى الحق بالحرمة في حق المحرم في حق
 اباحة النظر والمس الى مواضع زينتها الظاهرة والباطنة
 فكذا في حق الخلو بها مواضع الزينة الظاهرة والباطنة
 ومواضع الزينة الباطنة الرأس لانه موضع التاج والشعر
 موضع العقاص والصدر والتدى موضع القلادة والعقد
 موضع الذملوج والساق موضع الخنخال والقدم موضع
 الخصاب وقال بعضهم لا بكل لان الاباحة في الامة
 باعتبار الضرورة والضرورة للاجنبى في حق الخلو
 والسفر بامة الاجنبية فاذا بلغت الامة لا ينبغي ان تعرض
 في ازار لان البطن والظهر منها عورة وبالغة مشتهة
 فلا تعرض في ازار واحد انتهى الخلو بالمحرم مباحة الا
 الاخت في الرضاغة والصهرة الشابة وفي القنية
 وفي استحسان القاضى الصدر وينبغي للاخت من الرضاغة

الا ان يلبسه حبرا
 ولا ان يحضب يده بحناء
 او رجلة ولا اجلاس

في حق الخلو

ما حرم على البالغ
 فعلة بولده الصغير

ان لا يخلوا باخته من الرضاع لان الغالب هناك الوقوع
 في اجماع وان كانت القصرة شابة فللمجير ان يمنعوها
 منه اذا خافوا عليها الفتنة من مات على الكفر ابيع لعنه
الا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبوت ان الله
تعالى احبها له حتى امثاله كذا في مناقب الكرد روى اجماع
القران ان التوب من قرأته كذا في منظومة ابن وهبان ان توب
 افعل تفضيل من الثواب وهو الجزاء **كتاب**
الرهن وهو في اللغة مطلق الحبس قال الله تعالى كل
نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع الحبس بال مخصوص
 بصفة مخصوصة شرع وثيقة للاستيفاء ليفجر الرهن
 بحبس عينه فيسارع الى ايفاء الدين ليستفكها وينتفع
 بها ويصل المرء الى حقه ثبت شرعيته بالكتاب
 والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله لها فرها مقبوضة
 وآتة امر بصيغة الاخبار نقلاً عن المفسرين معناه بما هو الكم
 والامر بالشئ الموصوف يقتضيه ان يكون ذلك الوصف
 شرطاً فيه اذ المشروع بصفة لا يوجد بدون تلك الصفة
 نظيره قوله لها وقم قتل مؤمناً خطأ فخبر برقية مؤمنة
 أي فليخبر برقية مؤمنة والسنة ما روى ان النبي عليه السلام
 رهن ذرعه عند ابي الشعم اليهودي بالمدينة وبعث عليه السلام

والله

والناس يتعاملون فاقرتم عليه وعليه الاجماع كذا في شرح
 المختار ما قبل البيع قبل الرهن يعني ان شئ من الاعيان يصح
 بيعها ففتح رهنها الا في اربعة اشياء فان البيع فيها جائز
 دون الرهن الاول بيع المشاع جائز لارهنه سواء كان
 مشاعاً يحتمل القسمة او لا يحتمل وسواء رهن من اجنبي
 او من شريكه لان المشاع لا يقبل حكم الرهن وهو استحسان
 الحبس في مدة الرهن مطلقاً ولانه لا يتميز لم تهنه فصار كالورهن
 احد الثوبين على ان يعطيه ايها شاء ولان الرهن وثيقة
 ليس فيها معنى التملك فلم يفتقد في المشاع بخلاف المقسوم
 فان الرهن فيه يتميز مما ليس برهن فصار رهنه كبيع
 واما الاشاعة الطارية فذكر في الاصل انها تبطل العقد
 صورة ان يرهن جميع العين ثم يتفاسخ العقد في
 النصف او ما شبهه ذلك لان الاشاعة انما تؤثر
 لانها تمنع استئانة القبض وهذا المعنى يوجد في الاشاعة
 الطارية وذكر ابن سمانة عن ابي يوسف انها لا تؤثر لان
 حكم البقاء اقوى من حكم الابتداء بدليل ان العدل اذا باع
 الرهن كان الثمن رهنًا في ذمة المشتري ولورهن
 ابتداء ديناً لم يصح فكذلك ههنا لا يؤثر الاشاعة في حال
 البقاء وان اثرت في حال الابتداء كذا في شرح الاطع الثاني

الرافع لا يرد

وغيره

بيع المشغول جائز لارهنه كرهن الدار دون البناء فانه لا يجوز لان البناء اسم للمبنى فيصير رهنه جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن وهو البناء فصار كرهن الدار وفيها مناع للراهن والرهن لا يصح الا مفرغا الثالث بيع المتصل بغيره جائز لارهنه كرهن الثمر على رؤس النخل دون النخل والزروع في الارض دون الارض فانه لا يجوز لان القبض شرط في الرهن على ما بينا ولا يمكن قبض المتصل بغيره وحده فصار في معنى المشاع الرابع بيع المعلق عنقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز كمن قال لعبيده ان دخلت الدار فانت حر ثم باع فان بيعه جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن البناء بدون الارض وهذه المسئلة داخله تحت قوله بيع المتصل اجم فتدبر فاذا آجروه اي الرهن المرخص لا يطيب له الاجرة يعني اذا آجر المرتهن الرهن من اجنبي بغير امر الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق بها عند ابي خنيفة ومحمد رحمهما الله لانه بمنزلة الغاصب اذن الراهن للمرتهن في الاجارة فاجر خرج عن الرهن ولا يعود يعني اذا كان الراهن اذن له في ذلك كان الاجر للراهن وينتقض الرهن حتى لا يعود الا بتجديد من فني البعد وكذلك لو ان المرتهن رهن الرهن من غيره

لا يجوز رهن الرهن بدون الارض

اذ اذن الراهن للمرتهن في الاجارة فهو كراهن

بأذن

بأن الراهن ينتقض الرهن ولا يعود رهنه الا بتجديد من ذي اليد فان كان المرتهن استهلك هذه الغلة ضمنها وان هلك في يده فلا ضمان عليه لانه وكيل بالاجارة وكجواب في الوكيل بالاجارة اذا قبض الاجر على هذا الوجه ولو كان الراهن دابة او عبدا فركب المرتهن الدابة او استعمل العبد بغير اذن الراهن فملك في حالة الاستعمال فهو ضمان ولا يسقط شيء من الدين وتكون القيمة رهنه عنده مقام العين كما لو تلف اجنبي آخر فان ترك الاستعمال عادرهنا كما كان حتى لو هلك في هذه الحالة هلك مضمونا بالدين وان كان الراهن اذن له في ذلك فملك في يده في حالة الاستعمال هلك غير مضمون حتى لا يسقط شيء من الدين لان استعمال المرتهن بأذن الراهن كالاستعمال الراهن بأذن المرخص او اعاره المرتهن بأذن الراهن من اجنبي فملك في يد المستعير لا يسقط شيء من الدين ولكن للمرتهن ان يعيده اليه واحال ان بيد العارية يقدم ضمان الرهن ولا يرتفع عقد الرهن حتى كان للمرتهن ان يعيده اليه كذا في الذخيرة الاجر اذا رهن العين عند المستاجر على دين له صحح الرهن وانفسخت الاجارة وفي القينة آجر داره وسلمها الى المستاجر ثم رهنها منه انفسخت الاجارة او رهن الاجر الدار المستاجر

الراهن عند الوكيل

ولا يرتفع العقد

الا اذا اراد المرتهن الدين عند المستاجر

باب الرهن بالمرحقة
المرحقة

باب الرهن بالمرحقة
باب الرهن بالمرحقة

باب الرهن بالمرحقة
باب الرهن بالمرحقة

وبقضية المرتهن انفسه الاجارة وصار رهنا. باب الرهن
بالمركب اكل الثمار فاكلها لم يضمن. وفي القنية معزيا
الى ظهير الدين المرغيناني رهن في الشتاء صنعة تشتمل
على اشجار مثمرة و**اباح** له اكل الثمار فلما ابيع في الصيف
اكلها بناء على تلك الاباحة لا شيء عليه ولا سقط منه دين
شيء. باب الرهن بالمرحقة ثم باعه من المرتهن الفسخ
الاول وتوضيحه في جامع الفصولين باب الرهن رهنه
بما اذن مرتهنه ثم باعه من المرتهن جاز البيع من المرتهن
وتنقض البيع الاول وكذا المورج لو باع المشاجر من رجل
بما اذن المشاجر ثم باعه من المشاجر جاز البيع من المشاجر
وهو ينقض بالبيع الاول وكذا في البيع اجائز المعروف
بيع الوفاء اذا باعه البائع من رجل باما بما اذن المشاجر
ثم باعه من المشتري بيبعا باما بما نفذ البيع الثاني وبطل
الاول وهذا لان الاول موقوف والثاني بات فيبطله
كذا افنى صاحب المحيط وقال غيره من المتأخرين ينفذ البيع
الاول وبه افنى خ وقال واحد من الثقة رأيت رواية
انه ينفذ البيع الاول لا الثاني انتهى. بكره للمرتهن الانتفاع
بالرهن بما اذن الراهن. وفي المحيط وليس للمرتهن ان
ينتفع بالمرهون الا باذن الراهن خلافا لبعض الكتاب

باب الرهن بالمرحقة

باب الرهن بالمرحقة

لان الثابت له حق الامساك والاحتباس دون الانتفاع
والارتفاق وكذلك ليس للراهن ان ينتفع به غير اذن المرتهن
خلافا للشافعي لان المقصود من الرهن الاستيناف وذلك
بان يفسخ الراهن بحبس الراهن فيتسارع الى قضاء الدين
ولا يتحقق ذلك لم يصح محجورا عنه الانتفاع انتهى. واذا اذن
له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة. وفي الخانية فان اذن
المرتهن الراهن ان يزرع الارض المرهونة فزرع او سكن
الدار المرهونة باذن المرتهن لا يبطل الرهن وله ان
يسترد الرهن فيعود رهنا وما دام في يد الراهن لا يكون
في ضمان المرتهن. رهنة على دين موعود فدفع له البعض وامتنع
لاجرة صورة دفع اليه رهنا ليدفع له ثمان مائة دينار فدفع
له ثلثمائة وامتنع عن دفع الباقي فانورهن بهذا القدر كذا
في القنية وفي اللؤلؤ الحية ولو باعه متاعا الى اجل على ان
يعطيه رهنا بالثمن لم يجبر المشتري على دفع الرهن لان وعد
الرهن لا يكون اقوى من حقيقة الرهن ولو عقد الرهن
لا يجبر على التسليم فاذا وعد اولى والبائع بالخيار في استرداد
المبيع لانه انما رضى بئس موثق بالرهن فاذا فات هذا
الوصف ثبت له الخيار وان كان المبيع قد استهلك اخذ منه
حالا الا ان يعطيه الرهن لانه ان تعذر الفسخ لم تعذر ايضا

التمس حالا فيطالبه به او يعطيه الرهن لا يبيع القاضى الرهن
 بغيبة الراهن المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار
 الذى به رهنة وليس فيه دين ليس بمضمون فى الاصح
 اى لا يكون مضمونا على اصح الروايتين وقال ابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد يعطيه المرتهن ما شاء ونحو محمد لا يستحسن
 اقل من درهم ونحن ابي يوسف فى رواية اذا ضاع فعليه
 قيمته كذا فى القنية وفى المحيط نقلا عن المنقذ ولو رهنة
 رهنا على ان يقرضه ولم يستم القرض قال يعطيه المرتهن
 ما شاء فان قال اعطيتك فلما قال محمد ربح لا يستحسن
 اقل من درهم لانه مقبوض على سوم الرهن ولا تسبى فيه
 القرض فلا يمكن اعتبار قيمته اذ لا تغدبر فى القرض فتعطيه
 ما شاء لان الابهام جاء من قبله ولا يصدق فى اقل من درهم
 لان العادة لم تجر فى الاستقراض اقل من درهم وهذه مذكورة
 فى عيون المسائل لابي الليث ايضا وذكر المعلى عن ابي يوسف
 لو قال الرجل اقرضنى وخذ هذا الرهن ولم يستم القرض
 فاخذ الرهن فضاع ولم يقرضه قال عليه قيمة الرهن ولو
 رهن ثوبا فقال امسكه بعشرين درهما فملك الثوب عند
 المرتهن قبل ان يعطيه شيئا فعليه قيمته وهو الثوب الا
 ان يجاوز قيمة عشرين لان الرهن مضمون باقل من قيمته

ومن الرهن

بغية الراهن

الوارث اذا عرف
الرهن

ومن الرهن انتهى الاجل فى الرهن بفسده اى الرهن لان حكمه
 جس مستدام وفى الدين لا كذا فى القنية الوارث اذا عرف
 الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور المالك
 القول لمنكره اى الرهن مع اليقين مثلا لو قال لم ارهنة كان
 القول قوله كذا فى شرح الاقطع وكذا القول لمنكر اذا اختلفا
 فى تعيين الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن
 بل هذا هو الذى رهنته عندي فالقول للمرتهن فى تعيينه
 لانه القابض كذا فى التسهيل ولو قال المرتهن رهنتى هذين
 الثوبين وقبضتهما وقال الراهن رهنى احدهما كان القول
 قول الراهن والبيينة بيينة المرتهن كذا فى التمار خاتمة
 وكذا اذا اختلفا فى مقدار ما رهن به صورة رجل عليه
 الف فرهن عند الطالب مالا ثم اختلفا فقال الراهن
 كان الرهن بخمسائة وقال المرتهن بالف فالقول قول
 الراهن لانه ينكر زيادة تعلق الدين بالرهن ولو كان الراهن
 يدعى الرهن بالف والمرتهن يدعى بخمسائة والرهن قائم
 يساوى الفان قالوا فادان فافان ملك الرهن قبل التمسك
 كان القول قول المرتهن لانه ينكر زيادة سقوط الدين
 كذا فى الخاتمة وفيها رجل رهن عند انسان شيئا ثم اختلفا
 فقال الراهن ملك الرهن فى يد المرتهن وقال المرتهن انت

عنه
 وذلك لاننا اختلفا فيما دعى عليه العقد وهو
 بالبيع الفسخ ولا يقصد به التبرع فقار
 كما يبيع ولان الراهن لم يرض ان يملك
 الرهن الا ببيع دينه وكذا فى ذلك غرض
 فانه يجوز ان يبره العقد على وجه لم يرض به
 مستله

لا يفسد الرهن بالرهين

أختلف الراهن والمرهن
فيما يباع به المرهن

لو اختلفت في قيمة الرهن
بعد ملكه

قبضته متى بعد الرهن وهلك في يدك فالقول قول الرهن
مع يمينه وأبينة أيضا بينة ولو قال المرهن هلك الرهن
عند الراهن قبل ان يقبضه كان القول قوله وأبينة
بينه الراهن أختلف الراهن والمرهن فيما يباع به المرهن
الرهن فالقول للمرهن وآن صدق العدل الراهن
صورته ولو أن العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا
على بيعه إلا أن الراهن يقول باعه بمائة والذين
وقيمة الرهن مائة أيضا وصدقه العدل في ذلك
فقال المرهن لا بل باعه بخمسين كان القول قول
المرهن مع يمينه وأبينة بينه الراهن كذا في الظهيرية
فما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد ملكه فالقول للمرهن
وأبينة للراهن صورته في شرح الطحاوي لو اختلفا
في قيمة الرهن بعد الهلاك فقال الراهن كان في قيمة
الرهن وفاء الدين فسقط جميع الدين بهلاكه وقال المرهن
كانت قيمته مثل نصف الدين فالقول للمرهن ولو مات
الرهن متى يد عدل ثم اختلفا فقال المرهن قد مات الرهن
وقال الراهن لم يموت فالقول للراهن ولو كان رهنا
يمثل الدين فباعه العدل وأدعى المرهن أنه باعه
بأقل من قيمته وكذبه الراهن فالقول للراهن

بالرهن

الواحد لا يفسد الرهن
بما جازت الكفالة به

ولو اختلفا في قيمة الرهن

بالنسبة إلى المرهن لا العدل ما جازت الكفالة به جاز الرهن
الآخر درك المبيع فانه يجوز الكفالة به دون الرهن وتفسير الرهن
بالدرك ان يبيع رجل سلعة ويقبض ثمنها من المشتري وسلمها
اليه وخاف المشتري الاستحقاق واخذ بالثمن من البائع رهنا
قبل الدرك فالرهن باطل حتى لا يملك المشتري حبس الرهن سواء وجد
الدرك بعد ذلك او لم يوجد ولو هلك الرهن عنده كان امانة وكذا
لو رهن عبد رجل شيئا بما ذاب له على فلان فالرهن باطل ولو هلك عند
المرهن هلك امانة وعلم ان الرهن بالدرك باطل ويصح الكفالة
بالدرك والفرق ان الرهن مشروع للاستيفاء ولا استيفاء قبل
الوجوب وضمان الدرك هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع
فلا يجب قبل الاستحقاق فلا يصح مضافا الى حال وجود الدين
لان الاستيفاء معاوضة فلا يكتمل الاضافة بخلاف الكفالة فانها
لا التزام المطالبة دون اصل الدين والتزام الافعال يقبل الا
الى المستقبل وكذلك الرهن بما ذاب له على فلان باطل والكفالة
به جائزة ثم اعلم انه يحتاج الى الفرق بين الرهن بالدرك
والذي قبضه وبين الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول
رهنتك هذا التقرضني الف درهم وهلك في يد المرتهن
حيث يهلك بما سمي من المال بمقابله ووجه ذلك ان
الدين الموعود جعل ثمة كالموجوه لان الغالب عدم خلف

شرح مختصر
للنقد والبيان

الوعد بخلاف الذك او الذوب فانه لا يكون موجودا غالبا
 فلا يكون الدين هنا موجودا لا تحقيقا ولا تقديرا كذا في شرح
 تلخيص الجمل مع الكبير للامام النجاشي **كتاب الجنايات**
 جميع جنائيه وهي كل فعل مخطور يتضمن ضررا على النفس او غيرها
 العاقلة لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا عفا بعض
 الاوليا او صالح فان نصيب الباقي ينقلب مالا
 وتحمل العاقلة كما في شرح الجمع لان الحق مشترك بين
 الورثة فكل منهم العفو عن نصيبه الصالح عنه كغيره من الحقوق
 والقصاص لا يجزئ فالعفو والصالح مسقط للجزاء منه فيسقط الكل
 ضرورة عدم التجزؤ واذا سقط القصاص في نصيب غير العاقلة
 انقلب حقه مالا لا يسقط لا الى عوض ولم يجب على القاتل
 لعدم التزامه فوجب على العاقلة لانه ما واجب بغير قصد من القاتل
 فصار كالخطا وليس للعاقلة في شئ لسقوط حقه لعفوه صلح الاوليا
 وعفوههم عن القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحص المقتول
 كذا في المنيعة ما نصه العفو عن القصاص يبرئ عن القصاص
 والدية لا عن ظلمه انتهى وفي القادر والظهيرية الوارث اذا
 عفا عن القاتل بغيره فيما بينه وبين ربه تعالى قيل هو بمنزلة الذي
 على رجل لرجل فوات الطالب وبراءة الورثة فانه يبرئ فيما
 اما عن ظلمه المتقدم فلا يبرئ فكذا القاتل لا يبرئ من ظلمه وعدوانه

صلح الاوليا ودمهم
عزائهم لا يسقط عنهم

الواجب لا يبرئ من

بما في حكمه

ويرد عن القصاص الواجب لا يتقيد بوصف السلامة المتبادر
 يتقيد به فلا ضمان لو سري قطع الصلح الى النفس وكذا اذا مات
 المعززة لان الحد والتعزير يجب على العاقلة اقامته اذ هو مأور به
 والواجب لا يجمع الضمان ولان فعله بامر الشرع فيكون منسوبا
 الى الامر فكأنه امانة حثفت انفة فلا يضمن وكذا اذا سري القصد
 الى النفس ولم يجاوز المعاد لوجوبه بالعقد وكذا اذا تترس
 الكفار بالمسلمين فرأهم وقصد به الكفار فلا ضمان لان ذلك
 كتبنا او غيضا لكفار وهو المقصود فقد صح ان النبي عليه الصلوة والسلام
 حاصر اهل الطائف فرأهم بالمخنيوع وكان فيهم المسلمون ولان
 بلادهم لا تخلو عن المسلمين الاسرى والتجار والاطفال فلو امتنع القتيل
 باعتبار ذلك لامتنع اصلا ولا يقصد ضرب الرمي المسلمين تخزرا عن قتله
 بقدر الامكان كذا في شرح المختار ولو قطع المقطوع يده يقطع فاطمة
 فستر ضمن الدية لانه مباح فيقيد بشرط السلامة وضمن الزرع
 لو عزز زوجته لترك الزينة والاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك
 الصلوة والغسل والخروج من الميت فمات لانه باشر على وجه التقيد
 لانه ضربها بالمنفعة نفسه وفيه اشارة الى انه يجوز له ان يضربها لحد
 الاشياء والآ فالضمان واجب عند التلف وان ضربها لغير هذا الاشياء
 وذكر في المحيط وفي شرح المختار انه يجوز له ان يضربها على ترك الزينة
 وعدا مثل ما ذكرهنا ولم يذكر فيه ترك الصلوة وعلا الجواز الضر

بأنه يجب عليها طاعة وطاعة الله تعالى فيعذر على المخالفة وذكر
 في النهاية انما يضربها لمنفعة تعود اليه لا لمنفعة تعود الى المراء
 الا ترى انه ليس ان يضربها على ترك الصلوة وله ان يضرب
 ولده على ترك الصلوة لقوله عليه الصلوة والسلام مر و اصبياكم
اذ ابلغوا سبعا واضربوهم اذ ابلغوا عشرة ومنه اخرج المباح
 المرد في الطريق وطذا قال مقيد بها اي على السلامة ومنه
 اي ومن المباح ايضا ضرب الاب ابنه تاديبا او الام او الكو
يعني الاب او الام اذ اضرب الابن في ادب او الوصي
اليتيم فمات يضمنه عند ابي حنيفة نعم الله وان ضرب المعلم
 ان كان بغير اذنهم فهو ضامن وان كان باذنهم فلا ضمان عليه
 كما سئل لان الاب والوصي ماذونان في التأديب بشرط
 السلامة لانهما يمكنان التصرف في نفسه وماله اذا كان خيرا
 ليستقيم اما المعلم انما اذبه باذنهم والاذن منهم وجد مطلقا مقيدا
 كذا في الوالو الجية ومن الاول اي الواجب ضرب الاب الوصي
او المعلم باذن الاب تعليمهما فمات لاضمان والحاصل ضرب التأديب
 مقيد بشرط السلامة لكونه مباحا واما ضرب التعليم فلا
 يقيد لكونه واجبا على هؤلاء وممكنه ارجح لعدم الضمان
 في الضرب المعاد واما غيره المر المعاد فوجب للضمان في الكل
 اي في التأديب وغيره وخرج عن الاصل الثاني وهو المباح

ما اذا وطئ الرجل زوجته فافضا ما اوماتت فلا ضمان عليه
 ارجح لا يجب عليه شيء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله مع كونه مباحا
 ولم يقيداه بشرط السلامة لكون الوطي اخذ موجه وهو المهر
 فلم يجب به اخر معنى انما لا يجب هناك الضمان لان ضمان
 المهر قد وجب في ابتداء ذلك الفعل فلو وجب الدية بموتها كان
 فيه ايجاب ضمانين بمقابلة مضمون واحد وهو منافع البضع
 وذلك لا يجوز كذا في المحيط وعنه في التعزيز من الريلعي وعجابه
 هكذا وروى عن ابي يوسف نعم ان كذا اذا لم يزد في التعزيز على ما
 فان زاد على ما فمات كجصف الدية على ميت المال لان ما زاد
 على المائة غير ماذون فيه فحصل القتل بفعل ماذون فيه وبفعل غير
 ماذون فيه فيجوز ويثبت التعزيز بشهادة على الشهادة ويصح
 العفو عنه انتهى اجناتان على شخص واحد في النفس فيما دونها
 لا يتداخلان الا اذا كانا خطائين ولم يتخللها برؤى جديته وحده
 ذكره الريلعي ما نصه ومن قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامر لو عذ
 او مختلفين او خطائين تختلف بينهما برء لاني خطائين لم يتخلل
 برء فيجب دية واحدة كمن ضربه مائة سوطا فبرء من تسعين ومات
 من عشرة معناه اذا قطع يده ثم قتله يجب عليه موجب القتل ونحو
 القطع اذا كانا عمدين او احد ماعدا والاخر خطا او كانا خطائين
 وتختلف بينهما برء لاني خطائين لم يتخلل بينهما برء فيجب دية واحدة

اد او طي او وطئ او وطئ

اجناتان على نفس واحد
 في النفس

فما صد ان الكل لا يتد اخل الا ان طين فانها يتد اخلان نجب
 فيها دية واحدة اذ لم يتخلل بينهما برء وان تخلل بينهما برء لا
 يتد اخلان انتهى وادلة هذه المسئلة مذكورة في جنائيا الزيلعي
 فليراجع بمثة القصص بحسب الميث ابتداء ثم ينتقل الى الوارث
 فلو قتل العبد مولاه بمعداة وله ابناء فنعفا احدهما عن الدم
 سقط القصص فهو عبد على له بينهما ولا شيء لغيرهما عند
 الامام وعند محمد رحمهما الله وقال ابو يوسف نعم يقال للعق
 اما ان تدفع الى الذم لم يعف ربع العبد من نصيبك افده
 ربع الدية بخلاف ما اذا كان مكان العبد مبرا وام ولد وبنت
 المسئلة بحال حيث ينقلب نصيب الآخر لا كذا في انا تاقا
 وضع عفو المخرج وفي الجوهرة قال الكرخي اذا عفا المخرج ثم
 مات والقيس ان لا يصح عفو له لان القصص ثبت ابتداء الوار
 لو لا ذلك لم يثبت لهم بعد الموت فانه ابرأ من حق غيره ولا يتح
 يجوز عفو لان الحق له وانما يقوم الوارث مقامه في استيفاء
 فاذا اسقطه جاز ويكفر من جميع المال لانه حق ليس بال
 كالطلاق وتقف دية منته اي من القصص لو انقلب لا
 وهو موقوف على فرائض الهمس كما في رثة الزوجان كالاموان
 وفي النزازية والقصص حق الورثة عند وعند ما حرم الميت
 ثم ينتقل اليهم ويقض ديون الميت من الدية وبدل الصلح

القصص بحسب الميث ابتداء

في رتبة القتل

في الجوهرة

في رتبة القتل

وفي التجريد القصص مستحقة من يستحق ماله على فرائض الله تعالى
 ويدخل فيه الزوج والزوجة وليس لبعضهم ان يقتضون البعض
 اذا كانوا كبارا وليس لهم ان يوكلوا باستيفاء القصص كوكا
 بين رجلين فعفا احدهما وقتل الاخر يجب نصف الدية في ماله في
 ثلث سنين ولو قتل الاخر ولم يعلم او علم لا قد عليه عند اصحابنا
 الثلثة كذا في الخلاصة الاعتبار في ضمان النفس لعدد
 الجناة بضم الجيم جمع الجنا لا لعدد الجنايات وعليه فرع الوكلا
 في الاجارة لو امره ان يضرب عبده عشرة اسواط فضربه احدى
 سوطا فمات من ذلك رفع عنه ما نقصته العشرة الاسواط
 وضمن ما نقصته السوط الاخير فيضمنه مضروبا بعشرة اسواط
 ونصف ما بقي من قيمته اما رفع ما نقصته العشرة الاسواط
 لان في هذا الضرب عامل للمولى لانه ضرب بامر فانتقل الفعل الى
 المولى واما ضمان ما نقصته السوط الاخير لانه متعذر في هذا الضرب
 واما مضروبا بعشرة اسواط لان الضرب احدى عشرة صادفه وهو
 منقوص بضرب عشرة اسواط واما وجوب نصف ما بقرح قيمته لانه
 العبرة في ضمان النفس لعدد الجناة لا لعدد الجنايات والجناة
 اثنان معن المولى بضرب عشرة وهو يضرب سوطا دية القتل
 خطأ او شبه عمد على العاقلة يجب ان يعلم بان عاقلة الرجل
 اهل ديوانه عندنا اذا كان القاتل من اهل الديوان فان كان

القصص ص

الاخبار في ضمان النفس لعدد الجناة

دية القتل خطأ او شبه

غازيا فله ديوان يرتزق منه فقلته من كان في ديوان من الغزاة
 وآن كانا كاتبا وله ديوان يرتزق منه فقلته من كان في ديوان
 وفي الصغر وكذا عاقلة اهل ضاعته ان كانوا يتناصرون بها
 وفي الكا العاقلة الذين يعقلون امرؤ دون الدية وتسمى الدية عقلا
 ومعقلا والعقلاء اهل الديوان ان كانا القتلى من اهل الديوان يؤخذ
 من عطياتهم في ثلاث سنين واهل الديوان اهل المراتب الخمس
 الذين كتب اسمهم في الديوان وهذا عندنا وقال الشافعي الدية
 على اهل العشيرة فان لم يكن له ديوان فقلته انصاره ان كان
 نصره بالمجال الرزق ويحمل عليهم وان كان من القرية ونصرته بالقرية
 يحمل عليهم وآن كان لا ينتصر بعضهم ببعض فقلته عشيرة من قبل
 ابيه وآن لم يكنهم التحمل يضم اليهم اقرب القبائل من النسب ثم
 الى ان يكفي وقد كانت الدية على عشيرة الرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم دُونَ الدواوين وجند الجود وفرض لهم العطية في بيت المال وجعلت
 على اهل الديوان في اعطيتهم وكان ذلك يحجزهم المهجرين والاضار
 ولم ينكر عليه احد كذا في التارخانية الا اذا ثبت القتل باقراره او كما
 القتل في دار الحرب فيجوز تجيب الدية في مال باعترافه وتوذيها بها على
 العقلة فيجب عليه في ثلاث سنين لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال لا تقبل
 العقلة عند ولا بعد ولا صلح ولا اعترافا الا ان يصدقوه فلزمهم لانا

استقطن عنهم التحمل للدية فاذا صدقوه زالت الدية فلزمهم كذا في
 الاقطع ثم اعلم ان الدية المغلظة في شبه العمد عند ابن حنيفة وابو يوسف
 رحمهما الله مائة من الابل ارباعا خمس وعشرين بنت محاض وخمس وعشرين
 لبون وخمس وعشرين حقة وخمس وعشرين جذعة ولا يثبت التعذيب الا في
 الابل خاصة فان قضى بالدية من غير الابل لم يغلظ والدية في الخطأ مائة
 من الابل ارباعا خمس وعشرين بنت محاض وخمس وعشرين لبون
 وعشرين حقة وعشرين جذعة ومن الذنوب دينار وفي الورق عشرة
 الا درهم ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابن حنيفة وقال
 ابو يوسف ومحمد ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحمل مائتا طلة
 كل حلة ثوبان ودية المسلم والذمير سواء الاسلام في دار الحرب لا يوجب
 عصمة الدم فلا قصاص لاديه على قاتله ثم بية القصاص لغير القاتل
 لانه لا يجزئ فيه التمسك كذا في اجارة الولوالجية وقد تقدم تفصيل هذه
 المسئلة في الاجارة فلا تجب علينا الا عادة لا تجب على المكرة بكسر الهمزة
 ودية المكرة بالفتح على القتل متعلق بالمكرة اذا قتل الا فرد فوعنه
 نفسه وفي ترجح المختار فان اكره بالقتل على القتل لم يفعل ويصبر حتى
 يقتل فان قتل اثم لقيام حرمة والقصاص على المكرة لان القاتل له
 له فيما يصلح ان يكون آله وهو القتل ولا يصلح ان يكون آله في الاثم لانه
 بالحماية على الذين في اثم حرام فلا يلحق الا بجهة صاحب الحق وقال
 ابو يوسف لا قصاص على واحد منهما لان القصاص حق يدرز بالبشاعة

يوجب عصمة الدم
 لا يوجب المكرة

وقد تحقق الشبهة في كل واحد منهما اما المكرة فهو محمول عليه اما المكرة فلعلم
 المباشرة وقال زفر بن اسحق يجب على المكرة لان المباشرة موجبة للقتل وهذا
 تعلق بالاثم وطها ما تقدم انه آله فيما يصح والقتل يصلح بان يلقية
 وصار كمن اكره بجوسيا على ذبح شاه مسلم فالفعل ينتقل الى المكرة في
 الاثم لا محالة بحسب عليه الضمان ولا ينتقل الحكم حتى لا يخل اكملها لكل
 احد التعرض على من شرع اي خرج جناحا ما في جانب في الطريق بغير
 من ليعرج الا طريق العامة روشنا او ميزابا او كنيفا او دكانا فلكل احد
 التعرض عليه لان المروءة في الطريق العام حتى مشترك بين جميع الناس
 بانفسهم ودوابهم كما في الملك المشترك اذ ابني فيه احد ثم شيئا كان
 لكل واحد منهم نفقة كذا هذا ولا ياثمون بالسكوت عنه لانه لا يجب
 عليهم ولا هم اسقاط حقهم في ذلك بضمن المباشر وان لم يكن متوقفا بغير
 الحد اذا طرق احد يدق فقفا عينا وفي قفاوى الفضل حد اضربه
 على حد يدق محاة فان شربت شرارة من ضربة فوفت على انسان يمين في الطريق
 فاحرقه ضمن الحد كذا ذكره هنا وتما ذكر في واقعا الظاهر حد اذا اخذ
 في حانوته كيرا يعمل به الحانوت الى جانب الطريق لعامة المسلمين
 فاذا قد احدث في كيرة نارا على حديدة له ثم اخرجها فوضعا على سندان
 وضرب عليه بما تضرب المحاة فطار منها ما يطير من الحديدة المحاة
 حتى خرج من الحانوت وقتل رجلا او فقا عينة او اوج ثوب او قتل
 دابة فالحد اذ ضربه دية القتل والعين على عاقلة الحد اذ دية

جناحا في الطريق

بغير المكر وان لم يكن متوقفا

الثوب

الثوب والدابة في مال الحداد ولو لم يدق الحداد ولكن احتمل الرج
 بعض النار عن كيرة او عن الحديدة المحاة فاخرجته الى الطريق حتى قتل
 انسانا او لعقت ثوبه او قتل دابة فهذا يدر ويسمى بضمون كذا
 في النار رانية والقصار اذ ادق في حانوته فانهدم حانوت جاره
 وفي البيعة سالت والدع القصار يدق الثياب في حانوته فانهدم
 حانوت جاره لم يضمن فقال يضمن لانه مباشرة لا اعتبار برضاء اهل
 المحلة في السكة النافذة ولو بنى رجلا في طريق او سوح باذن السلطان
 او حفر لم يضمن لان البناء باذن السلطان بمنزلة البناء باذن المالك
 لان السلطان بمنزلة المالك في طريق العامة وسوق العامة لان
 لان التدبير وعمارتها الى السلطان كذا في الولوالجية حفر بئر
 في بركة في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها وفي الظهيرة ولو حفر
 بئر في فلاة من الارض فلا ضمان على احا لان العلة موضع مباح
 فلا يكون كحفر عدوانا ولو حفر بئر في الطريق فتردى فيها انسان
 احا فهو الكي نفسه فيها وقالوا في الواقع لا يدرى فيها انسان
 قول الحافر في قول ابي يوسف الا هو فو (مخرج قطع لحام لحام
 عينه وكان غير حاذق فميت فعليه نصف الدية مذمب الاصويين
 ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالحود وفي مذمب الفقهاء
 الفروع حيث قالوا القصاص كالحود والافى خمس مواضع
 بل في سبع مواضع ذكرنا في فاعلة الحد وتدر بالشبهة وهو

القصار اذ ادق في حانوته فانهدم حانوت جاره

لا اعتبار برضاء اهل المحلة في السكة النافذة

طحا في حانوت حانوت

الاصويين

القاعدة السادسة حيث قال وكتب في الفوائد القصص كالحديث
 الثاني سبع مسائل الأولى يجوز القضا بعلمه في القصص دون الحدود
 كما في الخلاصة الثانية الحدود لا تؤثر والقصص موروثة
 الثالثة لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصص
 الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى
 القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخر بخلاف الحدود
 كما في الهداية من مسائل شتى ان حد لا يجوز الشفاعة في الحدود ويجوز
 في القصص البقرة الحدود سوى حد القذف لا توقف على الذنب
 بخلاف القصص للبدنية الدعوى انتهى. عفو الولي عن القاتل
 افضل القصص وكذا عفو المجرع. وفي الكبرى ذكر الكفر في
 مختصره ان العفو عن القاتل افضل عندي من قتله لقوله عز وجل من تصدق
 به فهو كفارة له واختلف اهل العلم في تأويله قال قوم هو كفارة للقاتل
 وقال لغو هو كفارة للمعتك وهو اولى التأويلين عندي كذا في
 الظهيرية. وعفو الولي يوجب براءة القاتل في الدنيا لا يبرئ عنه
 كالو اراد ابراء المدين براء ولا يبرئ عن ظلم الموثر ومطله وقد تقدم
 هذه المسئلة في اوائل الكتاب معزيا الى الظهيرية. اذا قال
 المجرع قتلني فلان ولم يقل قوله في حق فلان ولا بينة الوا
 ان فلانا قتل فلان هذا حق الموثر وقد اكد البيهنة بقوله
 قتلني فلان بخلاف اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرئ منه

[illegible]

ان فلانا آفدوه وقبله كما في شرح المنظومة. لانه يجوز ان يحصره آفدوه
فلانا قضي وفي الولوالجية ولو قل المجرع لم يحصره فلانا لم يقبل
وارنه عليه لان الوار يدعي الحيثية او لانهم يتقبل اليه بالارث
والورث لو كان حيا لا يقبل دعواه لانه مناقض فكذا لا يحرج دعواه
من يدعي له. يصح عفو المجرع والوار قبل موته لان عقد السبب لها كما
في البرازية. وفي الجورة وقالوا في الوار اذا عفا عن الجارح قبل
موت المجرع القصاص يصح عفو لانه عفا عن حق غيره الاثر ان المجرع
لو عفا في هذه الحالة جاز وانما ثبت للوار الحي بعد موته فاذا عفا
قبل ثبوت حصه لم يحرج والاحتياط ان يجوز عفو لانه لم يثبت للورثة
عند جرحه لولا ذلك لم يثبت لهم عند التوفيق فاذا ابرء عنه عند ثبوت سبب
التوفيق هو لوجه جاز. لحد وتدرء بالشبهة ولا تثبت معها اي
مع الشبهة لقوله عليه الصلوة والسلام ادرؤا الحد وبالشبهة
الافى الترجمة فانها. اي الترجمة تدخل في الحد ومع ان فيها شبهة
كما في شرح ادب القضاء. مانعه قال واذا قدم القاضي رجل اعرج والقاتل
لا ينهم كلامه فانه يترجم عنه رجل ثقة وتقبل ذلك في قول ابي حنيفة
وقطرب لا يجوز الا ان يترجم له رجلا عدلا او رجلا واما انا وخلاف
في الترجمة على قياس الخلاف في الترجمة ثم علل محمد في الكتاب بنفي اثر العدد
فقال لان هذه بمنزلة الشهادة لا تقوم بذلك الا لم تقبل شهادة لان
القاضي اذا لم يعلم ما يتكلم به خصم فانه لم يسمع ثم قوله المترجم يقبل

في حدود وغيرها فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم
 بدل عن عبارة الابحجي وحدود لا تثبت بالابدال الا ان ثبت
 بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي قيل له
 كلام المترجم ليس بيد المترجم كلام الابحجي لكن القاضي لا يوف
 لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرف ويقف
 عليه فكانت عبارة كعبادة ذلك الرجل لا يطربح البدر
 لكن لا يصار الى الترجمة عند العجز عن موفية كلام كاشف الشهادة
 يصار اليها عند عدم الاقرار فان القاضي يقبل قول الشاهد
 ببدل اقرار المدعي عليه بعله هل تقبل هذا او لا تقبل
 الشهادة ببدل عن الاقرار هذا هو الكلام في الابحجي ما لا
 فان الافس اذا خضع الى القاضي فاشار عنده بعينه عند
 القاضي باشارة باقرار بطلاوع او غيره فان كانت تلك
 الاشارة معلومة موفقة منه بحكم انفذ ذلك تبع القاضي
 ينفذ ذلك عليه ويجعله كالعبارة وهذا احتسب والقيس
 ان لا ينفذ على الافس شيء من حكم باشارة وهو قول
 بعض العلماء وجه القيس ان علم القاضي لا يحيط باشارة
 الاثر بما يشير بشي فبتعرف القاضي من ذلك خلاف مراده
 فلا يصح القضاء باشارة وهكذا لم يصح في حدود
 في باب الزنا وفي باب الشهادة وجه الاحتسبان انما لو لم

198 356
 لو لم تقبل اشارة ولم تجعلها كالعبارة ادى الى ان
 يموت جوعا لانه اذا لم يبيع ولا يعامل يضطر فيؤتى الى
 انلافه لكن هذا اذا عرف القاضي اشارة فان لم يعرف
 فينبغي ان يحضر من يعرف اشارة كاخوانه واصدقائه
 وجيرانه فيحضر منهم من يعرف اشارة حتى يقول بين يدي
 القاضي اراد بهذه الاشارة كذا وكذا وبهذه كذا وكذا
 ذلك ويترجم له حتى يحيط علم القاضي بذلك وينبغي ان
 يكون عدلا مقبول القول لان الناس لا يظلمون وهذا
 بخلاف حد الزنى لان الشرط في ايجاب حد الزنا الاقرار
 بلفظ الزنى ولا يتصور ان يشير الافس الى شيء لم يوجد
 منه لفظ الزنا وبخلاف الشهادة لان لفظ الشهادة
 شرط في باب الشهادة ولا يتصور ان يشير الافس
 على وجه يوجد منه لفظ الشهادة فلا تفتح منه الشهادة
 والاقرار بالزنى اما سائر التفريعات فلا يعتبر اللفظ اذا
 اشار الى شيء اشارة مفهومة معروفة منه يقبل
 ذلك منه وينبى عليه حكم انتهى والله اعلم **كتاب**
الوصايا وهي جمع وصية والوصية طلب فعل
 بفعله الموصى له بعد غيبة الموصي او بعد موته ما يرجع
 الى مصالحه كقضاء ديونه والقيام بحوائجه ومصلحته ورثته

من بعده وتنفيذ وصاياه وغير ذلك يقال فلان سافر
 فاوصى بكذا وفلان مات واوصى بكذا والاستيلاء
 قبول الوصية يقال فلان استوصى من فلان اذا قبل
 وصيته وقال عليه الصلوة والسلام استوصوا بنبي
 خير فانتم عوان عندكم اى اقبلوا وصيتي فيمن فاق
 انتم عندهى قضية مشروعة وقربة مندوبة دل
 على ذلك الكتاب السنة واجماع الامة اما الكتاب
 ففعله تعالى من بعد وصية يوصى بها او دين وهذا دليل
 شرعيتها والسنة ما روى ان سعيد بن ابى وقاص مرض
 بكفة فعاده النبي صلى الله عليه وسلم بعد ثلث قال يا رسول
 الله لا اخلف الا بنتا افامى بجميع مالى فقال لا قال
 افامى ثلثى مالى قال لا فتصفه قل لا فتلثه قل لا فتلث
 والثلث كثير لا تدع ورثتك اغنياء خيرة ان تدعهم
 بحالة يتكفون اى يسألون الناس كفايتهم وقال
 عليه الصلوة والسلام ان الله تصدق عليكم ثلث امولكم
 فى آف اعماركم زيادة فى اعمالكم تصعوه حيث شئتم
 وفى رواية حيث اجبتم وهذا يدل على شرعيتها واما
 الاجماع فان الامة المهديين والسلف الصالحين اوصوا
 وعليه الامة الى يومنا هذا كذا فى شرح المختار لا يجوز للو

في هذا الخبر تقدم
 في اواف الية

بيع عقار اليتيم عند المتقدمين وفى فحانية والظهيرية قال
 الشيخ الامام شمس الائمة حلوا فى ما ذكر فى الكتاب من بيع العقار
 ذلك جواب السلف اما على قول المتأخرين بيع العقار
 لا يجوز الا فى مواضع التى سيج ذكرها ومن هذا النقل
 يفهم جواز بيع عقار اليتيم عند المتقدمين لا عدم لجواز
 كما ذكره المحققين فى مواضع اخرى ومنه ايضا ان ثلث
 مواضع فانهم يجوزون فيها كما ذكره الزيلعي الاول منها
 اذا بيع بضع بضع فبئس ما والثاني اذا احتاج اليتيم الى النفقة
 ولا مال له سواه والثالث اذا كان على الميت دين لا وفاء
 له الا من قال الصدر الشهيد وبه يقتضى وزدت اربعة
 فصار المستثنى بها سبعة ثلثة من الظهيرية الاولى
 فيما اذا كان فى التركة وصية مرسلة اى مطلقة الوصية
 نوعان مرسلة ومقيدة فامر سنة ان يوصى بثلث ماله
 او ربع ماله فصاحبها بمنزلة واحد من الورثة حتى يزد
 حقه بزيادة المال وينتقص بانتقاصه كحق الورثة
 والوصية المقيدة ان يوصى بثلث دراهمه او دنانيره
 او بثلث غنمه او بثلث دينه او بعين من اعيان ماله
 وحكمها ان يكون حقه مقدما على حق الورثة وعلى الوصية
 المرسلة ولو ملك شئ منها قبل القسمة بصرف الحاكم الى حق

الورثة

البيع عند المتقدمين

الوصية لغير ورثة

حتى لو كانت الوصية تخرج من ثلث مال الميت يعطى للموصى
وهذا لا يرد حقه ولا ينتقص بزيادة المال ونقصانه كذا
في الوجيز السرخسي. لانقاذ لها الامنة. أي من العقار
يغني عنها في انقاذها الى ثمنه. والثانية فيما اذا كانت
غلاية. وارتفاعه. لانزيد على مؤنة. يغني عما يكون
بيع العقار خير للميت. والثالثة. فيما اذا كان حائوا
او دارا يحسن عليه النقصان. والداعي الى جواب مخ يملك
البيع. انتهى. وقصة فانوت والدار قريب من عدم كفاية
الغلة لمؤنة لان التريم ايضا من المؤنة فيمكن ان بعد
شيئا واحدا فان وقعت الحاجة الى الصغير اداء واج
فان كان في الزكة مع العقار عوض يبيع ما سوى العقار
لان الوض عوضه للتعرض وان كانت الحاجة لا يندفع بها
سوى العقار في يبيع بمثل القيمة او بغاي يسير هذا اذا كانت
الورثة صغارا فان كانوا كبارا وهم حضور لا يجوز بيع الوض
شيئا من الزكة الا بامرهم وان كان الكبار اغنياء لا يجوز
بيع الوض للعقار ويجوز بيع ما عداه ويجوز اجارة الكل
الا ان يكون العقار بجان يخاف عليه الهلاك لو لم يبيع في
يصير العقار بمنزلة الوض وان كان الورثة كبارا اكلم
غير ان واحدا منهم غائب الباقين حضور فان الوض يملك

يملك بيع نصيب الغائب مما سوى العقار لاجل حفظه عند الكل
فاذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب
الحاضر عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند صاحب رعمها الله
لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في الزكة دين
فان كان فيها دين يستوفى الزكة فلو وصى ان يبيع جميع
الزكة للدين عروضا كانت او عقارا فان كان الدين غير
مستوفى ملك الموصى البيع بقدر الدين عند الكل كذا في الظهيرية
والاربعة من بيعه فانية فيما اذا كان العقار في متغلب خاف
الوصى عليه فله بيعه انتهى وعجالة فانية متغلب استولى
على ضياع القيمة فاسترده الوض من المتغلب لم يكن للوصى
بيته على ذلك ويخاف ان يأخذ المتغلب بعد ذلك يمسك
بما كان له من اليد فاراد الوض ان يبيع العقار خوفا من المتغلب
قالوا يجوز بيعه وان لم يكن للقيم حاجة الى ثمنه. وفي الجمع
ويضم القاضى الى العا. من بيعه. رعاية طح الموصى وحق
الورثة لانه اذا ضم آف اليه فقد حكر النظر به لصيانته وبعض
كفاية فيتم بانضمام الآف اليه. فان شكى اليه ذلك لا يجيب
حتى يتحقق انتهى. فان ظهر عجزه اصلا استبد به وان شكى
منه الورثة لا يعزل حتى يظهر به خيانة هذه جملة روايد
فالمسئلة الاولى اذا شكى الوض الى القاضي عجزه عن

ويضم القاضى الى العا. من بيعه.

عن القيام بالوصية لا يجيب الى الشكاية ولا يصحم اليه ان يوصي
 يتحقق بغيره فقد يكذب الشاكي ليخفف على نفسه والثانية
 اذا ظهر للقاضي عجز الوصي عن القيام بالوصية اصلا فتبدل
 به غيره رعاية للنظر من الجانبين ومنه قولنا اصله اذا
 كان قادرا على التصرف امينا فيه ليس للقاضي ان يخرج لانه
 لو اختار غيره فهو دونه كيف ما كان الا هذا هو محتار المبت
 ومرضية فابقاؤه اولى لانه تقدم على اب المبت مع وفور
 شفقة فاولى ان تقدم على الاجنبى الثالثة اذا اشك الوصي
 او بعضهم لم يبوله حتى يظهر منه خيانة لانه استفاد هذه
 الولاية من المبت فاذا ظهرت خيانه فالمبت لم يتخلف الا
 لامانة فاذا فانت ولا قدرة له استخلف على اقراره بنوب
 القاضي من ابيه في الايصاء الى ابيه كانه لم يكن له وصي
 وفيه اى في الجمع ايضا وسبع الوصي من اليتيم او شراره
 نفسه وفيه نفع للصبي جائز الثمن قل ابو حنيفة رحمه الله
 اذا اشترى الوصي غنما من مال الصبي لنفسه او باع غنما من ماله في ذلك
 نفع ظاهر للصبي فهو ان يشترى عقاره بضعف قيمته وعوضه
 بقيمتها وبضعف قيمتها وقل ابو يوسف اولادهم قول محمد
 لا يجوز ذلك وروى عن ابى يوسف رجوعه الى قول ابى حنيفة
 لها ان الاصل ان لا يتولى الواحد طرفي العقد وخص

في الوصي من اليتيم او شراره

الاب عن ذلك لا خصصه بكمال الرأي وفور الشفقة واعتبارا
 بوكيل الاب سبع الوصي مأمور كالوكيل ولا يحنف بغير الوصي
 فانهم مقام الاب لانه خليفة على ولده الا ان الاب لما اخص
 بكمال الشفقة التي بمنعه من اتيار نفسه على ولده اطلق
 له التصرف في ماله اذا لم يضره ضرره الا ضراره واما الوصي
 فانه مع قيامه مقامه يفارقه في كمال الشفقة فاطلق له التصرف
 بشرط ظهور النفع كما بيناه من اختلاف في تفسير النفع فقبل نفقا النفع
 في البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة ونيسل درهمان
 في عشرة نقصان وزيادة ونما في وصايا الخاتبة ما نصه
 شمس الامنة الخسرى بخبرية فقال اذا اشترى الوصي مال
 اليتيم لنفسه مائة عشرة بخمسة عشر يكون خيرا لليتيم وقال
 بعضهم ان باع مال نفسه من اليتيم مائة عشرة بخمسة عشر
 يكون خيرا لليتيم فان اشترى لنفسه من مال اليتيم مائة وخمسة
 عشرة يكون خيرا لليتيم وهن ثلث مسائل احدها انه
 والثانية الاب اذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه
 او باع ماله من ولده الصغير ان كان شرا للولد لا يجوز
 وان لم يكن شرا للولد جاز ولا يشترط ان يكون
 خيرا للولد والثالث الوكيل بالبيع او بالشراء
 اذا اشترى لنفسه مالا الموكل او باع ماله لنفسه

باب في تفسير النفع
 وان باع من مال اليتيم
 مائة عشرة بخمسة عشر
 يكون خيرا لليتيم

للموكل لا يجوز عند هم جميعا سواء كان خيرا او شرا
 للموكل او للوكيل انتهى . وقسم الوصي مالا مشتركا بينه
 وبين الصغير يجوز ان كان بينهما نفع ظاهرة للصغير عند الامام
 خلافا لمحمد رحمه كذا في نسمة القنية . وقسم الاب
 يجوز وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة وفي اجبا مع
 الكبير ورثة صغار وكبار واحدا كبيرا وصي فارادوا
 فسيما التركة فالوصي يجعل نصيبه مع انصاء الصغار
 ويقسم بين الكبار وبينهم ثم يبيع نصيبه من اجنبى
 ثم يقسم بينه وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبى
 فيحقق القسمة بين الكل قال رضي الله عنه ولم يذكر تغير المنفعة
 الظاهرة بها واختلف في تغيرها في بيع الوصي ماله من اليتيم
 او مال اليتيم نفسه كما مر اتقا . وفي جامع الفصولين قضى وصية
 دنيا بغير امر القاضي فلما كبر اليتيم انكر دنيا على ابيه ضمن وصية
 ما دفعه لولم يجد بينه اذ افر بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبى
 فلو ظهر غريم اخر يعزم حصته لدفعه باختياره بعض حجة اى حجة
 هذا الى غيره فلو لم يكن للغريم الاول بينة على الدين يضمن الوصي
 كلما دفعه لوفوعه بغير حجة وصي ادعى دنيا فانكر الورثة
 تقبل بينة ولولا بينة فله تحليف الورثة انتهى . ما
 في جامع الفصولين . فقد علم ان الوصي لا يقبل

في وصية دنيا
 بغير امر الحاكم

قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المئزر ع
 له اليتيم بعد بلوغه او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان
 عليه اذا دفعه بلا بينة كما في خزانة المفيتين وقبيل
 في جامع الفصولين على قول بالموجب عرفا . وفي اى بينة فادعى
 رجل على الميت دنيا او دينة وادعت المرأة مهرها قالوا
 اما الدين او الوديعه فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة واما
 المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة الى مهر مثلها
 يدفع ذلك اليها وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان ذلك
 قبل تسليم المرأة وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج منع يمن
 عنها مقدار ما جرت العادة بتجديده قبل تسليم النفس لا
 الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المجل قال رضي الله
 عنه وفيه نوع نظر لان كل مهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى
 بسقوط شئ منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لا بطلان
 ما كان ثابتا كمن ينبغي للقاضي ان يتحقق المرأة بالبداهة ما قضت
 منه شيئا فاذا حلف يرفع اليها جميع المهر هو كما قال اصحابنا
 ان الرجل اذا ادعى دنيا على الميت فاثبتة بالبينة فان التامنى
 بخلفه بالبداهة استوفيت منه شيئا ولا ابراء بخلفه
 على هذا الوجه نظر للميت والوارث الصغير وكل
 من عجز عن النظر بنفسه لنفسه وفي الملتقط اتفاق الوصي

مستحق التمسك
 به حجة وهو
 انفق المهر على الوصي

على الموصى في حيوته وهو معتقل السان بضمن ولو انفق
 الوكيل لا بضمن صورته مريض اعتقل سانه وله مال
 في يدي وصيته فانفق عليه من ذلك فهو ضامن الا ان يكون
 انفق عليه بامر القاضي وان كان وكيل له في النفقة حال حيوته
 فانفق فانه لا يضمن كذا في الولوالجية ولو ادعى الوصى بعد بلوغ
 اليتيم انه كان باع عبده وانفق ثمنه صدق ان كان
 بالكا والا لا كذا في دعوى خزانة الامل ما نصه لو قال
 الوصى بعد ما كبر اليتيم قد كنت بعت عبد اليتيم وهلك ثمنه
 عندي او النفقة عليه وهو نفقة مثله فهو مصدق ان كان
 العبد بالكا اما لو كان قائما وكذبه الوارث فلا يصدق انتهى
 وفي بيع القنية ولو باع القاضي من وصي الميت شيئا
 من التركة بثمن المثل لا ينفذ لانه محجوبه والوصي لا يملك الشراء
 لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من الوصى الذي نصبه
 عن الميت جازا انتهى ويقبل قول كوفي فيما يدعيه من الانفاق
 بلا بينة لانه امين الا في ثلث مواضع في واحد منها
 لا يقبل القافا وهما اذا فرض القاضي نفقة ذي الرحم المحرم
 على اليتيم فادعى الوصى له رفع كذا في شرح الجمع مغلطا بان هذا
 ليس من احوال اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حوائج
 انتهى كالا نفاق عليه وعلى عبده فينبغي ان لا تكون

ولو ادعى الوصى بعد بلوغ
 اليتيم انه كان باع عبده
 وانفق ثمنه صدق ان كان

فيما يدعيه من الانفاق

نفق

نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجها الا حلت
 ولا يشك عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصر على المستحقين
 بلا بينة لان هذا من جملة عمله في الوقف وفي تنبيه
 اختلاف لو قال الوصى اديت حرام ارضه الى رض الصبي
 اوه قال اديت جعل عبد الابن قال ابو يوسف لا بيان عليه
 يعني يصدق من غير اقامه البينة لانه امين وصار كما قال
 انفق عليه او على عبده وقال محمد عليه السلام يعني لا يصدق الا
 ببينة لان هذا ليس من احوال الاصلية فلا يصدق فيه الا ببينة
 كما لو قال اذا فرض القاضي نفقة ذي رحم محرم منه فادعيا
 بخلاف النفقة عليه وعلى عبده لانها من احوال الاصلية فتصدق
 فيها كما في شرح الجمع واحكام ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل
 الاولى ادعى قضاء دين للميت بلا بينة لا يقبل قوله يعني وصي الميت
 اذا قضى دين للميت بشهود جاز ولا ضمما عليه لا حد وان قضى دين البعض
 بغير امر القاضي كان ضامنا لغراء الميت وان قضى بامر القاضي دين
 البعض لا يضمن والغريم الآخر من رك الاول فيما قبض كذا في الجانية
 وفي النوازل لو قضى دين للميت من مال نفسه بغير امر الوارث او
 على ذلك لا يكون متطوعا وكذا بعض الورثة اذا قضى
 دين الميت وكفن الميت من مال نفسه او اشترى
 الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه

فيما يدعيه من الانفاق

لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتزكة
وكذا اذا ادعى الوصي خراج البنييم لا يكون متطوعا و
لو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك
كذا في التارخانية. الثالثة ادعى انه ادى جعل عبده الابن
من غير اجازة. وفي التارخانية ولو قال الوصي للبنييم ان عبدك
هذا ابني الى ان تاتي بمناجوت رجلا فجاء به من انتم
بجائته ورسم واعطيت له الاجر وانكر البنييم ذلك فالقول
قول الوصي في قولهم جميعا ولو نكل الوصي في ذلك
كلمة انما ادبت ذلك من مالي لارجع به عليك وكذب البنييم
فان الوصي في قولهم جميعا لا يثبت وهو نظير الوكيل بالشراء
اذا قال اشترى به وبفضته فهلك في يدي ان كان الثمن قد
اليه يقبل قوله وان كان غير مدفوع لا يقبل انتهى الرابعة
ادعى انه ادى خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة
وفي التارخانية معزيا الى الكا في ولو نكل الوصي
للبييم ما ابوك وترك هذه الارض لك وهي ارض خراج
وادبت خراجها الى السلطان منذ عشر سنين
كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت اليك الا منذ سنين
فهو على هذا الاختلاف الذي قلنا وكذا اذا اتفقا
ان اياه مات منذ عشر سنين واختلفا في ارض

في التارخانية ادعى ان البنييم لم يمت اليك الا منذ سنين
فان الوصي في قولهم جميعا لا يثبت وهو نظير الوكيل بالشراء
اذا قال اشترى به وبفضته فهلك في يدي ان كان الثمن قد
اليه يقبل قوله وان كان غير مدفوع لا يقبل انتهى
الرابعة ادعى انه ادى خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة
وفي التارخانية معزيا الى الكا في ولو نكل الوصي
للبييم ما ابوك وترك هذه الارض لك وهي ارض خراج
وادبت خراجها الى السلطان منذ عشر سنين
كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت اليك الا منذ سنين
فهو على هذا الاختلاف الذي قلنا وكذا اذا اتفقا
ان اياه مات منذ عشر سنين واختلفا في ارض

فب مال استطاع مع انذاره عنه فقال الوارث لم يزل
كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي انما غلب
عليها الماء للحال وقد ادبت خراجها عشر سنين
فهو على الاختلاف الذي قلنا واجمعوا على ان الارض
لو كان صالحا للزراعة يوم اخصونه والماء فيها ديار في
المسئلة بحالها ان القول للوصي مع مجبته انتهى الخامسة
ادعى لانفا في علي محرم البنييم. صورته لو نكل
الوصي ان القاضي فرض لا عليك الا على هذا عليك
من مال كذا كل شهر وادبته عنك من مال كذا منذ
عشر سنين وقال الوارث لم يقض احد من العضاة
على شيئا مما قلت فالقول قول الوارث والوصي ضامن
في قولهم جميعا كذا في التارخانية. السادسة ادعى انه اذن
للبييم في النجارة وانه ركب ديون ففشاها عنه. لا يقبل قوله
وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المراهق الذي يعقل البيع
والشراء فقصر الابن تصرفا وركبته الديون ثم مات
هذا الابن وترك ابا فان الاب لا يملك التصرف
في تركته لقضاء الدين كذا في الخانية. السابعة
ادعى لانفا في عليه من مال نفسه حال غيبة ماله
واراد الرجوع. يقع اذا اتفق الوصي على البنييم

من مال نفسه ومال البيتيم غائب فهو متطوع
 الا ان يشهد انه انفق عليه من ماله فحينئذ له ان
 يرجع على البيتيم من مال نفسه كذا في التاتارخانية
الثامنة ادعى لانفاق على رقيقة الدين ما نوا
 وفي الخانية اذا ادعى الوصي ان الميت ترك رقيقا فانفقت
 عليهم الى وقت كذا ثم ما نوا وكذا به الالبان قال محمد بن
 ابي زياد رجع ان القول قول الالبان وقال ابو يوسف رجع
 القول قول الوصي واجمعوا على ان العبيد لو كانوا اجبا كان
 القول قول الوصي ولو قال الوصي لم يترك ابوك رقيقا
 ولكن انا اشتريت لك رقيقا من ماله واديت البينة من ماله
 ايضا فهو صدق في ذلك كله ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا
 يخلف هذا معنى جواب الكتاب الا ان مشت نجما كانوا يقولون
لا يستحسن ان يخلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة كذا في التاتارخانية
الثانية انجر الوصي ويرج ثم ادعى انه كان مضاربه وفي الخانية
ولا يجوز للوصي ان ينجر لنفسه من مال البيتيم او الميت لا المقوض اليه
 يحفظ دون النجاف فان فعل ورج ضمن رأس المال ويصدق
 بالبرج في قول ابي حنيفة ومحمد بنهما وعبد الله بن يوسف
 يسلم الدراج ولا يصدق ببنين والوصي ان يباخذ مال
 البيتيم مضاربه وليس له ان يواجر نفسه من البيتيم الواحدة

العشر ادعى فدا عبيد اجاني • وفي الكافي لو كلف النفقة
 على محارمك او اذيت ضامن غصبك او جنابتك او جنابة
 عبيدك فلا يصدق بلا بينة الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت
من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى
انه زوج البيتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في تناقض
 الغنای من الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل شيء كان الوصي
 مسلطا عليه فانه يصدق فيه ومالا فلا وصي القاضى كوصي المبيت
 يعني يجوز له ما يجوز لوصي المبيت الا في مسائل الاولى لوصي المبيت ان يبيع
 من نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند ابي حنيفة خلافا
 لهما واما وصي القاضى فليس له ذلك انفا لانه كالوكيل وهو لا يصدق
 لنفسه كذا في شرح الجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى
بمخصص بخلاف وصي المبيت والاب يعني وصي الحاكم اذا جعل وصيا
 في نوع لا بصير وصيا في انواع بل فيه فقط تجلده وصي المبيت والاب
 وتوضيحه ان القاضى متى استثنى التصرف في العقار للوصي الذي
 نصبه بعمل هذا الاستثناء منه حتى لا يملك التصرف في العقار
 والاب لو استثنى التصرف في العقار للوصي لا يعمل بهذا
 الاستثناء منه حتى يملك التصرف في العقار والمنقول جميعا
 لان ولاية الاب لا يتجمل الوصف بالتحرى لانه لا يجوز ان يكون
 ابا في بعض الاشياء دون البعض فاذا ثبت لغيره

وصي القاضى

ثبت مطلقا كما كان قاما ولاية القاضي مما يحتمل الوصف
 بالخرى فانه يجوز ان يعقد في بعض الاشياء دون البعض
 فكذا تلك ملكا ثبته لغيره كذا في الولوا الجبة وفيها ولو قال
 لا احد انا وصي في قضاء ما على من الدين وقال لا اخر
 انت وصي في القيام بامر مالي وفي امر ولدي فانها بصير ان
 وصيين في جميع الانواع عند ابي حنيفة وعندهما
 بصير وصيا فيما اوصى اليه بناء على ان من وكل رجلا في نوع
 هل يصير وكيل في الانواع كلها فرق ابو حنيفة بين هندوسين
 الوكالة فان الوكيل في نوع لا يكون وكيل في الانواع كلها بالاجماع
 والفرق وهو ان الولاية الثابتة بالايضا لا يحتمل الوصف بالخرى
 لان الوصف قائم مقام الموصل وكان ولاية الموصل غير محتملة للوصف
 بالخرى فكذا ذلك ولاية الوصل ولا كذلك الوكالة لان التوكيل امانة
 وقد انا به في تصرف فلا يتقيد عن ذلك الى غيره. الثالثة اذا
 باع وصي القاضي ممن لا تقبل شهادته لم يصح. للتبعية في البيع
بخلاف وصي المبيت وهما في الخلاصة. وذكر في زيادنا الاسترخاء
 ان القاضي اذا باع مال احد الصغيرين من الآخر جاز ولو فعل ذلك
 الاب او الوصل لم يجز وذكر الوتار على عكس كذا
 في البرازية. وذكر في تخفيض الجاهل استوائها. اي وصي
 القاضي ووصي المبيت. في رواية في الاولى. اي

اي في المسئلة الاولى. الثانية لو وصي المبيت ان يواجر
 الصغير لطباطة الذهب وساير الاعمال بخلاف
 وصي القاضي كذا في القينة الخامسة ليس للقاضي ان يزل
 وصي المبيت العدل الكافي. اي لا ينبغي للقاضي ان يزل هذا
 الوصي لانه قائم مقام المبيت فليس للقاضي ولاية الجرح على العدل
 الرشيد كذا على من قام مقامه ومع هذا لو عزل بنزل وبصر
 القضاء جائزا لان قضاء القاضي وقع في محل القضاء فينفذ
 وصي المبيت اذا كان عدلا غير كافي لا ينبغي للقاضي ان يعزله
 لكن يضم اليه اخر كافيا لان تمام النظر فيه ومع هذا لو عزل بنزل
 الوصي لما قلنا بل اولى كذا في الولوا الجبة. وله اي للقاضي عزل وصي
 القاضي كما في القينة خلافا لما في البيعة. وفي الولوا الجبة الوصي
 اذا اتهمه القاضي بالخيانة او صار فاسقا معروفا بالشر
 لا يخرج عن الوصاية بل يجعل معه وصيا اخر غيره وهذا قول ابي حنيفة
 لان الموصل رضي بكونه وصيا وامكن دفع ما صدر منه
 من الخيانة يجعل غيره معه فلا حاجة الى انقض الوصية الاولى الوصل
 اذا قال لي على مبيت دين يقول له القاضي اما ان تبرئ
 من الدين الذي عليه او نقيم البيعة ونستوفى والا
 اخر حنك عن الوصاية فان لم ينزل يخرج عن الوصاية
 ويجعل مكانه اخر لانه لو ترك استحل الاخذ منه مال

تمت

الميت السادسة لا يملك وصي القاضى القبض الا باذن مبتدأ
منه القاضى بعد الايضاح بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة
منه المحاضر والسجلات وعبارتها ادعى القيم في امر الصبي فلا المأذون
منه جهة احكم بالدعوى وانما من البيان ان محدود كذا في براء ملك
الصغير فلان وفي يدى هذا الغير حق فواجب عليه قصر يد عن الحدود
وسليمه الى القيم ليقبضه بامر مبتدأ من جهة احكم لا يصح لان القيم
كالوكيل والوكيل بالخصوص وان كان يملك القبض عند اصحابنا الثلثة
لكن الفتوى على انه لا يملك فلا بد من ذكر الاذن بالقبض او يقول
ما ذول بالخصوص والقبض وهذا في وصي القاضى اما وصي الاب
فيملك ذلك انتهى السادس يعلم منى القاضى عن بعض التصرفات
ولا يعلم منى الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص
وعنده انما منه وصي القاضى اذا جعل وصيا عند موته لا بصير
الذات وصيا بخلاف وصي الميت كذا في البيضة وفي الحارثة
وصي وصي القاضى كوصية اى كوصي الميت اذا كانت
الوصية عامة انتهى وبه يحصل
التوفيق ذكر شمس الامم اكلوا
في شرح ادب القاضى اذا نصب



اذا نصب القاضى وصيا للميت الذى لا اب له كالوصي
القاضى بمنزلة وصي الاب اذا جعله القاضى وصيا عاما في الالوان
كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع
خاص بخلاف وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص اذا اوصى
الى رجل في نوع كان وصيا في الالوان كلها انتهى بشرع
المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الا جازة الا
في شرعية بالمنافع فانه نافذ من جميع حال كذا في وصايا الفتاوى
الصغرى وطاهر ما في تخيص اجماع الكبير من الوصايا بخلافه و
صورها الذي يليه كتاب الغصب بان المريض اعار من اجنبى حيث
قال المال عباق عم احراز الشئ واذا خاره لوقت الحاجة
في نوايب الدهر وذلك لا يتحقق في منافع لما ذكرنا والدليل عليه
انه يقال فلان متمول اذا كان له موجود محرز مدخر ولا يقال فلان
متمول ولاله مال بالما كور والمشروب وبكل ما يستعمل وهذا
لا تعتبر المنافع من الثلث في حق المريض حتى جازله اعادة جميع
ولو كان المنافع مالا لما جاز الا من الثلث وجوازها مهر بانها
لانها نصير مالا بالنسبة الى انتهى والمنصوص عليه اى في التخصيص
اجماع الكبير انه اذا اجر باقل من اجر المنزل فانه ينفذ
منه اجمع وظل الطرسوسى انها خالفت القواعد وليس
كما قال فان الاعاق والجانف تبطلان بموته

في شرعية

في شرعية

والأمر بالصحة

والأمر بالصحة

أشارة من الظن
باطلة

فلا اضرار على الورثة بعد موته للتفسير في وفي حياته لا ملك
 لهم فافهم اذا ابراء الوصي من مال اليتيم ولم يجب بعقوب
 لم يصح والآصح ضمن . يعني الوصي لا يملك ابراء غريم الميت ولا ان
 منه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجبا بعقوب وان كان واجبا
 بعقوب صح الخط والتأجيل والابراء في قول ابي جهم ومحمد
 ويكون ضمنا وعند ابي يوسف لا يصح ذلك ولا يكون ضمنا لاني
 لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم ابراءه من البدل لم يصح . وان كان
 بعقوب . كما في الحائنة . ما نصبه . ولو ان الوصي والاب كاتب عبد اليتيم
 ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز له الوكيل بالكتابة لا يملك قبض
 بدل الكتابة بطريق الاصلية وكذلك الاب والوصي انتهى . والمتولى
 على الوقف كالوصي كما في جامع الفصولين هو عبارة وكذا المتولى
 لو ابراء المشتري عن الثمن يصح عندها آتته . الا ان في من الناطق
 بالملكية وصيته وغيرها الا في الآفات . يعني اذا استل المفني عن مسئلة
 فاشارة كالنطق . والافراد بالتمسك الاسلام والكفر كذا في التلخيص
 واختلفوا في وصية معتق ذلك كما في الجمع . ما نصه اذا اعتقل
 من حر يرضى فقرأ عليه كتاب وصيته وقيل له
 تشهد عليك بما تضمنه فقال براءة مشيرة اليه
 اي نعم لم يعتبر ولا يصح الشهادة عليه بذلك . وكذا
 ان في الاشارة كافيته . ولهم الشهادة عليه بذلك

عند

عند الحاجة لانه عاجز في الحال فتزول منزلة الاخرس
 والحاجة ماسة الى اعتبار اثاره عند عجزه فاستوى الحال بين
 الاصلي والعارض نظيره الزكاة الاضطرابية في الحوشى والالتى
 اذا نذرت وحش ولنا ان الاشارة لم تتعين مدفعا لحاجة
 لا مكان زوال ما بل نه من الالة بخلاف الاخرس لو نزع
 اليأس عن العباء وتهيأ زوال المانع من قبضه والتفصير
 حاصل من قبل بناء خبر الوصية الى هذه الحالة فلم يلزم من اقامة
 الاشارة في الاخرس مقام العباء بنعنيها وعدم تفصيره
 مدفعا لحاجة اقامتها مقامها . انتهى مع عدم نعيها لذلك
 مع تفصيره . والفتوى على صحتها ان دامت العقلة الى الموت والآ
 بطلت . وفي الولوالجية مريض اراد ان يوصي ولا يقدر على التكلم
 باللسان فادعى بركته الى رجل ويعرفون انه يقول شيئا ويريد
 به الايعاد بصير وصيا . ليس لقاضى عزل الوصي العدل الكافي
 فان عزله كان جائرا انما كما في المحيط واختلفوا في صحة عزله
 والاكثر على الصحة كما ذكره ابن الشحنة . ما نصه وفي وسيط
 المحيط ان القاضى بصير جائرا انما والله اعلم . فلهذا
 وعند بعض المحتاج لا ينعزل العدل الكافي
 بعزل لقاضى لانه مخار المبيت فيكون مقدما
 على لقاضى وذكر العذرة ان ليس لقاضى ان يخرج

المعقول على عجزه ان يوصي

ليس لقاضى عزل
الوصي العدل

وصى الميت من الوصية ولا يدخل معه غيره الا اذا اظهر
منه خيانة او كان كافيا فاسما معروفا بالنسبة فيخرج
وينصب غيره ولو كان ثقة ضعيفا ادخل معه غيره وهكذا ذكر
في الاصل والطحاوي في شرحه وتكميلكم انه لو عزل اهل بيعة
لكن بحسب الاقراء بعد صحة كافي جامع الفصولين ما نفقه
اقول الصحيح عندي انه لا ينزل لانه كوصي وهو كوصي بنفسه
من القاضي فكيف يعزل وينبغي ان يقتضى به لفاد قضاء الزمان
انتهى واما عمل اخاين فواجب واما العاجز فيضم اليه اخا كاشفا
والعدل الكافي لا يحكم عزل نفسه واصله في شيان احدهما
ان يجعل الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء الثاني ان يدعى
على الميت فيتم القاضي فيخرجه غير ذلك كذا في الوالوجبة وفي الحاجة
القاضي اذا اتهم الوصي لا يخرج على قول ابى ج مع وانما يضم اليه اخر
وقال ابو يوسف يخرج وعليه الفتوى المعنوق على صيغة المفعول
في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعاية فلو اعتوى عبود فيه
اي في مرضه فقتل مولاه خطأ فعليه قيمتان يسعي فيهما اي
في ثمنك القيمين واحصى للاعتاق فيه كونه وصية
ولا وصية للقاتل واخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية
المقتول لجنايته كالمكاتب اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن
السعاية لم تقبل كما في شهادة الصغرى وفي شرح الجمع اذا عمن

انما قال في الزمان
انما قال في الزمان
انما قال في الزمان

الرجل عمن في مرض موته ثم قتل هذا العبد خطأ وكثره
ان يسعي في قيمته لا تنقضي العتق معنى لان العتق في مرض
الموت وصية ولا وصية للقاتل فانه يسعي عند ابى ج
في قيمته سعاية اخرى للوارث لمكان اجنابية اذا كانت
قيمة اقل من الدية وقال على عاقلة الدية لانه عندها
كالحمديون وعنهم المنسعي كالمكاتب فيكون حكمه
ككلمة والمكاتب اذا قتل انما خطأ يلزمه الاقل
من قيمته ومن دية المقتول والمدبر بعد موت مولاه كالمعتق
في زمن المرض فلو قتل في زمن سعاية خطأ كان عليه الاقل
الدية على عاقلة وهي من جناسا بالجمع وفي شرحه رجلا وترك
عبدا مدبرا ولم يترك شيئا غيره فاستعاه وارثه فقتل المدبر
انما خطأ قبل الفراغ من السعاية قال ابو ج مع عليه ان يؤدى
قيمة نفسه لو قتل القاتل لانه بمنزلة المكاتب عند وقال على عاقلة
دية القاتل لانه حرمديون عند ما وصرح ايضا في الكافي
قيل الف منه بان المدبر في زمن سعاية كالمكاتب عند
اي عند ابى ج سنة ر. وحرمديون عند ما اي عند محمد
والى نعمهما ولذا لو مات رجل وترك مدبرا لامل له
غيره فقتل هذا المدبر رجلا خطأ فعليه ان يسعي
في قيمته لو قتل القاتل عن كالمكاتب وعند هما

المدرسة في الزمان
المدرسة في الزمان
المدرسة في الزمان

والمراد من الزمان
والمراد من الزمان
والمراد من الزمان

عليه الدية انتهى وعلى هذا ليس للمدبرة ان تزوج
 نفسها من سعاتها لان المكاتبه لا تزوج نفسها
 وعند ما لها اي للمدبرة ذلك اي التزوج لانها
 حرة وقد اقيمت به القاضى لا يعزل وصق الميث الا في ثلث
 فيما اذا ظهرت خيانتة او تصرفا لا يجوز عالما مختاراً
 او ادعى ديناً على الميث وعجز عن اثباته ولكن في ثلث
 يقول القاضى له اي للوصى اما ان تبرأ الميث من الذي
 تدعى او تقيم البينة عليه حتى تستوفي ادعائك اي اخرجك
 من الوصاية فان ابراه والآخره وجعل مكانه آخر فان
 اقام البينة جعل القاضى للميث وصياً حتى يقيم البينة عليه
 لان البينة لا تقبل الا على خصمه قال ابو نصر الحاكم هو بعد ذلك
 بالخيار ان شاء تركه خارجاً من الوصاية وان شاء اعاده اليها
 بعد ما دینه وانما خير الحاكم وان لم يظهر من الوصى خيانتة لانه لا يخرج
 كان ذلك منه قضا عليه فله ان يدوم على قضائه قاله الفقيه
 ابو الليث وذكر ان خلاصه ان القاضى يجعل في الميث وصياً
 في مقدار ذلك الدين خاصة ولا يخرج الوصى من الوصاية
 بلا ضرر وهذا القول اصح وبه ثمانية كذا في الطهريه
 ولا ينصب وصياً آخر مع وجوده الا اذا غاب عينته
 منقطعة او اقر على الدين كما في اجازته وفي جامع الفصولين

والوصى عليه

وتو ادعى وصيته ديناً عليه فالحاكم ينصب وصياً
 آخر ليدعى عليه اذ دعواه على نفسه لم يصح لا يملك الوصى
 بيع شئ باقل من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا وصى
 ببيع عبده من فلان فلم يرض الموصى له بثمن المثل
 فله الحط ولكن لا يجاوز الحط الثلث الوارث اذا تصدق
 بالثلث الموصى به للفقراء وهناك وصى لم يجر وثاب الوصى
 الثلث مرة اخرى ويتصدق به كما في القبنه صورته
 قال لاخر اصرف ثلث مالى الى فقراء المسلمين ثم مات
 فصرف الورثة الثلث الى فقراء المسلمين فللوصى ان يخرج
 الثلث مرة اخرى ويصرفه اليهم الوصى بملك الابدان سواء
 كان وصى الميث او القاضى كما في اجازته وفي الطهريه
 الوصى اذا حضرته الوفاة واوصى الى رجل اخر فالكسلة على ثلثه
 اوجه اما ان قال اوصيت اليك مالى وفي مال الميث الاول وفي
 الوجه يكون وصياً في الترتيبين الى في تركه الوصى وتركه الميث الاول
 لانه يتصرف بولاية مستقبله فيملك الابدان الى غيره كالجدة والولاية
 كانت ثابتة للموصى ثم انتقلت الى الوصى في المال والى اجد في النفس
 واجد فاقم مقام الاب في ولاية النفس وكذا الوصى في ولاية
 المال لا الايضاً اقامته غيره مقامه وعند الموت كانت ولاية
 ثابتة في الترتيبين فكذلك في الايضاً تحقيقاً للاسناد كذا في شرح

لا يملك الوصى بيع شئ باقل من ثمن المثل

الوارث اذا تصدق بالثلث الموصى به للفقراء

الوصى بملك الابدان سواء كان وصى الميث او القاضى

وَأَمَّا إِذَا قَالَ وَصَّيْتُ الْبِكْرَةَ فِي تَرْكِي فَقَدْ هَذَا الْوَصِيَّةُ عَنْ أَبِي رَافِعٍ
 أَنَّهُ وَصَّى فِي التَّرَكُّبَيْنِ جَمِيعًا لَأَنَّهُمَا تَرْكَةٌ وَقَالَ صَاحِبُهَا هَذَا
 هُوَ وَصِّي فِي تَرْكَةِ الْمَيِّتِ ثَلَاثٌ فِي خَاصَّةٍ لِأَنَّهُ نَقَضَ عَلَيْهِ
 وَلَوْ وَصَّى إِلَى حَرْبِي نَحْمُ اسْمُ الْحَرْبِيِّ كَانَ وَصِيًّا وَكَذَا إِذَا
 وَصَّى إِلَى مَرْتَدٍ نَحْمُ اسْمُ الْوَصِيِّ إِذَا خَلَطَ مَالُ الصَّغِيرِ بِمَالِهِ لَمْ يَفْنِ وَفِيهَا
 آتِي فِي الْخَانِيَّةِ أَيْضًا لِلْوَصِيِّ إِذَا طَلَّقَ غَرِيمًا يُتِيمًا مِنْ أَجْلِ أَنْ كَانَ
 مُعْتَرًّا لِأَنَّ كَانَ مُوسِرًا لَا يَمْلِكُ الْقَاضِي التَّصَرُّفَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ
 مَعَ وَجُودِ وَصِيَّةٍ وَكَوَلَاكَ مَنْصُوبَةٍ كَمَا فِي بَيُوعِ الْقَنِيِّيَّةِ
 بِعَيْنِي الْقَاضِي مُجَوِّدٌ عَنْ التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الْيَتِيمِ عِنْدَ وَصِيِّ الْمَيِّتِ بِجَلَاءِ
 إِذَا جَلَّ أَمِينًا لَأَنَّ وَصِيَّ الْقَاضِي نَائِبٌ عَنِ الْمَيِّتِ وَأَمِينُهُ
 نَائِبٌ عَنْهُ وَلَا عَمَلُ عَلَيْهِ لَا يَضُرُّ الْوَصِيَّ مَا انْفَقَ عَلَى وَجْهَةِ خَلَاءِ
 الْيَتِيمِ إِذَا كَانَ مُتَعَارِفًا لَمْ يَسْرِفْ فِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ شَرَطَ أَذْنَ الْقَاضِي
 وَقَبْلَ يَضْمَنِ مُطْلَقًا كَذَا فِي غَضَبِ الْيَتِيمَةِ الْقَاضِي إِذَا قَامَ
 قِيَامًا يَعْزِزُ الْوَصِيَّ لَا يَنْعَزِلُ الْوَصِيَّ الْأَوَّلَ لِأَنَّ الْقَاضِي ضَمَّ إِلَيْهِ آخِرَ وَكَذَا
 لَا يَنْعَزِلُ الْأَوَّلُ وَإِنْ قَامَ مَقَامَ الْأَوَّلِ انْعَزَلَ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ
 مَقَامَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَنْعَزِلَ الْأَوَّلُ وَلَقَدْ رَفَعُ وَلَايَةُ عَزَلِ الْوَصِيِّ
 إِذَا عَزَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِأَمْرِ الْمَيِّتِ كَيْلًا بِضَيْعِ مَالِ الْمَيِّتِ
 كَذَا فِي قِسْمَةِ الْوَلَوَاتِ لِجَبَّةِ إِذَا مَاتَ أَحَدُ
 الْوَصِيِّينَ أَقَامَ الْقَاضِي الْحَيُّ وَصِيًّا أَوْ ضَمَّ إِلَيْهِ

الوصي اذا اخلط ماله
 الصغير بماله لم يغير
 ولا يضره

لا يضر الوصي ما انفق
 على وجه خلاء اليتيم

والوصي اذا اقام
 مقام الوصي الاول
 انما هو الوصي

أَوْ وَلَا تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ إِلَّا إِذَا أَوْصَى لَهَا بِالتَّصَدُّقِ بِثَلَاثٍ
 يَضَعُهَا فِي حَيْثُ شَاءَ كَذَا فِي الْخَزَائِنِ وَفِي الثَّانِي آتِي فِي الْمَشْتَرِ
 خِلَافَ صُورَةِ أَوْصَى إِلَى رَجُلَيْنِ وَقَالَ لَهَا أَصْرُ فَانْتَبَهَتْ
 حَيْثُ شَتَمَتْ مَاتَ أَحَدُهَا قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ طَلَبَتِ الْوَصِيَّةَ
 وَرَجَعَ الثَّلَاثُ إِلَى وَرَثَةِ الْمَيِّتِ لِأَنَّهُ عَلَّقَ ذَلِكَ بِمَشِيئَتِهَا وَلَا
 يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ قُلْتُ جَعَلْتُ ثَلَاثَ مَالٍ لِلْمَسَاكِينِ
 يَضَعُ الْوَصِيَّانِ حَيْثُ شَاءَ أَحَدُ الْمَسَاكِينِ مَاتَ أَحَدُهَا قُلْتُ
 يَجْعَلُ الْقَاضِي وَصِيًّا أَوْ وَلَوْ قُلْتُ اقْسِمُ أَنْتَ وَحْدَكَ فَهَذَا جَائِزٌ
 وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ لَهُ أَنْ يَصْدُقَ الْآخِرُ وَحْدَهُ كَذَا فِي الْوَلَوَاتِ
 الْوَصِيَّ إِذَا ابْرَأَ عَمَّا وَجِبَ بِعَقْدِهِ صَحَّ وَيُغْنِي الْإِبْرَاءُ عَنْ
 كَاتِبِهِ عَزْمُ بَدْلِ الْكِتَابَةِ وَكَذَا الْوَكِيلُ وَالْأَبُ وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ
 تَقَدَّمَ مَعَ تَفَاصِيلِهَا مَعْرُوبًا إِلَى خَاتِمَةِ الْغَلَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 أَبُوهُ حَايَا فَلَيْسَ لَهُ فِي جُرْهُ تَعْلِيمُ حَيَاةٍ لِأَنَّهُ يُعِيرُهَا وَلَا لَمْ
 وَلَايَةُ أَجَارَةِ ابْنِهَا وَلَوْ كَانَ فِي جُرْهُ فَلَا الْقَاضِي جَعَلَكَ
 وَكَيْلًا فِي تَرْكَةِ فُلَانٍ كَانَ وَكَيْلًا بِأَخْضَافِ الْيَتِيمِ وَلَوْ زَادَ شَرْتَهُ
 وَنَبِيْعَ كَانَ وَكَيْلًا فِيهَا وَلَوْ قُلْتُ جَعَلَكَ وَصِيًّا فِي تَرْكَةِ فُلَانٍ
 كَانَ وَصِيًّا فِي الْكُلِّ إِذَا مَاتَ الْمَوْصِي فِي الْمَوْصِي بِهِ عَنْ مَلِكٍ
 وَلَمْ يَدْخُلْ مَلِكٌ أَحَدًا آتِيًا فِي مَلِكِ الْوَرِثَةِ وَلَا فِي مَلِكِ الْمَوْصِي لَهُ
 حَتَّى يَقْبَلَ الْمَوْصِي لَهُ فَيَدْخُلَ فِي مَلِكِهِ أَوْ يَدْخُلَ فِي مَلِكِ الْوَرِثَةِ

الوصي اذا اخلط ماله
 الصغير بماله لم يغير
 ولا يضره
 ولا يضره
 ولا يضره

كذا في التهذيب. القلابسي وكومات قبل القول والرد
 ملكه وارث وموته كقبوله. اوصى الى رجل ثم اوصى الى ابيه
 فما شريك في كل كذا في التهذيب. قال انت وصي الى ان
 يقدم فلان فاذا قدم فهو الوصي دونك عن ابي حنيفة ربهما
 وصيا وقل محمد بن يحيى كما قل كذا في القلابسي. ففي الوصية
 الذين ثم ظهر دين. اوصى له حصته. اى حصته الثاني. الا
 اذا قضى. الاول. بامر القاضي انفق الوصية على اليتيم من مال
 نفسه ثم اراد الرجوع. في مال اليتيم لم يقبل الابنية. وفي
 الواقعة الوصي اذا اشترى للصغير كسوة او ما ينفع عليه من
 لا يكون منطوقا من غير فضل اذا اشترى الوصي كفن الميت
 ونفذ الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك في مال الميت وكذا
 لو قضى دين الميت من مال نفسه رجع بما قضى في مال الميت كذا
 في التمار خانية **كتاب الفرائض** وهي جمع فريضة
 فعيلة من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان
 قال الله تعالى نصف ما فرضتم اى قدرتم وتقال فرض القضاة
 النفقة اى قدرها وقل الله تعالى سورة انزلناها وفرضاها
 اى بيناها ويقل فرضت الغارة الثوب اذا قطعت والنوى
 في الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به كالكتاب السنة المتواترة
 والاجماع ويسمى هذا النوع من الفقة فرائض لانه سهام مقدرة

والفرض

مقدرة مقطوعة مبنية ثبتت بدليل مقطوع به فقد اشتمل
 على المعنى اللغوي والشرعي وانما خص بهذا الاسم لوجهين
 احدهما ان الله تعالى سماه به فقال بعد القسمة فريضة من الله
 والنبى صلى الله عليه وسلم ايضا سماه به فقال تعلموا الفرائض وانك
 ان الله تعالى ذكر الصلوة والصوم وغيرهما من العبادات مجملات
 ولم يبين مفاديهما وذكر الفرائض وبيّن سهامها وقدرها
 تقدير الا يكمل الزيادة والنقصا فخص هذا النوع بهذا الاسم
 لهذا المعنى كذا في شرح المختار ثم اعلم ان الفروض المقدرة
 في القرآن ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث
 والسادس واصحابها اثني عشر اربعة من الرجال وثلاثة للنساء
 اما الرجال فالاب والجد والاف لام والزوجة واما النساء
 فالام والجد والبنت وبنت الابن والاخت لال وام
 اولاد اولادهم والزوجة فالاب له السادس مع الابن وابن
 الابن والتعصيب عند عدم الولد وولد الابن وكل ما اى
 الفرض والتعصيب مع البنت وبنت الابن والجد الصحيح
 في احواله كالاب والاف لام له السادس والاثني عشر فصاعدا
 الثلث والزوجة له النصف عند عدم الولد وولد الابن والربع
 مع اعدم والام لها السادس مع الولد وولد الابن او اثني
 من الاخوة والاخوات فصاعدا من جهة كانوا والثلث عند عدم

هؤلاء

الفرع المختار في الفرائض

وثالث ما يبقى في المستثنين وهما الزوج وابوان أو زوجة
 وابوان ولو كان مكان الأب جد فلها الثلث كاملاً في الأخت
 ولجدة أم الأم وأم الأب لها السدس واحدة كانت أو أكثر
 وللبنت واحدة النصف وللبنتين فصاعداً الثلث وكذا
 بنت الابن تسحق ما تسحقه بنت الصلب عند عدم بنت الصلب
 ولها واحدة كانت أو أكثر مع بنت الصلب السدس تكملة
 للثلثين والآخت لأب وأم لها النصف وللأختين فصاعداً
 الثلثان والآخت لأب كذلك عند عدم الأخت لأب أم
 ولها واحدة كانت أو أكثر مع الأخت لأب أم السدس
 تكملة للثلثين والآخت لأم كالأخت لأم ذكرهم وإناهم
 في الاحتقاق والقسمه سواء والزوج لها الربع عند عدم
 الولد وولد الابن واحدة كانت أو أكثر والخم مع اعدم
 الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب نيابة للميت ثم مات
 فتعقل الصيد فيها بعد الموت فانه يملك ويورث عنه ذكره
 الزيلعي في المكاتب ما نصه ان من رمى صيداً فمات قبل ان
 يصيبه ثم احببه صار ملكاً له حتى يورث عنه والميت ليس باهل
 له ولكن لما صح السبب المالك يثبت بعد تمام السبب وتامه
 بالاضافة اليه وهو ليس باهل له ثبت المالك من حين الامكان
 وهو آفر من ابواه حياً والعطاء لا يورث كذا في صلح

الميت لا يملك بعد الموت

والصيد له ما كان له

في صلح البرازية لان العطاء للذي جعل الامام العطاء له
 لان الاحتقاق للعطاء في الديوان باثبات الامام لا دخل فيه
 لرضا الغير كذا في البرازية ذكر الزيلعي من آفر كتاب الولاء
 ان بنت المعيق تترث المعيق في زماننا يعني ولو مات المعيق
 ولم يترك الابنت المعيق فلا شيء لبنت المعيق في ظاهر رواية
 اصحابنا ويوضع ماله في بيت المال وتبعض مشايخنا كانوا
 يفتون بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس
 الى الميت فكانت اولى من بيت المال الآثر انها لو كانت ذكراً
 كانت مستحقة وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السلطان
 او الى القاضي لا يصره الى المستحق ظاهر وكذا ما فضل بعد
 من احد الزوجين يرث عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يورث
 في بيت المال وكذا المال يكون لابن والبنت رضاعاً يعني
 يعرف اليهما اذا لم يكن هناك اقرب منهما وعزاه الى النهاية
 بناء على انه ليس في زماننا بيت مال لانهم لا يعصونه موضع
 كل انسان يرث ويورث الاثلاثة الانبياء عليهم الصلوة
 والسلام كانوا لا يرثون من احد ولا يورثون ابي الابن
 احد منهم وما قيل من انه عليه الصلوة والسلام ورث خديجة
 رضي الله عنها لم يصح وانما وابت لها له في صحته ولم يرث الابن
 وترثه ورثة المسلمون تشبه ولد المسلم من ولد النمران عند

القرء

بغير علم

ان المعيق في زماننا

كل انسان يرث ويورث الاثلاثة الانبياء عليهم الصلوة والسلام

في رتبة الورث

وكبرائها مسلماً ولا يترنان من ابويهما الا ان يصطليحاً فلها
 ان يأخذ الميراث بينهما كذا في منية المفع. ولجانب ميراث.
 ويظهر حكمه بعد الانفصال. ولا يورث كذا في آف التتمه
 وفي الثالث نظر بعلم مما قدمناه في البيوع. فان ما يجب
 من النوة يكون موروثاً بين ورثة لانه بدل عن نفسه فيورث
 كالدية. واختلفوا في وقت الارث. اى في الوقت الذي
 يجري فيه الارث هذا ففصل اختلف فيه المشايخ. فقال
 مشايخ الحنابلة. الارث يجري في آف. ومن آف. وجوه
 المورث وقل مشايخ بلخ. الارث يجري عند الموت. اى
 بعد الموت المورث. وفائدة هذا. الاختلاف. انما يجري
 فيما لو قل الوارث لجارية مورثة ان مات مولا كانت حرة
 صورته رجل تزوج بامه الغير ثم قل لها اذا مات مولا كانت
 حرة فمات المولى والزوجة وارثه هل تعتق. فعلم الاول اى
 فعلم قول من يقول بان الارث يجري في آف. ومن آف. وجوه
 الموت. تعتق لا على الثاني. اى على قول من يقول الارث
 يجري بعد موته وذكر هذه المسئلة في القدر من ذكر ان قول
 ابو يوسف ومحمد رهما انه لا تعتق وعلم قول من تعتق.
 كذا في التتمه. وفي التمار خانية. الارث يجري في الاعيان
 واما حقوق ثمنها ما لا يجري فيه. الارث. كحق الشفعة و

والارث يجري في الاعيان

وخيار الشرط وحذ القذف. عندنا. والكساح لا يورث
 بلا خلاف. وحسن المبيع وحسن الرهن يورث والوكالات
 والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب
 فمنهم من قل يورث ومنهم من اثبت للوارث ابتداء. يعنى ومنهم
 من قل لا يورث ولكن يثبت للورثة ابتداء. والدية تورث
 اتفاقاً واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث
 ومنهم من جعله للورثة ابتداء. يعنى ومن المشايخ من ايد ذلك
 وقل يثبت للورثة ابتداء. ويجوز ان يقول لا تورث القصاص
 عنده. اى عند ابي حنيفة ر.م. خلافاً لما اخذاه اى استدلاً
 من مسئلة صورتها هذه. لو برهن احد الورثة على القصاص
 والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافاً لما
 كذا في آف التتمه. والولاء لا يورث بلا خلاف كذا في التمار خانية.
 واما خيار التعيين فانفقوا على انه يثبت للوارث ابتداء
 وانما لم يورث لخيار لانه ليس لامثية وارادة لا يتصور
 انتقاله والارث انما يكون فيما يقبل الانتقال. فجدة كالأب
 الا في احد عشر مسئلة خمس في النوا بغير دست في غيرها اما
 الخمس فالاول لجدة ام الأب لا ارث لها مع الأب لا تحجب
 بجدة الثانية الاخوة لابوين اولاب يسقطون بالأب لا يخطون
 بجدة على قولها ويسقطون به كالأب على قول الامام وعليه الفتوى

الدية تورث

عالم القصاص والدية

والولاء لا يورث

الجدة كالأب الا في احد عشر مسئلة

فالتخالف على قولها خاصة الثالثة للام ثلث ما بقي مع
 احد الزوجين والاب ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث
 جميع المال عند اب حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف الرابعة
 لومات المعتق غم اب معتقه وابن معتقه فللأب السدس
 والباقي لابن في رواية ولو كان مكان الاب جده فلكل الاب
 في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك جد معتقه
 واخاه قال ابو حنيفة يخص الجدة بالولاء وقا الولاء بينهما
 ولو كان مكان الجدة اب فالمرثعة كل له اتفاقا واما المسائل
 الست فاربعة في الكتب المشهورة الاولى منها لو اوصى
 لا قريبا فلا لا بد من الاب لان الاب لا يسمى قريبا عادة وقد
 سمى الده قريبا كان منه عتقا اذ القريب في عرف اللغة
 من يتقرب الى غيره بواسطة غيره وتقرب الوالد والولد
 لا بغيره وكذا عطف القريب على الوالدين في قوله تعالى
 للوالدين والاقرابين والعطف للمغايرة وكوكا ما منهم
 لما عطفوا عليها ويدخل فيها الجدة ولجدة وولد الولد
 في ظاهر الرواية وعن اب حنيفة وابي يوسف انهم لا يدخلون
 كذا في الزيلعي والثانية في صدقة الفطر تجب صدقة فطر
 الولد على ابيه النخع دون جده وفي الثانية وليس على الجدة
 ان يؤدى الصدقة عن اولاد ابنة المعسر اذا كان الاب حيا

حياتا بتفاق الروايات وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية
 لان ولاية الجدة ثبت بواسطة الاب فكانت نافذة بعد
 وفاة الاب عدما حال حيوة والثالثة لو اعتق الاب
 جوهلاء وولده الممولى دون الجدة ولو ترك المعتق ابن
 المعتق وجده فالولاء لكل الابن باتفاق وذلك لان الاب
 كالابن في العصوبة بحسب الظل لان اتصال كل منهما بالميت
 بلا واسطة وكون الابن اقرب يجاه الامم من ان زيادة
 قربا من حكمي فوقع لخلاف هناك بخلاف الجدة فان اتصاله بواسطة
 الاب فيكون الاب اقرب من الجد ويكون الابن اقرب منه بالاشتباه
 فلا يزايم الجد في الولاء بخلاف هذه من المسائل الاربع المستثناة
 على القول الاخير لابي يوسف رحمه حيث لم يحل فيه الجد كالأب كذا
 في شرحه النوايس الشريفة والرابعة يصير الصغير مسلما بالام
 ابيه دون جده الخامسة لو ترك اولادا صغيرا ومالا
 ولم يوص الى احد فالولاية للاب فهو كوصي الميت يعني يكون
 الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها اتي تصرف كان
 بخلاف الجدة والسادسة في ولاية الكاه لو كان للصغير اخ
 وجد فعلى قول اب يوسف يشتركان وعلى قول الامام يخص
 الجد ولو كان مكانه اي لجد اب اخضل اتفاقا ثم زدت اقول
 وهي انه اذا مات ابوه صار الولد بيتا ولا يقوم لجد مقام الاب

باب في ولاية الجدة

لازالة اليتيم عنه قبل ثنتا عشرة مسئلة ثم رايت افرق في نفقة
 الخانية لومات وتركا اولاد اصغارا وللمال له وللمم تم وجد
 اب الاب فالنفقة عليها اثلاثا على الام والثلاثان على الجد
 انتهى ولو كان كالأب كانت كلها عليه كالأب لا تشارك الام
 في نفقتهم فمن ثلثة عشر مسائل. لجد الفاسد من ذوى الارحام
 وليس كالأب فلا يلي الا نكاح مع العصباء ولا يملك التصرف
 في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابى بنته لم يثبت
 بلا تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الا في مسئلة ما اذا
 قتل ولد بنته فانه لا يقتل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي
 وحدادي من جنائيات لان النص الوارد في الاب هو قوله
 عليه الصلوة والسلام لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بجده
 يكون واردا في جده ايضا دلالة سواء كان من جهة الاب
 او من جهة الام لانه جزء فكانت الشبهة شاملة له في جميع
 صور القتل وصلى الميت كالأب الا في مسائل الاول يجوز
 اقراضه اي لا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان اقراض كان
 ضامنا. اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية وفي الولوة
 ولا يجوز اقراض الاب والوصي مال اليتيم ويجوز اقراض الوصي
 لان القاضي قادر على اخراجه المال فكان الاقراض منه نظرا
 لليتيم بخلاف الاب والوصي وفي فانية واختلف المتباين في

الثالث

في جرح الارحام

في ميراث اليتيم

في الاب لا اختلاف الروايتين عن اب حنفية وهو الصحيح ان الاب
 بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي. الثانية. اي وصي الميت ليشتر
 ويبيع لنفسه بشرط خيرية لليتيم والاب ذلك بشرط ان لا ضرر
 وفي جامع الفصولين للاب شراء مال طفل لنفسه ميسر الغبن
 لا بفاحشة ولم يجز للوصي ولو بمثل قيمته ولو باكثر جاز خلافا
 لمحمد بن ابي ابي طاهر من الاجنبي على ثلثة اوجه فان الاب
 اما عدل او مستور الحال او فاسد مجاز في الاولين فليس له
 بعد بلوغه اذ للاب شفقة كاملة ولم يعارض لهذا المعنى
 معني آف فلم يكن هذا البيع نظرا او في الوجه الثالث لم يجز
 عقاره فله نفقة بعد بلوغه هو المختار الا اذا كان خيرا باع
 باع بضعف قيمته عارض ذلك المعنى معني آف فلم يكن هذا البيع
 نظرا او بيع منقوله جاز في رواية ويوضع ثمنه بيد عدل الا
 في رواية لولاخير بضعف قيمته وبه يعني انتهى. الثالثة. لا
 ان يعفى دينه من مال ولده بخلاف الوصي. وفي فانية ولو فقه
 الوصي ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز
 لان الوصي لا يملك ان يشتر مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والآب
 يملك والرهون بمنزلة القضاء ولو فقه الاب دين نفسه بمال
 اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن. الرابعة للاب
 الاكل من مال ولده عند الحاجة. ولا يفتقر. وللوصي بقدر عمله

في ميراث اليتيم

يغني وليس للوصية ان يأكل ولو محتاجا الا اذا كان له ٩٠
 فياكل قدر اربعة كذا في جامع الفصولين فحاشية الاب
 ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصية وفي جامع
 الفصولين صح رهن الاب منه لارهن الوصية اذ ليس مال
 ولده بخلاف الوصية فيضمن الاب قدر المؤدى لو هلك الوصية
 كل الرهن ط الاب والوصية ضمانا قدر الرهن لأنها مودعا
 فيما زاد على الدين ولها ولاية الابداع في ضمانا كل الرهن
 انتهى السادسة لا تقوم عبارة اي عبارة الوصية
 مقام عبارتين فاذا باع او اشترى لنفسه بالشرط اي
بالشرط خيرية لليتيم فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف
 الاب السابعة لا يلي الوصية الاخراج بخلاف الاب الثامنة
 لا يؤونه بخلاف الاب التاسعة لا يؤدى الوصية من مال
 اى من مال نفسه صدقة فطره اى اليتيم بل يؤدىها من مال
 الصغير بخلاف الاب وفي ثمانية ولو كان للولد الصغير
 مال ادى عنه الاب من مال الصغير استحسانا في قوله اية حنفية
 وابي يوسف رهنها وكذا الوصية وقيل محذور رهن يؤدى
 من مال نفسه وان ادى من مال الصغير ضمن وهو قائل زفر
 واما الاصلية ان لم يكن للصغير مال لا يجب على الاب ان يضيح
 عنه من ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رآه

انه يجب وان كان له مال لا يجب على الاب ان يضيح عنه وكذا
 الوصية فان ضحى الاب من مال الصغير عند تيسره وروى عن ابي حنيفة
 وابي يوسف رهنها لانه لا يضمن وقيل محذور رهن انه يضمن
 اعتبارا بصدقة الفطر انتهى العاشرة لا يتخذ الوصية
 بخلاف الاب فحادية عشر لا حضنة له بخلاف الاب الميتة
 لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطل امرأة فالقعة ميتة
 فان العوة برزها بخين لتورث عنه كافي جنائيا المبسوط
 ولا يملك الميت الا في مسئلة ذكرناها في الصيد وقد ذكرها
 اول الباب ايضا ولا يضمن الميت الا في مسئلة ما
 اذا حضر بئرا تعديا ثم مات فوقع فيها انسا بعد موته
 كانت الودية على عاقلة اى على عاقلة الحافر ولو حضر
 عبد بئرا تعديا فاعنته مولاه ثم مات العبد فوقع
 فيها اى في البئر فالدية على عاقلة المولى كافي جامع
 مملوك حفر بئرا فوقع فيها انسا فمات فقذاه المولى بالودية
 ثم وقع فيها انسا آخر فمات فانه يدفع المملوك كله او يفرقه
 وهذا قول ابي حنيفة وعندنا يدفع بالنصف مملوك حفر بئرا
 ثم اعنته المولى ثم وقع فيها مملوك فمات فعلم المولى قيمته
 لان بالعتق السابق صار متلفا حقهم فيضمن القيمة كذا
 في الولوالجية لو مات المتامن في دارنا عز مال وورثته

في مسئلة

مسئلة

مسئلة
 عن مال وورثته في دار
 حرة وورثته في دار

في دار الحرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بيعة
 على ذلك فيما خردوا. وكو. اقاموا من اهل ذمة. قبلت استحساناً
 لانهم لا يمكنهم اقامتها من المسلمين لان انسابهم في دار الحرب
 لا يعرفها المسلمون فصار كثرة شهادة النساء فيما لا يطلع عليه
 الرجال. ولا بد من ان يقولوا لا نعلم له وارثاً غيرهم ويؤخذ
 منهم كغير ولا يقبل كتاب ملكهم وتثبت انه كتابه كذا
 في مستأنه فتح القدير قل الشيخ عبد القادر في الطبقات
 في باب الحكم في احمد قل وجاني في خزائن قل ابو العباس
 الناطق رايت بخط بعض مشايختنا في رجل جعل لاهل
 بنيه داراً بنصيبه على ان يكون له بعد موت الاب ميراث
 جاز وافق به الفقيه ابو جعفر محمد بن اليمان احد اصحاب
 محمد بن شعاع البلخي وحكي ذلك لاصحاب احمد بن ابي حنيفة
 وابو عمر والطبري انتهى وانه اعلم ثم الفرض الثاني وهو
 في الفوائد من الاشياء والتطابير يتلوه الفرض الثالث
 وهو في الجمع والنفق. رحم الله مؤلفه بمنة وكرمه.
 وغفر الله شارحه بفضل ولطفه. وحمدته رب العالمين
 على التمام. والصلوة على رسول الله. وعلى اله واصحابه
 الكرام. وقد وقع الفوائد من تأليف هذا الشرح المستفي
 بتقوير الازهار والضمائم بحضرة الله الواقف على ما

التلة السوداء على الصخرة السماء في ظلم الوباء جبر الذي
 لا يوب عنه مثقال ذرة شئ من حقها والسر ايز يوم
 الخميس السابع عشر من شهر رمضان المبارك الواقع سنة
 اثنتين وعشرين والالف من الهجرة النبوية من يد العبد
 الضعيف الخفيف المحتاج الى رحمة الله الملك
 اللطيف. مصطفى بن خير الدين. عفا
 عنها ملك يوم الدين. امين
 بحمد سيد المرسلين.

بوني يازدم قاله بنون يادكار. قال ميام بن قاله خلم وركا

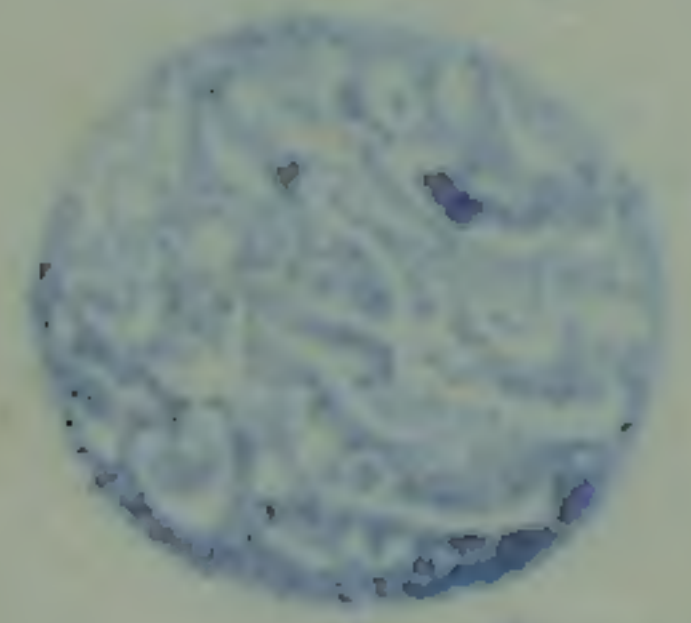
[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, possibly bleed-through from the reverse side. The text is arranged in several horizontal lines within a rectangular frame.]

باب العتق والنفي
أحمد بن محمد بن علي

عن أبي جعفر
الإمام جعفر بن محمد

ما لم
في زيد ارض عند عمرو بن عثمان الفضة على مبلغ الدين او فاه الاغنيان
من ثم سرق ذلك الرخت من بيت عمرو بن جعفر فباعه بدينه فهل يكون
عمرو ضامنا للرخت او لا شيء منه افتونا ما جهرين
ان كانت قيمة الرخت مساوية للدين سقط الدين وان كانت قيمته اكثر
كان للرخت مستوفيا لدينه والباقي امانة فلا يضمن بدها التعدي
وان كانت قيمته وان كانت قيمته اقل فقد استوفى للرخت بقدرها
مزدنيته وبقي الباقي له ديناني فانه الرأهن وحيث قبض للرخت
بعض دينه فانه بر وقبض ثم جري على النوال المذكور والله سبحانه اعلم

كتبه محمد بن علي
بن عبد الله بن محمد

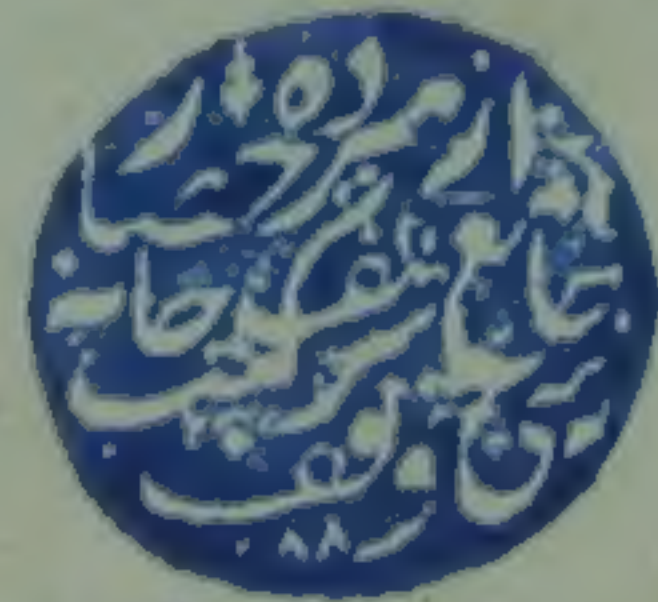


T.C.
MİLLÎ
KÜTÜPHANE
SİRKETİ

14-11

دید برجاموسی ایند کی هند که ملکه باچم
 کیرد کم هند جاموسی باغی سندنه اخراج
 اند کندنه صکره اردینه دوشور قوار کن
 جاموس هند سو قندنه کندی بر فارقه غه
 اوروب هلاکه اوله هنده قیمتی
 ضما نه لازمه اولورنی الجواب اولور

دید برکومید خانه سی شوقه راقچ اجرتله
 بر سنه تمامه دکه عمر و ایجار و تسلیم
 عمر و دخی اول کومد خانه نی ضبط
 ایدو کلید لیوب عز و شرعی بوغینکی
 بر سنه تمامه دکه انشلیوب معطل براق
 حالا زید سنه تمامه اجرت و زبورنی عمر و
 المنع قادر اولورنی الجواب اولور



T.C
 İZMİR
 HISAR KÜTÜPHANESİ
 SAYI

17-79

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Konu	İZMİR
Yazar	
Esri Kütüphanesi	206

دید مقاطعه قدیمه ایلده تصرفه وقف عرصه اورزیه اذن متولی
 ایلد بردکانه بناء ایدوب ایدوب بعد حریق اول دکانه محرق
 اولوب لکن تمه و اثار بناسی ^{اوله} حالا زید تمه اوزیه
 دکانه بنایتمک فراد ایتد کم متولی وقف بنای کلیت ایلد
 رفع ایلد بن دکانه برنی آخر تفویض ایدو رم دیوب زیدی
 بناده منع قادر اولورنی الجواب اولور ^{عبداللہ}

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين